شؤون فلسطينية

١٧٠ ـ ١٧١ أيّار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧

شَهـريَّـة فِكـريَّـة لمعَـالجـة أحـدَاث القضيَّـة الفِلسـطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصـدُر عَـن مَـركَـز الأبحـاث فـي منـظمَـة التحْـريـر الفلسـطينيَّـة

المحتويات

٣ حوار من نوع آخر
حول «الحوار» و «الوحدة الوطنية» ..... صبري جريس

٣٣ حول الانقسامات الفلسطينية ..... حسين حجازي

٥٨ العربي الحقيقي في العقل الصهيوني
(دراسة في حدود الادراك) ..... د. عبدالوهاب المسيري

تقارير

٧٢ «يوم الارض»: مهرجانات وتظاهرات وصدامات ..... خليل السعدي

٨٠ صيغة التفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية: ضجيج اسرائيلي
للمؤتمر الدولي ودعم اميركي لسبل «التعاون» ..... صلاح عبدالله

مراجعات

٩٣ سياسة اسرائيل التسليحية ..... يزيد خلف

شهادات

٩٨ حسن جبارين: حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار

١٠٨ محمد سلامة: قاعدة عمالية ـ شعبية ..... اعداد: وليد الجعفري

شهريات

١١٣ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ..... سميح شبيب

١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
اذا عقد المؤتمر الدولي: وفد عربي موحّد أم وفود ؟
ظل الخلافات العربية في دورة المجلس الوطني ..... أحمد شاهين

١٣٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
صيف «ساخن» ؟ ..... محمود الخطيب

١٤٢ اسرائيليات:
الدورة الثانية لمؤتمر حيروت: نهاية حقبة وبداية أخرى ..... هاني العبدالله

١٤٧ **ردود الفعل الاسرائيلية على عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني** ..... ص. ع.
١٥٢ المناطق المحتلة:
وجهان لسياسة واحدة: بيرس المحاور ورابين الفولاذي ..... ربعي المدهون

وثائق

١٥٩ **نص «وثيقة تونس»**
١٦١ **نص «وثيقة طرابلس»**
١٦٥ **قرار اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالغاء «اتفاق عمان»**
١٦٦ **الرد الاردني على قرار الغاء «اتفاق عمان»؛ قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة**
١٧٠ **مؤتمر صحافي للدكتور عصمت عبدالمجيد، وزير الخارجية المصرية**
١٧١ **شخصيات فلسطينية واسرائيلية تطرح تصوراً للتسوية**
١٧٢ **هكذا يفكرون في «جبهة الانقاذ»**

يوميات

١٧٧ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٧/٣/١ الى ١٩٨٧/٤/٣٠**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانيين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الاكحل**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

حوار من نوع آخر
حول «الحوار» و «الوحدة الوطنية»

صبري جريس

«من شبَّ على شيء شاب عليه».

ومن كان يشكو من مرض في صغره، تزداد معاناته من هذا المرض في كبره، وتكثر همومه ومشاكله، وتقل الفائدة المرجوّة منه.

وهذا هو حالنا مع منظمات المقاومة الفلسطينية، التي تشكل لحمة منظمة التحرير الفلسطينية وسداها، وهي التي تصف نفسها، وتوصف، بأنها «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني.

فلقد أثمرت، اخيراً، الجهود «المباركة» والمساعي «الحميدة»، فتجرأ زعماء عدد من رجالات منظمات المقاومة الصغيرة على الالتقاء علناً بـ «رموز الانحراف» في «القيادة اليمينية المتنفذة» لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى رأسها «سادات فلسطين»، وذلك بعد «حوار» مع ممثلي «الزمر العرفاتية»؛ فتحققت، بذلك، بقدرة قادر، «الوحدة الوطنية» الميمونة، وعُقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني خلال النصف الثاني من نيسان (ابريل) المنصرم.

ونتيجة لقناعتنا، بناء على تجارب الماضي العديدة، بأن لا فائدة ترتجى من تلك «الوحدة»، وان تلاقي الابوات/الاخوة/الرفاق وصحبهم، او عدم تلاقيهم، يكاد يكون، من حيث محصلته، الشيء ذاته تقريباً؛ ولحدسنا بأن الدورة الاخيرة للمجلس الوطني لن تكون مختلفة، في ممارستها وقراراتها الانشائية، عن اي من الدورات العديدة التي سبقتها (بعد ان اعتقدنا ـ خطأ، كما اتضح ـ بأن زلزال لبنان ١٩٨٢ و١٩٨٣، وما تبعه من كوارث خلال السنوات التالية، قد يعيد البعض الى رشده) ارتأينا، هذه المرة، التنازل عن شرف المساهمة في اعمال المجلس، وامتنعنا، بالتالي، قصداً، عن حضور جلساته.

ولكن، بما ان الموسم هو موسم «الحوارات الوطنية»، المرفقة بأبهى آيات مسح الجوخ المتبادل بين الابوات والاخوة والرفاق (واجهزة اعلامهم أيضاً)، والمبهَّرة كذلك بالتصريحات الطنانة الرنانة، رأينا ان نساهم نحن، أيضاً، في هذه «الحوارات» ـ على طريقتنا.

وتصبح ضرورة هذا «الحوار» اكثر الحاحاً في ضوء نتائج المجلس الموقر، التي لم تسفر عن قرارات شبيهة بتلك التي اعتادت الدورات السابقة على اعتمادها، رغم نواقصها، فحسب، بل انها انخفضت حتى عن ذلك المستوى، فجاءت متسرعة، وفجة، لا تنم عن نضوج سياسي كبير. ومن هنا، بدا كأنها بمثابة قفزة الى وراء، لا تخلو من خطورة، بل ويصح فيها قول المثل: جاء ليكحِّلها، فعماها.

وما نسميه، تجاوزاً، «حواراً» لا ينبغي، ولا يجوز، ان يكون، عملياً، الا بمثابة جردة حساب، نشعر بأن من الضروري، والملح، محاولة وضع أُطرلها، على الاقل، دون امكان الخوض في تفاصيلها المذهلة والمحزنة (التي قد تغطي مئات الصفحات، نظراً الى تشعباتها التي لا تنتهي)، بعد ان وصلت

اوضاعنا الى ما وصلت اليه من شرذمة وتشتت، وكذلك ـ وهذا هو الأخطر ـ ضعف، يبدو معه كأن الشعب الفلسطيني اصبح بعيداً من تحقيق اي من اهدافه، اكثر منه في اي وقت مضى. والانكى والادهى هو ان نصل الى هذا الوضع بعد اكثر من عقدين متواصلين مما سُمي «نضالاً»، سقط خلاله آلاف الشهداء؛ احياناً كثيرة للضرورة، واحياناً اكثر دون حاجة الى ذلك.

والأمرّ من ذلك كله هو ما يشير الى ان هذا الوضع، استناداً الى معطيات عديدة، ليس مرشحاً للتحسن، بل ان العكس هو الارجح ، فنتجه نحو مزيد من التدهور قد يؤدي الى كارثة. والخوف من كارثة أخرى، او محاولة العمل، قدر الامكان، على منعها او، ربما، الهرب منها، باعتبار انها «ستشرفنا»، ان عاجلاً او آجلاً، يخلق شعوراً قوياً وملحاً بضرورة فتح «حوار» من نوع خاص للغاية، ومحاولة استطلاع دروب ومسارات عمل أخرى.

ولا حاجة للعودة الى الماضي البعيد لتقديم أدلّة على ما ذهبنا اليه. بل يكفينا مثالاً، في هذا الشأن، الدروس المستفادة من تجربة عقد الدورة الاخيرة للمجلس الوطني، بحيثياتها كافة و «انجازاتها». فبعد بضع سنوات من الانشقاقات والخلافات والتناحر، خلال فترة من التشتت ايضاً، تفتق « الفكر » السياسي الفلسطيني، باتجاهاته كافة، عن ضرورة اجراء «حوار» ـ اي، عملياً، ثرثرة ـ تمهيداً لاعادة «توحيد» المنظمة. وما ان بدأ ذلك «الحوار» حتى عادت حليمة الى عادتها القديمة، وسرعان ما راح كل شيء، تقريباً، يعود الى سالف عهده. وبدت الدورة الاخيرة للمجلس الوطني وكأنها طبعة مكررة، وان كانت غير كاملة التفاصيل، من دورات المجلس السابقة التي عرفناها جيداً حتى الآن، بانعدام تنظيمها، وقلة فعاليتها، وقراراتها الانشائية (وهذه المرة الضارة أيضاً)، في رتابة تثير الحزن. اما المشاكل الملحة، والحقيقية، فقد بقيت بعيدة من متناول البحث، وبدا واضحاً ان ما كان سوف يكون دون زيادة أو نقصان.

والدرس الكبير الماثل للعيان من هذه التجربة هو ان حركة المقاومة باتت غير قادرة على تجديد نشاطها، والتعامل بما تمليه ضرورات المصلحة مع التطورات المستجدة والتحديات الكبيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية. بل ان هذه الحركة تبدو، الآن، اكثر من اي وقت مضى، وليدة الواقع العربي الذي نشأت فيه، او برزت كانعكاس له، وتشبهه في نواح عديدة، بحيث تظهر وكأنها نظام آخر من الانظمة العربية، او من انظمة العالم الثالث كافة، التي تسير على طرق لا تعرف بالضبط نهايتها.

والفرق الوحيد، والمهم، بين المقاومة وتلك الانظمة، هو ان للأخيرة، على الاقل، ارضاً تقف عليها؛ وهو ما ليس متوفراً للاولى، التي لا يبدو، نتيجة لذلك، انها سوف تستطيع المحافظة على بقائها طويلاً، في اوضاعها الحالية. ولا يعني ذلك ان منظمات المقاومة سوف تختفي، او ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تضمحل او تفقد ما لها من حيوية ونفوذ بين ليلة وضحاها. فهذه «المخلوقات»، حتى مع حالتها الصحية الحالية المعتلة، يمكن ان تعمر طويلاً، باستعمال ما تيسر من المهدئات والعقاقير العصرية. الا انه قد يعني، فيما لو استمر الحال على هذا المنوال، ان هذه التركيبة بأسرها قد تفقد فعاليتها وتنكفىء على ذاتها، وتترهل وتشيخ تدريجياً، بحيث لا يحسب لها، عندئذٍ، اي حساب، على الرغم من انها تبقي مسجلة في عالم الاحياء.

ولعل المصير الذي آلت اليه الهيئة العربية العليا، او حكومة عموم فلسطين، يكفينا مثالاً.

وهذه القناعات، التي اشرنا اليها، لم تتبلور، بالطبع، صدفة، بل ان لها مايبررها. كما انها ليست مقصورة على جهة دون اخرى، اذ يلمس المرء بوادرها وانعكاساتها، بصورة واضحة للغاية، لدى دوائر وشخصيات وكوادر فلسطينية عديدة، كل منها يقاسي ويتذمر على طريقته.

والسبب الرئيس لذلك، كما يبدو لنا، هو ان الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة ـ مثل معظم

حركات التحرر في العالم الثالث ـ تعاني من امراض خاصة بها. وهذه الامراض المقاومية هي وراثية خبيثة، معظمها مستعص على العلاج، ويزداد فتكاً مع تقدم المصابين به في السن. ويمكن تشخيص ملامح هذه الامراض كما يلي:

O النـزق؛ او، ان صح التعبـير، مرض «الولدنـة». اذ يكـاد يبدو ان جيل المقاومة، بمعظمه، بتنظيماته، وزعاماته، وكوادره، وكل من لف لفهم، يتصرف ويعمل من خلال ما يمكن تسميته نفسية اتحـاد طلبـة، على ما يرافقهـا من «فهلوة» و«شطارة»، اضيفت اليها، مع مرور الوقت، المزايدات والمكابرة. ولقد كبرت المقاومة وتقدمت في السن، ولكن النفسية بقيت على حالها.

O «المهجرة» (نسبة الى المهجر)، الناجمة عن واقع التشتت الفلسطيني وخضوع الفلسطينيين لانماط حكم وانظمة مختلفة، تؤدي، بالتالي، الى طرق تفكير واداء متباينة. ولقد تعمقت هذه الخلافات مع مرور الوقت واتسع نطاقها وتأثيرها لتمس مفهوم «الوطن» من اساسه، فتشوهه، وتقزّمه، وتجعله حلماً بعيداً من الواقع، وغير قابل للتحقق في المستقبل المنظور. ومع تراكم المشاكل على طريق التحرير وازدياد طول الدرب، راح الوطن وقضاياه الملحة، وكل ما يتعلق بها او يمسها بصورة جوهرية، يبتعد تدريجياً ويبهت لونه في المخيلة. ومكان ذلك تحل هموم المهجر وامراض اللجوء، على ما تتسبب فيه من ازديـاد في جراثيم ضيق الافق، التي تفتك بالعقل والمنطق السليمين، فـ «تخربط» سلّم الاولويات، وتهشم القيم وتهمشها، وتقدم الشؤون الخاصة على العامة، وتجعل من صغار الامور كبارها، بحيث يتمحور العمل الوطني، بأسره، في تكتيكات آنية صغيرة، وتختفي الاستراتيجية ـ او تكاد.

وهـذه الخلفيـة، بأبعادها المختلفة، هي احد العوامل الرئيسة التي تسببت في حالة الضعف المزمن، التي تتحكم في العمل الفلسطيني عامة. فمنذ عشر سنوات واكثر، ونحن في وضع يمكن وصفه، في احسن الاحوال، بأنه بمثابة «مكانك عد»، في وقت يتحرك الخصوم والاعداء ويتقدمون، ولو على طريقتهم، في اكثر من مجال. ونتيجة لذلك، وبالمقارنة، يكون «مكانك عد»، بالنسبة الينا، عملياً، بمثابة «عد الى الوراء».

وهذا هو سر ازمة المقاومة المستعصية، وكنهها، وجوهرها؛ وما عدا ذلك أمور ثانوية.

كما ان هذه الازمة مرشحة لأن تدوم طويلاً، بل وتتفاقم وتؤدي الى الشلل، وربما الى الاختناق. اذ من الواضح ان من تعنيهم مثل هذه الامور «الصغيرة»، التي اشرنا اليها، هم قلة. فالاكثرية منهمكة بالقضايا «الكبيرة»، مثل اطلاق النظريات، واصدار البيانات الطنانة، وتنظيم «الحوارات» و... تكرار اخطاء الماضي.

ومن هذا المنـطلق، بدت لنا حمى «الحوارات» و«الوحدة»، التي اجتاحت الساحة الفلسطينية خلال الشهور الماضية، هامشية وغير مجدية، وظهرت الدورة الاخيرة للمجلس الوطني، قبل عقدها، شاحبة وعديمة الفائدة (ثم اتضح، بعد انتهائها، انها كانت ضارة). وفي اعتقادنا ان هذا كله تم نتيجة لشعور معظم الاطراف المعنية، ان لم يكن كلها، بأن الطريق امامها باتت مسدودة (ولا نعني، بالطبع، ان الطريق، بالمطلق، هي المسدودة، بل ان الطرق التي اختطتها منظمات المقاومة، كل لنفسها، هي التي باتت كذلك)، وان حمى النشاط المفاجىء هذه ليست الا من قبيل اثبات «نحن هنا». ولذلك، يبدو انه لن يمر وقت طويل الا وتعود الاوضاع الى ما كانت عليه، وكأنه لم تكن هنالك «حوارات» ولا «وحدة»، ولا يحزنون.

ولتوضيح ما قدمناه سالفاً، من جهة، وفي محاولة للمساهمة في اكتشاف معالم طريق جديدة، علها تكون ناجعة، من جهة اخرى، يبدو أن من الضروري القاء الضوء على بعض النواحي المهمة في تجربة المقاومة. ولا حاجة، كما لا يتسع المجال هنا، للعودة الى هذه التجربة منذ بداياتها؛ بل نكتفي بالمرحلة

الاخيرة الراهنة منها، التي تعتبر انها بدأت منذ «خروج بيروت» سنة ١٩٨٢. وفي «تاريخ» هذه المرحلة من عبر، على كل حال، ما يكاد يعمّ ويطم.

رحيل، وانشقاق ـ و «حوارات»

لا حاجة الى التدليل كثيراً على ان العمل الفلسطيني عامة قد طُبع، خلال السنوات الخمس الاخيرة، اي في مرحلة ما بعد بيروت، بحقيقتين مهمتين، لا تزال الانعكاسات المختلفة التي ترتبت عليهما تتفاعل حتى الآن.

أولى هاتين الحقيقتين هي اضطرار الجسم الرئيس للمقاومة الفلسطينية الى الخروج من بيروت، في نهاية صيف ١٩٨٢، في اعقاب حرب مدمرة شنتها اسرائيل (وتفرج، خلالها، العرب)، تنفيذاً لخطة وضعها وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون بهدف ابادة (بالمعنى العادي للكلمة) منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً لـ «حل» القضية الفلسطينية على طريقته، وتحقيق الحلم الامبراطوري الصهيوني ـ وهو ما لم يفلح بتحقيقه، رغم الدمار والمآسي التي سببتها تلك الحرب، لأسباب لا مجال لذكرها هنا.

اما الحقيقة الثانية، التي تبلورت خلال السنة التالية (١٩٨٣)، فهي وقوع انشقاق في «فتح»، كبرى منظمات المقاومة، سارع النظام الأسدي، الجاثم على قلب سوريا، الى استغلاله ودعمه وتغذيته، بهدف اقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون خاضعة لمشيئته وتأتمر بأمره، في مسعى آخر لتحقيق «مشروع» الامبراطور المشرقي، الذي لا يزال، حتى الآن، معروفاً باسم «الرئيس» حافظ الاسد فقط. ولما لم يكن ذلك الانشقاق كافياً لتحقيق الهدف المنشود، وسّع ذلك النظام الفاشي نشاطه التآمري، فمارس ضغوطاً «صغيرة» على المنظمات الصغيرة، الخاضعة لسيطرته، ولو جغرافياً، وكذلك على من يقيم في سوريا من «وجهاء» المقاومة، فراح ممثلو تلك التنظيمات في اللجنة التنفيذية للمنظمة يعلنون مقاطعتهم جلساتها، واحداً تلو الآخر، وذلك لتعطيل عملها، وبالتالي شل المنظمة بأسرها، فيما بدا انه محاولة لاكمال ما عجز شارون عن تحقيقه. ولم يكتف النظام الاسدي بذلك، بل وسّع نشاطه، فيما بعد، ليمنع حتى انعقاد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، ليس فقط بمنع الاعضاء المقيمين في سوريا من حضور الجلسات، او منعهم من العودة، بتاتاً، الى سوريا ان هم تجرأوا وخالفوا التعليمات، بل حتى بقيام رئيس النظام نفسه بزيارة الى احدى الدول العربية لاقناع المسؤولين فيها بالاعتذار عن السماح بعقد المجلس على اراضيها، بدعوى ان «الوحدة الوطنية» الفلسطينية غير قائمة (وسيادته «حريص» جداً عليها...).

وقد باءت هذه المحاولات، كما هو معروف، جميعها بالفشل. فمع نهاية سنة ١٩٨٤ عقدت، أخيراً، الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان «بمن حضر»، وقررت الاكثرية الاستمرار في طريقها، كائناً ما كان موقف «فلسطينيي الاسد».

ومنذ اللحظة الاولى لوقوع الانشقاقات ونشوب الخلافات، لم تتوقف، بشكل أو بآخر، محاولات «الحوار» و «التفاهم» وترنيم اناشيد التغني بالوحدة الوطنية. ورافقت تلك مخططات ومشاريع، ووضع اوراق عمل واتفاقات واصدار بيانات وتقديم شروط لاصلاح ذات البين والعودة بالمياه الى مجاريها، ابتداء باتفاق عدن ـ الجزائر، مروراً باعلان براغ وانتهاء ببياني المنظمات الاربع والمنظمات الست (المسمى ايضاً «وثيقة طرابلس»). ولقد كانت محصلة هذه الاتصالات، والبيانات، والاتفاقات، على ما تضمنته وما مهدت له من تفاهم، او ـ أحياناً ـ لا تفاهم، هي الارضية التي عقدت بموجبها الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وعلى الرغم من ان العديد من المطالب، التي تقدم بها العائدون (والعود احمد) الى حظيرة م.ت.ف. تبدو كأنها تعجيزية ولا تخلو من ابتزاز (وكأنك ببعضهم، مع عودته الميمونة، يريد ان يقبض ثمن خوفه وتقاعسه واصطكاك ركبه يوم احجم عن تأدية واجبه والبقاء ضمن الركب)، فان نظرة فاحصة الى الجوهر تظهر ان طروحات عدة لا تخلو من صحة، وهي في مكانها. وبالتالي، فان «الحوار» حولها، بغض النظر عن هوية مطلقيها او قصدهم من ذلك، يساهم في التعرف على ازمة المقاومة، بمعظم ابعادها.

ولو دققنا ملياً، وتفحصنا الاتفاقات والبيانات المختلفة التي ظهرت خلال معمعة الحوارات، لأمكننا حصر مضامينها في ثلاث نواح رئيسة:

١ ـ الدعوة الى اصلاح اوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة، وارسائها على اسس اكثر «ديموقراطية».

٢ ـ تأكيد ان الكفاح المسلح هو الشكل الرئيس للنضال الفلسطيني.

٣ ـ الاجماع على ضرورة عقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية.

جديد المنظمات كقديمها

تركز «المعارضة» الفلسطينية، الممثلة في منظمات المقاومة الصغيرة، في مطالبتها اصلاح اوضاع م.ت.ف. على نقاط واضحة ومحددة للغاية، من بين اهمها توسيع مكتب المجلس الوطني؛ وانتخاب المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني مباشرة ومنحه صلاحيات تقريرية تشمل صلاحية محاسبة اللجنة التنفيذية؛ وتمثيل كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها في عضوية اللجنة التنفيذية وانتخاب نواب لرئيس اللجنة؛ وتشكيل امانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية.

ومن حيث المبدأ، تثير هذه المطالب (التي لم يُقر معظمها خلال الدورة الاخيرة للمجلس، على كل حال) التعاطف معها، اذ ان توسيع قاعدة القيادة الفلسطينية، وتحديد صلاحيات افرادها، ومسؤولياتهم، تبدو، لأول وهلة، وكأنها المنطق السليم بعينه. غير ان نظرة اعمق الى هذه المواقف، في ضوء الممارسات القديمة، والمتكررة دائماً وأبداً، تدفع الى الاعتقاد بأنها ليست الا بمثابة كلام حق يُراد به باطل، او ـ في احسن الاحوال ـ سوف يؤدي الى باطل.

ان الهدف الرئيس من وراء هذه الطروحات هو سعي متواصل من قبل المنظمات الفلسطينية الصغيرة الى تحقيق حلم قديم للسيطرة على القرار الفلسطيني، بواسطة فرض دكتاتورية الاقلية على الاكثرية، من خلال مطالبتها باعتماد ما تسميه الأطر الجبهوية، التي يفترض، بموجب «أسسها»، ان لا يتخذ اي قرار الا بعد موافقة الجميع، جملة وتفصيلاً؛ وهو ما يؤدي، بالتالي، الى منح شبه «فيتو» لكل طرف، يمكّنه، على مزاجه، من شل اي تحرك لا يعجبه، حتى ولو وافقت عليه الاكثرية المطلقة.

ولهذه «التطلعات»، على كل حال، تاريخ غير قصير، لا يزال هنالك من يحنّ اليه. فخلال مرحلة ما قبل بيروت، شغلت تلك المنظمات حيزاً كبيراً مضخماً، فاق حجمها بأضعاف المرات؛ بينما قاسى العمل الفلسطيني الكثير بسبب التناحر والمزايدات فيما بينها، وكذلك نتيجة ضعفها وخوفها، وبالتالي انعدام قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب حتى وان كانت مقتنعة، في قرارة نفسها، كما حدث اكثر من مرة، بصحة موقفها، وذلك خشية من ردود فعل قد تضر بمصالحها الضيقة. ويبدو كأن سنوات الانشقاق والقطيعة، المنصرمة، كانت دون فائدة، من هذه الناحية. فلقد كان في الامكان، مثلاً، اعتماد اساليب اخرى، اكثر تطوراً، لادارة العمل الفلسطيني، مثل «حكومة» و «معارضة»، او طريقة

اتخاذ القرارات بالأكثرية ضمن الاطر الجبهوية. ولكن، بدلاً من ذلك، يظهر جلياً ان الحديث حول «التوحيد» و «الوحدة الوطنية» و «الاصطفاف (اصطلاح جديد ؟) الوطني» يدور، كله، ومن قبل الجميع، حول العودة الى نظام فلسطيني، يسمى، تجاوزاً، «ثورة»، واساليب وانماط عمل لا تختلف كثيراً عن تلك التي عهدناها في الماضي ـ وثبتت قلة نجاعتها.

والانكى من ذلك، ان هذا التحجر، على ما يؤدي اليه من اضرار، لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه، في تصميم غريب، للسير على النهج ذاته، بل وتوسيع نطاقه، بشكل يثير الاستغراب. فالمنظمات الصغيرة لا تسعى، مثلاً، الى توحيد قواها، او قوى تلك القريبة من بعضها البعض، كأن تقيم جبهات مربعة، او مكعبة، مما قد يكسبها قوة ونفوذاً اكثر يمكنها من تحقيق اهدافها، على طريقتها، خصوصاً وان منطلقاتها «الفكرية» تكاد تكون واحدة ـ فهذه العصا من تلك العصية ـ بل انها تعمل على «اعتماد» أخرى صغيرة، وحتى اكثر قزمية منها، في اتجاه يؤدي، بالمحصلة، الى مزيد من التفتت والتشرذم، يحلو لبعضهم ان يسميه «تعددية»، ولكن يمكن، ايضاً، ان يسمى «فوضوية». فخلال المشاورات والنشاطات التي أجريت قبيل انعقاد المجلس الوطني في دورته السابقة، في عمّان، «نجح» الجميع في التمهيد لاعتماد «فصيل» جديد، هو «الشيوعي»، ثم كرسوا نجاحهم وثبتوه خلال الدورة الاخيرة للمجلس، رغم ان اولئك منقسمون على انفسهم، ولكل جناح في المقاومة «شيوعيوه» قليلو العدد، في اتجاه ادى الى تعميق الشقاق بينهم، أيضاً.

اما خلال الاعداد لعقد الدورة الاخيرة للمجلس، فقد حدث ما هو أخطر من ذلك، حيث لم تتورع المنظمات الصغيرة، وعلى رأسها الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وكما يبدو في محاولة لزيادة عدد تلك التنظيمات، وبالتالي منحها «وزناً» اكثر، من احضار مجرمين وقتلة معهم الى «الحوار»، تمهيداً للـ «وحدة». فما سُمي «وثيقة طرابلس» تحمل تواقيع ست منظمات، من بينها واحدة تسمى «فتح ـ المجلس الثوري». وهذا الاسم، كما هو معروف، تطلقه على نفسها مجموعة السفاحين المعتوهين المعروفة اكثر بأسم «جماعة ابو نضال»، سيئة الصيت والسمعة. بل ان تلك المنظمات طالبت، في مناسبة اخرى، بالاعتراف بما سمته «حق» ـ كذا ! ـ كل تنظيم في التمثيل، بما في ذلك «الانتفاضة»، اي شلة ابو موسى. واذا كان الامر كذلك، فلماذا لا يشمل هذا العطف ابو الزعيم ايضاً؟ بل اذا كان الحديث يدور حول «توحيد» المنظمة، والمساعي تبذل من اجل ذلك، فأين باقي المنظمات ؟ اين طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، وغيرها؟ وان كان هنالك «توحيد»، فلماذا لا يشمل الجميع، حتى تكون «السَلَطة» كاملة النكهة ؟ ومن هو ذاك الذي أفتى بأن عودة المجموعات الشعبوقراطية (تعبير مشتق من كلمتي «شعبية» و «ديمقراطية») تكفي لأن تسمى «وحدة» و «توحيداً» وعملاً «مهماً» للغاية، بينما وضع هذه المجموعات انفسها خارج الاطر المتعارف عليها تصبح عملاً مريعاً ينبغي تلافيه، بأي ثمن تقريباً؟

ان ظاهرة التعامل، مجدداً، مع عصابة ابو نضال من قبل «الفصائل» الاخرى ليست مما ينبغي المرور عليها بسكوت، اذ انها تمس ما يمكن تسميته اخلاقية، او مصداقية، العمل الفلسطيني بأسره، وتضع أُسساً لـ «قيم» جديدة (او ربما تقدم عينة منها فقط ؟). والدرس الذي يمكن استنتاجه من ذلك هو انك مهما ارتكبت من جرائم لن توضع في نهاية المطاف خارج الاطر أبداً، من جهة، وكلما امعنت في المشاكسة والعناد ازدادت «قيمتك»، من جهة ثانية، واذا كنت منضبطاً ومستقيماً نُسيت، من جهة اخيرة. وما ينجم عن ذلك من تشويه للقيم، وقلبها رأساً على عقب، على ما يسببه ذلك من مس المعنويات، يتحول، اخيراً، الى اشمئزاز قد يؤدي الى الاحباط، واضح للغاية.

واذا كان المرء يشعر بالاستغراب تجاه تلك المنظمات المستيسرة، التي يفترض ان تكون «محترمة»

وتتحمل المسؤولية، باقدامها على هذه الخطوة، فانه يكاد يصاب بالذهول عندما يعلم ان «فتح» نفسها، لا غيرها، تنتدب «محاورين» عنها لـ «التحدث» مع «الناطق الرسمي» للعصابة، المدعو عاطف ابو بكر. فمن المعروف جيداً، للقاصي والداني، وللعالم باجمعه قبل العرب والفلسطينيين، ان عصابة ابو نضال الحقت افدح الاضرار بالقضية الفلسطينية والعربية بأسرها، من خلال لجوئها الى اساليب الارهاب السافل على صعيد عالمي، من جهة، واعلان الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية عامة، و «فتح» خاصة، بزعم انها «منحرفة» و «مستسلمة» الخ، من جهة أخرى. وخلال حربها القذرة، هاجمت هذه العصابة اكثر من مكتب للمنظمة، في مختلف انحاء العالم، وقتلت عدداً من خيرة الكوادر الفلسطينية، يكاد يكون مساوياً لذلك العدد الذي قتله عملاء العدو في الموساد الاسرائيلي. ولو كانت هنالك حركة ثورية تستحق هذا الاسم لكان من الواجب لا «التحدث» مع افراد هذه العصابة، بل تصفيتها تنظيمياً وارسال بعض كبار مخططي الاجرام فيها الى قبورهم، باعتبارها مجموعة خائنة، عملت داخل البيت، وتستحق اقصى العقوبات. الا ان «التقاليد» المنظماتية الفلسطينية تفترض عكس ذلك، بل ان ما فيها من «نخوة» و«مروءة» يحتم حتى انقاذ المجرمين ومؤاساتهم. فالبعض يدّعي بأن هذه «العقلنة» التي تدفع عصابة ابو نضال حتى الى «الحوار» مع «المنحرفين» و «المستسلمين»، التي كانت تسعى، جاهدة، سابقاً، الى قتلهم، بل انها اصدرت «احكام» اعدام بحق بعض كبار قادتهم، لم تظهر صدفة ولوجهه تعالى، بل انها ناجمة عن شعور العصابة بأن الحبل بات يضيق حول عنقها، نظراً لتخلي الانظمة التي كانت تدعمها وتوجهها للعمل ضد القيادة الشرعية للمنظمة، عنها، او تخفيف تأييدها، الواحد تلو الآخر ـ احدها لأن الاميركيين شنّوا غارة على مقره وكادوا يقتلونه، ثم اوضحوا انهم لن يترددوا في شن غارات أخرى، ان دعت الحاجة الى ذلك؛ والآخر لأن البريطانيين (والاوروبيين) وجهوا اليه صفعة مهينة (ويهمس غيرهم بأن الاميركيين هددوه، ايضاً، بغارة). وازاء هذا الواقع، اقل ما كان ينبغي عمله، بعد ان لم يُنفَّذ واجب تصفية العصابة، هو تركها لكي تذوي وتسقط وحدها، على الاقل، او الاستمرار في التشديد على عزلها. ولكن، بدلاً من ذلك، يصار الى مد يد العون لها، باضفاء «الاحترام» و«الشرعية» عليها و«محاورتها»، على ما يجره ذلك، حتماً، من ضرر للقضية الفلسطينية عامة، باضفاء شيء من المصداقية على ادعاءات بعض القوى المعادية، على اختلاف اتجاهاتها، بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تشكل حركة تحرير فحسب، بل انها تضم، ايضاً، مجرمين محترفين؛ وهي ادعاءات كانت بذلت جهود كبيرة لدحضها.

صحيح ان الجهود غير الحميدة التي بذلت في «الحوار» مع عصابة ابو نضال لم تسفر، في هذه المرحلة، عن اي نتيجة (عدا عن الاضرار بسمعة المنظمة عامة)، اذ انسحب اولئك اخيراً، ولم «يشرّفوا» المجلس الوطني بالانضمام اليه. ولكن من الخطأ الافتراض ان هذه هي الكلمة النهائية. فلو تفاءلنا خيراً، وبمدى معرفتنا بـ «التقاليد» المنظماتية، يمكننا ان نخمّن انه لن يمر وقت طويل الا ويصار الى «الاعتراف» بالعصابة اياها (ويقال ان بعض اصحاب الامر والنهي لا يعترض على ذلك، شرط ان تغيّر العصابة اسمها وتشطب كلمة «فتح» منه، اذ ان هنالك تنظيماً بهذا الاسم، ولا يجوز ان يكون هناك تنظيمان يحملان الاسم عينه. كذلك ينبغي ان يعلن التنظيم «التوبة» ـ هذه «فقط» هي الشروط «الصعبة» المطلوب تنفيذها). ويتم مثل هذا الاعتراف، عادة، بتطويب العصابة «فصيلاً»، يصبح، بصفته تلك، «محترماً»، ويدعى الى الحوارات والمناقشات، ويؤخذ رأيه قبيل تنفيذ المهام الجسام، وكذلك ـ وهذا هو الاكثر اهمية ـ يحصل على تمويل ثابت ودائم من الصندوق القومي الفلسطيني لدعم «صموده»، يستطيع ان يستغله، ايضاً، على سبيل المثال، في تخطيط وتنفيذ هجمات أخرى على مكاتب المنظمة ومؤسساتها. واذا سارت الامور قدماً، على طريق الخير والبركة، سوف يصار، في المجلس

الوطني ما بعد المقبل، الى انتخاب ممثل عن «الفصيل» عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة. وبما ان العادة جرت على الا «يتنازل» السادة الامناء العامون ويشاركوا في عضوية اللجنة التنفيذية، باعتبار ان ذلك لا «يليق» بحضراتهم، بل يتركوا مثل هذه المناصب لمساعديهم ونوابهم، يمكن ان نتوقع ان يكون مقعد «الفصيل» في اللجنة من نصيب احد ضباط عملياتها. واذا حدث ذلك، فاننا نتقدم، من الآن، باقتراح ان يباشر العضو الجديد مهامه بتقديم وصف، الى اعضاء اللجنة، لعمليات اغتيال بعض كوادر «فتح». ثم يصار الى ايفاده في جولة اعلامية، في العالم، لشرح خبراته، ومنها ـ على سبيل المثال ـ كيفية زرع قنبلة تحت مقعد في طائرة مدنية، بحيث تنفجر والطائرة في الجو فتفتح ثغرة في جسمها «تطير» منها طفلة وامها وجدتها سوية الى البحر؛ او كيفية زرع قنبلة في احد المطارات الاوروبية، يؤدي انفجارها الى اصابة اسرائيلي واحد بخدش في يده، وسقوط نظارة آخر عن عينيه، دون ان تنكسر، ومقتل عشرة من عابري السبيل، من جنسيات مختلفة، صادف مرورهم هناك لحظة الانفجار؛ او كيفية تدبير هجوم بالرشاشات على كنيس يهودي قديم في انقره، يؤدي الى مقتل ٢٢ مسنّاً يهودياً، يبلغ عمر أصغرهم سناً ٦٢ سنة.

ولله في منظمات مقاومته شؤون.

والى ذلك، واستطراداً، هنالك ما يثير الاستغراب، ايضاً، في حصر «الحوار» من اجل «التوحيد» في عالم المقاومة، ومن يدور في فلكه او من لف لفهم، دون غيرهم. فماذا كان المانع، مثلاً، ما دام الحديث يدور حول نشاط «حواري» مصيري وحاسم، من اجل ضمان استمرار المسيرة، من توسيع نطاق ذلك الحوار بضم قوى وشخصيات فلسطينية أخرى من غير التيارات المقاومية، علّها تستطيع، أيضاً، ان تساهم في تقريب وجهات النظر، او تقدم ما يمكن ان يكون مفيداً.

وعلى كل حال، وتلخيصاً لهذه الناحية، لم يمر وقت طويل حتى اتضح ان ذلك الحوار، في ما يتعلق بالنواحي التنظيمية على الاقل، كان دون جدوى؛ بل يبدو انه لم يتم الا انقاذاً للسمعة فقط، من حيث تقديمه عذراً لمن صمّم على العودة، بعد ان اتضح له انه لن يستطيع الصمود طويلاً خارج الاطر المألوفة، يمكنه من المكابرة و «تسجيل الانتصارات» الوهمية. فما ان انتهت اعمال المجلس الوطني حتى بات واضحاً ان صيغة التركيبة القيادية التي تم التوصل اليها، من حيث توزيع الصلاحيات وتحديدها في المستقبل، ضمن «الأطر الجبهوية» بالطبع، بقيت على ما هي عليه، بشكل او بآخر. ولم يطرأ ـ وما كان يمكن ان يطرأ ـ اي تغيير جوهري في هذا الصدد، لاسباب موضوعية للغاية. فالمطالبة بالصلاحيات والسعي الى الامساك بها شيء، وتحقيق ذلك فعلاً شيء آخر تماماً. فالصلاحيات، في نهاية الامر، تؤخذ ولا تُعطى. وهذه القاعدة تكاد تنطبق، بحذافيرها، على نشاط سياسي عسكري تنظيمي معقد ومتشابك كالعمل الفلسطيني. وتؤخذ الصلاحيات بالعمل والمثابرة والجد والنشاط والانتاج وجمع القوى وصقلها وغير ذلك من الصفات «الحميدة»؛ وهو ما يبدو ان المنظمات الصغيرة لا تتقنه ـ وليس من مهمتنا تقديم النصح اليها في هذا الصدد. وبالتالي، تصبح المطالبة بتغييرات وصلاحيات نوعاً من استجداء النفوذ، يمكن منحه والسكوت عليه حتى تحين لحظات الحسم، فيصار الى استرجاعه.

«فاقد الشيء لا يعطيه»

اذا كان الفكر «التوحيدي» المقاومي، على الصعيد التنظيمي، على ما هو عليه، مما تقدم شرحه، ويمكن اعتباره بمثابة وصفة لمصائب أخرى، فان الناحية الادارية في تخطيط دعاة الحوار والوحدة الوطنية ليست احسن بكثير؛ بل ان الارتجال والتراخي والاهمال، في هذه المجالات، يكاد يعمّ ويطم.

ان «التـوحيديين» لا يكتفون فقط بالمطالبة باحداث تغييرات مهمة في الهيكلية الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً اجهزتها «القيادية» (والمنظمات مهتمة جداً بـ «القيادة» وهمومها)، بل انها تطالب كذلك بـ «اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على اسس جبهوية تراعي الكفاءة». ويهمس احدهم بأن هذه الجملة، اساساً، كادت تنتهي عند كلمة «جبهوية»، ولكن احد الاذكياء سارع الى تدارك الموقف باضافة عبارة «تراعي الكفاءة». غير انه، حتى بموجب النص الاخير، من الواضح ان عنصر الحسم هو «الاسس الجبهوية»، بينما «الكفاءة» يمكن ان «تراعى» فقط.

ومما لا شك فيه ان هنالك، قولاً وفعلاً، مجالات واسعة للغاية وضرورات ملحّة لاعادة النظر في تنظيم اجهزة المنظمة ومؤسساتها، دون حاجة الى ابداء الاسباب التي باتت معروفة. الا ان اعادة النظر هذه، ان تمت، لن تؤدي الى اي نتيجة ايجابية، بل العكس، وذلك استناداً الى تجارب الماضي، من ناحية، والاهداف المتوخاة من وراء مثل هذه المطالب، من ناحية اخرى. فيفترض في المنظمات، كافـة، ان تعيـد النـظر في مؤسساتها الخاصة بها أولاً، لتكسب ولو شيئاً من المصداقية على هذا الصعيد، قبل ان تتجه الى «تنظيم» المؤسسات الاخرى. وفي هذا الصدد، يحضرنا قول مأثور اعتاد المقـاتلون الشبـان ترديده ايام زمان: «فاقد الشيء لا يعطيه». والنظام والتنظيم، كما هو معروف، مفقودان. فالوقائع «التاريخية» تظهر جيداً ان هنالك حرباً شرسة، ومستمرة، بين منظمات المقاومة، من جهة، وبين النظام وحسن الادارة وما يتبعها، من جهة اخرى، لا تتوقف الا بطرح النظام، وكل ما يمت له بصلة، ارضاً والاجهاز عليه، لتعمّ بعد ذلك الفوضى وتصبح حالة «طبيعية». ولسنا وحدنا من يشكو من هذا الواقع، اذ ان احد الامناء العامين، مثلاً، الذي كادت هذه الفوضى تهدّ حيله، اعاد، في لحظة صفاء، صياغة احدى شعارات المقاومة، الا وهو «ثورة حتى النصر» وجعله «فوضى حتى القبر»، وراح يردده خلال فترة غير قصيرة. اما فيما يتعلق بالنظرة الى الادارة والمثابرة على العمل والالتزام بالمواعيد وما شابه ذلك، فيمكننا ان نقتبس قولاً «مأثوراً» آخر لاحد الابوات المحترمين، الذين لا يقلّون شأناً عن امين عام، بوصفه احدهم بأنه «مجنون»، لانه يحضر الى مكتبه في الساعة الثامنة من صباح كل يوم.

ويمكن ان نفتـرض انـه لو تمت اعـادة النـظر في تنـظيم المـؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان «الاسس الجبهوية»، دون غيرها، هي التي سوف تتحكم في هذا المسار، في نهاية الامر، على ما يؤدي اليه ذلك من اضرار، بينما لن تكون «الكفاءة» الا كلمة تقال، وتوضع، اخيراً، على الرف. وفي هذا المجال بالذات، لا حاجة الى اطلاق النظريات ووضع التحليلات، بل نفضل ان نعرض مثلاً حياً للغاية، شاهدنا فصوله قبل فترة قصيرة، تمثل بـ «اعادة النظر» في تشكيل الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين و «توحيده»، مجدداً، على «اسس جبهوية»، في ما وصفه بعضهم بأنه «بروفه»، سرعان ما اتضح أنها كانت غير ظريفة، لعقد المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد كان من المفترض ان يكون الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، كما يدل اسمه على الاقـل، هيئة عامة تسعى الى ضم كل كاتب وصحافي فلسطيني الى صفوفها، تحقيقاً لاهداف يفترض انها وضعتها نصب عينيها. ولكن الامور، كما هو معروف، تطورت في عكس هذا الاتجاه، بحيث اصبـح الاتحـاد المسمى «عـاماً»، عملياً، اتحاد المنظمات الفلسطينية للكتاب والصحافيين الفلسطينيين وتقوقع على ذاته وضم بين صفوفه الكتاب (أو من صُنِّفوا كذلك) الاعضاء في منظمات المقاومة الفلسطينية، وبعض من لف لفهم، بينما احجم كتاب عديدون عن الانضمام اليه او التعامل معـه. ولو توخينا المصلحة العامة، وتجاهلنا المصالح التنظيمية الضيقة، لأمكن القول انه كان من

المفترض ان يسعى مثل هذا الاتحاد، باعتباره نقابة عامة او اتحاداً مهنياً شاملاً، الى توسيع قاعدته وجعلها اكثر ديمقراطية وشمولاً، بحيث يجذب اليه اكبر عدد ممكن من الكتاب، خصوصاً اولئك الذين لا ينتمون الى اي تنظيم، قبل غيرهم، لما في ذلك من فوائد جمّة يمكن ان يؤديها الكتاب، في خدمتهم للقضية الفلسطينية، في مجالات عدة.

واوضاع اتحاد الكتاب لا تتصف بما اشرنا اليه فقط، بل انه علاوة على ذلك، ابتُلي بمجموعة من متعاطي «الحوار» و «الوحدة الوطنية»، الذين لم ينفكوا عن بذل مساعيهم الحميدة، حتى خلال فترات الركود الطويلة، لاعادة اللحمة الى اتحادهم، الى ان تم لهم ما ارادوا وتمكنوا من عقد مؤتمر «توحيدي» للاتحاد مع مطلع هذه السنة. وما ان اعلن عن موعد عقد المؤتمر حتى دبَّ الحماس والنشاط بين الشباب، كما تدب النار في الهشيم، وبدأت حملة انتخابات واسعة، رافقتها كافة المظاهر المعروفة من تناحر ومنافسة وما شابه، انتهت على خير. ومع اقتراب موعد عقد المؤتمر، راحت وفود الاعضاء تصل تباعاً الى مكان انعقاده، وكلهم يتأهب لتأدية واجبه، كما يفترض باعضاء «مُنتخَبين» حظوا بثقة قواعد ناخبيهم ـ ليكتشفوا، هنالك، ان كل الاجراءات قد اتخذت للتخفيف عنهم، بحيث تم ترتيب كل شيء سلفاً من قبل ممثلي التنظيمات، الذين قرروا، بناء على «اسس جبهوية» واضحة «تراعي/ لا تراعي (اشطب الزائد) الكفاءة»، ماذا يفترض ان يقرر المؤتمر، ومن يُنتخب او لا يُنتخب لعضوية هيئاته الجديدة. ويقول احد المشاركين في المؤتمر انه حتى حق الكلام هناك كان مقنناً، بينما يضيف آخر انه لم يُسمح له حتى بأن يتمتع بالتصفيق.

ويقينا انه لم يكن في الامكان احسن مما كان. فنظام الوحدة ـ الكوتا، اي الحصة المحددة سلفاً، لا يزال سائداً ومعمولاً به. وهو لم يتغير، بل لا يبدو انه قد يتغير او يعدل. وبالتالي، يبدو ان اي حديث او مسعى الى الاصلاح او اقرار النظام سوف يبقى يدور في الدائرة المفرغة القائمة منذ سنين.

وما كان من نصيب اتحاد الكتاب سوف يكون من نصيب غيره.

وحال مؤسسات م.ت.ف. لا يختلف كثيراً عن اوضاع التنظيمات الشعبية. ويكفي ان نشير، في هذا الصدد، مثلاً، الى ان الانظمة الادارية الرئيسة المعمول بموجبها في تلك المؤسسات لا تزال هي تلك التي وضعت في عهد المغفور له احمد الشقيري، وكل ما ادخل عليها من تغييرات، منذ ذلك الوقت، كان عبارة عن رُقع هنا، وهناك، لا تنم عن ذوق رفيع او خبرة واسعة. كذلك يلاحظ، على سبيل المثال ايضاً، ان اصحاب الخبرات والكفاءات المختلفة العاملين في تلك المؤسسات، بمعظمهم، ان لم يكن كلهم، من بين اولئك الذين اكتسبوا ما اكتسبوه، اياً كانت قيمته، خارج أُطر التنظيمات وقبل التحاقهم بها. والتنظيمات ذاتها لم تفلح، حتى الآن، في اقامة مؤسسات تستحق هذا الاسم، ولا في اعداد الكوادر لها.

وفي وضع كهذا، لا مجال واسعاً هناك لتعليق آمال كبيرة على هذه المؤسسات، ولا على الدعوات الى اصلاحها، وفق هذه الاسس او تلك. وليس في ذلك، على كل حال، ما ينبغي ان يدفع المرء الى شق ثوبه حزناً وأسىً. اذ يكفي، فقط، ان تنظر الى خارج أطر التنظيمات والمنظمة قليلاً لترى ان الدنيا بألف خير، وان هنالك العشرات، بل المئات، من المؤسسات الفلسطينية المزدهرة، العاملة في مختلف المجالات، هنا وهناك وهنالك؛ والتي يمكن ان تؤدي، عند الضرورة، مختلف المهام. بل لعلّه من المناسب ان يصار الى دعم هذه المؤسسات ـ اعط الخبز لخبّازه ـ او تكليفها او التعاقد معها («تلزيم» حسب المصطلحات اللبنانية) لتنفيذ ما تدعو الحاجة اليه، بدلاً من اقامة مؤسسات هزيلة، او الاستمرار في المتاجرة بها.

وعلى كل حال، ورغم ما قدمناه، تجدر الاشارة الى ان الوقت لم يفت بعد لاعادة النظر في اجهزة المنظمة ومؤسساتها، بل انه، عملياً، لا يفوت ابداً. فدوائر المنظمة ومؤسساتها واجهزتها كافة تُنشأ

وتلغى بقرارات من اللجنة التنفيذية، دون ان تكون هنالك، دستورياً، اي ضرورة لتدخل من قبل المجلس الوطني. واللجنة التنفيذية موجودة دائماً وأبداً، ويفترض ان تصبح اكثر حيوية ونشاطاً، من الآن فصاعداً، بعد ان انضم اليها ممثلون عن دعاة الاصلاح.

وبقي ان ننتظر، فقط، نتائج مخططاتهم «الاصلاحية».

«تكويعة» جديدة ؟

لم تكن اللا ـ انجازات، على الصعيد التنظيمي، هي «المآثر» الوحيدة التي حققتها الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ اذ عادت كذلك الى الظهور خلالها، ثم سيطرت على اعمالها، «شعارات» تقليدية قديمة، سرعان ما اسفرت عن نتائج غير محمودة العواقب. ونجم ذلك، كما هو واضح، تحت تأثير التيار الشعبوقراطي، ومن لف لفه، الذي «شرّف» المنظمة بالعودة الى حظيرتها، ومارس كل ما في وسعه من ضغوط لابتزاز اعلى ثمن لذلك. وما كان لهذا ان يتم، بالطبع، لو لم يقابله استعداد «يميني» ناجم، وفق مصطلحات المستيسرين، عن الذبذبة التي تتحكم، بالغريزة، في تصرفات «البورجوازية الوطنية» الصغيرة، وتدفعها الى تغيير مواقفها. ونتيجة لذلك تمت، كما يبدو، «تكويعة» سياسية فلسطينية كلاسيكية، اضطر «اليمين» الى تنفيذها، استناداً الى معطيات مشكوك في صحتها، من ناحية، وسعياً الى «وحدة» بدا كأنه لا تهنأ له زعامة معها الا بوجود الشعبوقراطيين على جانبيه، في عناق مشكوك في جدواه، من ناحية اخرى.

واكثر ما يثير الاستغراب، في هذا الصدد، هو ان تلك «التكويعة» تمت خلافاً لأي توقعات، او ضرورة. وحتى يتضح قصدنا جلياً، نشير ان ما تم «تثقيفنا» عليه، حتى الآن، من قبل «اليمين»، في «علم» العمل السياسي الفلسطيني، هو «حكمة» رئيسة مفادها محاولة ابقاء القضية الفلسطينية دائماً في منأى عن الخلافات العربية وجعلها عامل توحيد لا فرقة، بالنسبة الى العرب، والابتعاد من سياسة المحاور ودواماتها. ولو توخينا المصلحة العامة، وفي ضوء تعقيدات المرحلة الراهنة، لبدت هذه القاعدة صحيحة الآن اكثر من اي وقت مضى، وبالتالي كان من الافضل الاستمرار في التمسك بها. الا ان ما حدث خلال الدورة الاخيرة كان عكس ذلك تماماً، اذ ان المجلس الموقر بذل كل ما في وسعه لاسترضاء سوريا، من جهة، واستعداء مصر، من جهة اخرى؛ في وقت لم تكن هنالك ضرورة، لا لهذا ولا لذاك.

والاغرب من ذلك، هو ان هذا تم من خلال انعدام الكياسة السياسية، واختفاء اللباقة، ولَيّ يد الحقيقة والالتفاف حولها وكذلك مس مصداقية الحركة السياسية الفلسطينية، فيما يبدو انه اصرار على الركض وراء السراب، بأي ثمن. ففيما يتعلق بسوريا، اولاً؛ من المعروف جيداً ان حكامها الحاليين يرتكبون، منذ عشر سنوات، وأكثر، الجريمة تلو الاخرى ضد القضية الفلسطينية، ليس أقلها التسبب في سفك دم المئات من الفلسطينيين، ابتداء من الدور الذي لعبته قواتهم منذ حصار مخيم تل الزعتر، ثم الحرب الاهلية في لبنان، مروراً بتقاعسهم عن القيام بالواجب خلال الاجتياح الاسرائيلي لذلك البلد، ثم دعمهم للمنشقين في اقتتال طرابلس، واخيراً وقوفهم وراء حركة «أمل» في محاولاتها المجرمة لتصفية المخيمات. ويلاحظ ان القيادات الفلسطينية بأسرها قد سكتت عن هذا النشاط الاجرامي، خلال فترة غير قصيرة. بل يلاحظ، ايضاً، ان المجلس الوطني الموقر، في القرارات الصادرة عن كافة دوراته المتعاقبة، لم يشر الى هذه الجرائم المتكررة، او يدينها، او يستنكرها، او حتى يبدي الاسف لها، من قريب او بعيد. ولكن، في الآونة الاخيرة، وصل السيل الزبى، فجمعت اللجنة التنفيذية للمنظمة قوتها واصدرت اكثر من بيان يدين، صراحة وعلناً، النظام السوري. ولقد كان من المتوقع ان تسير

الدورة الاخيرة للمجلس على المنوال نفسه، فتدين الممارسات السورية او تشجبها او تستنكرها، او تلقي شيئاً من اللوم على النظام السوري او تعتب عليه، على الاقل. الا ان شيئاً من هذا كله لم يحدث، بل اكتفى المجلس، في بيان عن «حرب المخيمات» (وليس في قراراته الرسمية) بالقاء اللوم، ولو على خجل، على «قيادة» حركة «أمل»، اي دون مس عصابات الحركة بأسرها. وبدلاً من ذلك، دعا المجلس الى اقامة علاقات متكافئة مع النظام السوري. وفُسر ذلك كله على انه ضروري لتمهيد الطريق لـ «صلحة» مع النظام اياه ـ ويمكن ان يفسره مؤرخو المستقبل، ايضاً، على انه متاجرة بالمآسي التي سببها ذلك النظام للفلسطينيين، وتنكر للتضحيات الجمّة التي قدمت في محاولات لمنعها، دون ان تكون هنالك، اصلاً، ضرورة لذلك.

ويبدو ان لهذا التفسير ما يبرره، اذ يلاحظ، ايضاً، ان قرارات الدورة الاخيرة للمجلس ـ على عكس الدورتين السابقتين ـ تشير، لاول مرة منذ الخروج من بيروت، الى اتفاقية القاهرة وملحقاتها، الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، فيما يبدو كأنه مطلب للعودة الى العمل بموجبها. والمعروف، طبعاً، ان هذه الاتفاقية تنص، أيضاً، على تنظيم عمل عسكري فلسطيني على الاراضي اللبنانية، وانطلاقاً منها. وكأنك بالخيال «شطح» ببعضهم فعاد بمخيلته الى ايام امبراطورية الفاكهاني وملحقاتها، وراح يعلل النفس بالعودة الى الممارسات السابقة في لبنان، بعد اتفاق مع النظام الدمشقي.

ولو صح هذا التحليل، الذي لا يبدو على كل حال بعيداً من الواقع، استناداً الى معطيات عديدة، فليس هنالك من خطأ اكبر يمكن ارتكابه، في الظروف الراهنة، في كلتا الحالتين ـ الرهان على المصالحة مع النظام السوري اولاً، والسعي للعودة الى لبنان ثانياً. ففيما يتعلق بسوريا، لا حاجة الى التوضيح ان سر الخلاف معها، واصل البلاء، هو، ببساطة، رفض نظامها القبول بفكرة الكيانية الفلسطينية والاقرار بحق الحركة الوطنية الفلسطينية في اي تمايز ومعارضة طروحات الدولة الفلسطينية المستقلة وعدم الاعتراف، في حقيقة الامر، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين. صحيح ان العشرات من شعوب العالم ودوله، وحتى دوائر اسرائيلية عدة، باتت تعترف بذلك، ولكن السيد الرئيس حافظ الاسد لا يزال يرفضه. وهذه الظاهرة، تاريخياً، ليست جديدة على اي حال. فالاسد، في موقفه هذا، يكاد يكون طبعة جديدة من الملك عبدالله، الذي قضى حياته يحلم بتاج فلسطين ويعمل في سبيله؛ ومن اجل ذلك، لم يتردد في عقد صفقات مختلفة، الواحدة تلو الاخرى، مع اليهود أيام الانتداب، ثم اسرائيل، سراً وبهدوء؛ وهو ما فعله، ايضاً، نظام حافظ الاسد اكثر من مرة. ومن موقفه الثابت هذا، لن تكون اية مصالحة يجريها الاسد مع فصائل م.ت.ف. وقادتها الا تكتيكية وآنية، يلتزم بها ما دامت مفيدة لخططه فقط، ثم يسارع الى ايجاد الاعذار لنسفها عندما يتراءى له ان مخططاته تتطلب ذلك. ولهذا، يبدو الاتكال على الاسد و «التحالف» معه كمصادقة ذئب، لا تعرف متى ينقض عليك.

اما احلام العودة الى لبنان، فلا تقل خطورة عن المراهنة على النظام الدمشقي. فحتى سنة ١٩٨٢ «اقام» الفلسطينيون لفترة طويلة في لبنان، حيث انشأوا هناك امبراطورية مترامية الاطراف، ضمت ما تيسر من الاجهزة العجيبة الغربية و «الدكاكين» المختلفة، وامعنوا في المهجرة وابتعدوا، يوماً فيوماً، عن قضاياهم الاساسية. ولو تمت عودة جديدة الى لبنان، فلن تؤدي، في نهاية الامر، الا الى العودة، أيضاً، الى الممارسات السابقة والامعان فيها، دون امكانية التراجع عنها هذه المرة. والعواقب سوف تكون وخيمة؛ اقلها التمهجر نهائياً.

ولم يقف المجلس الوطني الموقر، على كل حال، عند ما أشرنا اليه من «مسح جوخ» للنظام السوري، وتعليل النفس بالعودة الى لبنان، بل أنهال نفسه، لا غيره، باللوم والتقريع على مصر، مؤكداً،

صراحة، قراراً سابقاً كان اتخذه سنة ١٩٨٣ بشأن تقييد العلاقات مع سلطاتها والتركيز على التعامل مع ما سُمي الحركة الوطنية المصرية، بصورة لا تخلو من استفزاز للحكومة المصرية، لا مبرر له ولا فائدة منه. ولم يكن من الضروري، بالطبع، كيل المديح لمصر، او الثناء على سياستها، على كل حال، بل أن احداً لم يطلب ذلك. الا انه كان من المستحسن الامتناع عن استفزازها، دون مبرر، خصوصاً في ضوء تطورات السنوات الاخيرة. فمنذ اتخذ المجلس قراره المشار اليه سنة ١٩٨٣، وفحواه الدعوة الى الاقتراب من مصر بقدر ابتعادها عن كامب ديفيد، مرت مياه كثيرة في النيل، واتخذت السلطات المصرية عدداً من الاجراءات على طريق «الامتثال» لذلك القرار. فمن المعروف ان كامب ديفيد ينطوي على شقين، احدهما مصري والآخر فلسطيني. ولقد تم تنفيذ الشق المصري قبل سنوات بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية واقامة علاقات سلم بين مصر واسرائيل. اما الشق الفلسطيني، فقد تمثل في الدعوة الى اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، من خلال تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية خاصة، والمهجر الفلسطيني عامة. ولقد تم، ايضاً، والى حد كبير، نتيجة لاتصالات هادئة ومستمرة اجراها «اليمين» الفلسطيني مع السلطات المصرية، انهاء هذا الشق كذلك؛ اذ تخلت مصر، علناً، عنه، وعدّلت موقفها تدريجياً، وراحت تدعو الى اقامة دولة فلسطينية، معترفة بالمنظمة ممثلاً شرعياً للفلسطينيين. ثم وسّع الرئيس مبارك نشاطه، وراح يبذل كل ما في وسعه لتزيين وجه المنظمة، غير المريح كثيراً، لدى الاميركيين والاسرائيليين ـ وهو نشاط لا يضر أبداً في وقت يسعى المناضلون جميعاً الى حضور «مؤتمر دولي». وقد يقال ان هذا كله ليس على درجة كبيرة من الاهمية، وقد يكون القول صحيحاً. الا ان ذلك، بحد ذاته، لا ينبغي ان يكون مدعاة للتشنج، واستعداء الغير. وكان في الامكان، فيما لو ارتُؤي ذلك، تجميد الوضع الحالي على صعيد العلاقات مع مصر، او التراجع عنه تدريجياً، بشيء من «السياسة» والكياسة.

ولكن لم يكن هذا هو المطلوب، ولا هو الذي تحكم في اتخاذ تلك القرارات الخرقاء؛ اذ هنالك مزايدات ينبغي ان تفعل فعلها وتُستنفد، وفواتير ينبغي تسديدها لابقاء طريق العودة الى دمشق سالكة، ومن ثم «التمتع» بذل اللجوء هناك. فالتيار الشعبوقراطي، ومن لف لفه، يطالب، منذ فترة غير قصيرة، باغلاق «بوابتي القاهرة وعمان»، ويقترح، بدلاً من ذلك، المراهنة على النظام السوري، حصان المنطقة الأعرج، واستطراداً جبهة الجمود والتردي (اسمها بالولادة جبهة الصمود والتصدي)، وكذلك اتحاد «هم» السوفياتي. ويبدو ان «اليمين» الفلسطيني بات، بدوره، ايضاً، غير بعيد من مثل هذه الطروحات. وقبيل بدء اعمال الدورة الاخيرة للمجلس، أُلغي، فعلاً، اتفاق عمان. الا ان هذا الاتفاق الذي كان عُقد، في حينه، على الرغم من معارضة الشعبوقراطيين، مات، فيما بعد، ميتة طبيعية دون ان يكون لهم اي دور في ذلك، وبالتالي لم يكن هناك اي «انتصار» يمكن تسجيله. ولذلك «عصلجت» الجبهتان الشعبية والديمقراطية، قبيل اختتام اعمال المجلس، وهددتا ـ يا للهول ـ بالانسحاب منه، مما قد يفسد فرحة المهرجان، فرضخ «اليمين»، رضوخاً، وكان للشعبوقراطيين ما ارادوا ـ وسرعان ما اجابت مصر بلطمة على وجه المنظمة، فاغلقت مكتبها في القاهرة وباقي مؤسساتها. ولم تقف «الشطارة» عند هذا الحد، بل راح بعض المتحدثين الفلسطينيين يهاجم مصر ويلومها، لأنها نفّذت، على حد تعبير الرئيس مبارك، قراراً بقطع العلاقات هم الذين اتخذوه، وزايدوا مطالبين به خلال فترة طويلة، باعتبار ان تنفيذه هو قمة «الحكمة» السياسية. فلماذا الاحتجاج، اذاً، بعد ان «قبلت» مصر طلبهم ؟

بقي ان نأمل فقط بأن تأتي العواقب سليمة، وان لا نضطر الى دفع ثمن هذا النزق. صحيح ان مصر، بارتباطها بكامب ديفيد، بابعاده الاميركية قبل الاسرائيلية، قد لا تستطيع تقديم خدمات عظيمة

للقضية الفلسطينية، ولكنها، من ناحية اخرى، تستطيع ان تسبب ضرراً كبيراً لها، او لمنظمة التحرير الفلسطينية او، على الاقل، تسكت عنه. لقد كانت، في حينه، اتفاقية الصلح الاسرائيلية ـ المصرية، على ما تضمنته من اخراج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي الارضية التي نبت فيها مخطط اجتياح لبنان من قبل اسرائيل، ومحاولة تدمير البنية الفلسطينية هناك، على نتائجه المأساوية، وذلك بعد ان شعر المخططون الاسرائيليون بأن الطريق باتت ممهدة امامهم للاستفراد بالمشرق. وربما لم يعد هنالك، الآن، ما يمكن تدميره تنظيمياً وحسيّاً، الا ان هنالك، قطعاً، ما يمكن تدميره سياسياً. فمصر تستطيع، مثلاً، السكوت على ترتيبات اسرائيلية ـ اردنية بشأن المناطق المحتلة، تنفذ بهدوء وعلى مدى طويل، دون ان يؤثر فيها صراخ «الممثل الشرعي الوحيد»؛ بل تستطيع السكوت على «حدوثة» ذلك «الممثل» بأسرها، كما فعلت اكثر من مرة أيام السادات، على ما رافق ذلك، دائماً، من ضربات وُجهت، من قبل الآخرين، الى «الممثل»، وكادت تحوّله الى مهرج. بل ان بيان الحكومة المصرية الذي تضمن توضيح موقفها بشأن اغلاق مكتب م.ت.ف. ومؤسساتها في مصر، يتحدث عن «موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطيني... الباسل [وحقه] في الخلاص من الاحتلال وتحرير ارضه وارداته»، خصوصاً وانه قد «فرضت عليه قيادات لا تدرك معنى الالتزام بالقضية، وكل ما يهمها هو السعي الى تحقيق المكاسب بالمؤامرات والمناورات». والاشارة، كما يبدو لنا، واضحة؛ وبدورنا، نمتنع عن التعليق. فمن الناس من يزداد حكمة عندما يتقدم به السن، ومنهم من يصاب بأعراض أخرى.

صحيح، انه لن يكون من الصعب حل الازمة مع مصر، التي يمكن، من مفهوم معين، اعتبارها بمثابة زوبعة في فنجان. فلن تكون عملية معقدة للغاية ان يصار الى التخطيط لـ «تكويعة» مضادة على هذا الصعيد وتنفيذها؛ وذلك، مثلاً، بنشر بيانات وتعليقات واستصدار قرارات وتسيير وفود مصالحة، الخ، بهدف اصلاح ذات البين واعادة المياه الى مجاريها. وربما لن يكون تحقيق ذلك الا مسألة وقت. الا ان هذه «التكويعات»، على اختلاف انواعها، الرئيسة منها والفرعية، ليست الا دليلاً آخر، للمرة س ، يمس المصداقية السياسية المقاومية، وبالتالي كان من المستحسن تجنبه من اساسه.

تعددت الاسباب والمؤتمر واحد

اذا لم يفلح، ايضاً، متعاطو الحوار والوحدة الوطنية في ارساء اسس سليمة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، بحيث لا تكون يابسة فتكسر ولا ليّنة فتعصر، فان الوضع، كذلك، لا يختلف كثيراً بالنسبة الى مخطط التحرك السياسي «المهم»، الذي تم اعتماده من قبل المجلس؛ وهي «صرعة» المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية، الذي يفترض ان تحضره منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل متساوٍ ومتكافىء مع باقي الاطراف المعنية (ومن ضمنها اسرائيل بالطبع) والدول الكبرى.

وحتى نكون منصفين، لا بد من الاشارة الى ان معظم دعاة «الوحدة الوطنية» من بين المنظمات الصغيرة المستيسرة، ان لم يكن كلهم، لا يتحملون وزر المؤتمر الدولي. فهذا المشروع من بنات افكار «اليمين» و «الشرعية» الفلسطينية، الذين تلقفوا الفكرة من عدد من المحافل العربية والدولية، فاطبقوا عليها وامسكوا بها جيداً، وراحوا يبلورونها ويطرحونها، هنا وهناك، ويطالبون بتنفيذها ويسعون الى استصدار القرارات المؤيدة لها، حتى لم يبق طرف، أعربياً كان او دولياً، الا وبات يتحدث عنها، مبدياً استحسانه، ولو من حيث المبدأ. بل اننا نستطيع ان نذهب الى اكثر من ذلك لنقول ان هذه الرغبة الجامحة التي ابدتها «الشرعية» في التجاوب مع طروحات الوحدة الوطنية فجأة، والكرم الحاتمي الذي مارسته في الاستجابة لطلبات المنظمات الصغيرة، وخصوصاً الرافضة التقليدية منها، والدعوات

الواضحة الى «ترتيب» اوضاع البيت الفلسطيني، لم يكن الهدف منها الا جرّ ارجل تلك المنظمات وحملها على الموافقة على «استراتيجية» السعي الى عقد المؤتمر الدولي، باعتباره التحرك «المهم» الذي ينبغي متابعته في المستقبل المنظور. ويجب، بالتالي، ان يكون الموقف الفلسطيني منه «موحّداً»، لمنحه ما يحتاج اليه من «مرونة» و «قوة».

ولقد كان من المؤمل ان تعاند هذه المنظمات، وتشاكس، وترفض الموافقة على هذا التوجه، لمنع انزلاق آخر قد تكون نتائجه خطيرة؛ ولكنها لم تفلح في ذلك، أيضاً. بل انها، كالعادة، خيّبت املنا وأخطأت مرة اخرى، بقبولها ما كان ينبغي ان ترفضه، ورفضها ما كان ينبغي ان تقبله. فالمؤتمر الدولي المنشود ليس «مهماً»، والفائدة المتوخاة منه مشكوك في جدواها، وبالتالي لا ضرورة لأن يكون الموقف منه «موحّداً»، ولا حاجة الى «مرونة» او خلافها. بل ان هذا التوجه، بأسره، يبدو خطأ في خطأ؛ اذ يخشى ان يتحول هذا المؤتمر الى كارثة، او يمهّد الطريق لوقوعها.

وحتى نضع النقاط على الحروف، لا بد من التذكير باحدى بديهيات قواعد الصراعات واحكامها، وهي ان حل الازمات الدولية، او تعقيدها، يتم، أولاً وقبل كل شيء آخر، على ارضية ميزان القوى الذي يشكل خلفية لها. وميزان القوى العربي (الفلسطيني) ـ الاسرائيلي، في هذا الزمن العربي الرديء، والزمن الفلسطيني الاردأ، وكما هو واضح ومعروف للجميع وملموس جيداً، مختل بشكل فاضح، ومعيب، لصالح العدو الصهيوني ـ الاميركي، الذي يستطيع، بالتالي، التحكم في معظم ادوار «اللعبة» وفق هواه، بشكل او بآخر. وعلى هذه الارضية، يبدو ان ذلك المؤتمر، على الرغم من الحماس له والعمل بجد ونشاط من اجله من قبل الفلسطينيين واصدقائهم، قد لا يُعقد ابداً؛ وان عُقد، فقد لا يؤدي الى اي فائدة؛ وان نجمت عنه فائدة ما، فقد تأتي متأخرة وبعد فوات الاوان. والارجح هو ان يتحول هذا المؤتمر الى «دويخة» السنوات المقبلة وملهاتها، فتُسيَّر من اجله الوفود، وتعقد المشاورات والمداولات والندوات، وتُقدم، ايضاً، التنازلات، ويضيع الوقت دون طائل. وفي هذا الصدد، لنا في مؤتمر جنيف المشهور، الذي شُغل الجميع به خلال فترة طويلة من السبعينات، ثم انتهى الى لا شيء، خير مثال.

وما اوردناه حتى هنا يُفترض ان يتم اذا سارت الامور على الوجه الاحسن. غير انه من الممكن ان يحدث عكس هذا تماماً، بل ان الارجح هو حصول مثل ذلك، فينقلب المؤتمر، او السير في ركبه، وبالاً على صحبه، ويجرّ عواقب وخيمة. ففي التاريخ العربي المشرقي المعاصر، منذ بداية هذا القرن على الاقل، عِبَر كثيرة من «مؤتمرات» مماثلة، انتهت باضرار فادحة لحقت بالقضية العربية عامة، حيث أُجريت في ظل اختلال ميزان القوى لصالح الخصوم والاعداء. ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى، مثلاً، وفيما كان العرب يتحدثون عن الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، الخ، عقد المستعمرون الفرنسيون والبريطانيون «مؤتمرات» عدة فيما بينهم اسفرت عن تقسيم المشرق العربي الى مناطق نفوذ مختلفة، أُخضعت لسيطرتهم، ثم تحولت الى كيانات مستقلة متفرقة، اضاعت كثيراً من وقتها وجهدها في مقارعة بعضها البعض. وعشية نشوب الحرب العالمية الثانية، عُقد، سنة ١٩٣٩، مؤتمر يهودي ـ عربي في سانت جايمس في لندن، اسفر عن وأد الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وانعكاساتها رسمياً. وفي سنة ١٩٤٧، عُقد «مؤتمر» كبير في الامم المتحدة اسفر عن قرار بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على جزء منها. وخلال سنة ١٩٤٩، عُقدت «مؤتمرات» أخرى بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لفلسطين اسفرت عن توقيع اتفاقيات هدنة منفردة، مع كل منها، فيما بدا انه خطوة اولى على طريق الاعتراف باسرائيل. وفي الوقت عينه، عقدت، أيضاً، «مؤتمرات» عدة، في اطار لجنة التوفيق لفلسطين، المنبثقة عن الامم المتحدة، تعهدت اسرائيل في نهايتها حتى باحترام حق اللاجئين في العودة الى ديارهم، فقُبلت في اعقاب ذلك عضواً في الامم المتحدة ـ وتنكرت

لتعهدها؛ اي انها اكلت الطعم و «عملتها» على الصنارة. اما «مؤتمرات» مبعوث الامم المتحدة غونار يارينغ، التي أُجريت في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، وما لم تسفر عنه من نتائج، فان احداً لا يكاد يذكرها. كما ان مؤتمر جنيف اياه لم ينته، فقط، بلا شيء، بل انه قاد الى «تكويعة» أدت الى اتفاقية صلح منفردة اسرائيلية ـ مصرية.

واستطراداً، وعلى ارضية الاختلال في ميزان القوى، من ناحية، والتباين الواضح في مواقف الاطراف المرشحة للمشاركة في المؤتمر الدولي كافة، بما في ذلك، أو خصوصاً، العربية منها، يمكن من الآن ان نرسم سيناريو لمؤتمر قد يكون كارثياً في نتائجه، مثل «المؤتمرات» التي مرَّ ذكرها.

فسوريا، وهي احد المرشحين الرئيسين للمشاركة في هذا المؤتمر، تبدو، تحت حكم النظام الاسدي، كأنها لا تعرف ماذا تريد. فلقد بات واضحاً ان حكم الاقلية الطائفي هذا، المكروه من قبل عامة الشعب، غير معني الا بالمحافظة على بقائه ومصالحه. وهو، في ضعفه، ان «اشتغل» حرباً أثار الشفقة، وان تعاطى السياسة أثار السخرية. ولذلك يواجه المشاكل التي تجابهه بالهرب الى امام، واطلاق الشعارات «القومية» الجوفاء، واللجوء الى المزايدات والمهاترات والامتناع عن اتخاذ الاجراءات الجدية. ويقيناً ان هذا النظام يكاد يكون، في تصرفاته من هذه الناحية، طبعة جديدة، حزبية و «عصرية»، من الانظمة العربية القديمة التي عاصرت نكبة ١٩٤٨ وتسببت في وقوعها. وحتى لو غيَّر هذا النظام موقفه، وقرر حضور المؤتمر العتيد، فلا يمكن الاتكال على كياسته ورجاحة عقله، بعد ان بات «مَضْحَكة» الانظمة في المنطقة، إذ لم يبق هنالك طرف الا وضحك منه. ففي البداية، ضحك منه السادات، بعقد حلف معه لشن حرب على اسرائيل، لم تكن اهدافها النهائية واضحة له، فتُرك في منتصف الطريق. ثم ضحك منه هنري كيسنجر بحمله، في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على توقيع اتفاقية فصل قوات مع اسرائيل، ضمنت لها الهدوء على حدودها الشمالية لمدة (حتى الآن) ١٣ سنة متتالية. ثم جاء دور الموارنة، فجرّوه الى التدخل في لبنان، وورّطوه في صدامات دموية مع الفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين، ثم انقلبوا عليه وقاموا بطرد قواته، عنوة، من مناطقهم. وخلال كل هذه الفترة، كانت اسرائيل، ولا تزال، تضحك منه، فسهَّلت له لعب دور الشرطي (فقط) في لبنان، من خلال نشر قواته بصورة تضعفها وتضعها، في احيان كثيرة، تحت رحمة الاسرائيليين. ومثل هذا السجل الحافل، والمستمر، من السذاجة السياسية «المتلاحم» مع تآمر دموي، بالغريزة، لا يسمح بائتمان هذا النظام حتى على القاء خطاب علني في مثل هذا المؤتمر، ان عُقد.

وتكاد الاعتبارات ذاتها، وان اختلفت الاسباب، تنطبق على الموقف الاردني. فصاحب الجلالة ووزراؤه ومستشاروه يبدون في موقفهم من التحركات السياسية الناشطة اشبه بذلك الذي يذهب للحج والناس راجعة منه. فهؤلاء، لسبب ما، مهتمون جداً بوضع «آلية» للمؤتمر الدولي، ويريدون اشراك م.ت.ف. في «عملية السلام»، ولكنهم يطالبونها، علناً وصراحة، وبالانكليزية الفصيحة، بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ ونبذ العنف (وحسناً أنهم لا يقولون «الارهاب»). ويتم ذلك في وقت بات حتى الاسرائيليون لا يشددون على ذلك القرار، لاسباب خاصة بهم. وهذا كله ضروري لكي يصبح في الامكان انقاذ «الاهل والارض» في الضفة الغربية، حيث يمكن، عندئذٍ، لقادتها، وقادة المقاومة عموماً، فيما اذا اعيدت أجزاء من المنطقة الى الاردن، ان يعملوا مخاتير لدى النظام الاردني. ولا حاجة الى التنويه بأن هدف السلطة الاردنية من وراء هذه التحركات، القائمة على اساس استبعاد اللجوء لاستعمال القوة (وبالتالي، فليسعد النطق ان لم تسعد الحال)، ليس العمل لاستعادة الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ فقط (وماذا عن نواحي القضية الفلسطينية الاخرى ؟)، بل، ايضاً، محاولة الحفاظ على الظاهرة الحضارية الفذة المسماة الكيان الاردني وحمايته من تلاعب اسرائيلي مستقبلي في مصيره.

وعلى خلفية هذا الموقف، ليس من المستبعد، أبداً، ان يلجأ الاردن، فيما اذا عُقد مؤتمر دولي وظهرت خلاله صعوبات، كما من المتوقع ان يكون، الى اكمال المشوار لوحده، بعقد اتفاقيات ثنائية مع اسرائيل، علنية او سرية، صريحة او ضمنية، كما فعل اكثر من مرة، ومرة، ومرة في الماضي؛ بل ان موقفه، هذه المرة، قد يكون اكثر قوة، اذ يمكن الادعاء بأن هنالك مؤتمراً دولياً «بارك» مثل هذه الخطوات. فهل اتخذ عشاق المؤتمر الدولي ما هو ضروري من الاحتياطات لمجابهة مثل هذا الوضع، ان نشأ ؟

اما موقف مصر في مثل هذا المؤتمر، الذي يفترض ان تشارك فيه باعتبارها من كبار الداعين اليه، والمتحمسين له، فانه لن يقدم ولا يؤخر، في مواجهة التعنت الاسرائيلي. فمع توقيع اتفاقية السلم الاسرائيلية ـ المصرية، لم تضع مصر نفسها فقط خارج اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل ان كلمتها باتت، أيضاً، غير مسموعة في اسرائيل. ولعل خير دليل على ذلك هو ان خلافاً كبيراً، حول منطقة صغيرة، لا يزال مستعراً بين البلدين منذ بضع سنوات، سببه مطالبة مصر باعادة بضع مئات من الامتار المربعة في منطقة طابا اليها. غير انه على الرغم من ذلك كان في امكان مصر، خصوصاً بعد ان ظهر خلال السنوات الاخيرة انها باتت «تقبض» المنظمة جدياً، ومن خلال علاقات «الود» التي تربطها ببعض الدوائر الاسرائيلية والاميركية، ان تلعب دوراً سلبياً مفيداً، ان صح التعبير، في مثل هذا المؤتمر، وذلك بمحاولة احتواء الدور التآمري التخريبي السوري التقليدي، من جهة، او تحجيم محاولات الالتفاف الاردنية، من جهة اخرى. الا ان المجلس الوطني الموقر، برضوخه للشعبوقراطيين، وجّه طعنة لهذا الدور، أيضاً.

ويضاف الى ذلك كله ان مواقف هذه الدول العربية، ناهيك عن مواقف غيرها من الاطراف، ليست متجانسة، او حتى متشابهة، من حيث نظرتها الى كيفية حل القضية الفلسطينية، من ناحية، او الدور الذي يُفترض ان تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية، او الفلسطينيون عامة، من ناحية اخرى. واسرائيل تدرك هذا الواقع جيداً، الذي ينم عن موقف اقل ما يقال فيه انه غير موحّد. وكان زعيم حزب العمل الاسرائيلي وصف هذه الحالة، على طريقته، بقوله ان لـ م.ت.ف. شعبية كبيرة في العالم العربي، لدرجة ان كل دولة عربية تريد م.ت.ف. خاصة بها. ولا حاجة الى القول ان اسرائيل (وغيرها) سوف تعمل على استغلال مثل هذا الوضع، كعادتها، في المؤتمر الدولي، في حال عقده، على ما قد يؤدي اليه ذلك من عواقب وخيمة.

ولا يمكن بالطبع الادعاء، ولا الايحاء، بأن هذا الواقع غير معروف جيداً لكبار المنظرين للمؤتمر الدولي والمخططين له. واذا كان «اليمينيون» من بينهم يجيبون، بتواضع: لا بأس، دعونا نجرّب على الاقل، فان المستيسرين منهم يكادون ينقضون عليك، رافعين سبابتهم ومؤنبين، «مفهمينك» ان اتحاد«هم» السوفياتي سوف يكون هناك؛ وهذا كاف. ولكن الحقيقة هي ان هناك من المعطيات والوقائع التي تظهر، او على الاقل تثير شكوكاً كبيرة، أن ذلك غير كاف بتاتاً. فحال الاتحاد السوفياتي، بطوله وعرضه، في هذا الصدد، وحال باقي الاصدقاء «الاممين» ليس احسن بكثير من حال الاشقاء «الامويين». وكما لا يمكن الاتكال على اولئك، لا يجوز، ايضاً، الاعتماد على هؤلاء. ولا حاجة الى ان يطعم المستيسرون انفسهم، او يطعموننا معهم، جوزاً فارغاً. بل نذهب الى ابعد من ذلك لنقول ان لا حاجة الى ان تطعمنا قيادات م.ت.ف. بأسرها جوزاً فارغاً. فمسألة المؤتمر الدولي لا تجابه بمعارضة جدية من قبل اي تنظيم او زعيم مقاومي، ويبدو ان المواقف بشأنها نسقت سلفاً مع السوفيات. ويرى بعض المطلعين ان حمى الوحدة الوطنية التي اشتدت فجأة، وفتح ابواب باتجاه سوريا، ثم قبول الشيوعيين «فصيلاً» في المجلس الوطني، وحتى انتخاب ممثل عنهم في اللجنة التنفيذية، تمت بناء على نصائح السوفيات، من جهة، ولاسترضائهم وكسب ودهم، من جهة اخرى. والواضح ان هنالك تطابقاً

وتقاطعاً بين مصالح الطرفين، في هذا الشأن. اذ بقدر ما يسعى الفلسطينيون الى تأمين الدعم السوفياتي لموقفهم، لاسباب معروفة، يقدّر السوفيات، من جهتهم، تمسك الفلسطينيين بهم وتحمسهم لهم، مما يشكل عنصراً آخر يساعد في استمرار احتفاظهم بنفوذهم في المنطقة. غير ان ليس من المفترض ان يكون النجاح وحده من نصيب مثل هذا المخطط. فأحياناً كثيرة لا يتطابق حساب الحقل مع حساب البيدر. وهنالك عوامل كثيرة تفعل فعلها، في هذا الصدد، ويستحسن الاشارة اليها.

وعادة، اذا شئت قول ما قد لا يعجب المستيسرين عن الاتحاد السوفياتي، انقضوا عليك لمنعك من الاستمرار في تلك «الهرطقة»، او لمنعك من الكلام اطلاقاً. وقبل ان يقوموا بذلك هذه المرة، أيضاً، ويحاولوا منعنا من الكلام، سوف نحاول قول ما لدينا. وما ينبغي قوله في هذا الصدد، والتذكير به بقوة، وجاهة ودون تلميح، هو ان هنالك ما يكفي من الاحداث والدلائل والقرائن، التي وقعت، او ظهرت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، تشير كلها بوضوح الى ان هنالك، ضمناً او صراحة، علناً او سراً، نوعاً من مناطق النفوذ، في مختلف انحاء العالم، مقسّمة بين المعسكرين الكبيرين، الشرق والغرب. ومنطقة الشرق الاوسط عامة، والعالم العربي خاصة، «مخصصة»، بوضوح، للنفوذ الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، المتحالفة، منذ فترة غير قصيرة، مع اسرائيل، والمعادية، بشدة، للفلسطينيين ولأمانيهم. والدور السوفياتي في هذه المنطقة، على وجه العموم، ثانوي وغير حاسم، ولن يُسمح له، غربياً، بأن يحسم الا في حال اختلال القوى بين المعسكرين الكبيرين، وهذا غير وارد في المستقبل المنظور، او اذا حسمت الاطراف نفسها، او ساهمت في الحسم. ونكتفي بالاشارة، مثلاً، الى ان الاتحاد السوفياتي لم يحرّك ساكناً خلال الحرب التي شنتها اسرائيل على «حلفائه» الفلسطينيين في لبنان سنة ١٩٨٢، واستمرت اسابيع عديدة؛ بينما لعبت الولايات المتحدة دوراً فاعلاً للغاية. بل نذكّر بحادثة أخرى وقعت خلال المراحل الاخيرة من حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث اعلن الاتحاد السوفياتي انه سوف يُرسل قوات للفصل بين المتحاربين، فما كان من الولايات المتحدة الا ان اعلنت الاستنفار في قواتها الجوية الاستراتيجية، المزودة بالاسلحة الذرية، في انحاء العالم كافة. وعلى الاثر، تراجع السوفيات ووافقوا على مشروع اتفاق لأنهاء القتال، قبلت به اسرائيل. وفي المقابل، همهم الغرب كثيراً وزمجر خلال احداث هنغاريا ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ وبولونيا ١٩٨٤، ولكنه لم يحرك ساكناً؛ فهذه البلدان «مخصصة» لنفوذ المعسكر الشرقي.

لقد كان الاتحاد السوفياتي من اوائل الداعين الى عقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط، ان لم يكن أول من دعا اليه. كما انه لا يمكن للسوفيات الا ان يحضروا مثل هذا المؤتمر، ان عُقد؛ ولو من قبيل ما يمكن تسميته سمعة، او وجاهة، دولية. فهناك، مثلاً، وجيه في قرية؛ وهنالك وجيه مقاومة؛ وهنالك، كذلك، وجيه دولي. ولكن حتى لهذه الوجاهة الدولية ثمنها. فالاتحاد السوفياتي، لكي يحضر المؤتمر الدولي، بحاجة الى تأشيرة اسرائيلية، ينبغي ان تكون، ايضاً، مدفوعة الرسوم. واسرائيل تعلن صراحة، وعلى الملأ، انها لن تحضر اي مؤتمر دولي مع السوفيات، الا اذا وافقوا على اعادة العلاقات الدبلوماسية معها وكذلك، وهذا هو الاخطر، سمحوا باستئناف هجرة اليهود السوفيات اليها. ويمكن الافتراض ان اسرائيل جدية للغاية في شروطها هذه، اذ انها، اساساً، وعلى ارضية الدعم الاميركي القوي لها، غير مضطرة الى حضور مثل ذلك المؤتمر بتاتاً. واستطراداً، يمكن الافتراض، أيضاً، انه عند ارتفاع حرارة الاعداد لعقد ذلك المؤتمر الميمون لن يتردد الفلسطينيون في الايعاز لحلفائهم السوفيات، ولو همساً، او سكوتاً، بالاستجابة لبعض الطلبات الاسرائيلية، لكي يسهّل ذلك عقد المؤتمر «المهم». وتكون النتيجة ان تحصل اسرائيل على ما تبغيه لقاء تكرُّمها بالموافقة على حضور المؤتمر، الذي قد لا يسفر عن نتيجة تذكر. وعلى سبيل التذكير، ايضاً، نشير الى ان الاتحاد السوفياتي كان

سمح، في مطلع السبعينات، بهجرة سرية للالاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل (وليس الى اميركا، مثلاً)، الذين كانوا يشحنون اليها من طريق فيينا، وذلك لكي يضمن سكوت الكونغرس الاميركي، الذي اشترط ذلك، على صفقات القمح الاميركية ومنح الاتحاد السوفياتي مركز الدولة الافضل رعاية في التجارة مع الولايات المتحدة.

وفي مقابل هذا الضعف والتفكك الذي يسيطر على مواقف العرب والفلسطينيين وحلفائهم، نجد موقف الاعداء الاسرائيليين ـ الاميركيين من المؤتمر اياه قوياً ومتماسكاً. فالولايات المتحدة، أساساً، لا تؤيد ذلك المؤتمر كثيراً وغير متحمسة له، بل انها تفضل «المفاوضات المباشرة»، التي تمكنها من الاستمرار في الاستفراد بالمنطقة، والاحتفاظ بنفوذها فيها. واسرائيل، من هذه الناحية، تكاد «تمسك» بالسياسة الاميركية وتديرها على هواها. بل ان الاميركيين، في سبيل راحة البال، يبدو انهم متشددون اكثر من الاسرائيليين ولا يوافقون الا على ما يحظى بـ «الاجماع» في الكيان الصهيوني، الذي لا يحصل، عادة، الا حول المواقف المتطرفة. وبالتالي، يبدو حديث المستيسرين عن «الحل الاميركي» مجرد فزّاعة. اذ ليست هنالك حلول اميركية، بل مخططات لـ «حل» رقبة الحركة الوطنية العربية، والفلسطينية.

وعلى خلفية هذه المواقف والمعطيات، يبدو الاندفاع الفلسطيني نحو المؤتمر الدولي بحماس اتجاهاً غير محمود العواقب تماماً. فلا يكفي ان يتم وضع مخطط تحرك سياسي يبدو لامعاً، لكي يكفل له ذلك، بحد ذاته، النجاح. اذ لكي يتوفر مثل هذا النجاح، لا بد من عوامل اخرى تدعمه، لعل ابرزها «وأعدّوا لهم...»، وهو ما لم تنفذه المقاومة حتى الآن على الوجه الاحسن، مع ان الساعة تجاوزت الحادية عشرة؛ على الرغم من الدعوات المتكررة لذلك، والتي يؤمل ان تكون هذه المرة ـ واخيراً ـ جدية.

اي كفاح مسلح ؟

ان المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، التوحيدية، لم يكتف، على اي حال، بمتعة «الوحدة الوطنية»، على الرغم من ان «النعمة» لم تشمل كافة الابوات/ الرفاق/ الاخوة، فبقي بعضهم خارج الاطار. كما انه لم يُضِع كامل وقته في التغني بمحاسن المؤتمر الدولي، بل اتخذ، ايضاً، قراراً آخر دعا، بموجبه، الى «مواصلة النضال باشكاله كافة، كفاحاً مسلحاً وجماهيرياً وسياسياً، لتحقيق اهدافنا الوطنية وتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية».

ويبدو لنا ان هذا هو القرار الاكثر صحة الذي اتخذه المؤتمر؛ وان كان يُخشى ان يكون، هو أيضاً، بمثابة كلام حق يراد به باطل او، بصورة اكثر دقة، كلام حق ينفذ بطريقة باطلة.

ان الاشارة الى «الكفاح المسلح»، باعتباره احد اشكال النضال الفلسطيني، تختلف، بالطبع، عن «الحكمة» المعروفة المتضمنة في الوثيقة المسماة الميثاق الوطني الفلسطيني، والتي تنص (المادة ٩) على «ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً». وبالتالي يمكن اعتبار ذلك القرار خطوة أخرى نحن العقلانية و «النضوج» المقاومي، يؤمل ان لا ينجم عنهما اي ضرر.

غير انه يبدو ان هذه العقلانية ذهبت بعيداً، وبات من الضروري لجمها، اذ يُخشى ان يكون ذلك، في نهاية الامر، مبرراً لاستبدال الكفاح المسلح، الحقيقي، بالعمل «السياسي» و «الجماهيري». ولو خُيّرنا بين النصوص، لأخترنا، بدلاً من الاثنين المذكورين، ذلك الذي يرد في «وثيقة طرابلس»، الداعي الى «مواصلة النضال بكافة اشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح باعتباره الشكل الرئيسي لنضال شعبنا».

وأياً كانت، على كل حال، العبارات والصياغة، فان العبرة تكمن، اولاً واخيراً، في الممارسة والتطبيق. وفي هذا الصدد، يُلاحظ، على وجه العموم، ان الكفاح المسلح، رغم الحديث الطويل المستمر حوله من قبل مجموعات المقاومة كافة، لم يُمارس، مرة، على الوجه الصحيح؛ وبالتالي، فانه لم يؤد الى الفائدة المتوخاة منه. وقد نجم ذلك، كما يبدو لنا، عن مفاهيم خاطئة، اعتبر بموجبها الكفاح المسلح «حالة» معينة، تفترض التدرب على استعمال السلاح وحمله واتقان «الطخطخة» والقيام بعمليات «عسكرية»، حسب التساهيل، ضد العدو الصهيوني. وبالمقارنة مع الوضع الذي كان قائماً قبل ظهور المقاومة، حيث كان مجرد النظر الى السلاح يكاد يكون محظوراً على الفلسطينيين، بدا الواقع الجديد، على الرغم من هشاشته، مثيراً ومغرياً. ولقد ساهم هذا النشاط، في حينه، على كل حال، وأياً كان مدى فعاليته، في تعريف العالم بالقضية الفلسطينية على الاقل، بعد ان كادت تختفي. وتُوِّجت تلك المرحلة بتحقيق انجازات سياسية كبيرة، لم تتبلور نتيجة جهود المقاومة فقط، بل، ايضاً، بسبب احداث مهمة، لعل ابرزها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، اسفرت عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، على الصعيدين العربي والدولي. وتبع ذلك مرحلة من «الانتشار» السياسي الفلسطيني، في مختلف انحاء العالم، في طفرة من «الانجازات» المتلاحقة بدا معها كأن «النصر» اصبح قاب قوسين او أدنى.

ويبدو انه عند هذه المرحلة تنبه العدو الصهيوني للخطر المحدق الذي راح يهدده. فحركة المقاومة، التي كان يحلو له ان يصفها بأنها مجموعات «مخربين» لا تستحق اهتماماً كبيراً، راحت تتبلور على شكل حركة سياسية، بدت كأنها تنضج تدريجياً، وتنجح في اعادة احياء القضية الفلسطينية، بأبعادها المحلية والدولية المختلفة، على ما يمثله ذلك من خطر يتمثل في بعث البديل ـ النقيض للكيان الصهيوني. وسرعان ما تغير الموقف وقررت اسرائيل ان «تشتغل» بمنظمة التحرير الفلسطينية «على الثقيل». وتمثل هذا «الشغل»، في أحد شقيه، بمحاولات عدة لخلق قيادات فلسطينية بديلة داخل الاراضي المحتلة وطرح مشاريع حلول مختلفة على هذه الدولة العربية او تلك، تميزها كلها محاولات القفز عن م.ت.ف. والغاء دورها، بشكل او بآخر. وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل، في نهاية الأمر، على الرغم من المشاكل التي سببتها. اما الشق الآخر، الاكثر خطورة، والذي لم ينته بالفشل تماماً، فقد تمثل في شن حرب شبه شاملة، لا هوادة فيها، على م.ت.ف. كانت محطتها الرئيسة اذكاء نار الحرب الاهلية في لبنان، حيث تمركز النشاط الفلسطيني الرئيس، بهدف تدميره او، على الاقل، تضييق الخناق عليه. ولما لم يتحقق ذلك، قامت القوات الاسرائيلية، اخيراً، باجتياح البلد وعملت على اخراج القوات الفلسطينية منه عنوة؛ ليظهر، بعد ذلك، النظام الاسدي على المسرح، علناً، محاولاً اكمال المهمة، بأساليبه الخاصة به.

وخلال هذه الفترة بأسرها، على ما تخللها من تجارب مريرة مختلفة، لم يقم الفلسطينيون، على الرغم من المتاعب الشديدة التي واجهوها، بتطوير نشاطهم العسكري ـ سمّوه «الكفاح المسلح» ان شئتم ـ والارتقاء به، بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة المستجدة وتحدياتها، بل امعنوا في الاشتغال «بالسياسة»، اضافة الى ما فرض عليهم من مقارعة «الاشقاء» العرب، حتى اذا ارادوا العودة الى «العسكر» وجدوا انهم كادوا ينسونه، بينما لم يتقنوا السياسة ايضاً، فبات حالهم كحال ذلك الغراب الذي اراد تقليد مشية الحمامة، ولم يفلح. وعندما اكتشف ذلك وأراد العودة الى مشيته الاصلية، وجد انه قد نسيها أيضاً.

ولا حاجة الى التنويه بأن هذا المجال، الذي نحن بصدده الآن، مهم وحيوي للغاية ولا يحتمل «التريقة». فبدون اتقان هاتين المشيتين: مشية الحمامة ومشية الغراب، سوية وفي آن معاً، والتمسك

بهما جيداً، والمحافظة عليهما دائماً، جنباً الى جنب، كخطّي القطار، لن يكون في الامكان الوصول الى اي محطة، ولا تحقيق اي من اهداف النضال الفلسطيني.

لقد قطعت الحركة الفلسطينية شوطاً كبيراً للغاية على طريق العمل السياسي، باتجاه «العقلنة» والواقعية والاعتدال. وخلال العقدين الأخيرين فقط طرأت على تطلعاتها واهدافها تغيرات مهمة للغاية، لم يكن احد يفكر بها من قبل، بل لم تكن تخطر على بال، منذ راحت هذه الحركة تتبلور مع بداية العشرينات. فحتى بداية السبعينات، انطلقت «السياسة» الفلسطينية، على حد تعبير الميثاق الوطني الفلسطيني على الاقل، من ان «تقسيم فلسطين... وقيام اسرائيل باطل من اساسه»، وان «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً». غير انه لم يمر الا عقد ونيف من الزمن، وبعد المرور في محطتي السلطة الوطنية والدولة الفلسطينية المستقلة، حتى كان الفلسطينيون يتحدثون عن ان الكفاح المسلح هو احدى الطرق فقط لـ «النضال الفلسطيني»، وليس «تحرير فلسطين»؛ وراحوا يدرسون مشاريع السلم المقترحة، واحياناً يساهمون في تقديم الجديد منها، ويطالبون بمؤتمر دولي لحل ازمة المنطقة، ولا يتوقفون عن التحدث عن «سلام عادل». والواضح ان هذه «العقلنة» لم تهبط فجأة من لدنّه تعالى، بل جاءت، الى حد كبير، نتيجة تجارب مريرة ومستمرة، على ما تخللها من خيبات امل، ومؤامرات، ومخاطر، وتضحيات، وشهداء (كثيرين)، وضربات متلاحقة ـ وكثرة الضرب تعلم الرقص. ومن حيث المبدأ، لا اعتراض، كما يبدو، من معظم التيارات الفلسطينية على ذلك. بل ان هذه النغمات راحت تتكرر كثيراً خلال الآونة الاخيرة، بحيث كاد يبدو كأن منظمة التحرير الفلسطينية اصبحت عضواً في احدى حركات السلم العالمية، التي لا همّ لها الا التغني بمحاسن السلم عامة واطلاق الدعوات الى تحقيقه. الا ان تكرار هذه المواقف، من جهة، مرفقاً بـ «مرونة» دائمة، تكاد تصل حد العصر، من جهة اخرى، لا يفهم، عملياً، الا انه دليل على الضعف المسيطر على العمل الفلسطيني بأسره. بل ان هذا الواقع بات ممجوجاً.

التطرف سيد الاحكام

غنيّ عن القول ان هذا الضعف المتحكم في النشاط الفلسطيني عامة، ليس فيه ما يضفي اي مصداقية على المواقف السياسية الفلسطينية، المغلفة بالاعتدال والمرونة، عند التعامل مع كيان صهيوني كأسرائيل، يرفض الاعتراف بأبسط الحقوق الفلسطينية، ما لم يكن هنالك من عناصر القوة، بكافة ابعادها، الداعمة لهذه المواقف. وهنالك ما يكفي من الدلائل على ان العدو الصهيوني يدرك كنه هذا الواقع جيداً ويسخر من «اعتدال» القيادات الفلسطينية و «مرونتها»، الذي لا يراه، وعن حق، الا غلافاً شفافاً لضعفها وضعف حركتها الوطنية عامة، وهو ما لا «يخيفه»، وبالتالي لا يحمله على تقديم اي «تنازلات».

وليس هنالك من شك في ان الرفض الاسرائيلي للمطالب الفلسطينية جدّي، وصلب، وعميق، للغاية. ولا ينبع هذا الرفض من رد الفعل على الاوضاع الفلسطينية الضعيفة فقط، بل انه ينجم، أيضاً، عن تطورات وتفاعلات داخلية صهيونية عميقة، وشاملة، تدفع نحو المزيد من التصلب والرفض. وهذا الموقف الاسرائيلي، حسب تعابير القاموس السياسي الفلسطيني الاكثر تداولاً هو، بالتالي، «استراتيجية» وليس «تكتيكاً». ان المواقف العربية (والفلسطينية) السياسية عامة، في طروحاتها المختلفة لحل ازمة المنطقة، تكاد تقدم، بالنسبة الى اسرائيل، فرصة لا تعوض، لم تسنح كثيراً في الماضي، لايجاد حل ما يمكن ان يكون عادلاً ومقبولاً، للصراع العربي ـ الصهيوني؛ وهو ما لا يفترض باسرائيل ان تلقيه جانباً بخفة. ويقيناً انه لو تم اطلاع آباء الصهيونية، من امثال هرتسل

ووايزمان وبن ـ غوريون، على مواقف العرب الراهنة وردود فعل زعماء اسرائيل الحاليين عليها، لاهتزت عظامهم في قبورهم غضباً على هؤلاء الزعماء وحسرة على تقاعسهم في استغلال الفرص السانحة. الا ان للزعماء الاسرائيليين الحاليين همومهم الخاصة بهم، وواقعهم الخاص بهم كذلك، وسياساتهم الواضحة أيضاً، وهم ليسوا في هذا الوارد. فالمعروف للجميع، تقريباً، ان القوى السياسية الاسرائيلية الفاعلة مقسّمة بين تيارين رئيسين، احدهما الليكود الذي يعتبر كافة الاراضي الفلسطينية جزءاً مما يسمى «ارض ـ اسرائيل»، التي «تخص» «الشعب اليهودي»، وبالتالي لا انسحاب اسرائيلي منها، ولا يجوز تسليم اقسام منها لـ «الغرباء»؛ اما ثانيهما، الممثل بحزب العمل، فانه اكثر براغماتية، ولا يعترض على حلول اكثر مرونة. الا ان كلا التيارين بعيد للغاية من التجاوب مع ابسط الطموحات الفلسطينية، او تفهمها. فكلاهما يعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة، حتى لو اعترفت باسرائيل، بل انهما ليسا بحاجة الى هذا الاعتراف. وان كان عدد من زعمائهما قد سمع، ولو اشاعة، تقول ان هنالك شعباً فلسطينياً، فان كليهما لم يتعرف حتى الآن على «الاكتشاف» المسمى حق تقرير المصير. كما ان كليهما، في تعاطيه مع ما يسميه «المشكلة» الفلسطنية، لا يقيم اي وزن للمهجر الفلسطيني، وفي طليعته منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، ولا يعتبر ان هنالك اية مسؤولية ملقاة على عاتقه تجاهه؛ وهي حقيقة يستحسن عدم نسيانها.

والأخطر من ذلك، من حيث النتائج والانعكاسات السياسية، هو ان هذه المواقف لم تبرز ارتجالاً، بمعنى انه تمت، مثلاً، المصادقة عليها او «اعتمادها» من قبل «لجنة مركزية» اسرائيلية او «مكتب سياسي» اسرائيلي او «مجلس وطني» اسرائيلي، ولا هي جاءت نتيجة لـ «حوار» ادى الى «وحدة وطنية» اسرائيلية، بل انها نابعة من موقف «الجماهير» الصهيونية ـ وهنالك، فعلاً، جماهير صهيونية تتلمذت على سياسات الاستخفاف بالعرب ومواقفهم، وكبرت على ممارسات الاحتلال والضم، وتشكّل مواقفها «رأياً عاماً» ليس من السهل على الزعماء الاسرائيليين، أيا كانت اتجاهاتهم، تجاهله. فالنظام الاسرائيلي، في تركيبته السياسية، ليس، في نهاية الامر ـ على سبيل المثال ـ، اتحاداً شعبياً بائساً يمكن «تضبيطه» واعادة تركيبه وصياغته كما قد يحلو لبعضهم، من هنا وهناك، او لجنة ما تشكل بالتوافق، بل انه بناء معقد للغاية، تلعب «الجماهير» ـ حسب مفاهيم المستيسرين، ولكن هذه المرة بالمقلوب ـ دوراً مهماً للغاية، بل وحاسماً، في صياغته. وهذه «الجماهير»، بأكثريتها الساحقة، غير «متعاطفة» مع التطلعات الفلسطينية نحو الاستقلال، وما يترتب عليه او يمتّ له بصلة. والاهم من ذلك هو ان هامش التلاعب بهذه الجماهير ضيق للغاية، بحيث لا يمكن طرح مواقف لا تعجبها او انتهاج سياسات لا ترضى عنها ـ والا جاء الحساب ونُفِّذت العقوبة يوم الانتخابات. فالجناح العمالي الصهيوني، مثلاً، ونتيجة لسلسلة من الاخطاء التي ارتكبها، وجد نفسه، عند انتخابات سنة ١٩٧٧، وبين عشية وضحاها، خارج السلطة، وذلك بعد ٤٢ سنة متتالية قضاها في قيادة الحركة الصهيونية وحكم اسرائيل. وحتى الآن، وبعد عشر سنوات، لم يتمكن من استعادة نفوذه السابق بأكمله. والواضح ان هذا الدرس ماثل للعيان جيداً امام القادة الاسرائيليين؛ ومن يتوقع منهم «اعتدالاً»، على ارضية مواقف «جماهيرية» متصلبة، مخطىء ليس الا.

صحيح انه تُسمع في اسرائيل، من ناحية أخرى، اصوات مسالمة تدعو، من حين الى آخر، الى الحكمة والتعقل، مثل بيليد وساريد وايبن (ولا ينبغي ان ننسى، بالطبع، الشيوعيين وحلفاءهم، احباب بعض التيارات والاجهزة الفلسطينية)، وكذلك وايزمان، وغيرهم. الا ان هؤلاء جميعاً ليسوا الا بمثابة قوى هامشية، لا تحلّ ولا تربط. كما ان ما تطرحه ليس مقبولاً تماماً من قبل الفلسطينيين؛ وان كان مقبولاً، فليست لديها القدرة على تنفيذه. ولعل الاوسع «نفوذاً» بين هؤلاء جميعاً الوزير عيزر وايزمان،

المحسوب، بشكل او بآخر، على شمعون بيرس، زعيم حزب العمل الاسرائيلي. كما ان وايزمان «مقدام»؛ فهو، كما صرح اكثر من مرة، علناً وسراً، على استعداد حتى للتحدث مع عرفات، مقترحاً عليه الاتصال باسرائيل على الهاتف الرقم ٣٣٨ ـ ٢٤٢. ولكن حتى لو تم ذلك، فأن هذا الهاتف لن يرن الا في مكتب وايزمان وحده، دون غيره، ولن يكون في الامكان تحويل اي مكالمة منه الى اي مسؤول اسرائيلي آخر، نظراً لانقطاع الاتصال.

وظاهرة بروز قوى مسالمة، او «منشقة»، تسبح عموماً ضد التيار العام، ليست جديدة داخل الكيان الصهيوني، على كل حال؛ كما انها شملت، في الماضي، شخصيات مهمة وذات نفوذ كبير، ولكنها، على الرغم من ذلك، لم تستطع احداث اي تغيير في المسار العام، بل وجدت نفسها معزولة في نهاية المطاف، نتيجة لمواقفها تلك. ولعل بعض الامثلة قد يكون مفيداً. فمع مطلع الثلاثينات، ونتيجة لانتفاضة البراق (١٩٢٩) وما تبعها من تطورات سياسية، راح د. حاييم وايزمان (عم «الصبي» وايزمان المذكور اعلاه)، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية (والوكالة اليهودية)، يطرح مشاريع سياسية لم تكن مقبولة من قبل الاكثرية الصهيونية، التي سارعت، نتيجة لذلك، الى عزله عن رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية، فوضع نفسه على الرف لمدة اربع سنوات متتالية. والمصير ذاته كان من نصيب د. ناحوم غولدمان، الذي لم يكن فقط رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، بل وللمؤتمر اليهودي العالمي ايضاً، واضطر، نتيجة لمواقفه السياسية المعارضة، الى الامتناع عن ترشيح نفسه مجدداً لرئاسة المنظمة سنة ١٩٦٨ (بل ان هذا المنصب ترك شاغراً منذ ذلك الوقت)، ثم عزل من مناصبه الصهيونية الاخرى كافة. وحتى بن ـ غوريون نفسه، دون غيره، عندما خطر على باله ان يسبح ضد التيار، في أواخر أيامه، وجد نفسه، خلال فترة غير طويلة، معزولاً وعلى هامش الحياة السياسية، لا تقف الى جانبه الا مجموعة صغيرة تعد على الاصابع. وعندما اقترح، بعد حرب العام ١٩٦٧، اعادة المناطق المحتلة كافة، عدا القدس، الى العرب مقابل اعترافهم باسرائيل وعقد صلح معها، بدا كأن الرأي السائد في اسرائيل هو ان «العجوز» قد «خرف».

واذا كان وايزمان الكبير وغولدمان وبن ـ غوريون وامثالهم، على ما كان لهم من نفوذ واسع، لم يستطيعوا، في حينه، التأثير في المسار الصهيوني العام، المتشدد دوماً وأبداً، من خلال تطلعه الثابت نحو التوسع والضم، فانه من الخطأ الاعتقاد بأن وايزمان الصغير وصحبه، من مختلف الاتجاهات الاسرائيلية، على ما لهم من نفوذ ضئيل قادرون على ذلك، وبالتالي يمكن «الاعتماد» عليهم. فنشاط هؤلاء يصلح، في احسن الاحوال، لأن يكون مادة لاجهزة الاعلام، ولعدد من العاملين فيها. ولعل تجارب وايزمان الكبير وامثاله ليست الا دليلاً آخر على ان مركز الثقل في القرار الصهيوني كامن، عموماً، في المؤسسة الصهيونية، وليس في الفرد، التي تتأثر بصورة واضحة عند تحديد مواقفها بما تؤمن به «الجماهير». وكلّ من المؤسسة و «الجماهير» الصهيونية «لم يقبض» النضال الفلسطيني، السائد حتى الآن، وليس «معجباً» به، كما انه لا يخافه، وبالتالي لن يقدّم اليه اي «تنازلات»، باعتبار انه لا يرى ضرورة ملحّة لذلك. وقد لا نبالغ ان قلنا ان هذا الاستخفاف بالاداء الفلسطيني عامة هو محرك الرفض الاسرائيلي لتطلعات الفلسطينيين ومطالبهم.

ويبدو ان لا حاجة للتأكيد كثيراً ان هذا المواقف الاسرائيلي الرافض لم يتبلور صدفة، بل جاء، الى حد كبير، كرد فعل واضح للغاية على «الفهلوة» و «الخفة» والارتجال في ادارة الصراع مع العدو الصهيوني. لقد تحدث الفلسطينيون كثيراً، وما زالوا يتحدثون، عن ضرورة شن «كفاح مسلح» لتحقيق اهدافهم. الا ان هذا الكفاح لم يشن مرة بالطريقة التي يفترض ان يتم بها ذلك، بل كان، في معظم الاحيان، «مجتزأً» او موسمياً، حسب «التساهيل» او المناسبات. ونكتفي، في هذا الصدد،

بتقديم مثل حديث للغاية. فعشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة، خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي، شن الفدائيون بعض الهجمات على حدود فلسطين الشمالية، منطلقين من الجنوب اللبناني، كما وقعت عمليات اخرى داخل المناطق المحتلة، وذلك كما يبدو «تحية» للمجلس ولـ «الوحدة الوطنية». وسارع الاسرائيليون، حسب العادة، الى الرد واتخاذ ما ينبغي من اجراءات؛ وهدأت الاوضاع، حسب العادة؛ الى ان تثور مجدداً في عملية أخرى، هنا او هناك، حسب العادة ايضاً. والواضح ان مثل هذا النشاط لم، ولن، يحسم امراً، وهو بالنسبة الى اسرائيل ليس الا دليل ضعف لا حاجة الى ان تؤخذ مطالب اصحابه في الحسبان. فلقد تحملت اسرائيل نتائج مثل هذا النشاط سنوات عدة في الماضي، وتستطيع ان تتحمله لسنوات اكثر في المستقبل، أيضاً.

عودة الى الأصول

ان مجمل اداء الفلسطينيين، في صراعهم المستمر مع اسرائيل، لم يسفر، حتى الآن، كما هو ملموس جيداً، عن اي تغيير يذكر في الموقف الاسرائيلي تجاههم؛ ولن يؤدِّ في المستقبل الى اكثر من ذلك، اذا دام الحال على هذا المنوال. ومن هنا، بات في حكم المحتم، اذا اريد للعمل الفلسطيني ان يحقق أياً من اهدافه، المبادرة ـ واليوم قبل الغد ـ الى استبدال الاساليب الماضية، مع العقلية التي وقفت وراءها وتحكمت بها، بأخرى عصرية، اكثر نجاعة وفعالية. وبدلاً من «الكفاح المسلح»، الذي لا يبدو، في ممارسته حتى الآن، الا عبارة عن «حالة» من «الطخطخة»، تنفذ حسب التساهيل وفي المناسبات، دون ان تقدم شيئاً يذكر في دحر مخططات العدو او «تثقيفه»، هناك ضرورة لصراع مسلح (ولن يحبون التعابير المعتدلة، نقترح «حوار مسلح»)، مستمر ودائم وشامل، حتى ولو كان على نار خفيفة، يتم تنفيذاً لمخططات واضحة، وسعياً الى اهداف محددة، يركز على الارض المحتلة قبل غيرها، ويوضع المهجر في خدمته، لا العكس. ويبدو ان صراعاً كهذا هو الطريقة المثلى، والوحيدة، للتعامل مع العدو الصهيوني في المستقبل المنظور. بل يبدو ان نجاحاً في مثل هذا الصراع، بمعنى التمكن من «بطح» الاحتلال الاسرائيلي أرضاً وربط يديه، واستخلاص ما يمكن استخلاصه من الحقوق الفلسطينية، التي لم يتم هضمها بعد، من بين اسنانه، هو ما ينبغي العمل من اجله. والخطوة الاولى على هذا الطريق هي، على الاقل، السعي بمثابرة وثبات، قولاً وفعلاً، لـ «افهام» المحتل ان احتلاله مكلف، لا يستطيع، ولن يُسمح له، بأن يستقر؛ وقد يجر عليه مخاطر كبيرة؛ وبالتالي فانه غير مفيد له على المدى الطويل.

وقد يقال ان الاوضاع العربية والدولية، بل ان «الاجواء» لا تساعد في ذلك؛ وربما كان هذا صحيحاً. الا انه، على الرغم من ذلك، او ربما بسبب ذلك، لا يبدو ان هنالك طريقاً اخرى. صحيح ان شن مثل هذا الصراع سوف يكون اكثر سهولة، وقد يؤدي الى نتائج احسن، فيما لو كان هنالك وضع عربي مؤيد وداعم له؛ الا ان الصحيح، ايضاً، هو انه في الامكان القيام بذلك بقوى فلسطينية ذاتية، ودون الحاجة الى مساعدات العديد من الانظمة العربية، او حتى من الكثيرين غيرها. وعلى كل حال، ليس هنالك الكثير مما يمكن ان نتوقعه من الانظمة العربية في هذا الصدد. فتلك الانظمة توقفت، منذ ايام زمان، حتى عن التحدث عما كان يحلو لها تسميته «خياراً عسكرياً»، وجنحت للـ «سلم»، واستكانت للهدوء. وحتى اولئك الذين يتحدثون عن «توازن استراتيجي»، فهم يريدونه لتحسين مركزهم التفاوضي، ليس الّا.

ان نظرة موضوعية الى مجمل الاوضاع الفلسطينية، والاسرائيلية، وعلى الرغم من تعقيدات المنطقة، تظهر ان القوة الفلسطينية الذاتية كافية لمقارعة الاحتلال؛ ان لم يكن لرميه ارضاً، فعلى الاقل

ليّ احدى يديه؛ وان لم يكن لذلك، فعلى الاقل لكسر اصبعين في يده اليسرى، وثالث في يده اليمنى ـ وهذا اضعف الايمان. وهو ما لم يحدث حتى الآن.

فعلى الصعيد التنظيمي، اولاً، تبدو منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الاقل لاغراض ادارة الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي، وكأنها امبراطورية ضخمة اشبه بأخطبوط له مئات الاذرع، منتشر في انحاء العالم كافة. بل تكاد لا تجد مكاناً الا وفيه منظمة تحرير خاصة به، بشكل او بآخر. ويكفي ان نلقي نظرة سريعة الى الاجهزة المهجرية الفلسطينية العديدة والبشر الكثيرين المكدسين فيها، لندرك ان هنالك ما يكفي من الرجال (والنساء) والمال (مثلاً، المجلس الوطني والاف حضوره، من جهة، وتكاليف تذاكر سفرهم، من جهة أخرى)، وما يكاد يكفي من العقول، ليس فقط لادارة ودعم صراع مستمر مع المحتل الصهيوني، بل، ايضاً، لحفظ جزء من هذه القوة في البراد، لحين الحاجة، وتوزيع شيء على الجيران، أيضاً. وان كانت هذه القوى لا تُستغل كما ينبغي، وتُترك، احياناً، لتذهب هدراً وتسمن وتترهل، فان هذا ليس هو الواقع المرغوب فيه، بل ان هذه هي المشكلة التي ينبغي حلها. فيفترض في منظمة تحرير ان لا تتحول، اخيراً، وفي كثير من نواحيها، الى «اونروا» الرقم ٢.

اما في الميدان، ثانياً، فان الارضية الجماهيرية مهيأة تماماً، منذ سنوات عدة، لشن صراع واسع النطاق ضد المحتل الصهيوني. فالاحتلال الذي ينهي، الآن، سنته العشرين، ساهم، بمجرد وجوده، تماماً كما فعل قبله اكثر من احتلال في اكثر من منطقة، بزرع بذور الكره له، التي كبرت تدريجياً لتخلق ارضية مواجهة نموذجية. فخلال هذه السنوات طرأت تغيرات مهمة، على اصعدة عدة، في المناطق المحتلة، لعل ابرزها بروز اجيال جديدة من المواطنين الفلسطينيين، ممن كبروا تحت الاحتلال، او ولدوا بعده، وتعرفوا، تدريجياً، على كل مساوئه ونقاط ضعفه وقوته، وباتوا اكثر اطلاعاً على «نظامه»، وبالتالي اكثر معرفة بأساليب مقاومته. وتجد هذه الوقائع تعبيراً ملموساً وواضحاً للغاية عنها في المواجهات المستمرة، على اكثر من صعيد، القائمة بين السكان الفلسطينيين والاحتلال، على شكل اضرابات واحتجاجات وتظاهرات ورشق بالحجارة وطعن بالسكاكين، وما يتبعها من اعتقال وسجن وحملات قمع وتنكيل واعتداءات من قبل غلاة المستوطنين والجيش، وقتل فلسطيني هنا وآخر هناك. ويبدو كأنه ما ان تنتهي حالة من هذا النوع حتى تبدأ أخرى.

ولا شك في انه لو عرضت مثل هذه الوقائع على «خبير» (ولا ندعي خبرة في هذا المجال) في ما يسمى «حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد»، وهو الشعار الذي كان، ايام زمان، الكثيرون من رجال المقاومة، او من كان يتمسح بهم او يُنظّر لهم، يلوكونه صباح مساء، حتى تبخر واختفى، ولم نعد نسمع به منذ سنوات، لأفتى بأن هنالك «ماء» نقياً وعذباً، يستطيع «سمك» كثير ان يعيش فيه. وبموجب نظريات تلك الحرب، وبمدى فهمنا لها، «الماء» يعني الجماهير المتعاطفة مع المقاومة، و «السمك» هم رجال المقاومة النشيطون؛ اي انه من المفترض، في ظروف كهذه، ان تكون هنالك مقاومة نشطة وفعّالة، «دي لوكس»، في المناطق المحتلة. الا ان هذا بالذات، كما هو ملموس جيداً، غير موجود.

ووجود مقاومة نشطة في المناطق المحتلة، او انعدام وجودها، لا يحدث صدفة؛ فالنشاط الذي يبذل من اجل ذلك او، على العكس التقاعس، يلعبان دوراً مهماً للغاية في هذا الصدد. وحتى تتضح المسألة، نورد مقارنة بين حالتين. فخلال فترة غير قصيرة تعرضت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت لهجمة دنيئة وشرسة، بهدف ابادتها بمختلف الوسائل، من خطف وقتل

وقصف وحصار وتجويع، في قسوة وقذارة بالغتين، اثارتا السخط والاحتجاج في مختلف انحاء العالم.

وعلى الرغم من شراسة تلك الهجمة، على كل حال، واستمرارها لفترات طويلة، فقد صمدت المخيمات صموداً بطولياً. وكما هو معروف جيداً لم يتم ذلك اعتباطاً، بل جاء نتيجة لجهود مكثفة بذلتها مختلف الاجهزة العاملة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، من توجيه القوى البشرية والموارد المالية الضرورية لصد العدوان، ومن اهتمام مستمر بمتابعة الصراع والاشراف على ادارته، بصورة يومية واحياناً ساعاتية. وليس في كل ما تم تحقيقه على هذا الصعيد، على كل حال، ما يشفي الغليل او يدعو الى الفخر والاعتزاز؛ فمعركة المخيمات ليست، في نهاية الامر، احدى معارك تحرير فلسطين، والاطراف التي خاضت ذلك الصراع ما كان ينبغي ان تتصارع ابداً، لو كان هنالك منطق وعقل سليمان. ولكن، بما ان الصراع فُرض، كان على «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني ان يقوم تماماً بما قام به، باعتبار انه يؤدي واجبه.

هذه هي الحالة الاولى. اما الحالة الثانية، الاكثر شمولاً، فهي تلك «الحرب» الدائرة بين المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، من جهة، وقوات الاحتلال الاسرائيلي وغلاة المستوطنين الصهيونيين، من جهة اخرى، في ظروف غير متكافئة تماماً، وتنم عن تقصير مقاومي واضح. فمنذ سنوات طويلة، يسيطر على هذه الحرب نوع من الرتابة: يقوم الفلسطينيون بالتظاهرات، او برمي الحجارة، او الطعن بالسكاكين، فترد عليهم قوات الاحتلال باطلاق النار، ويسقط الشهيد تلو الآخر. ومجابهة اطلاق الرصاص على المتظاهرين من قبل قوات الاحتلال بشن المزيد من التظاهرات، او الاستمرار في رشق الحجارة، هو دليل كبير على اتساع مدى التحدي والتصميم، لدى قطاعات واسعة من الاهالي، على مقارعة الاحتلال بأي ثمن، من جهة، وعلى فشل منظمات المقاومة الكبير في تنظيم حركة عصيان مسلح، ولو على أضيق نطاق، من جهة اخرى. فلو كان هنالك نزر يسير من الكفاح المسلح، او حتى بقايا رائحته، لكان من الطبيعي للغاية، على سبيل المثال، ان يصار الى الرد على الاحتلال باسلوبه ذاته، اي اطلاق النار على قواته او افراد قواته، هنا وهناك، بعد كل حادث اطلاق نار على المتظاهرين ـ عين بعين وسن بسن، على الاقل. ولا يتم ذلك لأنه ليس هنالك من هو على استعداد للقيام به ـ فمن يرمي الحجارة على استعداد، غالباً، لرمي القنابل ايضاً ـ بل لأن السلاح غير موجود. وعلى سبيل التذكير فقط، عندما كان السلاح موجوداً، في قطاع غزة مثلاً، نشأ هناك، مع مطلع السبعينات، وضع كانت معه، على حد تعبير الاسرائيليين، قوات الاحتلال تحكم في النهار والمقاومة في الليل. اما السلاح، فانه غير موجود، عموماً، لأن اسرائيل نجحت في اقفال الحدود وفرض الحصار على المناطق المحتلة، بينما فشلت المقاومة في اختراق ذلك الحصار، الذي يفترض ان لا يكون من الصعب اختراقه، فيما لو بُذل ما هو ضروري لذلك من التفكير والتخطيط السليمين.

ولم يقف التدهور، في هذا المجال، عند هذا الحد، بل ان الادوار انعكست حتى فيما بعد، فراحت اسرائيل تقوم باعمال «مقاومة» خاصة بها، ثم وسَّعت نشاطها هذا لتصل الى حد قتل كل من تستطيع الوصول اليه من كوادر المنظمة، أياً كان مركزه، او قادتها؛ دون ان يكون هنالك رد ناجع على ذلك. وبلغت بها «الجرأة»، في نهاية المطاف، الى حد شن غارة على المقر الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس وقتل عشرات من العاملين فيه. ولم يكن هنالك رد فلسطيني، حتى على ذلك أيضاً. والواضح ان العدو «استوطى حيطنا» ـ بل «ساعدناه» كثيراً على ذلك.

ولا شك في ان هذا المستوى البائس من الاداء المقاومي يضر اكثر مما ينفع، من حيث انه يفقد

المقـاومة مصداقيتها، ولا «يساهم» كثيراً في حمل العدو على تغيير مواقفه او يدفعه نحو الاعتدال والواقعية؛ بل على العكس نحو مزيد من التصلب وكذلك ـ وهذا هو الاخطر ـ الاستخفاف بالمطالب الوطنية الفلسطينية، باعتبار ان اصحاب تلك المطالب ليس لديهم من قوة تدعمها، في عالم يبدو ان ليس فيه حق دون قوة.

شيء من الاصلاح، والثورة الهادئة

لعل قليلاً من التمعن في زوايا مثلث المقاومة ـ اسس تنظيمية وادارية مفككة، وتخطيط سياسي حالم، وإداء مقاومي بائس ـ يكفي لأن يقدم صورة واضحة لازمة حركة المقاومة، خاصة، وضعف الحـركة الوطنية الفلسطينية، عامة، ويفسر سبب انجازاتها القليلة، الهشة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها والتضحيات المستمرة التي قدمتها. اذ عدا عما يمكن تسميته كيانية فلسطينية تمت بلورتها وابرازها، على الرغم من انها لا تزال سائلة، ليس هنالك من انجازات تذكر يمكن ان تضيفها الى رصيدها. وحتى هذه الكيانية ليست مؤمنة، وفي الجيب، اذ يمكن ان تُجمّد او تُعوَّم او تفرغ من مضمونها وتبقى مجرد حبر على ورق، او كلمات تقال وشعارات تطلق، دون ان يعني ذلك كثيراً على الارض.

والواضح ان مثل هذا التقييم هو السائد لدى دوائر الاعداء والخصوم والطامعين، فهو الذي يحرّكهم وعليه يبنون مواقفهم. فهؤلاء لم يسلِّموا حتى الآن بأبسط مفاهيم الحقوق للفلسطينيين: لا لحق تقرير المصير، ولا للدولة المستقلة، ولا حتى لحرية اختيار ممثليهم ولو من طريق انتخابات حرة. ولا تزال كافة المشاريع والمقترحات التي يتقدم بها هذا المعسكر بعيدة كثيراً عن اقل ما يستطيع ان يقبـل به اكثـر الوطنيـين الفلسـطينيين «اعتدالاً» و«واقعية». فأولئك، مثلاً، يتحدثون عن «كيان» فلسطيني، لا دولة، وعن ممثلين فلسطينيين، لا ممثلين للفلسطينيين، وعن حقوق لهم، لا حقوقهم، الخ. كما يظهر، بوضوح، انهم لا يزالون ينطلقون، في معظم مشاريع الحلول التي يطرحونها او يحبذونها، من قناعة مفادها انه بامكانهم القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية، على ما يعنيه ذلك، او تحجيم دورها. والدوافع لهذه المواقف كامنة، بالطبع، في ما يراه هؤلاء من ضعف يسيطر على الحركة الوطنية الفلسطينية، بكافة امتداداتها واجهزتها، يبدو معه انه ليست هنالك ضرورة للاستجابة لطلباتها. وما دامت الاساليب الفلسطينية على ما هي عليه، سوف تبقى «الانجازات» على ما هي عليه ايضاً، وكذلك مواقف الاعـداء والخصـوم؛ ما لم تطرأ تغيـرات جذرية على العمل الفلسطيني برّمته تدفعه نحو مسارات صحيحة ومفيدة، بعد اصلاحه.

واذا وصلنا الى الاصلاح، على ارضية هذه الخلفية بأبعادها المختلفة، ولو كان المرء متسرعاً، لبات من الضروري الدعوة الى اعلان الثورة على «الثورة»، على ما يفترض ان يجرّه مثل هذا التوجه من مواقف وانشطة، بمختلف ابعادها. الا ان التجارب اثبتت، بالملموس وفي اكثر من حالة، ان ما من مرة حدث فيها ذلك،وان على نطاق ضيق، الا وكانت النتائج كارثية. ويكفينا «نماذج»، في هذا الصدد، تجربة سيء الصيت ابو نضال، مروراً بابو موسى وانتهاء بابو الزعيم. فهؤلاء الابوات الناشئين اضروا اكثـر ممـا افـادوا، في اكثـر من مجـال، وقدموا نماذج وامثلة حية على صحة القول: «خليك على قديمك...». بل انه ليس في هذه التجارب الا دليل آخر على ان الوضع الفلسطيني المقاومي، بكافة معطياته وابعاده، وقواه البشرية والفكرية، لا يستطيع ان يفرز ثورة «ارقى» من تلك التي عرفناها؛ بينما لا «يستحق» الوضع العربي اكثر من ذلك. ان «ثورة» كتلك التي تمتعنا، وما زلنا نتمتع، بنعمها حتى الآن، ومنـظمة تحرير فلسطينية كتلك التي عهدناها، بعجرها وبجرها، هما وحدهما القادرتان على

العمل في الزمن العربي الراهن والتعايش مع واقعه. وما عدا ذلك هو رحلة في اللا ـ واقعية غير محمودة العواقب.

وفي مثل هذا الواقع، والى ان يحلها الله ـ ان حلها على ايامنا ـ ليس هنالك ما يمكن عمله، على الصعيد المقاومي، الا السعي نحو شيء من الاصلاح، هنا او هناك. وانطلاقاً من ذلك، وبعد «حوار» طويل اجريناه مع أنفسنا، نقترح برنامجاً تنظيمياً سياسياً، اضافة الى ما تم تنفيذه، كما يلي:

○ اعتماد «هيئة الحوار»، التي ظهرت الى حيز الوجود قبيل انعقاد الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتثبيتها، وجعلها «مؤسسة» دائمة، تفتح ابوابها لمختار المقاومة ووجهائها كافة، ولكل مدمني «الحوار» و «الوحدة الوطنية»، ومحبي الظهور ومحباته. وتلحق بهذه الهيئة وحدة خاصة من وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، مزودة باجهزة التصوير الحديثة كافة، بهدف تغطية نشاطاتها بصورة دائمة. كذلك لا مانع من اصدار نشرة دورية لنقل اخبار الهيئة ومحاضر جلساتها، يمكن ان تتحول، فيما بعد، الى مجلة متخصصة في شؤون «الحوار»، تضاف الى المطبوعات الفلسطينية العديدة.

وقد يظهر هذا الاقتراح، لأول وهلة، ساذجاً؛ وربما كان كذلك. الا انه يبدو مفيداً للغاية في بلسمة القلوب وتقريب وجهات النظر وجمع الشمل، مما قد يختصر خلافات كثيرة، ويمنع التصريحات الطنانة والمتنافرة والاتهامات المتبادلة، ويوفّر «بهدلات» كثيرة على مختلف الصعد.

○ انشاء «مجلس خدمة مدنية»، يراعي في تشكيله تمثيل ذوي الخبرة والاختصاص، من جهة، وممثلين سياسيين، من جهة أخرى، بهدف الاشراف على مؤسسات م.ت.ف. ومتابعة انشطتها المدنية على مختلف الصعد، ابتداء من التدقيق في «نوعية» وكفاءات المرشحين للعمل فيها، مروراً بواجباتهم وحقوقهم وانتهاء ببرامج عملهم. ان انشاء مؤسسات ودعمها وتنظيم عملها، لخدمة كيان مشتت بطبيعته، ويعمل في المنافي، ليست مسألة ثانوية، يمكن ان تترك تحت رحمة العقلية اللا ـ نظامية واللا ـ ادارية المسيطرة على العمل الفلسطيني منذ تجدده، والتي بات من الضروري وضع حد لها.

○ استحداث «مجلس حربي» فلسطيني لادارة الصراع، بمختلف ابعاده، مع العدو الصهيوني وحلفائه. ويشكل هذا المجلس من مجموعات من الخبراء والتكنوقراط، من غير متعاطي الوجاهة، في مختلف حقول الاختصاص والميادين، ابتداء بالتسليح والمتفجرات والاستخبارات، مروراً بالكيمياء والالكترونيات وانتهاء بالعلوم السياسية والاقتصادية وكل ما له علاقة بمتطلبات الصراعات الحديثة. ويقوم هذا المجلس بدراسة ابعاد الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني كافة، سواء أعسكرية كانت او سياسية او اقتصادية او غير ذلك، داخل الوطن المحتل وخارجه، ويثابر على متابعتها ووضع خطط المجابهة والاشراف عليها، ثم يتولى، تدريجياً، مهام تنفيذها.

ويبقى هذا المجلس سرياً، ويحظر نشر اي معلومات عن اسلوب عمله، او اسم اي من اعضائه او صورهم. كما يحظر عليه اصدار البيانات، او اي مواد، او بلاغات علنية؛ اذ يبقى مثل هذا النشاط من صلاحية المؤسسات المختصة، صاحبة الوجاهة في هذا الشأن.

ويحظر بصورة خاصة على اعضاء «هيئة الحوار» الانضمام الى هذا المجلس، باعتبار ان «طق الحنك» ليس من اختصاصه.

ويؤمل ان يستطيع هذا المجلس تحديث اساليب الصراع الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، التي تبدو متخلّفة عن عصرها بنحو ربع قرن.

اما على الصعيد الفلسطيني العام، فاننا نقترح ما يلي:

○ انشاء «وكالة فلسطينية»، الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية واضافة اليها، تشكل من بين ذوي الخبرات والعلم والنفوذ (ولا بأس بشيء من الوجاهة ايضاً) من بين الفلسطينيين، ايا كان موقعهم، وذلك بهدف خدمة ابناء الشعب الفلسطيني في النواحي التعليمية والثقافية والتنمية الاجتماعية وما الى ذلك، والحفاظ على هوية الشعب الوطنية واقامة المؤسسات الضرورية لهذا الغرض، من جامعات ومعاهد ومتاحف ومسارح وغير ذلك. ويفترض ان تكون مثل هذه الوكالة ذات نظرة «مؤسساتية» اوسع وأشمل من تلك السائدة، وسوف تبقى كما يبدو سائدة، لدى دوائر المقاومة.

ويؤمل ان تستطيع الوكالة بذلك المساهمة في دعم وصقل وابراز النواحي الحضارية في الكيانية الفلسطينية، بمستواها الارقى، وتشجيع تنميتها، وبالتالي عدم التوقف عند حضارة البؤس التي تخصصت المقاومة في ابرازها.

○ الدعوة الى انشاء احزاب سياسية فلسطينية، لتأدية الادوار التي يفترض ان تؤديها مثل هذه الاحزاب في المجتمعات الحديثة. لقد عاد تمثيل الشعب الفلسطيني، بعد النكبة، الى الظهور على ايدي مجموعات من الوجهاء والمثقفين، ثم انتقل الى منظمات المقاومة، وبقي هناك لفترة طويلة، ولا يزال. الا ان تغيراً لافتاً للنظر طرأ خلال الدورة الاخيرة للمجلس الوطني، وذلك بعودة بعض ممثلي الاحزاب الى المجلس. ويلاحظ انه من بين كل تلك القوى جميعاً لم يقع الاختيار الا على ممثلي التيار الاسلامي، من جهة، والشيوعيين، من جهة اخرى، دون غيرهم. ولا اعتراض على ذلك، على كل حال، ما دامت اللعبة الديموقراطية، تشمله. الا ان هؤلاء لا يمثلون الا اقليات ضئيلة للغاية في المجتمع الفلسطيني؛ وهم، اضافة الى المنظمات، التي تضم دوائر اوسع، لا يمثلون، ايضاً، قطاعات الشعب الفلسطيني وقواه كافة. صحيح ان المجلس الوطني الفلسطيني، ومؤسسات المنظمة «القيادية» الاخرى تضم اعداداً ممن يسمون مستقلين؛ ولكن هؤلاء ليسوا، في نهاية الامر، الا افراداً، او في احسن الاحوال مجموعات صغيرة، لا حول لها ولا قوة. فالقرار هناك، اولاً واخيراً، منظماتي الطعم والرائحة واللون؛ وهو، بصفته تلك، لم يصل مرة الى المستوى المفترض ان يصل اليه. وباعتبار ان حركة المقاومة قد بلغت رشدها، بعد ان تجاوزت، منذ مدة، سن الثامنة عشرة، واتضح انها ليست «فلتة»، فليس هنالك ما يدعو الى الأمل ان تتغير ذهنيتها او تصبح على غير ما هي عليه، مع تقدمها في السن؛ وبالتالي سوف يبقى الاداء الفلسطيني، بأسره، على المستوى ذاته، اي غير كافٍ.

ولا حاجة لتقديم امثلة كثيرة في هذا الصدد. فنظرة سريعة على طرق اداء المؤسسات السياسية الفلسطينية القائمة، ابتداء من مؤسسات م.ت.ف. بشكل عام، وانتهاء بمؤسسات كل تنظيم بشكل خاص، من مجالس وطنية ولجان مركزية وفرعية ومكاتب سياسية وغيرها، تكفي لاظهار مدى الرتابة المسيطرة على طرق تفكيرها وأدائها، وانعدام قدرتها على التطور والتفاعل مع التطورات المستجدة. فصغار الامور، من «حوارات» وبيانات ومهرجانات وخلافه، هي التي تجذبها؛ اما القضايا المهمة، مثل حسن النظام والادارة وخلق القوى الحقيقية وصقلها وتجميعها، فليست ضمن اهتماماتها.

ومن هنا تنبع ضرورة بلورة قوى سياسية فلسطينية اخرى، على شكل احزاب سياسية، يؤمل ان تؤدي الدور الذي يفترض باحزاب حركة وطنية ان تؤديه؛ فتدخل بذلك ما يفترض ان تدخله من تغييرات، يتوقع ان تكون مهمة، على النظام السياسي الفلسطيني بأسره، وتساهم، بالتالي، في ارساء نواح اخرى، حيوية للغاية، في بعث الكيان الفلسطيني المتجدد وبلورته، في زخم هنالك ضرورة ماسة له.

وليس من السهل، بالطبع، ان نعرف، سلفاً، ماذا يمكن ان تكون ردود الفعل المنظماتية على نشاط كهذا، باعتباره انه قد يمس «احتكارها» للعمل السياسي الفلسطيني. ولو توخينا المصلحة العامة، لا يفترض ان تكون هنالك اعتراضات جدية، اذ ان رفد الحركة الوطنية بقوى اضافية اخرى، ذات «نكهات» مختلفة، لن يؤدي، في نهاية الأمر، الا الى توسيع قاعدة تلك الحركة وتنشيطها. ولكن حتى لو كانت هنالك اعتراضات، فلا ينبغي ان يؤبه لها، ويمكن، على كل حال، تجاهلها؛ فامكانات العمل على الساحة الفلسطينية لا تزال واسعة للغاية، وكذلك طليقة، وليس من السهل احتواؤها. وحتى لو أدت تلك الاعتراضات الى «قتال»، فلا ينبغي التردد في خوضه. فقد بات واضحاً للغاية ان «الممثل الشرعي الوحيد»، بتركيبته الحالية، بابعادها كافة، البشرية والتنظيمية والادارية والفكرية وغيرها، غير قادر على التعامل مع القضية الفلسطينية، بنواحيها كافة، ولا يستطيع ان يقدم اكثر مما قدمه حتى الآن؛ وهو ما لا يكفي؛ وما ينبغي، بالتالي، السعي الى تغييره، بالتي هي احسن ان كان ذلك ممكناً ـ او بالتي هي أسوأ ان كان ذلك ضرورياً.

ففي حال التعارض بين مصالح «الممثل»، بابعادها المهجرية الضيقة، من جهة، وبين المصلحة الوطنية العامة، من جهة أخرى، يبدو الخيار واضحاً للغاية.

ونحن، في نهاية الأمر، لا نقاتل من اجل عمر.

حول الانقسامات الفلسطينية

حسين حجازي

«... الثورة التي تخاف ان تُشَق ليس لها ان تعيش. كم من الانشقاقات حدثت ؟ كلما اختلفنا مع دولة عربية تتبنى حركة انشقاق من بين الفلسطينيين. لكن نحن ثورة عملاقة...»[1]. بهذه الكلمات الموجزة، اوضح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، اسباب الانقسامات التي عرفتها الثـورة الفلسطينية. والواقع ان ثمة امكانية منطقية للقبول باعتبار العلاقة الفلسطينية ـ العربية كتفسير لاسباب حالات الانقسام التي وقعت بين صفوف الثورة الفلسطينية. اذ ان التدخلات العربية في شؤون الثورة الفلسطينية شكلت طوال العقود الماضية، ولا تزال تشكل، نموذجاً لواحدة من أشد الحالات الفريدة، التي عرفتها حركات التحرر الوطنية في التاريخ المعاصر. ويكفي، فقط، معرفة ان الثورة الفلسطينية، اضطرت، على مدى عقدين من انطلاقتها، الى الدخول في حرب مواجهة مع ثلاثة جيـوش عربيـة، هي جيوش الاردن ولبنان وسوريا، وهذه البلدان الثلاثة تشكل، مجتمعة، القسم الاعـظم مما يمكن تسميته القوس المحيط باسرائيل، للتأكد من المدلول العميق الذي انطوت عليه العلاقة بين الثورة الفلسطينية والنظم العربية، حيث لا يبدو من قبيل المجازفة القول ان بلدان الطوق العربي، كانت، في الواقع، طوقاً حول الحركة الفلسطينية.

لكن من الوجهـة الموضوعية، لا يكفي رد حالات الانقسام التي رافقت تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الى هذا العامل، على أهميته. بل ان هذه الدراسة تسعى الى التأكيد انه اذا كانت جهات عربية متعددة حاولت، في الماضي، ولا تزال تحاول، لاسباب عديدة، شق الحركة الفلسطينية، فان ثمة اشياء كثيرة يجب التوقف عندها حول ما يمكن تسميته بالعوامل والاسباب الكامنة، التي تجعل من هذه المحـاولات مشاريع ممكنة التنفيذ. والواقع، انه يتوجب علينا ان نستبق لكي نحدد، بصورة موجزة، ما هو المقصود بهذه الاسباب الكامنة. وعلى ذلك، فان في الامكان القول ان هذه الدراسة تنطلق من افتراض مسبق يشكل الحجر الاساس الذي تقوم عليه من الناحية المنهجية، والنظرية، ويقوم على رفض اختزال العوامل التي لعبت الدور الاساسي في حصول الانقسام الذي شهدته حركة المقاومة الفلسطينية، وحصرها في اسباب خارجية فقط.

نحن نعتقـد بأن هنـاك عوامـل واسباباً داخلية، تنحصر، أساساً، في الدو الذي يلعبه الفكر السيـاسي، والايـديولوجيا التي تسـهم، من الناحية الموضوعية، في تقديم الاساس لجعل الانقسام احدى النتائج العملية، او الخيارات الممكنة، التي يفضي اليها شكل محدد من الممارسة السياسية والايـديـولوجيـة، في اطار حركة المقاومة الفلسطينية. وزيادة في التوضيح، فان الانقسام السياسي الفلسطيني، كما تجلى، بوضوح خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥، لا يعكس، في الحقيقة ـ بغض النظر عن المؤثرات الاقليمية العربية ـ الا واحدة من اشد حالات الانقسام في الفكر السياسي حدة، بين الاتجـاهين الرئيسين اللذين يميزان الفكر السياسي الفلسطيني: الاول ذو منحى ومضمون عقلاني

«براغماتي»، يمارس السياسة باعتبارها التكثيف المباشر للمصلحة، والقوة؛ والآخر يرفع، من الناحية الشكلية، لواء ايديولوجيا «تقدمية»، ولكنها تتكشف، عند التنظير الايديولوجي، عن كونها لا تتعدى اطاراً من النصوص والصياغات الجاهزة، تمت استعارتها، بصورة قسرية، لتؤدي مهامها في اعادة تكييف واقع اجتماعي، واطار تاريخي وسياسي، مختلف تماماً.

ولا شك في ان في الامكان، الآن، معرفة اين ينحصر ميدان البحث. غير انه من الضروي القول انه اذا كان ثمة ابتعاد من مناقشة ما هو سياسي، بالمعنى المباشر والعملي لهذه القضية التي لا نزال نعيش بعض فصولها، فان ذلك ليس الا ابتعاداً مؤقتاً يستهدف، بشكل رئيس، رد عناصر هذه القضية الى حركيتها الداخلية الاصلية، من اجل تفسير ما هو غامض في ما يبرز على السطح من احداث ومواقف وتناقضات. أي في ما يشكل السياسة بمعناها المباشر والآني.

وثمة ضرورة لتوضيح مسألتين أخريين بهذا الصدد: الاولى هي ان البحث سوف يقتصر على التركيز على مناقشة اتجاه واحد حددناه سابقاً في اطار الفكر السياسي الفلسطيني، هو الاتجاه اليساري الماركسي. واذا كان من تبرير نطرحه لهذا التحديد المسبق، فلأننا نعتقد ـ وهذا ما سنبرهن عليه ـ بأن اليسار الماركسي الفلسطيني، وان كان صوته الاكثر ارتفاعاً وصخباً في الدعوة الى الوحدة الوطنية، الا انه شكل، دائماً، نقطة الضعف في مسار الوحدة الوطنية. وان النزوع نحو الانقسام كان احدى ابرز السمات التي اتسمت بها ممارسته السياسية. اما الثانية، فيمكن تبرير ادماجها هنا، باعتبارها احدى النتائج التي يقتضي هذا البحث معالجتها. فاذا كنّا حددنا، مسبقاً، اطاراً هو ميدان الافكار والايديولوجيا، فان هذه المناقشة ستظل ناقصة دون التعرف على بعض اوجه واشكال التنظير الايديولوجي الذي حاول التصدي لمعالجة هذه المشكلة، او تقديم تفسير لها، وذلك لتحقيق غرضين هامين ضمن اهداف البحث: الأول من اجل معرفة الدور الذي يلعبه التنظير الماركسي الفلسطيني في هذا السياق، والتفسير الذي يتبناه؛ والثاني للتوصل الى تحديد ادق الى مغزى الانقسام الفلسطيني، في حالته الخاصة، وهو الامر الذي يقضي ان نبدأ بحثنا به.

بنية ثابتة، أو نظرية اللاثورات

لقد لاحظ جاك بيرك ان الاندفاعة الوطنية الاولى في اي قطر عربي تميل الى ايجاد تجمع عريض غير متجانس («الكتلة الوطنية» في سوريا، «الوفد» في مصر، «الاستقلال» في المغرب، «الدستوري» في تونس)، حيث تتكون من عناصر متباينة، متناقضة، هدفها الوحيد الجامع تحقيق الاستقلال السياسي. ولكن سواء جاء الاستقلال من طريق المفاوضات، أو الثورة، فان هذه التجمعات سرعان ما تتصدع، وتحل الانشقاقات الفكرية والشخصية محل الشعور الوطني العفوي الشامل[٢]. أي باختصار: لماذا كانت بنية الحركة الوطنية العربية طوال تاريخها بنية انقسامات وصراعات ؟ هذه هي صيغة السؤال الذي يمكن ان تفضي اليه ملاحظة بيرك. ولعل في صيغة السؤال تكمن اهمية العثور على جواب عن اسباب الانقسام الفلسطيني. فالحالة الفلسطينية ليست ـ كما يتضح ـ الحالة الوحيدة التي عرفت الانقسام، وانما يكاد يكون الانقسام سمة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية العربية. اما الاهمية التي ينطوي عليها هذا التماثل بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين العربية، فانها، في رأينا، قد تفيد في عملية الكشف عن الحدود التي تلتقي عندها ظاهرة الانقسام الفلسطينية بالظاهرة التي عرفتها التجربة العربية ككل، وكذلك الحال بالنسبة الى جوانب الاختلاف التي يتعين عندها الاخذ في الاعتبار الابعاد السياسية التاريخية في تحديد جوانب الاختلاف.

والواقع ان رد الاشكالية الفلسطينية الى هذا الاطار المرجعي الأوسع من شأنه ـ على الرغم من

بعض المخاطر التي يمكن ان تنشأ ـ ان يساعد في جلاء وتوضيح بعض المفاهيم الضرورية التي يصعب الاستغناء عن مناقشتها، ولا سيما تلك التي ساهم التحليل النظري للاستشراق في جعلها ترتفع الى مستوى المسلمات؛ وهي المفاهيم التي يمكن ان نجدها متفشية، بشكل او بآخر، في كتابات عدد من المفكرين العرب الذين حاولوا تلمس ابعاد هذه المشكلة.

يطرح بيرك سؤاله السابق في اطار صياغة تاريخية وثقافية تنتمي الى مستوى ومشروع آخر مغاير، أي ضمن ذلك الاطار العريض الاشمل الذي شاعت تسميته بـ «الاستشراق». وبغض النظر عن طبيعة التقسيمات الموجودة التي يمكن ـ مع ذلك ـ الموافقة عليها، داخل هذا الاطار[٣]؛ غير ان الامر الجوهري يظل في ان طبيعة السؤال، بحد ذاته، تعكس استمراراً، من الناحية النظرية والتاريخية، لتلك الشواغل الثقافية والايديولوجية التي ميزت تاريخ الاستشراق خلال القرون القليلة الماضية. اذ ثمة بنية مغايرة، وتاريخ مغاير لمجتمع، كانت الاحداث والظواهر المنبثقة عنه موضع تساؤل باستمرار. وليس من اهداف هذه الدراسة الغوص في هذا الموضوع المعقد والمتشابك بالطبع؛ وانما الهدف كشف النقاب عن جانب من تلك الملابسات التي اثارتها تلك الشواغل الثقافية والايديولوجية، في كتابات عدد من المثقفين والمنظرين العرب، والاسرائيلين ايضاً، الذين حاولوا دراسة هذه الظاهرة[٤].

يقول احد الباحثين العرب، في محاولة العثور على جواب عن السؤال السابق: «... ومن الخصائص الهامة التي يجب تسجيلها لهذه الطبقة [المتوسطة الصغيرة] هي انها، وان كانت اصيلة، منسجمة الجذور محلياً وعربياً، الا انها لم تكن طبقة متماسكة موحدة على امتداد مجتمعات الشرق العربي المتعددة والمتباينة. لقد كانت هناك فواصل عديدة تؤثر على وحدتها القومية وانسجامها الطبقي الذاتي. فالانقسامات ' الفئوية ' المتداخلة، المتشابكة، حولتها، في حالات كثيرة، الى شرائح تتصارع فيما بينها داخل معسكر الثورة البرجوازية ذاته»[٥]. ويضيف الباحث، مستخلصاً مما سبق: «ولربما مكنتنا ملاحظتنا لهذه الخاصية في البرجوازية العربية الصغيرة من تفسير وتفهم كثرة الانقسامات في الاحزاب القومية والحركة الوحدوية من الداخل ـ موضوعياً (دون ان نرجع ذلك الى مثالب اخلاقية وانانيات شخصية دائماً) ـ حيث يتحول التنظيم الواحد الى اجنحة، والاجنحة الى فروع وشلل، وتضيع الفروق الفكرية في غمرة تعدد التجمعات ' الفئوية ' ـ الصغيرة المنقسمة، باستمرار، على ذاتها، ونواجه بعدة ' عقائديات ' ضمن اتجاه سياسي ـ طبقي ـ فكري واحد، ومن تحت الرداء التنظيمي الجديد، برغم فكرته الثورية التقدمية، تبرز بوجهها مع استمرار تشقق المكونات الوراثية القديمة في مجتمع الشرق الادنى، من محلية، واقليمية، وعائلية عشائرية، وطائفية مذهبية»[٦].

لعلنا لا نتمكن من العثور على نموذج مشتمل على الوضوح لبحث هذه المسألة اكثر مما يقدمه لنا هذا النص. وللوهلة الاولى، يبدو التفسير الذي يقدمه الكاتب، مقنعاً. فهو، وان كان يتحدث بلغة ايديولوجية، الا انه يحاذر الانخراط في الطريقة التقليدية الدارجة. انه لا يقدم حكماً نهائياً لادانة طرف على حساب طرف آخر، بل انه يتخذ موقف الحياد تجاه الجميع. فاذا كانت «الأردية الليبرالية» في الفترة السابقة قشوراً على جسم قديم، فان «الاردية الراديكالية ـ الاشتراكية» لم تكن اكثر انسجاماً وتجذراً على «الجسم القديم ذاته»[٧]. لماذا؟ «لأن الثابت في هذا الجسم هو مكوناته القديمة المتوارثة، التي تتوافق، في كل مرحلة، مع مكوّنات او تحولات جديدة وافدة»[٨].

هكذا، اذاً، يخلص الكاتب الى ان المشكلة لا تكمن في «العقائديات»، او الايديولوجيا التي تطرحها هذه الحركة او تلك، وانما تكمن في «الجسم القديم» ذاته. والثابت في هذا الجسم هو «المكونات

القديمة المتوارثة»، التي هي عائلية، عشائرية، طائفية، مذهبية، الخ، التي تتغلب، في النهاية، على جميع «الاردية» الايديولوجية، سواء أليبرالية كانت أم اشتراكية. أي انه، حسب هذا الاستنتاج، ليس من المجدي البحث في الافكار والايديولوجيات، طالما ان العلة هي في تشقق المكونات الوراثية القديمة في مجتمع الشرق، التي تلعب الدور الحاسم في التشقق والانقسام الحاصلين في بنية هذه الحركة الى فروع وشلل، الخ. اما في شأن مفهوم «الطبقة» ذاته، فان الكاتب يرى ان هذا المفهوم ظل مفهوماً «غائماً» واقل تحديداً من «الطبقية» الغربية، المكتملة في مجتمعها الغربي الصناعي محددة الملامح والقسمات[٩].

الى هنا، تكتمل، تقريباً، كل عناصر الجواب الذي يفسر السؤال. فغياب التبلور الطبقي، بمفهومه الغربي، أي بقاء وديمومة «الجسم القديم»، يفتح المجال لسطيرة المكونات الوراثية. لكن الكاتب لا يفسر لنا اسباب بقاء هذا التبلور غير مكتمل، وما اذا كان من الممكن العثور على ابعاد ذات طبيعة اقتصادية ـ اجتماعية لهذه الصراعات والانقسامات، طالما ان ارجاع هذه الاسباب الى «مثالب اخلاقية» و «انانية»، هو امر مستبعد.

لكن، ربما في هذه المداخلة، التي يقدمها احد الباحثين الاسرائيليين، يمكن العثور على تفسير اوضح لهذه المشكلة التي تركها الكاتب بدون حل. يقول شلومو افنيري: «ان فرص اعادة تشكيل بنية المجتمع في آسيا، وانخراطه، بشكل نهائي، داخل المجتمع البرجوازي (أي في اطار النموذج الاوروبي)، وبالتالي بالاشتراكي لاحقاً، تزداد كلما اصبحت السيطرة الاوروبية على ذلك المجتمع مباشرة اكثر»[١٠]. غير ان الاستعمار الاوروبي، الذي تشكل سيطرته الحاسمة العامل الاهم في مفهوم افنيري لتطوير البنية، بدلاً من ان يحطم البنية الاجتماعية القديمة للمجتمع العربي (الجسم القديم)، لم يفعل سوى اعادة خلق النزعة العسكرية والتخلف. ولذلك، فان «المجتمعات العسكرية في الشرق الاوسط الحديث، هي الوريث المباشر للاتراك والسلاجقة والمماليك، من حيث القيم والدور الاجتماعي»[١١]. حيث «قدمت القوى الاوروبية التكنولوجيا العسكرية الحديثة، دون تثوير البنية الاجتماعية الاساسية الراكدة والمتخلفة»[١٢]. وهكذا، يخلص افنيري الى «ان الدول العربية، في مرحلة ما بعد الاستعمار، هي استمرارية للمجتمعات الاسلامية القديمة، المبنية على الحكم العسكري، ولا ترتبط ايديولوجيا القومية، والاشتراكية العربية، بعملية اعادة تنظيم القيم الاجتماعية، والبنية الاجتماعية»[١٣]. لماذا؟ «لأن السياسة والثقافة الاسلامية تشكلت على أيدي نخبة عسكرية، بينما اهتمت مجموعات الاقليات بالتجارة... مما منع ظهور طبقة وسطى، كعنصر رئيس في السياسة القومية»[١٤].

ان ما يقوله الباحث العربي حول استمرارية «الجسم القديم» وغياب الطبقة ـ النموذج الاوروبي ـ وبالتالي سيطرة التكوينات الوراثية وغلبتها على مسرح الحياة السياسية والاجتماعية العربية، بلغة غامضة ومدورة، يوضحه افنيري ومدرسة الاستشراق التقليدي التي تشكل مرجعية افنيري الثقافية، بصورة اكثر وضوحاً. فالمجتمع الاسلامي، او مجتمعات الشرق الادنى لا فرق، تتألف، حسب هذا المنظور، من مجموعات اجتماعية ـ فئات ـ معزولة، او من «فسيفساء من القبائل والاقليات الدينية والمجموعات الاجتماعية والروابط»[١٥]، التي لم تستطع الرأسمالية (النموذج الاوروبي)، حسب مقولة كارل ماركس الشهيرة، ان تحطمها وان تعيد بناء العالم القديم على شاكلتها، او ـ حسب افنيري ـ دون ان تثوّر «البنية الاجتماعية الاساسية الراكدة والمتخلفة». ولذلك، فان السمة الجوهرية للحياة السياسية هي الصعود الاعتباطي والسريع، او الحركية الاجتماعية، لاولئك الافراد الذين «تعلموا فن المناورة، واستخدام النواحي غير البارزة للقوة، فتتسم الحياة السياسية، عامة، بالصراعات»[١٦].

وذلك لأن التنوع الفسيفسائي للبنية الاجتماعية يوفر فرصاً لانقسام كل قرية، ومجموعة، ومحلة، الى فئات اجتماعية متحاربة، ويؤدي الى «تفوق أهمية انماط المؤامرة»، والى خلق «المدنية المنقسمة»، او «النخب الدائرية»[١٧].

هذه هي الافتراضات الاساسية، التي تقوم عليها نظرية الاستشراق التقليدية؛ ففي «النموذج الفسيفسائي» الذي يميز بنية المجتمع العربي، يكمن سبب الصراعات، والانقسامات، وتفوق انماط المناورة، والدسائس، الخ، او كما يقول بريان تيرنر[١٨]: «نتلمس اعادة انتاج الفرضيات التقليدية للتقليد الاستشراقي في هذا المثل المحدود: التآمر السياسي، والركود التاريخي، والتقليد الفسيفسائي». ولنا ان نرى، بعد ذلك: ان النتيجة الوحيدة التي يمكن ان تؤدي اليها هذه الافتراضات هي انتفاء امكان قيام «ثورات»[١٩]، طالما ان الصراعات التي تحصل لا تعبر عن دينامية اجتماعية تحولية تنطوي على التغيير بالمعنى الذي يوحي به المعنى الايديولوجي للثورة، الامر الذي يجعل التحليل السابق يصطدم بطريق مسدود لدى محاولته تقديم تفسير مقبول للسؤال المطروح. فالتآمر السياسي، وتفوق نمط المناورة، والدسائس، هي العناصر الرئيسة التي تكوّن الحياة السياسية في العالم العربي، وليست التحولات التاريخية، او التغيير الثوري، ولا حتى محاولات التحديث او التناقضات في المصالح الاقتصادية والسياسية. والواقع، ان هذا الطريق المسدود هو الذي يؤدي بالبحث الى ان يتجه الى ميدان آخر، الى اثبات سوء نية الدوافع التي تنتج المعتقدات القومية مباشرة، وذلك بواسطة السير الحياتية لقوميين عرب أفراد، اي الى عملية اختزال البنى والممارسات والافكار، في اثناء سرد السير، وذلك من اجل تبرير التدخل الاستعماري في مرحلة سابقة، باعتبار ان النزوع القومي للحركات الوطنية لم يكن نتيجة حاسمة ورد فعل على التدخل الاجنبي والتحدي الخارجي الذي جابه المنطقة العربية.

ومع ذلك، فان هذه النتيجة التي يصطدم بها التحليل السابق، لم تؤد، في الواقع، الى اعادة النظر في الافتراضات التعسفية الخاطئة التي يقوم عليها، وانما الى القفز الى أمام، من خلال ما اصبح يعرف بعد الحرب العالمية الثانية بنظريات «التحديث»[٢٠]. والحقيقة انه اذا كانت الافتراضات السابقة تصب في غياب التبلور الطبقي، بالمعنى التاريخي المعروف كما يقدمه النموذج الاوروبي، فان البديل من ذلك يمكن ان يكون في الدور الذي يمكن ان ينـاط بالنخبة «الانتلجنسيا»، لكي تقود عملية التحديث، من اجل ردم هذه الهوة، وهو ما يتوصل اليه الباحث العربي الذي اقتبسنا نصه.

لكن هذه النتيجة (انتفاء امكانية التغيير ـ الثورة) لا يمكن ان يسلم بها المنظر «القومي»، الخارج لتوه من سجال مع «الايديولوجيا المهزومة»[٢١]، وان كان سيعود للالتقاء معها، مجدداً، باعتبارها المخرج الوحيد. انه يرفض الدخول في نقاش حول ما اذا كان «الافغاني محركاً تهكمياً للجماهير الشعبية»، أو اذا كانت الحياة الخاصة لسعد زغلول تتناسب مع وجاهته الوطنية. انه يحمل هموماً على مستوى الامة وقرارات تاريخية تتعلق بتقديمها. ولذلك، فانه، وان كان يسلم بالمقدمات السابقة، فانه يتوجب عليه ان يقول شيئاً خاصاً به. وهكذا، فان «صاحب القرار التاريخي في تقدم الامة العربية، من حيث الاساس، هو القوم السني، ليس فقط لانه القوم الاكثري والمديني، بل، ايضاً، لانه القوم الذي يتمتع تاريخياً بروح المسؤولية القومية، وهو بالتالي العامل لوحدة الامة. القوم السني ذو هموم تعانق مجموع الامة، في حين ان هموم الاقوام الاقلوية تدور وتنحصر في شكلها هي»[٢٢]. وهكذا يمكن ان تنحل معضلة غياب الطبقة القائدة بالبديل الاكثري، اي بالقوم السني، صاحب القرار التاريخي في تقدم الامة العربية. وطالما ان «المكونات الوراثية عائلية، وطائفية، ومحلية، اقليمية، الخ» هي الثابت، والطبقية، بالمفهوم الغربي، هي الغائب، فلماذا يخشى الفكر المطابق من الاعتراف

بهذه الحقيقة؟ ولماذا لا يسعى الى توظيفها ـ احتوائها ـ في سياق تطوير مشروع «قومي ثوري» يتجاوز العوائق المنهجية في الايديولوجيا العربية؟

ان الحاجة الى تطوير مفهوم ايديولوجي وسياسي حول دور النخبة او «الانتلجنسيا» لتجاوز اشكالية «الموزاييك» العربي ودور الطبقة المفقود ـ كما دأب ياسين الحافظ في الدعوة اليها ـ هي التي افضت به، حين عجز عن ايجادها في المقاومة الفلسطينية، الى ان يذهب الى اطلاق «حكم قيمة» شامل على المقاومة الفلسطينية، ناعتاً اياها بأنها حركة «تقليدية». وهي العوامل عينها، تقريباً، التي دفعت الياس مرقص، ايضاً، الى ان يدعو، في وقت مسبق، الى التشكيك بجدوى الثورة الفلسطينية، وان يطرح اكثر من خمسين سؤالاً لاستفتاء الجماهير العربية حول شرعية المقاومة الفلسطينية.

لكن ماذا يمكن ان نسمي حركة المقاومة الفلسطينية، ان لم تكن ثورة ؟ وقبل ذلك، ماذا يمكن ان نسمي الثورة الجزائرية، وثورة اليمن، الخ ؟ ان هذه الاسئلة هي المتاحة وهي التي تقودنا الى طرحها المقدمة السابقة.

ان الافتراضات آنفة الذكر لا تعطي، في الحقيقة، تفسيراً للسؤال الذي طرحناه في صدارة هذا البحث، وانما تنتهي الى نسف الافتراض الاساسي عينه الذي يقوم عليه السؤال؛ من حيث التسليم الضمني بأن ثمة حركات وطنية، واحزاباً، مبرر وجودها، في الاساس، الثورة على وضع قائم من اجل تغييره، سواء أاستعمارياً احتلالياً كان ام اجتماعياً، وهي التساؤلات عينها التي طرحتها، قبل ذلك، الحركات الثورية الكبرى التي شهدتها اوروبا ذاتها. وليست الانشقاقات، التي عرفتها الثورة البلشفية، في اوائل هذا القرن، الا أحد الامثلة الاكثر وضوحاً على ذلك[٢٣].

غير انه في الامكان القول ان التغييب المتعمد لأية محاولة جادة لسبر غور طبيعة المشكلات التي واجهت الحركة التحررية العربية[٢٤]، ومنها الفلسطينية، هو الذي يغذي هذه المحاولات بحرف تفسير تلك الظواهر الى مستوى آخر وعبر منظومة قبلية من الافتراضات والصياغات النظرية الجاهزة. فجميع الافتراضات السابقة ـ وان اختلفت الصياغات ـ تنبثق من قاعدة واحدة، هي النظر الى بنية المجتمع العربي باعتبارها بنية سرمدية، ثابتة، راكدة، تعيد انتاج الركود، والتخلف، وتدور في حلقة دائرية مغلقة من التطور، لا مجال لتحولات دينامية تحمل التحول، او التغيير. ولذا، فان تفسير الحركية السياسية يجب ان يخضع لهذا الافتراض المسبق. وهذا القانون ينسحب، ايضاً، على تفسير الظواهر التي تنشأ من هذه الحركة السياسية، ومن ضمنها ظواهر الانقسامات والصراعات في اطار هذه الحركة السياسية، التي تعتبر «السمة البارزة» في تاريخ الحركة الوطنية العربية ـ على نحو ما ذهب اليه بيرك. وعلى ذلك، ايضاً، من غير المجدي البحث في تلك «القشور» او «الاردية» الايديولوجية التي تتبناها الحركات والاحزاب السياسية لتفسير العوامل الاساسية لظاهرة الانشقاقات والانقسامات التي شهدتها الاحزاب والحركات.

اما الملاحظة الاخيرة التي نرغب في التطرق اليها قبل الانتهاء من هذه المسألة، فهي ملاحظة تتعلق بالمنهجية التي يقوم عليها التحليل السابق. اذ على الرغم من انه يغفل، مسبقاً، الاهتمام بالبحث في مشكلات البنية الاجتماعية، وحتى في قضايا الاقتصاد السياسي[٢٥]، فان هذه النظرة المحدودة تقترن، عند التحليل، بالفكرة التقليدية التي تقول بأن التنضيد الاجتماعي قد تحدد، مسبقاً، حسب اسس دينية، وذلك ـ حسب تعبير اندرسون ـ فان وجهة النظر التي تقول أن التاريخ السياسي للشرق كان تاريخاً دائرياً مقفلاً بشكل اساسي، ولم يكن يحتوي على أي تطور ديناميكي او تصاعدي[٢٦]، تصبح مقبولة ومرحباً بها، لاعتبارها صالحة للتطبيق في كل الظروف. والحقيقة، ان مجرد الاعتراف بالتغيير سيفرض، تلقائياً، البحث في اسس ومعايير وادوات اخرى للتحليل. لكن

المشكلة تكمن في استبعاد هذا التغيير ذاته، حتى عن مجرد كونه افتراضاً محتملاً. وهكذا، فاذا كان علم الاجتماع، المختص بدراسة المجتمعات ما قبل الرأسمالية، يبحث في بنى القرابة، والزواج، والعلاقات الجنسية، لتكوين صورة عن المجتمع والعالم[٢٧]، فان دراسة الشرق، ومن ضمنه العالم العربي، تبحث، بصورة مشابهة، في نظام القرابة، والدوافع الشخصية، والمؤامرات، والدسائس، وانماط المناورة، باعتبارها السمة الجوهرية للحياة السياسية.

«خطاب الانقسام» اليساري

اذا كانت الافتراضات السابقة، في محاولة تفسيرها لظاهرة الانقسامات، انتهت ـ كما رأينا ـ عند نقطة اشكالية مغايرة، تقوم على الاقصاء المسبق لأي افتراض قائم بوجود تحولات دينامية طرأت على بنية المجتمع العربي، الامر الذي يطرح اسئلة ضمنية حول معنى التحدث عن وجود حركات ثورية في المنطقة واستبدال ادوات التحليل الاقتصادي والاجتماعي برموز اخرى للتعبير عن موازين القوى في اطار الحركية السياسية، حيث «تؤلف المؤامرات بين النخب الدائرة علاقة القوة»، فان اول مسألة حاول الفكر الماركسي الفلسطيني التصدي لها هي اعادة الاعتبار ـ بالمعنى المجازي ـ الى الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لتفسير الحركية السياسية؛ وعلى وجه الخصوص للبرهنة على ان المصلحة القومية تخضع للمصلحة الطبقية، وذلك بحسب وجهة النظر الماركسية الشهيرة التي تنظر الى التاريخ باعتباره مسرحاً للصراع بين الطبقات[٢٨]؛ وان الثورات هي الشكل الذي يعبر عنه هذا الصراع الطبقي.

وبغض النظر عن التجاوز الذي ينبثق من هذه الاستعارة، من الناحية التعميمية، فمن الضروري القول ان الاخذ بهذا التحليل، الذي يشكل نسفاً كاملاً للافتراضات السابقة، من الناحية المبدئية، لم يستتبع بالقيام بايجاد تفسير، او حل، للمعضلة الاخرى التي تبرز تجاه تعميم وجهة النظر هذه، أي البحث في طبيعة نمط الانتاج[٢٩]. ويبدو من الضروري التوقف قليلاً عند هذه الملاحظة لاستخلاص الدلالات التي تنطوي عليها.

ان الدلالة الوحيدة، الاكثر اهمية، لهذه الملاحظة، بالنسبة الى هذا البحث، يمكن ايجازها في ان مغزى هذا التحول (الثوري) في التنظير الايديولوجي الذي يستشف من التحليل الماركسي الفلسطيني، لا يتعدى، في الحقيقة، عملية استبدال اطار مرجعي ايديولوجي باطار آخر، وذلك ضمن سياق استمرارية واحدة[٣٠] في نمط الادلجة، تعبر عنها الضحالة والضعف البالغان في القيام بأي جهد فكري ثقافي لاستقصاء كنه الواقع، والبنية الاجتماعية، وتطوير ادوات ومفاهيم التحليل الماركسي، بصورة مطابقة لهذا الواقع[٣١]. ان الانتقائية في ماركسية الجبهة الشعبية «الماويه»، و «تروتسكية» الجبهة الديمقراطية، في المرحلة المبكرة من استعارة الماركسية[٣٢]، لا تعبر الا عن صورة هذا التحول القسري، الذي لا يقل، في مغزاه، عن عودة هذين الاتجاهين، لاحقاً، الى حظيرة المرجعية الماركسية «التقليدية»، التي يتبناها الحزب الشيوعي الفلسطيني، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للارثوذكسية الماركسية الرسمية، على الصعيد الدولي. وربما أمكن، عبر دراسة مغزى هذه الانتقائية المبكرة، العثور على تفسير جزئي لاسباب تعثر المحاولة الماركسية الفلسطينية تحقيق اختراق في بنية التحليل السابق، غير انها يمكن ان تصلح مدخلاً لفهم ذلك الهامش من التباين الذي ظل قائماً، فيما بعد، يميز ماركسية الجبهة الشعبية عن ماركسية الجبهة الديمقراطية، حيث تميزت الاخيرة بقدرة اعلى في استجابتها لتقديم تحليل سياسي يتصف، الى حد كبير، بالمرونة والواقعية، الامر الذي يفسر، ايضاً، الشكوك والاتهامات التي ظلت تحيط بمواقف الجبهة الديمقراطية من جانب

الجبهة الشعبية وانصارها في معسكر اليسار الفلسطيني ككل.

ولربما امكن، بعد ايراد هذه الملاحظة الاخيرة، تبرير الاختيار الذي مارسناه في هذا الجزء من البحث، المكرس لنقاش الكيفية التي يفسر بها اليسار الفلسطيني اسباب الانقسام، وذلك بالاقتصار على مناقشة مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، دون سواها. والواقع ان ثمة سببين وراء هذا الاختيار: الاول، ان الجبهة الشعبية هي الفصيل الماركسي الفلسطيني الذي تزعَّم، تاريخياً، ابرز محاولتين للانقسام في حركة المقاومة الفلسطينية: الاولى في العام ١٩٧٤، عبر تشكيل ما كان يسمى، في اواسط السبعينات، بجبهة الرفض؛ والثانية، تلك المحاولة التي وقعت قبل نحو عامين، بتشكيل ما يسمى بـ «جبهة الانقاذ». ولا شك في ان كل مطلع على ملابسات تأسيس هاتين الجبهتين يعرف ان الجبهة الشعبية كانت، في كلتا الحالتين، بما تتمتع به من وزن، تمثل «بيضة القبان» في تشكيل هاتين الجبهتين. اما السبب الثاني، وهو الاهم، فيتأتى من كون ان التنظير السياسي والايديولوجي الذي قدمته الجبهة الشعبية يشتمل على جميع العناصر النموذجية التي تلائم خطة هذا البحث وأهدافه. ذلك ان الخطاب السياسي للجبهة الشعبية هو خطاب الانقسام على الساحة الفلسطينية بامتياز، الذي شكل المرجعية الايديولوجية لكل المحاولات الانقسامية على الساحة الفلسطينية فيما بعد[٣٣].

ففي شهر آب (اغسطس) من العام ١٩٧٤، كان الامين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، يتحدث في مؤتمر صحافي عقده في بيروت، معلناً عن انسحاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مشاركتها في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد قال، في تبرير هذا الموقف، كلاماً كثيراً، يمكن تلخيصه بعبارة واحدة: «ان الجبهة الشعبية لا تريد ان تتحمل المسؤولية في التغطية ـ او المشاركة ـ في نهج التسوية الذي تسير عليه منظمة التحرير [الفلسطينية] وتتبناه»[٣٤]. ولاكثر من سبب، تبدو العودة لاستحضار تلك الفترة التي شهدتها القضية الفلسطينية، وتحديداً العام ١٩٧٤، ضرورية، ليس فقط من اجل معرفة الاسباب التي ادت الى حدوث اول انقسام سياسي، بالمعنى التاريخي، في اطار حركة المقاومة الفلسطينية، وانما لكونه وقع، ولأول مرة، في ذلك العام، ما يشبه الانقلاب الذي طالت تأثيراته معظم العناصر التي تكون بنية المسرح السياسي الفلسطيني، والعربي، في لحظة تاريخية شكلت منعطفاً هاماً في تاريخ الثورة الفلسطينية، والوضع العربي، والذي يصعب، بدون تحديد النتائج التي اسفر عنها هذا التحول، فهم وتفسير الملابسات التي أدت الى حدوث الانقسامات داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، فيما بعد. ففي ذلك العام، تحددت كل الملامح الاساسية في السياسة، والفكر، وفي الاطار العربي ككل، للعناصر المتداخلة، التي اسهمت بشق الحركة الوطنية الفلسطينية. وهذه الملامح، التي بدأت تظهر جلياً منذ العام ١٩٧٤، يمكن التعبير عنها بظهور ثلاثة عوامل رئيسة:

أولاً: في العام ١٩٧٤ تبلور الفكر السياسي الفلسطيني على نحو من الوضوح لم يشهده هذا الفكر قبل ذلك في أي من مراحله السابقة. بل ونكاد نجزم بأنه في تلك السنة تمت صياغة الفكر السياسي الفلسطيني باتجاهاته كافة، بصورة نهائية، وعلى نحو يجعل من ذلك السجال الايديولوجي والسياسي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، وهو اخصب سجال شهدته المقاومة الفلسطينية، مرجعاً لا غنى عنه في دراسة التطور اللاحق للفكر السياسي الفلسطيني، والممارسة السياسية الفلسطينية، ومنهاجاً لفهم الكثير من القضايا اللاحقة وتفسيرها.

ثانياً: يعتبر العام ١٩٧٤، بحق، تأريخاً لبداية مرحلة الصعود الفلسطينية التي امتدت حتى العام ١٩٨٢. وفي هذا المجال، لا نبتعد من الصواب اذا قلنا ان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الاطار العريض الذي يجمع قوى وفصائل الثورة، شهدت ولادتها الحقيقية في ذلك العام؛ وذلك

لاسباب عدة، ابرزها ان الانجازات السياسية والعسكرية كافة التي حققتها الثورة الفلسطينية، قد وصلت الى ذروتها. فخلال العام ١٩٧٤، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، في اهم مؤسسة عربية شرعية، هي مؤتمر القمة العربي. وخلاله، ايضاً، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها ياسر عرفات، الى العالم من أوسع الابواب، من الامم المتحدة التي تمثل أعلى مؤسسة شرعية دولية.

ثالثاً: على الرغم من ان العام ١٩٧٤ شكل بداية الذروة في التحول الذي شهدته الساحة الفلسطينية نحو الصعود، فانه، ايضاً، قد شكل نقطة تحول لما يمكن تسميته اعادة ترتيب توازنات القوى على الصعيد الاقليمي العربي؛ حيث لم يمض وقت طويل على انتهاء شهر العسل بالنسبة الى التضامن العربي الذي بلغ ذروته في العام ١٩٧٣، الا وبدأت الخلافات المصرية ـ السورية في اعقاب توقيع مصر على اتفاقيتي فصل القوات، الأولى والثانية، في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على التوالي. وفي لبنان، انفجرت الحرب الاهلية، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك ـ كما لاحظ بعض الباحثين العرب ـ ان الدور القيادي المصري قد أخذ يهتز ويتراجع في الوقت الذي لم يكن هناك بديل قادر على ان يلعب هذا الدور[٣٥]. وهكذا بدأ النظام العربي يدخل مرحلة جديدة تتسم بعدم التناسق في المكانة: فالدولة المؤهلة موضوعياً، وتاريخياً، للعب دور القيادة، لا تستطيع، او لا ترغب في القيام به؛ بينما قد تقوم بذلك دول اخرى، ربما لا تتوفر لها كل مقومات القوة التي تمكنها من تحمل الاعباء[٣٦].

وبالفعل، حاول بعض الدول العربية القيام بملء الفراغ الناشىء؛ فكان ان طرح الدور السعودي القيادي، حتى اصبح شائعاً، منذ اواسط السبعينات، اطلاق تسمية «الحقبة السعودية»؛ كما حاولت كل من العراق وليبيا لعب ادوار مشابهة، وان كان ذلك من منطلقات ايديولوجية مختلفة. وربما كان من المفيد ملاحظة ان كل القوى التي حاولت لعب دور اقليمي بديل من الدور المصري، بغض النظر عن التبريرات الايديولوجية التي اسبغت عليه، كانت دولاً نفطية (السعودية ـ العراق ـ ليبيا) من تلك التي استفادت من تضخم اسعار واردات النفط بعد العام ١٩٧٣، في حين كانت كل من مصر وسوريا في حالة شبه انكفاء عن لعب أي دور قيادي.

في هذه الاجواء التي تميزت بسرعة التبدلات والتحولات الطارئة على المنطقة ككل، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، تم تكييف الفكر السياسي الفلسطيني بشكله الذي يمكن ان نقول انها لا تزال تحمل بصماته حتى الآن، وبحيث يمكن لمسها بوضوح على معظم عناصر الخطاب السياسي الفلسطيني بكافة تلاوينه. وفي ذلك العام الذي تمت فيه اول صياغة مقبولة بالاجماع، عربياً وفلسطينياً، لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدأت مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني على الجبهة العربية للذود عن المكتسبات الفلسطينية، وعن مكانة م.ت.ف. في مجرى رياح التبدلات والتقلبات التي بدأت تعصف بالمنطقة. اذ ذاك، وفي غياب الزعامة التقليدية، والتاريخية، للدور المصري، والانكفاء الاقليمي العربي، بدأت مؤشرات ما أصبح يعرف بالدفاع عن القرار الوطني المستقل في مواجهة المحاولات العربية للهيمنة على القرار الفلسطيني، باعتباره مدخلاً لأي دور اقليمي.

ولم يكن الصراع الذي عبر عنه السجال الفلسطيني حول «البرنامج المرحلي» الذي بدأ اقراره في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، بين اتجاه «الواقعية الثورية» واتجاه «الرفض» داخل الساحة الفلسطينية، مجرداً من سلسلة التحولات التي بدأت تشق مسارها على صعيد الممارسة والتفكير السياسي في العالم العربي. ولكن اذا كانت الثورة الفلسطينية، وعلى الاخص الجبهة الاكثر واقعية داخل صفوف المقاومة، اختارت تلك اللحظة التاريخية لكي توائم

بين تفكيرها السياسي والاتجاه العام الذي بدأ يسود في الفكر السياسي العربي منذ العام ١٩٦٧[٣٧]، فان ذلك يعود الى الظروف الجديدة التي تميز بها العام ١٩٧٤، حيث بدت الظروف اكثر ملاءمة من اي وقت مضى لاختبار هذه السياسة، وممارستها. ومع ذلك، فان هذه الملاءمة، التي وان ظلت تحافظ تاريخياً على مسافة تفصلها في الممارسة السياسية والفكر السياسي عن المسار العربي، الامر الذي ظل يميز الواقعية الفلسطينية عن الواقعية العربية «التفريطية»[٣٨]، الا ان هذا الاجراء الحاسم على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني لم يكن ليتم بدون ثمن، وبدون ان يعكس نفسه، بصورة خطيرة، على الحركة الوطنية الفلسطينية. اذ ان الانتقال بالفكر السياسي الفلسطيني نحو اكتساب مزيد من الواقعية، والنضج، أي الى ان يصبح اكثر عقلانية في وسائله واهدافه، كان يعني ان تحدث اول عملية قطع مع الارث السياسي والايديولوجي التقليدي الذي ميز الفكر السياسي الفلسطيني تاريخياً، وميز الشعارات الفلسطينية. ومن هنا كان المغزى الدرامي الذي اتخذته تلك العملية القاسية مع النفس. والحق، كان ذلك نوعاً من التراجيديا. فقد كان على الثورة الفلسطينية ان تقدم خطاباً سياسياً يتكيف مع الظروف الجديدة والتحولات الطارئة، من اجل الدفاع عن مكانتها. وكانت الصعوبة تتأتى من كونها المرة الاولى التي تقدم فيها على ذلك. وهكذا، بالقدر الذي لم يكن ممكناً تأجيل تلك العملية، فانه لم يكن ممكناً، ايضاً، منع حصول اول عملية انقسام تاريخية تشهدها الساحة الفلسطينية، حين لم يعد بالمستطاع تلافي ردود الفعل التي يعبر عنها اصحاب الاستمرارية في الدفاع عن الارث القديم.

لقد جاء الاعلان عن «الرفض» الفلسطيني ليعبر عن حالة من «الوعي» المصدوم ـ المطعون ـ الجريح، حيث شعر «الرافضون»، بان التحول الجديد يمس الارث «المقدس» الذي يقوم عليه الفكر السياسي الفلسطيني. وهذا ما عبر عنه جورج حبش، حيث قال: «... انا لم اتحدث عن اهميتي وقناعاتي بأهمية وقدسية موقف الرفض الذي وقفته جماهيرنا الفلسطينية من المشروع الصهيوني، منذ وعد بلفور حتى الآن. انا اعتقد بأن هذا البناء السياسي للشعب الفلسطيني كان له تأثير كبير في سير كل الاحداث في المنطقة باتجاه خدمة اهداف الجماهير»[٣٩]. والواقع، لا احد ينكر ان الشعب الفلسطيني رفض، ولا يزال يرفض، المشروع الصهيوني؛ غير ان ما يرفض حبش الاقرار به هو ان الكلمات والشعارات المطاطة، العامة، لا تبني للشعب الفلسطيني سياسة تخدم اهدافه. فبالقدر الذي تحاول الكلمات آنفة الذكر، تأكيد طابع الاستمرارية التاريخية بين موقف الرفض (الذي يرفض في الواقع المشروع الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية) بارجاعه الى جذوره وتسليحه بمشروعية تُستمد من الارث السياسي الفلسطيني، وهو ارث اخلاقي وليس سياسياً، فانها تكشف عن أحد اهم المكونات الاساسية للخطاب السياسي الذي تقدمه، باعتباره خطاباً ينتمي الى الماضي، وسلفي ـ اخلاقي ـ شعوري اكثر مما هو تقدمي راديكالي. وعلى هذا الاساس، نتوجه الى مناقشة الخطاب.

ان كل مساءلة حول الايديولوجية تبدأ بالسؤال حول الحدود التي يتماثل فيها القول الايديولوجي مع الواقع. واذا كانت غاية القول الايديولوجي اعادة بناء الواقع والاحداث ـ التاريخ لجعل القول والواقع متطابقين، فانه بالامكان الاقتباس من اندريه اكون لتحديد معنى هذا الالتباس، حيث يقول: «ان القول الايديولوجي ليس قولاً غايته ان يقول الحق، وانما يتصف، بصورة اساسية، بأنه قول يقع على عاتقه عبء ان يمنح الواقع معنى بغية الحكم بصحة الاهداف التي يحددها لنفسه تجمع من التجمعات»[٤٠]. والواقع انه حول هذا «المعنى»، الذي يقع في اساس كل ايديولوجيا، يجب ان نبحث من اجل استجلاء الحقيقة ـ الواقع التي يعيد القول الايديولوجي تحويرها، وتأويلها.

في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية يأتي تعريف الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير بأنهما «وحدة كافة الطبقات وفئات الشعب الفلسطيني المتضرر من

الاغتصاب الصهيوني: أي العمال، والفلاحين، وعموم الكادحين، وقطاعات واسعة من البرجوازية. والصيغة السياسية والتنظيمية لمثل هذه الوحدة هي جبهة سياسية عريضة تضم كافة القوى، والاحزاب، والمنظمات، والتيارات، والشخصيات، المناهضة للاغتصاب الصهيوني. وبهذا المعنى، فان منظمة التحرير الفلسطينية تشكل مثل هذه الجبهة»(٤١).

هنا، لنا ملاحظة نسجلها بصدد هذا التوصيف، هي اغفال التقرير تحديد من هو المقصود بـ «قطاعات واسعة من البرجوازية الفلسطينية». وليس توقفنا عند هذا الاغفال الا لكي نشير الى واحدة من الاشكالات الاساسية التي تكتنف التحليل عموماً بشأن الغموض والالتباس الذي يظل يرافق الدور الذي تلعبه «البرجوازية الفلسطينية». وهذا الالتباس سوف يشكل ـ كما سنرى ـ السمة البارزة في التوصيف الذي يسمح، بمرونة اعتباطية، في اصدار الاحكام السياسية التقريرية، حول دور البرجوازية الفلسطينية، حسب الرغبة الذاتية، دون ان يكون ثمة تطابق حقيقي بين هذه الاحكام وما يبررها في الواقع(٤٢). اما بشأن «معضلة الوحدة الوطنية»، واسباب تعثرها، ومن ثم الانقسامات في منظمة التحرير الفلسطينية، فان التقرير يشدد على ان التفسير الوحيد لهذه المسألة يكمن في «طبيعة القيادة المتحكمة بأوضاع المنظمة»(٤٣)؛ فـ «البرجوازية، بحكم بنيتها الايديولوجية، والطبقية، لا تستطيع ان تترك عملية الحشد والتعبئة والتوحد تأخذ مجراها الطبيعي، لان التعبئة الجادّة لطاقات الجماهير تهدد خطها السياسي الذي تريده ان يبقى مفتوحاً للمساومة والحلول الوسط؛ كما ان عملية التوحيد تهدد تفردها بالقيادة»(٤٤).

وحسب هذا التحليل، فان علينا ان نلحظ ثلاثة عوائق تقوم «البرجوازية الفلسطينية» بوضعها على طريق الوحدة: الاول بنيوي موضوعي، يتعلق بالبنية الطبقية لهذه البرجوازية التي تخشى من عملية التوحيد والتعبئة. الثاني سياسي، ويكمن في الخط السياسي الذي تتبناه هذه البرجوازية والتي تريد له، بصورة قبلية، ان يبقى مفتوحاً للمساومة والحلول الوسط. اما العائق الثالث والاخير، فهو تنظيمي؛ اذ ان الوحدة من شأنها ان تهدد تفرّد هذه البرجوازية بالقيادة.

والواقع، ان التقرير لا يتضمن اي تبرير لتفسير هذه الاحكام الثلاثة. فلا احد في امكانه ان يعرف لماذا تتناقض عملية التوحيد مع البنية الطبقية لهذه «البرجوازية»، طالما ان دور هذه الاخيرة، وبنيتها، أي موقعها التاريخي، مجهول تماماً. لكن لا بأس من السؤال: هل التجربة الفلسطينية دلت على ذلك ؟ وكيف ؟ أم ان المصالح الطبقية لهذه «البرجوازية»، بغض النظر عن هويتها، تجعلها هكذا معادية للوحدة ؟ وكيف يتم ذلك ؟ ليس ثمة تفسير سوى النزعة الاعتباطية في اعادة بناء الواقع، من اجل اضفاء العصمة على القول الايديولوجي، دون ملاحظة ابسط التناقضات المنطقية بين الحكم الذي يصدره والواقع ذاته. فاذا سلمنا، جدلاً، بصحة هذا التأويل الذي يذهب الى ان قيادة م.ت.ف. تعبر عن «الطبقة البرجوازية»، فان المنطق يقول انه، بغض النظر عن طبيعة البنية الطبقية لهذه القيادة، فان من مصلحتها القصوى، باعتبارها تقود حركة تحررية ذات منحى استقلالي، ان تكون الاحرص على الوحدة، وذلك من اجل اضفاء المشروعية على تمثيلها لمجموع فئات الشعب الذي تقوده. فكيف بالاحرى اذا كانت مثل هذه القيادة، تخوض صراعاً في مثل الظروف التي عرفتها الثورة الفلسطينية، حيث تضطر القيادة الى خوض صراع، على مختلف الشدة، من اجل تأكيد استقلاليتها في القرار السياسي، وحقها في تمثيل شعبها ؟

أما بالنسبة الى تفنيد العاملين الآخرين، فينبغي قبل التطرق اليهما، ان ننظر، اولاً، الى الاسباب المباشرة لتعثر الوحدة، كما يحددها التقرير، حيث يعتبر «ان اصرار البرجوازية على الهيمنة، والتسلط، والانفراد بالقرار، وخوفها من انعكاس نمو القوى الديمقراطية الثورية على حجم تواجدها في مؤسسات

المنظمة، كان وراء تعثر الوحدة الوطنية ووراء التوترات التي سادت [في] الساحة الفلسطينية ووراء اللجوء الى العنف»[٤٥]. وذلك «لأن البرجوازية تقوم على اساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج، وهذا الاساس المادي تصبح له انعكاسات مسلكية عديدة، ومن ضمنها الملكية الفردية للقرار السياسي»[٤٦]. غير ان العامل الاساسي، حسبما يذكرنا به التقرير مجدداً، «هو الطبيعة الطبقية للقيادة المهيمنة على مقدرات المنظمة. تلك الطبيعة التي تريد ان تحتكر القرار السياسي، وتتحكم به، وتبقيه ضمن افقها»[٤٧].

الحقيقة ان المرء يسأل عما اذا كانت المرجعية الماركسية، التي يستعيرها التحليل ويطبقها على هذا النحو، تقر بهذا الاستنتاج عن ان الملكية الفردية لوسائل الانتاج ينتج عنها، بصورة ميكانيكية، ملكية فردية للقرار السياسي ؟ ذلك ان المعروف ـ وهذا يشمل النموذج الاوروبي ـ ان النظام الديمقراطي البرجوازي (البرلماني ـ الليبرالي) هو الشكل السياسي الذي انبثق من سيطرة هذه البرجوازية[٤٨]. وهذا الشكل من الحكم بات، منذ زمن، يميز الدولة الحديثة، التي هي، تاريخياً، تعبر عن سيطرة الطبقة البرجوازية. وربما أدى الالتباس في المقدمات التي يقوم عليها النشاط البرجوازي، بوصفها تؤكد المجهود الفردي ودور الفرد، الى تطبيق هذا التحريض على المجال السياسي. وهو تطبيق، أقل ما يقال فيه انه ينم عن نظرة تبسيطية تعكس جهلاً بالتحليل الاصلي، الذي تستقى منه هذه الايديولوجيا، وادواتها، ومفاهيمها.

ولكن اذا كانت اسباب الانقسام تعود الى الدور الذي تلعبه البرجوازية الفلسطينية بصورة اساسية، فان من الضروري التوقف عند التحليل الذي يقدمه التقرير لعناصر القوة التي تحيط بالدور الذي تلعبه البرجوازية الفلسطينية. يذكر التقرير ان هناك مجموعة عوامل موضوعية، وذاتية، مترابطة، هي التي افسحت في المجال للبرجوازية للعب هذا الدور القيادي، منها: «ان هذه البرجوازية هي التي بادرت الى تفجير الثورة؛ ومنها واقع القوى الديمقراطية الثورية، والحركة الشيوعية الفلسطينية»[٤٩]. غير ان العامل الاهم ـ حسب التقرير ـ يعود الى «اسناد ودعم الرجعية والبرجوازية العربية للبرجوازية الفلسطينية، الذي يشكل عاملاً من أهم العوامل التي تبقي على هيمنة البرجوازية الفلسطينية على قيادة الثورة، بحكم ما توفره هذه المساندة من امكانيات مادية وتسليحية تمكن البرجوازية الفلسطينية من الفعل والتأثير في صفوف الجماهير»[٥٠].

ان هذه الاسباب التي يعتبر التقرير انها الدافعة الى بروز الدور القيادي للبرجوازية الفلسطينية تبدو، للوهلة الاولى، اسباباً مقنعة، لكنها، في الحقيقة، تعتبر نموذجاً فاقعاً لهذا النوع من التأويل الايديولوجي التعسفي في تحوير الوقائع. فالتقرير لا يذكر، ولو باشارة عابرة، شيئاً عن موقع البرجوازية الفلسطينية في اطار موازين القوى الاجتماعية، وانما يرجع مصدر قوتها الاساسي الى عوامل خارجية، أقل ما يمكن ان يقال بصددها انها منافية للحقيقة والواقع. لكن من الافضل، بغية ابقاء الطرح في مسار منهجي، التوقف عند نقطتين:

أولاً: هل كانت المبادرة بتفجير الثورة التي اتخذتها قيادة «فتح»، قيادة م.ت.ف. باعتبارها المقصودة بهذا التحليل، تعبر عن واقع نهوض البرجوازية الفلسطينية؟ ومن ثم الى اي حد كانت تلك المبادرة تتماهى، فعلاً، مع حاجة الطبقة البرجوازية ومصلحتها في قيام الثورة ؟

ثانياً: ما هو الواقع الفعلي للبرجوازية الفلسطينية عشية انطلاقة الثورة ؟ هل كانت، من الناحية السياسية، طبقة موحدة ومتماسكة في أهداف سياسية واضحة، أم ماذا، بالضبط، كانت ؟

ان اغتراب الفكر الماركسي الفلسطيني عن واقعه ربما هو الذي يفسر، من الناحية الاساسية، هذه الاعتباطية التبسيطية، التي ميزت تنظير الماركسيين الفلسطينيين طوال السنوات الماضية. غير

ان هذا الاغتراب يصبح نوعاً من الكوميديا حين يقوم باعادة ترتيب ومسح الوقائع بصورة تستمد دافعها الوحيد من الحاجة التي يقتضيها اصطدام الوعي الحزبي بخيبة الامل من الواقع، للمحافظة على قدر من التماسك الايديولوجي الهش بغية تبرير عجزه السياسي وقصوره عن رؤية دوره ووزنه في التأثير في مجرى الاحداث. وهذه الحاجة هي التي تدفعه الى القاء تهمة هذا العجز، والتقصير، على العوامل الخارجية، حتى ولو أدى ذلك الى ابتكار هذه الاسباب من الخيال[٥١]. وهكذا، فان «الاسناد والدعم الذي تقدمه الرجعية والبرجوازية العربية للبرجوازية الفلسطينية هو العامل الاهم الذي يبقي على هيمنة البرجوازية الفلسطينية»، أي مصدر قوة هذه البرجوازية. ولكن كيف ؟ هذا ما يصمت القول الايديولوجي عنه تماماً. ولكن اذا كانت البرجوازية الفلسطينية هي التي فجرت الثورة حقيقة، فانه يجب اسداء الثناء للبرجوازية الفلسطينية على هذه القدرة الاسطورية حقاً، التي استطاعت الاقدام على اخذ مثل هذه المبادرة التاريخية، التي حملتها، في ذلك الوقت، وزر الاصطدام بأكبر قوة اقليمية عربية في العالم العربي (نقصد بذلك زعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر)، ولا ندري اذا كان الرفاق في الجبهة الشعبية يعتبرون النظام الناصري تعبيراً عن الطبقة البرجوازية، ام عن الطبقة العاملة ؟

ان القيام بتلك المبادرة كان، كما اثبت الواقع، العامل الحاسم في استنهاض الشخصية الوطنية الفلسطينية من اجواء التبديد، والتمزق، والالحاق، الذي كانت تتخبط فيه الحركة السياسية للشعب الفلسطيني؛ ونضيف، ايضاً، انه اذا كانت الطبقة البرجوازية هي التي قادت هذه الحركة، فانها تكون، بذلك، قد عبرت عن نزوع وحدوي منذ البداية، الامر الذي يتناقض مع ما ذهب اليه التقرير باعتبار هذه الطبقة ذات منحى انقسامي، وانعزالي.

اما النقطة الثانية، والأهم، فان «البنية الطبقية لهذه القيادة»، وهي صاحبة شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية»، هي، وليس اصحاب شعارات التغيير الثوري للانظمة العربية[٥٢]، التي خاضت المعارك الحاسمة والفاصلة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني طوال العشرين عاماً الماضية من اجل الحفاظ على الهوية النضالية المستقلة للشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولنا ان نتذكر ان قيادة م.ت.ف. هي التي خاضت الصدامات الاعنف، سياسياً وعسكرياً، ضد كل محاولات الالحاق التي مارستها الانظمة العربية، ولا سيما الاردن وسوريا والعراق وليبيا، وكذلك في لبنان، وحتى في مواجهة مصر في اكثر من حالة. واربعة من هذه البلدان تشكل ما يسمى بدول الطوق، وهي الدول المرشحة لأن تمارس، موضوعياً، تأثيراً اكثر من غيرها في الحركة السياسية الفلسطينية. هذا بينما (وهو ما سنوضحه بتفصيل اكثر فيما بعد) كان اليسار الفلسطيني، وعلى الاخص مصدرو التقرير، ينتقلون، عبر تاريخهم السياسي، من تحت مظلة هذا النظام الاقليمي الى تحت مظلة ذاك، وذلك في اللحظات التاريخية الاشد خطورة على الشعب الفلسطيني وثورته، أي عندما كانت نظم عربية برجوازية تحتاج الى موطىء قدم لاختراق المنظمة والثورة، والحاقها بخطوطها السياسية او بمشاريعها[٥٣]. فمن أين جاء هذا الاسناد والدعم الذي تلقته قيادة م.ت.ف.؟ أمِن النظم العربية البرجوازية ؟

على الرغم من ان هدفنا ينحصر في ان نبين ونكشف عن حدود التناقض القائم بين اقوال اصحاب هذه الايديولوجيا والواقع، وليس الاجابة عن السؤال آنف الذكر، الا ان الحالة تقتضي ـ حتى لا نتهم بالتهرب ـ ان نوجز اعتقادنا بأن مصدر القوة التي تتمتع بها قيادة المنظمة لا تأتي من كونها تتلقى الدعم من النظم العربية البرجوازية، كما ذكر التقرير، وانما من كونها تظهر في الممارسة السياسية قدراً اكثر عقلانية وواقعية في تعاملها مع هذه الدول. وهي واقعية جعلت قيادة المنظمة في الماضي،

وتجعلها حاضراً، تجتاز صعوباتها السياسية في التعامل مع التركيبة المتناقضة التي تسود في العالم العربي، وتميز سياسته، وذلك من دون ان تتخلى عن اهدافها وسياستها المستقلة[٥٤].

ان ما يراه التقرير سبباً في قوة قيادة المنظمة، لاسباب تتعلق بدعم البرجوازية والرجعية العربية المجاني لها، على الرغم من منافاته للواقع، يكشف عن نوع آخر من نماذج هذا التعليل الايديولوجي، الذي يرفض ان يعترف بأن الاشكالات التي جعلته في الماضي، ولا تزال تجعله، يحافظ على هذه المراوحة باحتلال موقع ضعيف، وهش، في اطار توازن القوى، تعود، في الاساس، الى قصور نظرته السياسية عن ادراك المعضلات التي تحيط بالنضال الفلسطيني، وانه، في الحقيقة، يمارس سياسة محافظة، يمكن ان تؤدي الى ارضاء ضميره؛ وربما يمكن النظر الى هذا النوع من التعليل باعتباره احد اشكال ارضاء الضمير لتبرير العجز.

لكن كيف يمكن احداث تغيير في موازين القوى داخل منظمة التحرير الفلسطينية لصالح اليسار؟ يجيب التقرير: «ان زيادة مستوى التنسيق، والتعاون، والتضامن، [فيما] بين القوى الفلسطينية الديمقراطية الثورية، سيزيد من حجم دورها وفعاليتها وتأثيراتها الايجابية على الساحة الفلسطينية، سواء من حيث قدرتها على منع أي انحراف يمكن ان تقدم عليه البرجوازية الفلسطينية، او من حيث قدرتها على الارتقاء بمستوى الوحدة الوطنية»[٥٥]. اي ان العامل الابرز ـ في رأي مصدري التقرير ـ في الحفاظ على الوحدة الوطنية، ومنع الانحراف، «لان اخطر ما يمكن ان يواجه الثورة الفلسطينية هو انقسامها، نتيجة انحراف البرجوازية، ودخولها طرفاً في اي صيغة من صيغ التسويات التي تحاول الانظمة العربية الرجعية والبرجوازية جرها اليها»[٥٦]، هو من خلال زيادة التنسيق والتضامن بين القوى الديمقراطية الثورية.

ان هذه الفقرة تحتاج الى وقفة مطولة، باعتبار ان فيها تتلخص عناصر القول الايديولوجي، التي تفسر، تاريخياً، قيام الجبهة الشعبية باتخاذ المبادرات الانقسامية على نحو ما تجلى في تزعم «الشعبية» لجبهة «الرفض» في اواسط السبعينات، وتزعمها لـ «جبهة الانقاذ» في العام ١٩٨٥. فاذا كانت الخطورة على الوحدة الوطنية، أي حدوث الانقسام، يتأتى من «الانحراف» المحتمل للبرجوازية بل من «اليقين» بأن البرجوازية سوف تنحرف، فان تكتل القوى اليسارية، وتضامنها، هو السلاح الاقوى لمواجهة حالة الانقسام التي يمكن ان يؤدي اليها انحراف البرجوازية. ولكن قبل ان نمضي في الاسئلة حول ما اذا كان هذا «التضامن بين القوى الثورية الديمقراطية»، كما تجلى، تاريخياً، عبر تشكيل «جبهة الرفض»، او «جبهة الانقاذ»، قد ساهم في منع «الانحراف البرجوازي الفلسطيني»، أم انه ساهم في حصول «أخطر ما يمكن ان تواجهه الثورة ـ أي الانقسام»، المفترض انه نتيجة لهذا «الانحراف»، دعونا نتأمل في كلمة «الانحراف» ذاتها، باعتبارها تشكل «الماركة المسجلة» او حجر الزاوية، ليس في هذا النص الذي يتضمنه التقرير، وانما في كل الادب السياسي ـ الايديولوجي للجبهة الشعبية، حتى ان المرء يكاد ان يسأل، أحياناً، عما اذا كان ممكناً ان تنوجد، ثمة، أهداف، او مشاغل، بالنسبة الى هذه الايديولوجيا، تتعدى تبيان هذا «الانحراف» وابرازه، الذي، مع ذلك ـ كما سنبين لاحقاً ـ ينطوي على واحدة من اشد حالات الانزلاق نحو الوهم في هذا البناء الايديولوجي.

واذا كان التفسير الذي يقدمه التحليل السابق في اسباب هذا «الانحراف» يبدو متماسكاً، من الناحية الشكلية، باعتباره أحدى النتائج لدخول البرجوازية طرفاً في أي «تسويات» (والواقع ان الجبهة الشعبية مضى على تحذيرها من هذا الدخول اكثر من عشر سنوات)، فاننا نرغب، مرة اخرى، في استعارة عبارات اندريه أكون السابقة، لكي نحاول «ان نفهم مقتضى هذا التماسك الذي يمضي في بعض الاحيان الى حد الهذيان»[٥٧]. فالانحراف يتأتى «من دخول البرجوازية الفلسطينية طرفاً في أي

صيغة من صيغ التسويات التي تحاول الانظمة العربية، الرجعية والبرجوازية، جرها اليها». ثمة حكم مسبق، وقاطع، تتضمنه هذه الصياغة، يقيم علاقة تماثل بين الدخول في «أي تسوية»، و«الانحراف». وهذا ما يتجلى في التشديد على شمولية اقتران هذا الانحراف ـ بغض النظر عن طبيعة صيغة التسوية ـ «أي صيغة من صيغ التسويات»، الامر الذي يوحي، مقدماً، ليس بموقف سياسي ذي طبيعة مطلقة، وقاطعة، وهذه على أية حال من السمات الاساسية لهذه الايديولوجيا، وانما يعكس استهتاراً واضحاً بالحركة السياسية في الواقع، والاستنكاف عن محاولة فهمها، والتدخل من أجل التأثير فيها لصالح الاهداف السياسية التي يجري تبنيها. ولكننا نرغب، من اجل الحصول على نتائج افضل، نقل النص الى ميدان الواقع ذاته. ولنبدأ، اولاً، بهذا السؤال: ما هي صيغ التسوية التي جَرّت الانظمة الرجعية والبرجوازية قيادة م.ت.ف. اليها لكي تكون طرفاً فيها، او من المحتمل ان تجرها اليها ؟ أما السؤال الثاني، فيمكن صياغته على النحو التالي: اذا كانت «أي صيغة من صيغ التسوية» مرفوضة، باعتبارها تمثل انحرافاً، فبماذا يعتقد مصدرو التقرير ؟ هل ان الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي غير ممكن ان يتفتح على آفاق تسوية مثلاً ؟ واذا كان كذلك، فهل يعني ان الحركة الوطنية الفلسطينية ينبغي عليها ان تقوم بانجاز عملية التحرير الكاملة، وغير المنقوصة، ومرة واحدة ؟ وكيف ؟ من نافل القول، ان هذه التساؤلات وغيرها لا تحتل أي وزن بالنسبة الى هذه الايديولوجيا، التي لا يقع على عاتقها صوغ سياسة عقلانية واقعية، تستجيب للمهمات والاهداف التي تسعى الى تحقيقها الحركة الوطنية الفلسطينية بقدر حاجتها الى صوغ سياسة تستجيب لارضاء كبرياء النزوع «الثوري» النقي، الطهوري، الذي يجب ان يحافظ على نقاوته وطهارته، حتى لو أدى ذلك الى ان تنتهي القضية الفلسطينية الى الضياع.

هنا، يترتب علينا العودة الى المساجلات السياسية التي شهدتها حركة المقاومة الفلسطينية خلال العام ١٩٧٤، حول الموقف من اشتراك م.ت.ف. في مؤتمر جنيف، باعتبار ان هذه المؤتمر الدولي كان يشكل الصيغة الوحيدة المطروحة للتسوية، والتي قامت الجبهة الشعبية بالانشقاق عن منظمة التحرير، حتى لا تتحمل وزر آثام انخراط المنظمة فيها. ومن المفارقات ان الجبهة الشعبية انشقت لمحاربة هذه التسوية، وعادت، بعد بضع سنوات، الى المنظمة، في الوقت الذي لم تستطع ادراك ان التسوية التي تنطوي على تنازلات اساسية من جانب اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، قد ظلت مرفوضة من قبل تل ـ ابيب وواشنطن. اما تمسك المنظمة بهذه الصيغة، فقد ظل يشكل احد ابرز الثوابت السياسية في الحركة السياسية للمنظمة.

لم يكن استحضار تلك الفترة الا بسبب الحاجة التي تقتضيها اعادة صوغ هذه الاستمرارية في البناء الايديولوجي الذي، على الرغم من النقد الذاتي، ظل يحافظ على منطلقاته وبنيانه، دون ابداء ادنى قدر من احترام الوقائع والتجربة، حيث يتحول الخوف من التسوية الى نوع من «الاثم الديني»، او التجريد الغيبي، الذي يقتضي من المؤمنين دائماً ان يبقوا على حذر، وعلى استعداد مسبق، لرؤية ما يحيكه الشيطان في كل شكل من اشكال التحرك السياسي، بل وفي كل خطوة تخطوها المنظمة.

لماذا الافتراض المسبق بأن أي تسوية ستكون غير عادلة، ومكروهة، ومحرمة، وتقود الى الانحراف (الخطيئة)؟ ليس ثمة افتراض مسبق لضرورة طرح مثل هذا التساؤل، حتى يصبح ممكناً العثور على جواب عنه. بل انه «بقدر ما يكون التوجه واضحاً لاحباط التسوية، يكون الالتزام الثوري بمبادىء وبمصالح جماهيرها واضحاً»[٥٨]. على هذا النحو يتلخص الموقف، والمعيار. ولكن لماذا؟ الجواب سهل وبسيط: لأن اسرائيل «لا يمكن ان تنسحب الا امام واحد من احتمالين: أمام سلطة رجعية، او قوة مستسلمة»[٥٩]. والواقع ان الانسحاب الاسرائيلي، حسب تقرير العام ١٩٧٤، ليس

هو الهدف، او القضية الهامة، وانما الخوف، كل الخوف، من ان تنشأ سلطة رجعية، «الدويلة المسخ»، عبر تسوية مؤتمر جنيف. اما ما عدا ذلك، «من سكب عواطف المهمات الراهنة» والحديث عن «الحلقات الوسيطة» (وهذا موجه نحو «هرطقة» الجبهة الديمقراطية) في ظل اختلال رهيب لصالح قوى العدو المتصادمة يومياً مع ارادة الجماهير، فتلك هي «الخيانة، والتفريط، والانحراف، الخ»[٦٠]. لكن ما هو البديل ؟ اذا كان يجب الحذر من الدخول في مثل هذه التسوية، في ظل هذا الاختلال الرهيب لصالح قوى العدو ؟ البديل «هو تحويل الارض العربية الملاصقة على الاقل [على الاقل !] لمواقع العدو الى قلاع حرب طويلة، جماهيرياً واقتصادياً، جماهير معبأة مسيَّسة مسلحة، ومصانع ومدارس ومستشفيات تحت الارض، هو الوسيلة الوحيدة لاطالة مدى المعركة وتدمير قوى العدو مهما بلغ دعمها الذي لم يفاجئنا الامبرياليون به...»[٦١].

بعد نحو ثماني سنوات، لا يبدو ان التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع، الذي يبدو منشغلاً اكثر بمسألة تحويل الجبهة الشعبية الى حزب بروليتاري، قد حاول ان يفحص امكان تحقيق هذا البديل، او الاسباب التي جعلت منه، حتى الآن، مشروعاً متعثراً. والحقيقة، انه لا يبدو، في غمرة النقد الذاتي، ان ثمة من يتذكره، لأن الاهم هو كبرياء الايديولوجيا، اثبات صحتها (علميتها!) وجدارتها في معركة التحول الى حزب بروليتاري من طراز جديد. وهكذا، فليس ثمة شيء يدعو الى القلق، لأن «المعركة التي خاضتها ' جبهة الرفض ' ضد نزعة ' التسوية ' وخط التسوية الذي اتبعته قيادة المنظمة بعد حرب تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٧٣، مدعوماً ومعززاً بترويج بعض القوى الديمقراطية الثورية (يقصد الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي)، وكذلك المعركة السياسية التي خاضتها جبهة الرفض، وتنظيمات فلسطينية اخرى ضد سياسة قيادة المنظمة، لم تكن من وجهة نظرنا ـ على الاقل ـ معارك مفتعلة مبنية على اوهام، وانما كانت، في حقيقتها، معارك تستهدف سد الطريق امام عقد صفقة ' تسوية ' بين البرجوازية الفلسطينية والامبريالية والرجعية، على حساب الاهداف الاستراتيجية العادلة للثورة الفلسطينية»[٦٢].

والواقع، ان هذا «الفضل»، اذا كان فشل مؤتمر جنيف يشكل مكسباً للشعب الفلسطيني، لا يعود الى نشاط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانما يقتضي الانصاف ارجاعه الى الامبريالية الاميركية واسرائيل، اللتين ترفضان، من حيث المبدأ، وبطريقة اكثر جذرية «وراديكالية» من رفض الجبهة الشعبية، قبول مشاركة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه التسوية ـ «الصفقة».

غير ان تقرير العام ١٩٨١، لا يكتفي بذلك، اذ ـ كما يذكر ـ لا توجد ضمانات[٦٣] بأن البرجوازية (قيادة م.ت.ف.) لن تلجأ، مرة اخرى، الى الانحراف، والدخول في مثل هذه التسويات والصفقات. كما انه ينبغي القول، ايضاً، ان الحفاظ على هذا القدر من الهذيان، لا يمكن ان يكتمل دون ابداء التأنيب اللازم لهذه البرجوازية، وذلك استباقاً لأي «انحراف مقبل»، من اجل «اثبات صحة التحليل السياسي». وهكذا، يمضي التقرير محذراً، مرة اخرى: «اننا لا نتوقع، بطبيعة الحال، ان تعترف البرجوازية الفلسطينية بحقيقة الدوافع والمصالح التي تشجعها على عقد مثل هذه الصفقة، بل من الطبيعي [!] ان تغطي هذه البرجوازية نهجها المساوم بشعارات ' المرحلية في النضال ' ، واهمية المرونة في العمل الدبلوماسي، وضرورة كسب اوسع تأييد لقضيتنا الفلسطينية، وعدمية الرفض اللفظي»[٦٤]. أي ان ما يتخوف منه التقرير ليس انخراط البرجوازية، مجدداً، في «النهج المساوم»، فهذه مسألة «طبيعية»، من وجهة نظر التقرير، وانما التخوف من ان تلجأ البرجوازية الى استخدام اساليبها «الشيطانية» ذاتها، في تغطية هذا النهج، مثل التلويح بشعار «المرحلية في النضال»، او المرونة السياسية، او القول بـ «عدمية الرفض اللفظي»، ولهذا، فواضعو التقرير يرون انه من

الضروري رد سيف البرجوازية الى نحرها، لأن «أية عودة لمواقف الجبهة التي اعقبت حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وخلال عامي ٧٤ و ٧٥، ولبياناتها وتعاميمها وموضوعات مجلتها المركزية، وتصريحات قادتها في تلك الفترة، وكلماتها في دورات المجلس الوطني، تؤكد ان الجبهة كانت تطرح فهمها الخاص للمرحلية والبرنامج المرحلي، وفهمها الخاص للتاكتيك والمساومة (رفض اي صيغة من صيغ التسوية) الذي جاءت الاحداث لتثبت صحته وسلامته»(٦٥).

هكذا، اذاً، يغلق باب «المزايدة». فكل المسائل، كما يرونها، وتحديداً فيما يتعلق بفهم التاكتيك، والمرحلية، والمساومة، قد أجري توضيحه. وجاءت الاحداث تثبت «صحة» هذا الفهم وسلامته. ودليلهم على ذلك هو في فهم هذا المثل الحي، والقريب، أي للمبادرة الاوروبية كما تجلت في «بيان البندقية» ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. اذ ان هذا البيان «يشكل صيغة أخرى من صيغ التصفية [هكذا !] لا تختلف عن صيغة كامب ديفيد او مشروع بيرس [!] باستثناء اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في مفاوضات التسوية»(٦٦).

لكن هل هذا الاعتراف ـ الاستثناء عامل ثانوي، وعديم القيمة الى هذا الحد، حتى يضع التقرير السياسي «بيان البندقية» الى جانب اتفاقيتي كامب ديفيد، ومشروع بيرس، على قدم المساواة ؟ والانكى من كل ذلك ما يضيفه التقرير فيما بعد: «اننا، بطبيعة الحال، نستطيع ان نرى التعارضات الحقيقية القائمة بين اطراف اوروبا الرأسمالية، من ناحية، واطراف كامب ديفيد، من ناحية ثانية؛ فالنظام المصري يرحب بالمبادرة مع بعض التحفظات، والامبريالية الاميركية تعارض المبادرة حالياً، وحكومة الليكود تقاومها بشدة، وتعمل لايقافها؛ ولكن تجربتنا الطويلة مع هذه التعارضات التي تكون قائمة ضمن اطراف المعسكر الواحد، علمتنا جيداً كيف تذوب هذه التعارضات بهدف مواجهة خطر الثورة، وخطر الجماهير، وخطر التحالف مع البلدان الاشتراكية»(٦٧).

عن اي فهم خاص للتاكتيك يتحدث مصدرو التقرير ؟ وبماذا تحكم اي قوة على نفسها، مسبقاً، اذا لم تستفد من هذه التعارضات، واكتفت بانتظار ذوبانها، دون ان تعمل على التقاطها وتطوير مسارها باتجاه يخدم مصلحتها؟

ان موقف الشعبية هذا يمثل اشكاليتها؛ اذ بينما هناك، في الواقع، ادراك لعناصر التناقض والاختلاف، في مواقف الاطراف المعنية تجاه العملية السياسية، الا ان هذا الادراك لا يرتقي، في الممارسة السياسية، الى فعل نشط، وايجابي، بل الى ارتداد ذاتي، ونزعة تشككية، تنتهي عند حدود الموقف الاطلاقي عينه؛ وهذا يعكس، في الحقيقة، فهماً متأصلاً، للسياسة عينها، باعتبارها رديفاً للتلوث، ومناقضة لمبادىء النقاء الثوري، والالتزام. ان هذا الفهم ذو الطبيعة الاخلاقية، الذي يستوطن في اللاشعور للسياسة، هو احد الاسباب التي جعلت من الخطاب السياسي للجبهة الشعبية يحمل في طياته كل هذا القدر من المخاوف، والشكوك، تجاه أي تحرك سياسي؛ وهي المخاوف التي يرمز اليها تعبير «تجربتنا الطويلة» الواردة في الفقرة السابقة، حيث لا يعكس هذا التعبير، فقط، الحنين الى المواقف المسبقة (الارث التقليدي) وانما الاستنكاف عن المضي في استنتاج الموقف الملائم الذي ينبثق من المقدمات التي يضعها التحليل ذاته؛ وهكذا، فان التشديد يتم على قدرية ذوبان هذه التعارضات، وليس على ضرورة السعي الى تطويرها، او حتى الاستفادة منها. ان هذه التعارضات يمكن ان تذوب فعلاً، ليس بسبب التماسك بين هذه الاطراف، وانما حين يخف وهج خطر الثورة، او في حال كانت قيادة م.ت.ف. تنطلق، في ممارستها السياسية، من المفهوم عينه الذي تمارسه الجبهة الشعبية. ولكن لنمض في القراءة، لأن ثمة استنتاجات تقريرية هامة. يضيف التقرير: «وعلى المدى الابعد [لا احد يعرف متى

بالضبـط] فان هذه الصيغـة [أي المبادرة الاوروبية] ستكون هي الصيغة المطروحة للتطبيق الفعلي في حالة فشل صيغة الحكم الذاتي، وصيغة الدولة الفلسطينية ـ الاردنية. وعندما يأتي دور هذه الصيغة لتكون هي المطروحة للتطبيق، فلا شك [في] ان الثورة الفلسطينية ستواجه وضعـاً اكثـر تعقيداً، واشد خطورة. ومثل هذا الاحتمال ـ احتمال ان تصبح صيغة البلدان الاوروبية الامبريالية هي الصيغة المطروحة فعلاً للتطبيق ـ ليس احتمالاً فرضياً، بل هو احتمال قائم ووارد».

على أي اساس يقوم هذا البناء من الافتراضات ؟ ليس ثمة تبرير. ان بضعة اشخاص يجلسون في غرفة مغلقة، هم الذين في امكانهم ان يسمحوا لخيالهم ان يصل الى مثل هذا الهذر السياسي في ترتيب المشاريع والصيغ. ومن حسن الحظ ان الناس الآخرين الذين يمارسون السياسية فعلاً، في الواقع وليس عبر البيانات، وعلى الاخص تلك الفئة التي يتخوف التقرير من انحرافها، والتي يمكن اعتبار كل الادب السياسي للجبهة الشعبية يقع ضمن «أدب الخوف من انحرافها»؛ ان هؤلاء يعرفون، ان المبـادرة الاوروبيـة (بيـان البنـدقيـة) تقدم دعماً للنضال الفلسطيني ـ وتعتبر ثمرة من ثمار الانجازات التي حققتها الثورة ـ تساعد الثورة في الحاق الهزيمة بمشروع الحكم الذاتي. وان صيغة الدولة الفلسطينية ـ الاردنية، في العام ١٩٨١، دونها حرب طويلة، دامية وغير دامية، مثل تلك التي جرت في صيف العام ١٩٨٢، ليس لاشراك المنظمة في اي تسوية، وانما لابعادها عن هذه التسوية. ولا شك في انه في هذه الاوقات، التي توجه فيها الطعنات الى المنظمة من كل صوب، ستكون اوروبا نفسها قد لحست مبادرتها، قبل ان تنتظر الجبهة الشعبية لتشكيل «جبهة رفض» جديدة من اجل التصدي لهذه الصيغة، التي يبلغ الهذر عند اصحاب هذا التقرير، لا ان يكتفوا بوضع ذلك في خانة الاحتمال، وانمـا ليـؤكدوا «انها مطروحة فعلاً للتطبيق»! وللأسف، فان الجبهة الشعبية شكلت، مرة اخرى، بالفعل، مثل هذه الجبهة. ولكن اذا كانت الاولى اعلنت عنها من بغداد، فان الجبهة الجديدة اعلن عنها من دمشق. وفي كلتا الحالتين، كانت الاسباب التي طرحتها الشعبية والتنظيمات «اليسارية» الاخرى المنضوية معها، مواجهة انحراف «اليمين الفلسطيني، الاستسلامي»، الخ، أي في مواجهة اوهام الجبهة الشعبية نفسها. والواقع، ان الاحداث التاريخية، كما يقول ماركس، تتكرر مرتين، في المـرة الاولى على شكل مأساة، وفي الثانية على شكل «مسخرة». وهكذا اذا كانت الجبهة الشعبية تمكنت، في اواسـط السبعينـات، من ان تجـد مكـانـاً لخطابها السياسي الرفضاوي، في الشارع الفلسطيني، الذي لا يزال يحتفظ ببعض بقايا الارث السياسي القديم، فان الشعب الفلسطيني خطا، منـذ ذلك التـاريـخ، خطوات هائلة، تعلم خلالهـا ان يميز بين السياسات التي تعبر عن مصالحه الحقيقيـة، وتخـدم انتصار قضيته، وتلك التي من شأنها ان تقضي على كل آماله، وطموحاته[٦٨]. والواقع انه من الصعب اعادة صياغة كل ما قلناه بصدد هذه السياسة الاخيرة، التي ادت الى حدوث الانقسام والحاق الضرر بالشعب الفلسطيني وقضيته. واذا كانت الجبهة الشعبية لعبت، في فترات مختلفة، الدور ذاته الذي ادى الى حدوث ابرز انقسامين عرفتهما الحركة الوطنية الفلسطينية، من منـطلقـات الحرص على الثورة والنضال الفلسطيني، فان آخر شيء يمكن ان يعتد به التاريخ، هو النـوايا. اما الواقع، (الميدان الوحيد لاختبار الافكار والناس، كما تقول الماركسية)، فانه يظل هو المصدر الوحيد للحكم على هذه الافكار وممارسة الناس.

ولقد انطلقنا في صدارة هذا البحث من القول ان الفكر السياسي، والايديولوجيا، يلعبان دوراً حاسماً في توجيه الجماعات باتجاه ترشيد اهدافها السياسية، وعقلنتها. وقد استعرضنا، بنحو من الاستطراد، بعض القضايا المعضلية كما برزت في الفكر السياسي للجبهة الشعبية، وقد آن لنا ان

نستخلص بنوع من الايجاز بعض النتائج المترتبة على ذلك:

١ ـ ان التفسير الماركسي الذي تقدمه الجبهة الشعبية حول البنية الطبقية، والتصنيف الطبقي للثورة الفلسطينية، هو تفسير يتسم بالغموض، ويخلو من اي اساس. وهو، بهذا المعنى، تفسير وصفي، لفظي، الدافع اليه الرغبة، وليس التحليل الواقعي، و «العلمي». وهو، بهذا المعنى ايضاً، لا يقدم تفسيراً منطقياً للنتيجة التي يخلص اليها، باعتبار ان الانقسام الفلسطيني ذو طبيعة طبقية، يتمحور حول «النزعة الانعزالية غير الوحدوية» للبرجوازية الفلسطينية،التي لم تقدم الماركسية الفلسطينية، ككل، اي تحليل جدي مقبول لها، ولدورها.

٢ ـ ان هناك اساساً حقيقياً للقول ان الانقسامات والخلافات داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية تعود الى اسباب سياسية وايديولوجية، وان هذه الاسباب تتمفصل، في الواقع، كما رأينا، بين نمطين من التفكير السياسي، يشكل احدهما حالة قطع مع الارث التقليدي في السياسة الفلسطينية، والآخر استمراراً لهذا الارث. الاول نمط من التفكير العقلاني «الثوري»، يمارس السياسة بمعناها الواقعي، حيث يجرى تكييف الممارسة السياسية مع الاهداف التي تنشدها، وبين نمط آخر من التفكير السياسي «المحافظ»، والمنغلق على نفسه، يمارس السياسة، وفق الطوباوية، حيث تنشد السياسة ملاءمة الايديولوجيا، وارضاء الذات.

٣ ـ اما النقطة الثالثة، والاخيرة، التي يهمنا ابرازها، فهي التأكيد ان الانقسام الذي عرفته المقاومة الفلسطينية، كما تجلى ذلك في المحاولتين البارزتين اللتين تمت الاشارة اليهما، لا تنطبق عليه، بأي حال، مفاعيل تلك الافتراضات النظرية السابقة التي تمت مناقشتها في بداية هذا البحث. وان في وجود تعددية سياسية، وايديولوجية، في اطار حركة المقاومة الفلسطينية، وهي من السمات البارزة في اطار هذه الحركة، يمكن تفسير الخلافات والانقسامات التي شهدتها هذه الحركة، التي لا تعبر عن انقسام وراثي، بالمعنى الذي سبقت الاشارة اليه.

هذه هي الاستنتاجات الاساسية التي يمكن التوصل اليها، في ضوء ما سبق. والواقع، انه اذا أجري استبعاد الانقسام على اساس طبقي، كما يذهب الى ذلك التحليل الماركسي الفلسطيني، فلا يعني ذلك ان هذا البحث، يعتقد بلا جدوى عملية تحليل بنية حركة المقاومة، على اساس الخبرة المنهجية والنظرية التي تمتلكها الماركسية، وانما هي تحتج على الاستخدام المبتذل لهذا المنهج، الذي يحول هذه النظرية الى مجموعة من القوالب، والنصوص، الخالية من أي معنى، حينما يجرى تكييف الواقع على مقاس هذه القوالب، دون ابداء الحد الادنى من احترام هذا الواقع، وهذه النظرية نفسها. اما كوننا نذهب الى تفسير هذه الاسباب، في انقسام الحركة الوطنية، الى اسباب تتعلق بالتفكير السياسي، والايديولوجي، فليس غايتنا ان نتوصل الى تحقيق التماثل والوحدة في التفكير؛ فهذه المسألة، عدا عن استحالتها واقعياً، فهي هدف غير مطلوب. وانما غايتنا من دراسة بعض اشكال هذا الفكر ان نبرز الاثر الضار الذي يمارسه هذا الفكر على صعيد النضال الوطني الفلسطيني. ان التعددية الايديولوجية، في الفكر السياسي الفلسطيني، هي قضية يجب الدفاع عنها دوماً، لما يشكله ذلك من ضرورة، واغناء للتجربة الفلسطينية. غير ان النضال ضد بعض الافكار الخاطئة التي يمكن ان تؤدي بالعمل الفلسطيني الى التهلكة، فيجب ان ينظر اليه على انه لا يقل أهمية، وضرورة، عن الحاجة الى الحفاظ على هذه التعددية. وبهذا المعنى نفترض ان ينظر الى هذه المحاولة.

ولكن، اذا كنا توصلنا الى ان اسباب الانقسامات هي اسباب داخلية، بالمعنى الذي اشرنا اليه، فان توضيح الابعاد السياسية التي انطوت عليه هذه الانقسامات، يبقى غير مكتمل دون التطرق الى

ملابسات هذه الانقسامات، على صعيد التداخل العربي. وهي القضية التي نرغب في ان نختم هذا البحث بها، عبر التطرق اليها بايجاز.

تجدد مشروع الهيمنة السوري

ثلاث دول[٦٩]، اثنتان تبعدان، من الناحية الجغرافية، عن التماس مع اسرائيل، وواحدة تقع على هذا التماس، قيض لها ان تلعب دوراً بارزاً في الانقسامات التي عرفتها الحركة الوطنية الفلسطينية طوال العقدين الماضيين. وهذه الدول هي: سوريا، العراق، وليبيا. اما ما يجمع ما بين هذه الدول الثلاث، فهو التقاء هذه الدول على تبني الايديولوجيا القومية، باعتبارها المشروعية التي تستمد منها هذه الدول الثلاث مبررهها في الحكم. أما الجانب الآخر ـ الاهم ـ الذي يجمع فيما بينها، فهو اشتراكها في تلك المحاولات التي بدأت، فعلياً، بعد تراجع الدور المصري للعب دور اقليمي في المنطقة كتعويض عن الفراغ المصري.

والواقع ان حزب «البعث» في العراق، كان الاسبق، من الناحية الموضوعية والتاريخية، عدا عن امتلاكه للامكانات، للعب دور اقليمي بارز بعيد العام ١٩٧٤. فمنذ اواسط السبعينات حتى العام ١٩٨٠، كان العراق تمكن من انجاز «نهضة» اقتصادية، وعمرانية، وقوة عسكرية، بصورة لافتة؛ وهي البنية الاساسية اللازمة كقاعدة انطلاق لأي سياسة تطمح للعب دور مؤثر في منطقة بدأت تشكو من غياب زعامة اقليمية. ويمكن القول ان هدفين رئيسين كانا على جدول اعمال القيادة العراقية في ذلك الوقت: الاول، الاتجاه غرباً «لشل حركة القيادة السورية داخلياً وخارجياً لاسقاطها واعادة الجناح القومي من حزب البعث الى الحكم»[٧٠]، أي لتوحيد حزب البعث والسيطرة على سوريا؛ اما الثاني، فكان الاتجاه نحو الجنوب، لانشاء قاعدة نفوذ في منطقة الخليج العربي. ولكن كما أظهرت التجربة، فان أي سعي اقليمي عربي لا يمكن له ان يحقق الفعالية المرجوة، طالما بقي بعيداً من اطار التماس مع «القضية المركزية القومية»، أي القضية الفلسطينية؛ وربما كان هذا احد اقدار الثورة الفلسطينية ان كل مسعى عربي اقليمي يجب ان يصطدم بها. ويمكن القول ان هدفاً ثالثاً يتوازى مع الهدفين السابقين، كان يسعى العراق الى تحقيقه، وهو يتمثل في السعي الى ايجاد موطىء نفوذ على الساحة الفلسطينية يستطيع، من خلاله، ممارسة التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما أخذ يتضح، بصورة اساسية، عبر النشاط العراقي المكثف بعيد العام ١٩٧٣، لاستقطاب تحالفات فلسطينية ولبنانية، وهو ما انتهى، عملياً، الى تشكيل «جبهة الرفض» بزعامة الجبهة الشعبية، التي ذهبت الى حد اعتبار تحالفها مع العراق، وحزب «البعث»، تحالفاً استراتيجياً. وقد ذهب العراق، في الصراع المكشوف مع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، الى حد اللجوء الى الوسائل العسكرية، والتصفيات الجسدية، التي ذهب ضحيتها بعض كوادر م.ت.ف. في عدد من الدول الاوروبية.

ولكن يبدو ان عوامل سياسية وجغرافية متضافرة التقت الى الانتهاء بالمحاولة العراقية الى الفشل. ربما كان ذلك يجد تفسيره، الى حد ما، في البعد الجغرافي للعراق من حدود التماس مع لبنان، الذي كان يشكل، في ذلك الوقت، قاعدة التواجد الرئيسة لقوة المنظمة، بحيث ادى ذلك الى التخفيف من الآثار السلبية للمحاولة العراقية؛ الا ان التفسير الادق، يعود في الحقيقة، الى اسباب سياسية، تتعلق بالمتغيرات التي حدثت في ذلك الوقت في المنطقة. وابرزها:

١ ـ زيارة انور السادات للقدس، وتوقيع النظام المصري على اتفاقية كامب ديفيد. وقد كان من نتائج هذا الحدث اعادة قلب التوازنات والتحالفات على الصعيد العربي، ولا سيما على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ السورية، والسورية ـ اللبنانية.

٢ ـ تعاظم القوة العسكرية الفلسطينية، والوزن السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في النصف الثاني من السبعينات، على الرغم من الآثار التي خلفتها الحرب الاهلية اللبنانية، والدخول السوري الى لبنان[٧١]، حيث يمكن القول، ان الفترة الممتدة من العام ١٩٧٧ حتى خروج المنظمة من لبنان كانت تشكل ذروة القدرة الفلسطينية، من الناحية العسكرية[٧٢]، وقد ساهم ذلك في انهاء الانقسام الفلسطيني، واعادة الوحدة الوطنية، بعد عودة فصائل «الرفض» الى الاحتماء بالشرعية الفلسطينية، وهو ما تجلى بوضوح في الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٧٩، التي شهدت عودة الجبهة الشعبية للمشاركة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

٣ ـ اما السبب الاخير، فهو انتصار الثورة في ايران، الامر الذي احدث انقلاباً على الصعيد السياسي في المنطقة، وبشكل خاص في منطقة الخليج. وقد انعكس ذلك بصورة جذرية على موقف العراق، الذي بدأ منذ العام ١٩٨٠ انتهاج سياسة فلسطينية مغايرة تماماً، تقوم على قاعدة احترام المنظمة، واستقلالية قرارها. وقد بدأت ملامح هذه السياسة، عملياً، بقيام العراق باغلاق مكاتب جبهة الرفض، ولا سيما الجبهة الشعبية، الامر الذي اعتبر بمثابة اعلان عن وفاة جبهة الرفض التي كانت توفيت، في الواقع، قبل صدور هذا الاعلان.

ولكن اذا كان ذهاب السادات الى القدس، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، قد أطاحا بالتحالفات وموازين القوى التي كانت قائمة في المنطقة، الامر الذي حدا بالنظام السوري لاعادة حساباته في لبنان، وتحديداً تجاه مشروع السيطرة على المنظمة[٧٣]، فان دخول العراق الحرب مع ايران، وخروج م.ت.ف. من لبنان العام ١٩٨٢، قد اعادا رسم خارطة جديدة للتوازنات في المنطقة. اذ لأول مرة في تاريخ سوريا بدا النظام السوري بمنأى عن التنافس والتهديد لدوره، سواء من قبل مصر، او العراق، او المنظمة مؤخراً، بعد الفراغ الذي اعقب خروج الاخيرة من لبنان، والفراغ الذي خلفه انكفاء العراق بسبب انشغاله في الحرب مع ايران، حيث بدت الظروف مؤاتية ومهيأة للنظام السوري للقيام بسد هذا الفراغ، والاضطلاع بالدور الاقليمي في المنطقة الشرقية.

والواقع ان النظام السوري لم ينتظر كثيراً لالتقاط هذه الفرصة التي تتيح له اعادة تنفيذ المشروع السوري السابق للهيمنة على م.ت.ف. الذي تعطل العام ١٩٧٦. وهو ما تجلى بالدعم السوري للانشقاق في «فتح» في أيار (مايو) ١٩٨٣، اي بعد مرور اقل من عام على خروج قيادة م.ت.ف. من لبنان وبعد شهور قليلة من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط (فبراير) ١٩٨٣، حيث توصل المجلس الى صياغة قراراته، الشهيرة، التي اعتبرت بمثابة قرارات الحد الادنى في الاجماع الفلسطيني، والتي جاءت لترضي الاتجاهات كافة داخل المنظمة.

وعلى الرغم من ان الشعارات التي رفعها المنشقون عن «فتح» كانت تتسم، من الناحية الشكلية، بالعدل، الا ان أي متتبع للعلاقة التاريخية بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية كان يعرف، مسبقاً، ان الشعارات المطروحة، المطالبة بضرورة «الاصلاح»، ومحاربة «الانحراف» ليست سوى التبرير لعملية الانقسام، التي كان يراهن النظام السوري، من خلالها، على تفكيك المنظمة واعادة تركيبها على اساس يؤمن للنظام السوري الهيمنة المطلقة عليها.

والحقيقة ان ثمة كلاماً كثيراً يمكن ان يقال حول الاثر الذي تركته ـ وما تزال تتركه ـ الاصابع السورية في الانشقاق الاخير الذي شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث دلت السنوات الثلاث الاخيرة، بما لا يقبل أي شك، على حجم التأثير الذي لعبه النظام السوري في احداث الانقسام في صفوف المنظمة، والتشجيع على بقائه. ومن الادلة على ذلك الضغوط الهائلة التي مارستها، ويمارسها، النظام السوري على الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق؛ ورفض السوريين انجاح اي مشروع

من مشاريع الاتفاقات والحوارات التي اجريت بين الفصائل الفلسطينية، كما تجلى في عرقلة السوريينتطبيق اتفاق عدن ـ الجزائر، وغيره.

ولم يسجل منذ العام ١٩٧٤ ان حاول نظام عربي تجاوز قرارات القمم العربية التي اعتبرت م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على نحو ما حاول السوريون باعتبارهم «جبهة الانقاذ» الممثل السياسي الوحيد للشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان، من اجل تكريس نزعة الانقسام في صفوف الحركة الفلسطينية، واعطائه طابعاً مشروعياً. غير انه ينبغي ان نضيف الى هذا انه لم يبلُغ احد من الفلسطينيين حدود الحمق السياسي، والتواطؤ، كما فعل فلسطينيو «جبهة الانقاذ»، الذيم لم يقدموا، فقط ، الاسلحة الضرورية لجعل مشروع التدخل السوري لفرض الهيمنة على المنظمة يصل الى هذا الحد، وانما قاموا، ايضاً، باعطاء المبررات الايديولوجية للتغطية على حقيقة طابع الصراع ذاته، باعتبار ان الصراع على استقلالية م.ت.ف. هي القضية الاساسية.

والواقع، انه اذا كان ممكناً القول، بعد مرور اربع سنوات على المشروع السوري لاحتواء المنظمة، والانشقاق في صفوفها، ان منظمة التحرير استطاعت ان تحبط هذا المشروع، فانه يجب القول، ايضاً، ان هذا لم يكن بدون ثمن. ان الشعب الفلسطيني، وكيانه السياسي م.ت.ف. قد تعرضا، نتيجة ذلك، لاضرار بالغة. وربما لا يكفي لتعويض هذه الاضرار، ممارسة النقد الذاتي. اذ ثمة ضرورة لاكثر من ذلك، لاعادة النقاش في العمق، لكل المسار الانقسامي الخاطىء، وقبل كل شيء، للايديولوجيا، التي تجعل الانقسام الخيار الاسهل.

---

(١) **الاتحاد** (ابو ظبي)، ٢٢/٩/١٩٨٦.

(٢) د. محمد جابر الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، الكويت: سلسلة «عالم المعرفة»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١، ص ٩٩.

(٣) راجع، لمزيد من الايضاح حول هذه المسألة، مكسيم رودنسون، **جاذبية الاسلام** (ترجمة الياس مرقص)، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢.

(٤) ثمة ايضاح هام لهذا التأثير الذي يمارسه «الاستشراق» على الدارسين العرب . راجع، ادوارد سعيد، **الاستشراق**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١.

(٥) د. الانصاري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٧٧.

(١٠) بريان تيرنر، **ماركس ونهاية الاستشراق**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١، ص ٣٨.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) وفي هذا الاطار، يمكن، الى حد ما، تفسير ان الولايات المتحدة الاميركية ظلت، على الرغم من اعترافها السياسي بالمشكلة الفلسطينية، تتعامل مع القضية الفلسطينية على انها مشكلة لاجئين، وان حلها يتم عبر الحاق الفلسطينيين بالدول المجاورة، وليس بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في وطن. انظر، ادوارد سعيد، **تغطية الاسلام**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٥٢ و ٦٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٨.

(٢١) انظر، ياسين الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

(٢٢) **السفير** (بيروت)، ٢٨/١٠/١٩٨٣.

(٢٣) تمثل الانشقاقات التي عرفتها الحركة الاشتراكية الدولية واحدة من اكثر الحالات استدعاء

للتساؤل. وبغض النظر عن موقف الادانة الذي طرحه لينين بالنسبة الى كاوتسكي، وكذلك لاتجاه برنشتين، فان بعض المؤلفين المعاصرين يرجع اسباب ذلك الى ان كاوتسكي كان يعبر، في مواقفه، عن رؤية معاصرة لضرورة تطوير افكار ماركس باتجاه استيعاب الاخفاقات التي منيت بها نبوءات ماركس بصدد بعض القضايا. انظر كرين برينتون، **تشكيل العقل الحديث**، الكويت: سلسلة «عالم المعرفة»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٨٤، ص ٣٠١. ويرى برينتون ان ظهور هذه الانشقاقات، كما هو الحال بالنسبة الى الانقسامات التي عرفتها المسيحية، هو دليل على حيوية الماركسية.

(٢٤) د. مغنية الازرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠، ص ٨١. ومن الامثلة على ذلك، تفسير اسلوب الانقسامات التي عرفتها جبهة التحرير الجزائرية. وتعتقد د. الازرق بأنه ينبغي تفسير الصراع بين اعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واولئك الذين كان يشار اليهم بالساسة، أي الاندماجيين والمركزيين، كعلاقة صراع بين نظرتين مختلفتين الى العالم، حتى وان لم يكن هذا معبراً عنه صراحة (ص ٧٩). كما ترفض، في جانب آخر من التحليل، تفسير التطاحن بين زعماء «الداخل» و «الخارج» على انه «انعكاس للتطاحن بين العرب والبربر»، لان هذا التفسير ـ على اساس عرقي ـ ذو قيمة محدودة. فقد كان هناك بربر في كلتا المجموعتين، وان هذه المسألة لم يكن لها تأثير في الخطوط العريضة لسياسات جبهة التحرير.

(٢٥) تيرنر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(٢٦) بيري اندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٦٨. وانظر، ايضاً، ادوارد سعيد، «تغطية الاسلام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧؛ حيث يرى، مثلاً، بعض الخبراء الاميركيين (مايكل والترز في **النيو ريببلك**، ١٩٧٩/١٢/٨) ان جميع الاحداث التي وقعت في القرن العشرين، في العالم الاسلامي، من الممكن تفسيرها كواقع لشيء واحد: «الاسلام». وكتب، ايضاً، انها جميعاً تنبثق من شعور معنوي جياش مخيف؛ فمثلاً عندما يقاوم الفلسطينيون الاستعمار الاسرائيلي، يؤكد والترز، جازماً، ان تلك المقاومة هي مقاومة دينية، لا سياسية او مدنية او انسانية.

(٢٧) جورج لاباساد ورينيه لور، **مقدمات في علم الاجتماع**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص ١٨.

(٢٨) انظر «بيان الحزب الشيوعي» الذي اصدرته «عصبة الشيوعيين السرية» في ختام مؤتمرها في لندن العام ١٨٤٧، في ماركس وانجلس، **مختارات**، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ نشر، ص ٤١ ـ ٩٦.

(٢٩) والواقع ان هذه الاشكالية لا تزال احدى المشكلات الهامة التي يدور النقاش حولها فيما بين عدد من الماركسيين العرب والمنظرين الماركسيين الغربيين. واللافت هو غياب الاسهام الفلسطيني على هذا الصعيد.

(٣٠) الواقع انه يصعب التحديد، بدقة، الاطار المرجعي لايديولوجيا حركة القوميين العرب، التي هي، على حد تعبير باسل الكبيسي خليط متداخل من الليبرالية والاشتراكية العربية، اكثر من كونها ترتبط بتنظير ايديولوجي مستقل. وربما كان هذا سبباً في ان حركة القوميين العرب كانت متخلفة، على الصعيد التنظيري، بالقياس مع الحركات القومية الاخرى، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي. باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥، ص ١٣٧.

(٣١) محمد دكروب، «كلمات صريحة حول ماركسيتنا»، **الطريق**، (بيروت)، شباط (فبراير) ١٩٨٤، ص ١٦ و ١٧. ويذهب دكروب، في مقالته، الى ان معظم الماركسيين العرب، والحزبيين منهم خاصة، في تعاملهم مع النصوص الكلاسيكية الجاهزة، قد اضفوا عليها نوعاً من القداسة، فاستكانوا الى احكامها، وأنسوا الى قراءتها وحفظها والاكتفاء، الى حد بعيد، بطروحاتها، مخففين عن انفسهم، بهذا، مهمة، قراءة حركة الواقع الحي، الجديد ـ المتجدد، فاذا هم، في الاغلب، ينزعون الى تأمل ما تقوله هذه النصوص، باكثر من التأمل الفاعل بما تقوله الممارسة العملية والوقائع الملموسة.

(٣٢) يمكن التعرف، بصورة واضحة، على هذا النزوع الانتقائي، بمراجعة الادب السياسي الصادر عن الجبهتين، الديمقراطية والشعبية. فعلى سبيل المثال، انظر، نايف حواتمة، **ازمة حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩؛ و «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، **على طريق الثورة الفلسطينية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

(٣٣) يمكن تبيان مغزى ذلك في الاتهامات التي كانت تصدر عن المنشقين عن «فتح» الموجهة ضد

الجبهة الشعبية، اي اتهام الاخيرة بالتردد وعدم انسجامها مع اطروحاتها السياسية، قبل ان تحسم الشعبية هذا التردد، وتنضم، بشكل فعلي، الى المنشقين في تشكيل «جبهة الانقاذ».

(٣٤) **الهدف** (بيروت)، ٣/٨/١٩٧٤.

(٣٥) جميل مطر و د. علي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩، ص ١٤٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.

(٣٨) ان هذه المسافة تحددها خصوصية الدور الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. والمنظمة ان برهنت على اعتمادها سياسة واقعية، فانها لا تستطيع ان تماشي السياسة العربية على المدى الذي يتجاوز خصوصية دورها وموقعها؛ والمثال على ذلك افتراق المنظمة عن كل من مصر، والاردن، فيما يتعلق باتفاقيتي كامب ديفيد، وفي تفسير الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

(٣٩) انظر مداخلة جورج حبش في ندوة «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة» (اعداد محمود درويش)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٠، شباط (فبراير) ١٩٧٤، ص ٢٢.

(٤٠) اندريه اكون، «الايديولوجيات»، **الموسوعة السوسيولوجية**، الجزء الثاني، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٣، ص ٢٢٢.

(٤١) **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية**، نيسان ١٩٨١، دائرة الاعلام المركزي، ص ٢٢٤.

(٤٢) ليس ادل على ذلك مما ذهبت اليه الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، في تفسير زيارة ياسر عرفات الى القاهرة، حيث رأت الجبهتان في ذلك انسلاخاً لشريحة من شرائح البرجوازية الوطنية الفلسطينية عن البرنامج الوطني، واعتبرتا ذلك الخطوة الاولى «لانتقال هذه الشريحة الى مواقع البرجوازية الكبيرة المستعدة لحل القضية الفلسطينية على قاعدة ' مشروع ريغان ' و الحكم الذاتي، وهذا هو المعنى السياسي للخطوة التي اقدم عليها ياسر عرفات»، **الحرية**، ٢٢/١/١٩٨٤. والواقع، ان المرء ليسأل عن واقعية، وجدوى، هذا القياس الطبقي لخطوة سياسية تاكتيكية من هذا النوع، تصل الى هذا الحد، في نزع الصفة الوطنية.

(٤٣) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) **المصدر نفسه**.

(٤٨) والواقع ان احدى مشكلات العالم العربي تكمن في انه لم يتعرف على ممارسة هذه «الديمقراطية البرجوازية» أي «الليبرالية». ويعتقد البعض بأنه من غير الممكن نجاح الماركسية العربية دون استيعاب المنجزات الليبرالية. انظر عبدالله العروي، **العرب والفكر التاريخي**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.

(٤٩) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٥.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) وربما يفسر هذا، الى حد بعيد، شيوع الفكر «المؤامراتي» عند اليسار؛ حيث يجرى، دائماً، اغفال التطرق الى الاسباب الذاتية في القصور، ورد هذه الاسباب الى العوامل الخارجية.

(٥٢) في الحقيقة، ان اليسار الفلسطيني مارس هذه الشعارات من الناحية اللفظية فقط.

(٥٣) لا يمكن تفسير اسباب النفوذ الذي عرفته «حركة القوميين العرب» الا باعتبارها احد ادوات النظام الناصري. اما تحالفات الجبهة الشعبية مع العراق، ومن ثم مع سوريا، فقد جاءت في سياق محاولات هذين النظامين ايجاد نفوذ اقليمي، وسياسي، لهما داخل المنظمة. والحقيقة ان مفهوم «البرجوازية الوطنية»، وقانون «الوحدة والصراع» الذي يبرر انشاء هذه التحالفات، هو من اشد المفاهيم عمومية، ومطاطية، حيث في امكان الشعبية ان تنزع الوطنية عن كلا النظامين، وان تسبغهما عليهما، حسب ما ترتأي ذلك مناسباً.

(٥٤) مطر و د. هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥، ٩٦.

(٥٥) «التقرير السياسي للمؤتمر الرابع للجبهة الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٦.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٥٧) اكون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٢.

(٥٨) **البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي**، بدون مكان نشر: منشورات لجنة الاعلام المركزي ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بدون تاريخ نشر، ص ٦١.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥.
(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١٩.
(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩٢.
(٦٣) في العام ١٩٨٤، رفضت الجبهة الشعبية ان تحضر المجلس الوطني الفلسطيني، لانه لا توجد ضمانات تؤدي الى ايقاف انجراف البرجوازية.
(٦٤) «البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢ و١٩٣.
(٦٥) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢ و١٩٣.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٧ و٢٠٨.
(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩.
(٦٨) انظر نتائج الاستفتاء الذي اجرته صحيفة **الفجر** (القدس)، ٨/٩/١٩٨٦؛ بالتعاون مع صحيفة «نيوز داي» الاميركية وشبكة التلفزيون الآي. بي. سي. الاسترالية، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦.
(٦٩) اسقطنا محاولات النظام الاردني من الاعتبار، لانها غنية عن الذكر. والواقع ان ثمة سبباً آخر لتجاهل هذا الدور، هو ان النظام الاردني كان عاجزاً، دوماً، عن القيام بتحقيق أي اختراق داخل المنظمة؛ والمحاولة الاخيرة التي قام بها الاردنيون فيما يتعلق بمسألة عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، هي محاولة هزيلة تماماً.
(٧٠) مطر و د. هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.
(٧١) بهذا الخصوص يمكن الرجوع على كتاب كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤.
(٧٢) خاضت المنظمة، منفردة، خلال تلك الفترة، ثلاث حروب ضد اسرائيل: في آذار (مارس) ١٩٧٨، وتموز (يوليو) ١٩٨١، وانتهت بحرب العام ١٩٨٢.
(٧٣) بقرادوني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥؛ حيث يكشف بقرادوني ان الرئيس الياس سركيس، في اثناء زيارته لسوريا في ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٨، طلب من الرئيس حافظ الاسد ضبط المنظمات الفلسطينية، فرد الاسد: «ليس الوقت مؤاتياً للاصطدام بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فلا يجوز الابحار ضد التيار».

العربي الحقيقي في العقل الصهيوني

(دراسة في حدود الادراك)

د. عبد الوهاب المسيري

في محاولة لتعريف خصوصية العنصرية الصهيونية، ينبغي القول ان الرؤية الصهيونية للعرب تنبع من خصوصية الاستعمار الصهيوني، وان هذه الخصوصية لا تكمن في تكوين الصهيونية كحركة استعمارية واستيطانية وحسب، وانما في كونها حركة احلالية ايضاً، اي انها ضرب من الاستعمار لا يهدف الى استعمار الارض، او الاستيطان فيها، او حتى استغلال اهلها، وانما الى طردهم تماماً واحلال المستوطنين الصهيونيين محلهم. لذا، تنزع العنصرية الصهيونية، اساساً، نحو تغييب العرب لا التشهير بهم (كما هو الحال مع الاعتذاريات الاستعمارية العنصرية التقليدية التي تهدف الى ابقاء الشعوب على اراضيها لاستغلالها كعمالة رخيصة). والرؤية الصهيونية للعربي تأخذ شكل متصل ادراكي ينزع نحو مزيد من التجريد. فبدلاً من رؤية الفلسطيني كانسان حقيقي مزارع يعيش على ارضه وارض اجداده، يزرعها وينتج اشكالاً حضارية تستحق الاحترام، يتحول الى انسان شرقي متخلف لا يستغل الارض على اكمل وجه. ثم تزداد درجة التجريد ليصبح ممثلاً للاغيار، عليه ان يدفع ثمن الكوارث التي حاقت باليهود عبر التاريخ، ثم يظهر هذا الانسان على انه شخصية هامشية تفتقد اي هوية قومية، او حضارية، او اية دوافع سياسية. ثم يصل التجريد ذروته (والرؤية لحظة تحققها) حينما تنكر الادبيات الصهيونية وجوده اساساً، وتغفل الاشارة اليه.

ويلاحظ، ايضاً، ان ثمة تلازماً لرؤية الذات ورؤية الآخر. ففي مقابل اليهودي، ممثل الحضارة الغربية وحامل مشعلها، يوجد العربي الشرقي المتخلف. وفي مقابل اليهودي الذي يعاني من ظلم الاغيار نجد العربي ممثلاً لهم. وفي مقابل اليهودي الخالص صاحب الحقوق المطلقة نجد العربي الغائب الذي لا حقوق له على الاطلاق، لانه غائب، تماماً، من منظور الارض المقدسة.

ان لحظة ادراك الصهيوني للعربي الحقيقي تطرح مشاكل مختلفة تماماً عن المشاكل التي يطرحها الادراك المتحيز وتتطلب تناولاً خاصاً، وهذا هو ما سنحاول انجازه. واعتقد بأن دراسة هذه اللحظة النادرة سيعمق من رؤيتنا للعقل الصهيوني وسيلقي الضوء على قضايا اساسية اخرى، مثل قضيتي «التطرف» و«الاعتدال» الصهيونيين وقضية صورة العربي في الاعلام الغربي.

الصهيونيون والعربي الحقيقي

من اوائل المفكرين الصهيونيين الذين ادركوا العربي، كانسان حقيقي تاريخي متغير، المفكر الصهيوني الروسي، احاد هعام، الذي اعلن عن احتجاجه، منذ البداية، على طريقة معاملة الصهيونيين للعرب. وقد نبههم الى ان العرب، على عكس ما تدعي الاسطورة الصهيونية، ليسوا غائبين. وهاجم

مقـاطعـة الصهيونيين للعمال العرب (في خطاب له بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩١٣)[١]، باعتبـارهـا محاولة صارخة لتهميشهم وتغييبهم. وقد وصل ادراك احاد هعام الذروة حينما ادرك الحاخام الروسي ان حلم العودة الى صهيون، كما فسره الصهيونيون، وكما اخذ في التحقق، «يؤدي الى تدنيس ترابها بدم الابرياء»، اي انه رأى الجثة التي يحاول الصهيونيون اخفاءها. لذا، فعلى الرغم من ان فكر احاد هعام فكر عنصري نيتشوى الى اقصى درجة (فهو صاحب فكرة اليهود «كأمة متفوقة»، وهو صاحب فكرة تحويل فلسطين الى مركز ثقافي لليهود واليهودية)، الا ان العربي الحقيقي فرض نفسه فرضا على وعيه. ولذا، لم يملك الحاخام الا ان يقول: «ان الله قد انزل بي العذاب، اذ مدّ في حياتي حتى ارى، بعين رأسي، انني تدحرجت عن جادة الصواب... اذا كان هذا هو الماشياح (المسيح المخلص اليهودي)، فانني لا اود رؤية عودته ؟»[٢]. اي انه لا يود رؤية تحقيق الحلم (او الكابوس) الصهيوني. فتحقيق الحلم يعني تغييب العربي، وتغييب العربي، كما رأى هو نفسه، يعني القتل والقتال.

ومن اهم المفكـرين والمستوطنين الصهيونيين الذين تخطوا التحيز الادراكي الصهيوني ورأوا العربي في كل تركيبه التاريخي، اسحق ابشتاين، احد كبار المسؤولين عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي حذر الصهيونيين من سطحيتهم «وعجزهم عن الغوص لباطن الامور» [٣]. والذي حاول ان يبين لهم ان الحق قد يكون في جانبهم من الناحية القانونية (السطحية)، ولكن الموقف يصبح اكثر تركيباً ان تمت رؤيته في اطار سياسي ـ اخلاقي[٤].

وقـد حذر، في محاضرة له القاها على بعض مندوبي المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥)، من الموقف الصهيوني الشائع (البربري في واقع الامر) القائل بأن فلسطين غير مفلوحة بسبب «نقص في الايدي العاملة او كسل السكان»، وبيّن ان «ليست هناك حقول مقفرة، بل على العكس، يحاول كل فلاح ان يضيف الى ارضه من ارض البور المجاورة لها... وعندما نشتري قطعة ارض كهذه، نبعد عنها مزارعيها السابقين تماماً... فنحرم بهذا اشخاصاً بائسين من ممتلكاتهم الضئيلة، ونسلب لقمة عيشهم... ولا يزال حتى اليـوم يرن في اذني نحيب النساء العربيات، عندما تركت عائلاتهن قرية الجاعونة، وهي روش بينا، وانتقلت للسكن في حوران شرق نهر الاردن. فقد ركب الرجال على الحمير ومشت النساء وراءهم باكيات، يملأ السهلَ نحيبُهن. وللحظات وقفوا وقبلوا الحجارة والتراب... ان شراء (اراضيهم) على هذا الشكـل يترك في قلوبهم جرحاً لا يندمل. وسيذكرون، دائماً، ذلك اليوم الملعون الذي انتقلت فيه املاكهم الى ايدى الغرباء... لأنه اذا كان هناك فلاحون يروون حقولهم بعرقهم وحليبهم، فهم العرب... وفي النهاية، سيعملون على استرجاع ما سلبته منهم قوة الذهب...». وبعد ان يرسم ابشتاين صورة الفلاح العربي الحقيقي الذي يحب ارضه، ويكد ويتعب من اجلها، يضعه في اطار سياسي عربي تاريخي واسع: «وهذا الشعب، الذي لم تستنفد المدنية حتى الآن قواه وتضعفه، ليس الا جزءاً صغيراً من الشعب الكبير الذي يسيطر على كل المناطق المجاورة... سوريا والعراق والجزيرة العربية ومصر... ولهذا، من المستحسن ان نعرف من هو الفريق الآخر... وان نأخذ بالحسبان قوتنا والقوى التي تواجهنا... ويمكننا القول انه، حتى الان على الاقل، لا توجد حركة عربية بالمفهوم القومي والسياسي لهذا التعبير. ولكن لا حاجة لهذا الشعب لمثل هذه الحركة: انه كبير، وكثير، ولا حاجة لبعثه، لأنه لم يمت ابداً، ولم ينقطع وجوده يوماً، ويفوق، في تطوره الجسدي، كل شعوب اوروبـا... ينبغي الا نستخف بحقوقه... والا نستغل ضده خبث بعض اخوته الذين يظلمونه. لا تتحرشوا بأسد نائم ! ولا تأمنوا جانب الرماد الذي يغطي الجمر، فقد تنطلق شرارة تسبب حريقاً لا يطفـأ». ولم يكتف ابشتـاين بالشكوى والنحيب على طريقة احاد هعام، بل قدم توصيات محددة،

فاقترح على المستوطنين ممارسة نشاطهم الاستيطاني في فلسطين من خلال اتفاق مع «حزب الفلاحين»، وبعد الحصول على موافقتهم، لأنهم اكثرية سكان البلد[٥]. كما اقترح محاولة «اقامة تحالف عربي ـ صهيوني بدلاً من التحالف التركي ـ الصهيوني» المقترح آنذاك[٦].

ويلاحظ ان ادراك ابشتاين للعربي يختلف، جذرياً، عن الادراك الصهيوني العام، وكان ادراكاً ولا شك شجاعاً لم يحاول تهميش العربي او تغيبه، ولم يختبىء وراء اي مقولات ضبابية كاذبة، اذ اعترف بحقيقة القومية العربية والطابع السياسي القومي للنضال الفلسطيني، وبيّن غباء مقولة «شراء فلسطين».

ولم يكن ادراك العربي الحقيقي امراً قاصراً على الشخصيات الصهيونية المبهمة، والهامشية، مثل احاد هعام او ابشتاين، بل اننا نجد ان كثيراً من زعماء الصهيونية ومفكريها قد عاشوا لحظة الادراك هذه. فهرتسل، على الرغم من عمق سطحيته [ان صح التعبير]، على الرغم من عدم فهمه لكثير من الافكار السياسية في عصره، كان قادراً على ادراك تاريخية الواقع العربي وتركيبه. فحينما كان في القاهرة يتفاوض بخصوص واحد من مشروعاته الاستيطانية الكثيرة استمع الى محاضرة عن الري، ويبدو انه رأى بعض العرب المصريين واستمع لاسئلتهم، فكتب: «[ان المصريين] هم سادة المستقبل هنا. ومن العجيب ان الانجليز لا يرون ذلك، فهم يعتقدون بأنهم سيتعاملون مع الفلاحين الى الابد». ثم اخذ هرتسل، بعد ذلك، يصف كيف ان الاستعمار ذاته يخلق الجرثومة التي تقضي عليه، وذلك لانه «يعلمّ الفلاحين الثورة»[٧]، مبدياً دهشته لفشل البريطانيين في ادراك هذه الحقيقة البسيطة. ونلاحظ، هنا، ان هرتسل لا يجزىء العرب الى مسلمين ومسيحيين، او اثرياء وفقراء، وانما يدرك وجود تيار تاريخي له ماض وحاضر ومستقبل، وانه تيار سياسي قومي يهدد اعتى الامبراطوريات.

وحتى بن ـ غوريون نفسه، لم يفلت من لحظة الادراك هذه. ففي العام ١٩٣٨، كتب التقييم المستفيض التالي لثورة الفلسطينيين آنذاك، والذي سنقتبسه برمّته: «ابتداء، احب ان ابدد كل الاوهام التي سادت بين الرفاق ان الارهاب [العربي] هو مسألة مجموعة من العصابات، ممولة من الخارج... نحن، هنا، لا نجابه ارهاباً وانما نجابه حرباً، وهي حرب قومية اعلنها العرب علينا. وما الارهاب سوى احدى وسائل الحرب... هذه مقاومة فعالة من جانب الفلسطينيين لما يعتبرونه اغتصاباً لوطنهم من قبل اليهود ـ ولهذا يحاربون. ووراء الارهابيين توجد حركة قد تكون بدائية ولكنها ليست خالية من المثالية والتضحية بالذات. ومنذ زمن الشيخ عز الدين القسام، اصبح واضحاً لي اننا نجابه ظاهرة جديدة بين العرب. وهذا ليس النشاشيبي او المفتي، فهذه ليست مسألة مصالح سياسية او مالية شخصية. ان الشيخ القسام كان زيلوتياً [غيوراً دينياً] على استعداد للتضحية بحياته من اجل مثل اعلى. ونحن اليوم لا نواجه واحداً وحسب، وانما المئات بل الالوف [امثاله]، ووراءهم كل الشعب العربي. اننا نقلل من اهمية المعارضة العربية في احاديثنا السياسية في الخارج، ولكن ينبغي علينا الا نتجاهل الحقيقة فيما بيننا. ان احترامي للحقائق السياسية (لا العلمية) هو الذي يجعلني اصر على ذكر الحقيقة. والاعتراف بهذه الحقيقة يؤدي بنا الى نتائج حتمية وخطيرة بخصوص عملنا في فلسطين.... يجب الا تبنى الآمال على ان العصابات الارهابية سينال منها التعب، اذ انه اذا ما نال من احدهم التعب، سيحل آخرون محله. فالشعب الذي يحارب ضد اغتصاب ارضه لن ينال منه التعب سريعاً... فمن الايسر لهم ان يستمروا في الحرب، والا يكلّوا ولا يتعبوا مما هو بالنسبة الينا... والعرب الفلسطينيون ليسوا بمفردهم؛ فالسوريون سيمدون لهم يد المساعدة. فمن وجهة نظرنا هم غرباء، ومن وجهة نظر القانون هم اجانب، ولكن بالنسبة الى العرب هم ليسوا اجانب على الاطلاق... ان مركز الحرب هو فلسطين، ولكن ابعادها اوسع من ذلك بكثير. وحينما نقول ان العرب هم البادئون

بالعدوان وندافع عن انفسنا، فاننا نذكر نصف الحقيقة وحسب. فبالنسبة الى امتنا وحياتنا، نقوم بالدفاع عن انفسنا، ووضعنا المعنوي والجسدي ليس سيئاً... ويمكننا مواجهة العصابات... واذا ما سمح لنا بتعبئة كل قوانا، فانه لا يوجد ادنى شك بالنسبة الى النتيجة... ولكن القتال ان هو الا جانب واحد للصراع الذي هو ، في جوهره، سياسي. ومن الناحية السياسية، نحن البادئون بالعدوان وهم المدافعون عن انفسهم. ان الارض ارضهم، لأنهم قاطنون فيها، بينما نحن نريد ان نأتي ونستوطن، ونأخذها منهم، حسب تصورهم... يجب الا نظن ان الارهاب هو نتيجة لدعاية هتلر او موسوليني - قد يكون هذا عاملاً مساعداً، ولكن مصدر المعارضة يوجد بين العرب انفسهم»[٨].

لقد اقتبسنا كلمات بن - غوريون بشيء من التفصيل، نظراً لجديتها وجدتها. فتحليله للوضع في فلسطين لا يختلف، الى حد كبير، عن تحليل قومي ثوري عربي لطبيعة الصراع. وهو يضع القضية في اطارها السياسي القومي الصحيح، ويراها في بعدها التاريخي، في الماضي والحاضر والمستقبل؛ والاكثر من هذا تدل كلماته على احترام لعدوه وعلى تمييز بين الافندية والشيوخ من جهة (اي القيادات التقليدية) والقيادات الفدائية الجديدة من جهة اخرى.

وقد عبر موشي شاريت هو الآخر، في احاديثه، ويومياته، وخطبه، عن ادراكه للعربي الحقيقي. ففي خطاب له في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٣٦، في اجتماع اللجنة السياسية لحزب مباي، عرَّف الثورة العربية بأنها ليست ثورة الافندية الذين يدافعون عن مصالحهم الشخصية، وانما هي ثورة الجماهير التي تمليها المصالح القومية الحقه. واضاف ان الفلسطينيين يشعرون بأنهم جزء من الامة العربية التي تضم العراق والحجاز واليمن؛ ففلسطين بالنسبة اليهم هي وحدة مستقلة لها وجه عربي، وهذا الوجه اخذ في التغيير، ان حيفا، من وجهة نظرهم، كانت بلدة عربية، وها هي قد اضحت يهودية. ورد الفعل لا يمكن ان يكون سوى المقاومة». وفي ٢٨ ايلول (سبتمبر) من العام ذاته، كان شاريت قاطعاً في تشخيصه للحركة العربية على انها ثورة ومقاومة قومية، وان القيادة الجديدة تختلف عن القيادات القديمة[٩]. كما لاحظ وجود عناصر جديدة في حركة المقاومة: اشتراك المسيحيين العرب، بل النساء المسيحيات، في حركة المقاومة[١٠]؛ ولاحظ كذلك تعاطف المثقفين العرب مع هذه الحركة، وبيَّن ان من اهم دوافع الثورة الرغبة في انقاذ الطابع العربي الفلسطيني، وليس مجرد معارضة اليهود[١١].

بين الادراك والسلوك

من كل ما تقدم، يمكن القول ان ادراك الصهيونيين للعربي كان يتخطى، في بعض الاحيان، التحيز، والمصلحة المباشرة، وسحب الاعتذاريات، ليصل الى الحقيقة التاريخية الحية. ومن هنا يطرح السؤال نفسه، لِمَ لَمْ تُعد هذه اللحظات الادراكية، على الرغم من ندرتها، تشكيل الرؤية الصهيونية ؟ وان لم تعد تشكيلها، فلِمَ لَمْ تدخل عليها على الاقل، قدراً من التركيبية ؟

لعل الاجابة عن هذا السؤال عسيرة بعض الشيء، لاننا، هنا، لا نتعامل مع عالم الافكار ولا حتى مع كيفية نشوئها وتحددها واكتسابها ملامح محددة، وانما نتعامل مع مدى تأثير الافكار في الواقع.

وهذه الرقعة التي تلتقي فيها الافكار بالواقع رقعة مبهمة غامضة ضبابية ليس لها قوانين محددة. وان كانت تحكمها قوانين ما، فهي لم يتم اكتشافها بعد. ومع هذا لن يصيبنا القنوط، وسنحاول ان نجيب عن الاسئلة التي طرحناها؛ ولكن ينبغي، مع هذا، ان ننبه القارىء الى الطبيعة الذهنية لمحاولتنا التفسيرية. ويجب ان نؤكد، ابتداءً، ان الادراك، مهما كان عميقاً وجذرياً، لا يترجم نفسه، بالضرورة، الى فعل فاضل او سلوك بعينه. واذا اردنا ان نكون اكثر حيادية ووضوحاً لقلنا ان الادراك الجذري، باعتبار انه يصل الى الواقع وجذوره، جذري وحسب، وقد يؤدي الى راديكالية ثورية

تطمح الى تغيير الواقع او الى راديكالية فاشية تحاول الحفاظ عليه بكل شراسة. و يمكن لادراك ما ان يتحدى الرؤية القائمة، ولكن يمكنه، ايضاً، ان يعمقها. ويتوقف ذلك كله على مركب هائل من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والنفسية والعصبية. ولذا، على الرغم من ان ادراك العربي الحقيقي يمثل لحظة كشف لنفس الحقيقة، بالنسبة الى كل الصهيونيين ، الا انها تترجم نفسها الى استجابات صهيونية واشكال سلوكية متباينة سنحاول دراستها بتقسيمها الى ثلاثة انماط او نماذج:

١ ـ هناك نمط من الصهيونيين ادرك طبيعة الجرم الكامن في عملية تغييب العرب هذه، فتنكر للرؤية الصهيونية تماماً وتخلى عنها، وعاد الى اوروبا. وهناك كثيرون من حزب بوعالي تسيون عادوا الى الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية حتى يشاركوا في الثورة الاجتماعية وحتى لا يشاركوا في الارهاب الصهيوني. ولكن هؤلاء قلة نادرة على ما يبدو. وعلى كل، فانهم يختفون تماماً من التواريخ الصهيونية ومن الادراك الصهيوني (اليهودي الغائب). ولذلك، فهم لا يؤثرون، من قريب او بعيد، في البرنامج السياسي الصهيوني او سلوك الصهيونيين نحو العرب. ولكن لعلنا لو اعدنا كتابة تاريخ الصهيونية وفتشنا عن هؤلاء الغائبين، لوجدنا ان هذا النمط اكثر شيوعاً مما نتصور، ولعله يكون من المفيد والطريف في الوقت ذاته ان يقوم احد الباحثين العرب بكتابة دراسة في هذا الموضوع.

٢ ـ هناك نمط ثان من الصهيونيين ادرك العربي الحقيقي، ولكنه لم يطرح رؤيته الصهيونية جانباً، وبذل محاولات يائسة لكي يعيد صياغة المشروع الصهيوني بطريقة تستوعب وجود العربي الحقيقي وتأخذه في الحسبان. ولكن من الملاحظ ان مثل هذه الشخصيات تحولت، بالتدريج، الى شخصيات مبهمة وهامشية، من وجهة نظر صهيونية، تنتمي الى منظمات هامشية وتدافع عن رؤى هامشية لا تؤثر في المركز والممارسات الاساسية. ولعل سيرة ابشتاين وآرثر روبين، وهو مسؤول صهيوني آخر عن الاستيطان، وغيرهما خير دليل على ذلك. فهؤلاء الصهيونيون، نظراً لاحتكاكهم الدائم بالواقع العربي، ادركوا مدى تركيب الموقف، فطرحوا صيغا مركبة نوعاً، مثل الدولة ثنائية القومية، وطالبوا بالتعاون مع الحركة القومية العربية، واسسوا جمعية بريت شالوم (ثم جمعية ايحود) لاجراء حوار مع العرب يعترف بهم ككيان قومي ولا يتعامل معهم كمجرد مخلوقات اقتصادية. ولكن المحاولات كلها ظلت، في نهاية الامر، تعبيراً عن ضمير معذب اكثر منها ممارسات حقيقية. ولعل يهودا ماغنيس هو من اكثر الشخصيات المأساوية في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني. فقد ادرك الخلل العميق في وعد بلفور، منذ البداية، بانكاره وتغييبه للعرب، وادرك مدى عمق الصراع المحتمل بين المستوطنين الصهيونيين والعرب، ولذا قضى حياته كلها يحاول ان يصل الى صيغة صهيونية تنيرها لحظة الادراك النادرة دون جدوى. وانتهى به الامر الى ان تنكّر له مجلس الجامعة العبرية التي كان يترأسها.

ويمكن ان نذكر، في هذا السياق، احاد هعام نفسه، الذي تعلم ان يعيش مع التناقض الحاد، بعد ان رأى الدماء العربية النازفة، وبعد ان ولول وكأنه احد انبياء العهد القديم، يستمطر اللعنات على شعبه لما اقترف من آثام، نجده، بعد ذلك، في لندن، مستشاراً لحاييم وايزمان، في الفترة التي سبقت اصدار وعد بلفور، يدلي له بالنصيحة بخصوص كيفية الاستيلاء على فلسطين، ولا يذكره، من قريب او بعيد، بالعربي الحقيقي او بالدماء النازفة. وينتهي به المطاف ان يستقر هو ذاته على الارض الفلسطينية، بكل ما يحمل ذلك من معاني اغتصاب وقهر، ولكنه، حتى وهو في فلسطين، بعد وعد بلفور، ظلت تخامره الشكوك بخصوص المشروع الصهيوني، وظل موقفه مبهماً حتى النهاية.

وهكذا نجد ان محاولة اعادة صياغة الرؤية الصهيونية وتأكيد وجود العربي الحقيقي أديا الى

تهميش مثل هؤلاء الصهيونيين ودفعا بهم بعيداً من المركز ومن مجال صنع القرار، لذا لم تظهر سياسة صهيونية فعالة تجسد الادراك الصهيوني للعربي الحقيقي.

٣ ـ هناك، اخيراً، النمط الثالث، وهو اكثر الانماط شيوعاً. النمط الذي يؤدي ادراكه للعربي الحقيقي الى مزيد من الشراسة الصهيونية. وهنا يجب ان نطرح هذا السؤال: لم هذه الاستجابة الشرسة من جانب هؤلاء ؟ والاهم من ذلك، بم نفسر شيوع هذا النموذج ؟ ومرة اخرى، سنحاول ان نطرح التفسيرات الاخلاقية جانباً. فهي تفسيرات نهائية مطلقة، ولن يفيدنا كثيراً ان نقول ان استجابة هذا النمط الثالث نابعة من عمق الشر الكامن في انفسهم (فنسبة الشر واحدة تقريباً، في كل البشر). ولذا، فلنحاول ان نصل الى تفسير يعمق ادراكنا بتفاصيل الواقع وآلياته.

لقد ذكرنا من قبل ان ثمة اسباباً مختلفة هي التي تحدد كيفية تحول ادراك ما الى سلوك. وقلنا انها اسباب سياسية واجتماعية ونفسية وعصبية، ولكننا لا يمكن ان نغوص، هنا، في الجوانب العصبية او النفسية، مع ادراكنا لاهميتها، لان مثل هذا يتطلب معرفة حقائق ومعطيات ليست متوفرة الآن. كما ان الجوانب العصبية والنفسية قد تفسر الاختلافات الفردية بين الزعماء والمفكرين الصهيونيين، ولكن لا يمكنها ان تفسر، بأية حال، الاختلافات العامة ذات الطابع السياسي والاجتماعي. ولذا، قد يكون من المفيد ان نحاول التفكير في الاسباب السياسية والاجتماعية وحدها. وقد بيّنا من قبل ان التحيز الايديولوجي هو احد المحددات الاساسية للادراك؛ ويمكننا ان نضيف، هنا، عنصراً آخر، هو ميزان القوة: فقبل العام ١٩٤٨، كانت الامبريالية الغربية مهيمنة على معظم العالم، بما في ذلك العالم العربي؛ ولم تكن القومية العربية قد تحددت معالمها، بعد، كقوة يحسب حسابها. ولم يكن الوضع في فلسطين احسن حالاً، اذ ان القوى الاجتماعية هناك لم تكن، هي الاخرى، قد تبلورت، وبالتالي لم يكن قد تبلور، بعد، تفكير ثوري نضالي قادر على تعبئة الجماهير، من كل الطبقات والاديان، ضد عدو يتهددها كلها بالطرد والفناء. لكل هذا، كان العربي الحقيقي، حينما يظهر على شاشة الوعي الصهيوني، يبهت ويشحب، ثم يصبح هامشياً، ويختفي ازاء موازين القوة التي لم تكن في صالحة. فلو ان هذا العربي الحقيقي كانت تسانده القوة اللازمة، لثبت الادراك في وعي الصهيونيين ولظل العربي الحقيقي حقيقياً ثابتاً يقام له حساب ووزن، ولتحول هذا الادراك الى برنامج سياسي والى سلوك محدد يأخذ العرب في الحسبان؛ ولربما امكن، حينئذٍ، للشخصيات الصهيونية، امثال ابشتاين، ان تصبح هي الشخصيات القيادية صاحبة القرار. ولكن العربي كان ضعيفاً، ولذا اصبح من الممكن تغييبه او تهميشه.

ان ما اقترحه، من الناحية المنهجية، ان نرى بنية الادراك وشكله (الطيف الادراك)، لا في ضوء التحيزات الايديولوجية وحسب، وانما في ضوء بنية القوة الموضوعية (او موازين القوة)، اذ لا يمكن ان نرى الواحد دون الآخر، ولا يمكن تفسير الواحد دون الاخر. فالعربي، ككيان امبريقي، كان هناك، موجوداً امام الجميع، والاحصائيات لابد وانها كانت متوفرة، والصراعات كانت دائرة، واستعدادات الصهيونيين «للدفاع عن انفسهم» ضد العرب كانت قائمة على قدم وساق، منذ اليوم الاول. ومع هذا، ظهر العربي متخلفاً وهامشياً في وجدان الصهيونيين. وحينما ظهر حقيقياً، تقرر تهميشه وتغييبه حسبما يتطلب التحيز الايديولوجي الذي تسانده القوة. هذا هو الذي يفسر موقف النمط الثالث (وهو الاكثر شيوعاً) من الصهيونيين الذين يسمون بـ «المتطرفين»، والذين نسميهم بـ «الواقعيين». فهؤلاء ادركوا العربي الحقيقي، فاصبحوا اكثر ضراوة وشراسة، بسبب هذا الادراك لا رغماً عنه. فـ «الآخر» اذا اصبح حقيقياً، فانه يشكل تهديداً حقيقياً للذات، اما اذا كان هامشياً، فانه لا يمثل خطراً كبيراً. ان الصهيونيين المتطرفين هم اكثر الناس ادراكاً لخطورة العربي الحقيقي ولطبيعة المشروع

الصهيوني ولموازين القوى في الوقت ذاته.

الحائط الحديدي

ولنضرب مثلاً على ذلك بفلاديمير (زئيف) جابوتينسكي، زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية، الذي ادرك، منذ البداية، ان الصراع بين الصهيونية، كحركة استيطانية مغتصِبة، والعرب امر حتمي؛ فلم يختبىء وراء السحابة الكثيفة من الاعتذاريات اليهودية او التحدث عن اليهودي كعربي او الحقوق اليهودية الازلية. فقد كان هو نفسه ملحداً علمانياً، يؤمن بالقومية، كقيمة مطلقة؛ كما لم يختبىء وراء الحجج الليبرالية عن شراء فلسطين، او الحجج الاشتراكية عن رجعية القومية العربية، وخلافه من الاستراتيجيات الادراكية، وانما اكد، دون مواربة، ان الصهيونية جزء من التشكيل الاستعماري الغربي الذي لم يكن بمقدوره ان يحقق انتشاره الا بالسلاح؛ ولذلك طالب، منذ البداية، بتسليح المستوطنين الصهيونيين (تماماً مثلما يتسلح المستوطنون الاوروبيون في كينيا وفي كل مكان) [١٢]، اي طالب بتعديل موازين القوى بطريقة تخدم التحيز الصهيوني. فالعرب ـ حسبما صرح ـ لن يقبلوا بالصهيونية ورؤيتها، الا اذا وجدوا انفسهم في مواجهة حائط حديدي [١٣].

والنتيجة ذاتها توصل اليها بن ـ غوريون. اذ ان ادراكه للعربي الحقيقي والتزامه، في الوقت ذاته، بالرؤية الصهيونية وحقوق اليهودي الخالص جعله يدرك ان لا مناص من فرض هذه الرؤية من طريق القوة وحد السيف. ولذا لم يبحث الزعيم الصهيوني عن سلام العرب؛ فمثل هذا السلام ـ على حد قوله ـ مستحيل؛ كما انه لم يحاول ان يعقد اتفاقية معهم، فهذا ولاشك سراب. ان السلام مع العرب، بالنسبة الى بن ـ غوريون، «ان هو الا وسيلة وحسب؛ اما الغاية، فهي الاقامة الكاملة للصهيونية، لهذا، فقط، نود ان نصل الى اتفاق [مع العرب]. ان الشعب اليهودي لن يوافق، بل لن يجسر على ان يوافق، على اية اتفاقية لا تخدم هذا الغرض... ولذا، فالاتفاق الشامل امر غير مطروح الآن، [فالعرب] لن يستسلموا في ايرتس يسرائيل (ارض ـ اسرائيل) الا بعد ان يستولي عليهم اليأس الكامل؛ يأس لا ينجم عن فشلهم في الاضطرابات التي يثيرونها او التمرد الذي يقومون به وحسب، وانما ينجم عن نمونا في هذا البلد». ثم استمر يقول: «لا يوجد مثل واحد في التاريخ بأن امة فتحت بوابات وطنها [للآخرين]... ان تشخيصي للموضوع انه سيتم التوصل الى اتفاق [مع العرب] لانني اؤمن بالقوة، قوتنا التي ستنمو، وهي ان حققت هذا النمو، فان الاتفاق سيتم ابرامه» [١٤].

وماذا عن شاريت، الذي عرف العربي الحقيقي عن قرب، وكتب عنه مدافعاً ؟ هنا، ايضاً، سنجد ان المثل الاعلى الصهيوني الذي تسانده القوة يفرض نفسه عليه ويحدد له المواقع، كما يحدد له طريقة سلوكه. ولذا صرح قائلاً: «ان معاناة العرب لا تهمنا، لاننا سنحقق قوميتنا [قومية اليهودي الخالص]، ويمكنهم هم ان يحصلوا على بلاد أخرى... نحن نهدف الى انشاء دولة، ولكن يجب الا نستخدم هذه الكلمة» [١٥]. وهو، ايضاً، يتبنى سياسة الحائط الحديدي، شأنه في هذا شأن بن ـ غوريون وجابوتينسكي: «لا اعتقد بأننا سنصل الى اتفاق مع العرب حتى تنمو قوتنا. ولكني اعتقد بأنه ستحين اللحظة حين نصبح اكثر قوة وسنبرم اتفاقاً ثابتاً مع بريطانيا العظمى، كقوة مع قوة اخرى. لكن الشرط الاساسي هو الا ينظر الينا العرب باعتبارنا قوة محتلة وانما باعتبارنا قوة فعلية» [١٦]. وهكذا يمكن القفز من العربي الحقيقي الى العربي الهامشي، ومنه الى العربي الغائب. ويمكن القفز من يهودى المنفى الى اليهودي الخالص. اي يمكن القفز من الواقع الى المثل الاعلى الصهيوني المتحيز من طريق العنف والقوة. وكلما زاد العربي حقيقته في الوعي الصهيوني لا بد وان تكون القوة اكثر ضراوة لسد الهوة بين الحقيقة والمثل الاعلى؛ هذه هي بنية الايديولوجية؛ هذه هي طبيعة الادراك؛ هذه هي موازين

القوى؛ وهاكم هي الوسائل.

وقد طرح احد الصهيونيين الذين ادركوا وجود العربي الحقيقي السؤال التالي في احد المؤتمرات الصهيونية: «هل تريد الحركة الصهيونية الحرب مع العرب ام لا ؟»[١٧]. ولعل طرح السؤال على هذا النحو يلقي كثيراً من الضوء على القضية موضع البحث: فهل المسألة «ارادة» و «رغبة»، ام انها مسألة بنية فكرية تحوي داخلها الحد الاقصى من العنف ؟ وحينما تأخذ هذه البنية شكلاً مؤسسياً تسانده القوة، فهل يمكن لارادة الافراد آنذاك ان تتحكم فيها ام انها تتخطى تلك الارادة وتصبح لها دينامية تدوس كل من يقف في طريقها ؟

ويمكن لوايزمان ان يساعدنا في الاجابة عن هذا السؤال، فهو كان يدرك، تماماً، ان الصراع موضوعي، له بنية مستقلة عن ارادة الافراد، وانه لو تم تعديل الرؤية الصهيونية التي تحاول تغييب العربي، بحيث يمكن لهذا العربي تحقيق وجوده بشكل ما، ولنقل داخل اطار حكومة ديمقراطية، فان لمثل هذا الوضع عواقبه الوخيمة؛ اذ انه سيؤدي الى «سيطرةالعرب على الامور». فهذه الحكومة ستتحكم في الهجرة والارض والتشريع ـ وبذا سيحقق الصهيونيون السلام ـ ولكنه «سلام المقابر»[١٨]. والصهيونيون، شأنهم شأن كل من في موقفهم، كانوا لا يبحثون عن سلام المقابر لانفسهم وانما للآخرين. ولذا لا بد من اسقاط العربي الحقيقي، واذا فرضت نفسه على وعي الصهيونية، فلا بد من تهميشه وتغييبه. وان طفا هذا العربي، مرة اخرى، على سطح الوعي، فان ردة الفعل لابد وان تكون مزيداً من التطرف في مواجهة الخطر الحقيقي من العربي الحقيقي؛ ولذا، فالاتفاق الذي يتحدث عنه جابوتينسكي، ثم بن ـ غوريون وشاريت ووايزمان، مع العربي الحقيقي، انما هو اتفاق مع طرف آخر تم تغييبه او ترويضه من طريق القوة والحائط الحديدي؛ ولذا فهو يقنع بالبقاء حسب الشروط التي يفرضها تحيز الآخر وادراكه. وهذه رؤية ولا شك واقعية؛ اذ كيف يمكن ان نتوقع من العرب ان يرضخوا طواعية لرؤية تلغي وجودهم ؟

الاستجابة العربية

وهذا ما ادركه العرب «المتخلفون» المغيبون منذ البداية. فعلى الرغم من كل محاولات الصهيونيين المعلنة عن الحوار والتفاوض والاخوة العربية ـ اليهودية والاخذ بيد العرب، كان العرب يعرفون ان الصهيونيين قد اتوا تحت راية الاستعمار البريطاني وبمساعدة جيوشه وبوارجه، وان وعد بلفور قد وعدهم بفلسطين، وانه اشار، بشكل عابر، الى حقوق «الجماعات غير اليهودية»، اي ان الصياغة اللفظية ذاتها قد قامت بتهميشهم وتغييبهم على مستوى المخطط، ولم يبق سوى التنفيذ والممارسة. ولم يكن العرب غافلين عن المفاهيم الصهيونية، مثل العمل العبري، او عن المؤسسات الصهيونية، مثل الكيبوتس والهستدروت والهاغاناه، التي تستبعدهم وتستعبدهم وتغيبهم. وفي علاقاتهم اليومية مع مؤسسات ادارة الانتداب، كانوا يعرفون ان بوابات وطنهم قد فتحت على مصراعيها ليهود الغرب ليستوطنوا فيه، كما كانوا يدركون انه، بغض النظر عن نوايا بعض الصهيونيين الطيبة تجاه العربي الحقيقي (مهما خلصت النية) وبغض النظر عن مدى جديتهم في دعاويهم (مهما بلغت درجة الجدية)، فان الواقع الذي كان آخذاً في التشكل كان واقعاً صراعياً؛ فالصهيونيون كانوا يهدفون، دائماً، الى زيادة عدد اليهود في فلسطين والى اقامة كيان اقتصادي ـ اجتماعي (عسكري) منفصل، وفي نهاية الامر مهيمن.

وقد كتب المؤلف الفلسطيني العربي، نجيب عازوري، والذي كان اول من ادرك حقيقة ما يحدث، «ان الصراع سيستمر الى ان يسود طرف على الآخر»[١٩]. وهذا الرأي ليس رأياً متشائماً ينكر مثاليات

البشر، وانما هو رأي يحكم على هذه المثاليات في ضوء الطموحات والممارسة، وفي ضوء مايتشكل في الواقع بالفعل. ونحن ان لم نفعل ذلك اصبح المثل الاعلى ضباباً يغشى الابصار وليس منارة تضيء للانسان طريقه، وتساعده على تغيير واقعه الى واقع افضل. وهذا ما قاله احد القادة الفلسطينيين الى أحد اعضاء جماعة بريت شالوم من دعاة السلام مع العرب: «احب ان اخبرك، بكل صراحة انني افضل ان اتعامل مع شخص مثل جابوتينسكي على التعامل معك. اعرف تماما ان جابوتينسكي هو عدونا اللدود واننا ينبغي ان نحارب ضده، بينما يبدو انك صديقنا. ولكن، بكل صراحة، لا ارى اي فارق بين هدفك وهدف جابوتينسكي؛ انت، ايضاً، تتمسك بوعد بلفور والوطن القومي والهجرة بلا قيد ولا شرط وشراء اليهود للارض، اي بكل ما هو بالنسبة الي مسألة حياة او موت»[٢٠].

ان ما يقوله العربي هنا ليس تعبيراً عن يأسه بخصوص الطبيعة البشرية، وليس تبنياً لرؤية داروينيه اجتماعية تشبه رؤية الصهيونيين المتمثلة في ان الواقع هو حلبة صراع الجميع ضد الجميع، وانما هي تعبير عن محاولة لفهم الآخر في ضوء فكره وسلوكه. فاذا كان القول مشرقاً عادلاً والفعل مظلماً ظالماً، فلا مناص من ان نضع النقط على الحروف، بل يكون من الافضل، في هذه الحالة، ان نتعامل مع عدو تطابق اقواله المظلمة افعاله الظالمة؛ فهذا الموقف، على الاقل، يتسم بفضيلة الوضوح.

وقد تنبه احد زعماء حزب الاستقلال في فلسطين الى ان الرؤية الصهيونية، مهما بلغت من اعتدال، رؤية، في نهاية الامر، وهمية (ايديولوجية بالمعنى السلبي للكلمة). وان اي تحقق لها يعني سلب حقوق العرب. ولذا، حينما كتب له يهودا ماغنيس يقترح امكان التخلي عن فكرة الدولة اليهودية على ان يسمح لجماعة يهودية ان تتمتع بحكم ذاتي محدود في فلسطين، رد عليه: «لا ارى اي شيء في اقتراحاتك سوى استفزاز صريح ضد العرب، الذين لن يسمحوا لاحد ان يقاسمهم حقوقهم الطبيعية... اما بالنسبة الى اليهود، فليست لديهم اي حقوق سوى ذكريات روحية مفعمة بالكوارث والقصص المحزنة... ولذا، من المستحيل عقد لقاء بين زعماء الشعبين العربي واليهودي»[٢١].

وكان العرب يدركون، تماماً، ان الحديث العذب عن التقدم وخلافه انما هو حديث عن التغييب وعن سلب الوطن. ان التقدم في اطار غير متزن من القوة لصالح المغتصب يعني ان العربي سيفقد كل شيء، خاصة اذا كان الآخر لا يعترف بالعربي ككيان تاريخي، وانما كمخلوق اقتصادي. ولذا، تغير كثير من الشعوب المقهورة استراتيجيتها التحررية، وبدلاً من البحث عن التقدم تفضل الدفاع عن البقاء، او «التشرنق»، اذا ما استخدمنا عبارة المفكر العربي المصري د. شكري عياد. ولعل هذا هو الذي يفسر رفض موسى العلمي لكلمات بن ـ غوريون العذبة حين تقابلا العام ١٩٣٦، في منزل موشي شاريت. فطبقاً لما جاء على لسان بن غوريون، بدأ الحديث بترديد النغمة القديمة التي اعدها «عن المستنقعات التي يجري تجفيفها، والصحارى التي تزدهر بالخضرة، والرخاء الذي سيعم الجميع». ولكن العربي قاطعه، قائلاً: «اسمع! اسمع يا خواجه بن ـ غوريون، انني افضل ان تظل الارض هنا جرداء مقفرة لمئة عام اخرى، او الف عام اخرى، الى ان نستطيع نحن استصلاحها ونأتي لها بالخلاص». وهنا مارس بن ـ غوريون احدى لحظات الادراك النادرة ولم يسعه الا الاعتراف بأن العربي الحقيقي كان يقول الحقيقة، وان كلماته هو (اليهودي الخالص) بدت مضحكة وجوفاء اكثر من اي وقت مضى.

وهكذا ايقن العرب انه لا يمكن التصالح، او التفاهم، او الاستفادة، من مستوطن صهيوني يدرك الواقع بطريقة تنكر وجودهم ابتداء، او تهمشهم على احسن تقدير، وهو ادراك تسانده موازين القوى العالمية والمحلية التي لم تكن في صالح اهل البلد. وقد اثبت مسار التاريخ صدق حدسهم ودقة تقييمهم

للموقف.

الادراك الاسرائيلي

واخيراً نأتي الى الادراك الاسرائيلي للعربي الحقيقي وسنكتشف انه، على الرغم من وجود مؤسسات حكومية اسرائيلية لدراسة العرب، وعلى الرغم من احتكاك يومي بين الاسرائيليين والعرب، الا انه يمكن القول ان الامر لم يتغير كثيراً. فادراك الاسرائيليين للعربي الحقيقي لا يترجم نفسه، بالضرورة، الى فعل فاضل، وانما تنتج عنه الاستجابات الثلاث التي سبق واشرنا اليها:

١ ـ ان يتخلى الاسرائيلي عن صهيونيته.

٢ ـ ان يعدل الاسرائيلي من صهيونيته في ضوء ادراكه، فيتحول هو الى شخصية هامشية ومبهمة.

٣ ـ ان يتمسك بصهيونيته، فيزيد ادراكه من ضراوته وشراسته، نظراً الى ازدياد احساسه بالخطر المحدق.

وهذه الانماط الثلاثة هي ذاتها الانماط التي كانت سائدة بين الصهيونيين قبل العام ١٩٤٨، وقد لاحظنا شيوع النمط الثالث، ويبدو ان الامر لا يزال على ما هو عليه.

واذا اردنا ان نضرب امثلة على النمط الاول، ممن ادركوا العربي كحقيقة تاريخية، وتقبلوا هذا الادراك وحددوا سلوكهم في اطاره، لذكرنا موشي ماحوفر، المواطن الاسرائيلي الذي تحول ادراكه الى رفض للصهيونية، فغادر اسرائيل واستقر في لندن. وهنالك، كذلك، الاسرائيلي اليهودي ايهود اديف الذي انضم الى المقاومة ودخل السجن دفاعاً عما تصوره الحقيقة التاريخية والعدل الانساني.

اما بالنسبة الى النمط الثاني، فيمكن ان نذكر شخصيات مثل متتياهو بيليد واوري افنيري واريه الياف؛ فهم يدركون العرب كحقيقة تاريخية لابد من التعامل معها، ولكنهم مثل ابشتاين والآخرين ينطلقون من تقبل الكيان الصهيوني كحقيقة قائمة، ولذلك يطلبون من الانسان العربي التاريخي ان يتعامل مع الانسان الاسرائيلي ككيان تأريخي قائم وقد تسبب موقفهم هذا في تهميشهم تماماً، خاصة في حالة الياف، الذي كان شخصية اساسية قيادية في المؤسسة العمالية، ثم بدأ يدعو الى فكرة التصالح مع العرب للاعتراف بهم، وبمنظمتهم، فاخذ يتحرك من المركز الى الهامش، حتى فشل في الحصول على مقعد في الكنيست الاخير (بينما نجح كهانا في الحصول على اصوات تكفي المقعد عينه). ومن الشخصيات الاخرى المحورية في المؤسسة الصهيونية الحاكمة يهوشفاط هركابي، الذي كان رئيساً لقسم البحوث الاستراتيجية في وزارة الدفاع الاسرائيلية في الستينات، وهو مؤلف لكتاب عن العقلية العربية وتخلفها، كان يعد واحداً من اهم مجددات الادراك الاسرائيلي للعرب. وحينما قامت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وتحدى العرب الصورة النمطية التي روج لها هركابي، ناله قسط كبير من اللوم لما حدث من تقصير. وفي الاونة الاخيرة، بدأ هركابي يدعو الى ضرورة التفاهم مع العرب والاعتراف بالمنظمة، بل واخذ يتهم العقلية الاسرائيلية بالرغبة في الانتحار، واعتقد بأنه سيهمش نفسه بالتدريج، وسيفقد موقعه في مؤسسات صنع القرار.

اما النمط الثالث، وهو النمط الاكثر شيوعاً، فيضم اولئك الذين ادركوا ابعاد الرفض العربي لهم، وانه رفض تاريخي حقيقي مستمر، تحركه الدوافع القومية، فزادهم ذلك اصراراً وتمسكاً بموقفهم. وسنجد ان هؤلاء قد تبنوا مفهوم «اين بريراه» ـ اي «لا خيار» ـ، اي انه لا يوجد امام الاسرائيلي سوى الحرب المستمرة. ومن اهم ممثلي هذه الرؤية موشي دايان، وهو من جيل الصابرا الذي نشأ على الارض العربية وعرف العربي من قرب. ومن اهم المفكرين الاستراتيجيين الذين تتسم رؤيتهم بالادراك وبالعنف والشراسة، شلومو اهرونسون، الذي تنبأ بما يسميه حرب المئة عام بين اسرائيل والعرب.

وهؤلاء الاسرائيليون يشبهون، في كثير من الوجوه، شاريت وبن ـ غوريون وجابوتينسكي، حيث يترجم الادراك نفسه لا الى تعديل للرؤية وانما الى تعمق الاحساس بعدم الامن الذي يترجم نفسه، بدوره، الى مزيد من الضراوة.

القصور الادراكي

بعد هذا العرض السريع للطيف الادراكي الصهيوني ـ الاسرائيلي تجاه العرب، وبعد ان عرضنا لاشكالية العربي الحقيقي واثره في السلوك الصهيوني، قد يكون من المفيد ان نحاول ان نشخص موطن الخلل، او القصور الاساسي، في هذا الادراك؛ وثمة خلل وقصور ولا شك، والا بم نفسر حالة الصراع الدائمة التي استمرت الى مايزيد على مئة عام، والآخذة في التصاعد، والتي لا توجد اي مؤشرات على امكان انفراجها، الامر الذي يدل على ان التنبؤات الصهيونية والمستندة الى الادراك الصهيوني اثبتت ان ليس لها علاقة كبيرة بالواقع ؟ وفي محاولة التوصل الى طبيعة هذا الخلل، سنشير الى مقالة نشرت العام ١٩٢٢ في مجلة كانت تصدرها جماعة صهيونية «اشتراكية» تسمى «فرقة العمل». وقد حاول كاتب المقالة ان يعبر عن رؤيته لمستقبل كيبوتس عين حارود الزاهر الذي كان يجرى تشييده انذاك في مرج ابن عامر (سهل يزراعيل). وقد تخيل كاتب المقالة الكيبوتس بعد مئة عام، وتأمل في ثرائه وانجازاته الثقافية ومنازله التي ستشيد على «الطريقة الشرقية». وحلم المؤلف بأنه سيشيَّد في وسط الكيبوتس تمثال لرجلين، «واحد عربي والآخر يهودي»، جالسين على صخرة ويحملان راية نقشت عليها ثلاث كلمات: «المساواة، والاخوة، والحرية»[٢٢].

ان الصورة الانسانية المتوهجة التي رسمها المؤلف الصهيوني لكيبوتس المستقبل تتجاهل حقائق عدة:

١ ـ لا ندري كيف صور المؤلف الصهيوني ذلك العربي الجالس الى جوار اليهودي. ولكننا، مع هذا، يمكننا التخمين. فنحن نعرف ان الصهيونيين كانوا لا يعترفون بالتشكيل القومي العربي، خاصة داخل فلسطين؛ ولذا فالعربي الجالس هناك على الصخرة كان شخصية مجردة من حقوقها القومية وتراثها الحضاري: فرد قد تكون له حقوق مدنية وربما بعض الحقوق السياسية على اكثر تقدير، ولكنه كان عليه ان يتنازل عن كثير من حقوقه، ويقتسمها مع اليهودي الذي اقتسم معه الصخرة، وكأن لهما الحقوق عينها والشرعية عينها. وهذا، ولاشك، خلل ادراكي. فالعربي عاش الاف السنين يفلح هذه الارض ولا يعرف له وطناً غيرها، ولايمكنه ان يقتسم فلسطين مع الصهيوني الجالس الى جواره، فهذا الاخير جسم غريب غرس غرساً في هذه الارض بمساعدة الاستعمار الغربي.

٢ ـ والصهيوني الجالس على الصخرة الى جوار العربي، حتى لو كان من كبار المدافعين عن قيم الحق والعدالة، مغتصب؛ فوجوده في فلسطين عدوان، وكيبوتس عين حارود اسس على ارض غُيِّب سكانها. ولذا، فهذا الثوري اليهودي سيؤسس وطنه على ارض غيره. وهذه حقيقة لا تحتاج الى منظرين يساريين او ثوريين، فهذا ما قاله ملك ايطاليا لهرتسل. واذا كان الصهيونيون لم يروا هذه الحقيقة البديهية، فان ذلك دليل قاطع ـ وكأننا نحتاج لمثل هذا الدليل ـ على مدى خلل ادراكهم للواقع.

لا يمكن تحقيق الحلم الصهيوني الا بتغييب العربي، او تهميشه على الاقل؛ فغياب العربي هو تحقق الصهيونية، وتحقق الصهيونية هو غياب العربي: وهذا ما عرفه جابوتينسكي، صاحب فكرة الحائط الحديدي؛ وتبعه، في ذلك، تلميذه مناحيم بيغن ومعظم الاسرائيليين. وقد اكد بيغن، في خطاب له لسكان كيبوتس عين حارود، بعد تأسيسه « ونجاحه»، على ضرورة تغييب العربي والتمسك بالزعم

بأن فلسطين لا توجد، وانها كانت، ولا تزال، وستظل، اريتس يسرائيل (ارض ـ اسرائيل): «فلو كانت هذه هي فلسطين [ارض العربي الحقيقي] وليست ارض ـ اسرائيل [ارض اليهودي الخالص]، اذاً فانتم فاتحون ولستم مزارعين يفلحون الارض. انتم، اذاً، غزاة. اذا كانت هذه فلسطين (اي اذا اعترفنا بوجود العربي الحقيقي ذي الحقوق القومية والسياسية) فهي تنتمي، اذاً، للشعب الذي عاش هنا قبل ان تأتوا اليها. لن يكون لكم حق العيش فيها، الا اذا كانت هذه هي ارض ـ اسرائيل»[٢٣]. وقد تولى بيغن رئاسة الوزارة فيما بعد. ولم نعد نسمع عن ماغنيس او ابشتاين وامثالهما في كتب التاريخ. ولكن البشر لا يوجدون داخل وعي الآخرين وادراكهم؛ ولذا، فهم يرفضون الغياب والتواري عن الانظار، ويحملون السلاح دفاعاً عن وجودهم وشرفهم. ولذا، بدلاً من النصب التذكاري الذي حلمه المؤلف الصهيوني يوجد، الآن، في عين حارود، نصب تذكاري شيده الاسرائيليون للقتلى الصهيونيين الذين سقطوا في الحروب التي لا تنتهي مع العرب[٢٤]، والتي تنبأ بها بن ـ غوريون، نبيّ الصهيونية المسلح، في احدى لحظات الصفاء!

بعض النتائج

لعل من اهم النتائج التي خلصنا اليها في تقييمنا للادراك الصهيوني للعرب انفصال الادراك عن السلوك، اذ ان الادراك عينه للظاهرة ذاتها (ادراك الصهيونيين للعربي كانسان حقيقي له حقوق) قد يؤدي الى انواع متباينة من السلوك. فادراك احاد هعام ويهودا ماغنيس وبن ـ غوريون للعربي الحقيقي قد نجم عنه تذبذب من جانب الاول، ومحاولات يائسة للتوفيق بين رؤيتين متناقضتين من جانب الثاني ادت الى تهميشه هو شخصياً، ومزيد من الشراسة من جانب الثالث. وكما بينت من قبل، تختلف الاستجابات من فرد الى اخر نتيجة لمركب هائل من العوامل النفسية والعصبية والتاريخية والسياسية.

وقد بيّنا ان موازين القوى تلعب دوراً هاماً في ترجيح صورة ادراكية على حساب أخرى؛ ولذا، في غياب القوة العربية وجدنا ان النمط الثالث هو اكثر الانماط الصهيونية شيوعاً. فهو النمط الذي كان يدرك منطق الرؤية الصهيونية والذي كان يعرف موازين القوى معرفة جيدة. ويمكننا ان نرسم مخططاً متكاملاً لطيف الادراك الصهيوني (الواقع العربي ـ نفي الرؤية الصهيونية ـ ؛ الرؤية الصهيوينة ـ نفي الواقع العربي ـ؛ موازين القوة كمحدد اساس للادراك):

١ ـ في حالة اتجاه موازين القوى لصالح العرب وضد صالح الصهيونيين، فانها ستدعم الادراك الواقعي، وسيساهم ذلك في تبديد الاوهام الايديولوجية، ويبدأ الادراك الواقعي في فرض نفسه. وقد يتحول الى برنامج سياسي يعكس الواقع ـ اي انه يتم ترشيد العقل الصهيوني (في هذا الاطار قد تتحول الشخصيات الهامشية «المجنونة»، مثل يسرائيل شاحاك وافنيري، الى شخصيات قيادية؛ ويمكن ان تظهر، ايضاً، قيادات سفاراديه قد تكون على استعداد لتعديل اسطورة الذات الصهيونية).

٢ ـ في حالة اتجاه موازين القوى في صالح الصهيونيين وضد صالح العرب، فانها ستدعم الادراك المتحين، وسيساهم ذلك في ان يتحول اي ادراك واقعي الى شيء هامشي باهت، ويتدعم البرنامج السياسي الصهيوني كمرشد للتعامل مع «الواقع».

ويمكن ان نفسر التطرف والاعتدال الصهيونيين في ضوء الاحتمالين السابقين.

ان وجود العربي الحقيقي ساكناً دون ان يتحدى الرؤية او موازين القوى اصبح من الممكن قبوله كشخصية متخلفة هامشية غائبة، ويصبح من الممكن اظهار «التسامح» تجاهه، بل و «منحه» بعض الحقوق (وهنا تكمن المفارقة)، ويتولى «المعتدلون» والحمائم القيادة. اما اذا بدأ العربي الحقيقي في

التحرك لتأكيد حقوقه، ولرفض الهامشية، ولتحدي الرؤية الصهيونية، وحاول تغيير موازين القوى لصالحه، يصبح مصدر خطر حقيقي، ويصبح من الضروري ضربه لتهشيمه وتهميشه، ويصبح «التسامح» مرفوضاً، ويتولى «المتطرفون» القيادة.

ويمكننا توظيف القوانين العامة هذه، او التعميمات هذه، بخصوص الادراك الصهيوني للعرب. فنحن، على سبيل المثال، يمكننا ان نعرف حدود الانجازات التي يمكن ان يحققها الاعلام العربي من خلال معرفتنا بحدود الادراك. فنحن ان حاولنا تحسين «صورتنا» تجاه العدو (الصهيوني، او الاميركي)، فان هذه الصورة، مهما بلغت من ايجابية وبريق، لا قيمة لها على الاطلاق، بل يمكن ان توظف ضد صالحنا. وقد ادرك الثوار في فيتنام ذلك، فلم يكن لهم مكاتب اعلامية في الخارج، انما كان عندهم مقاتلون في الداخل. وقد تغير ادراك الشعب الاميركي والشعوب الغربية تجاههم بتزايد عدد الجثث التي كانت تعود لتدفن؛ وتحول الرجال الصفر الصغار والمتخلفون (وممثلو الخطر الاصفر) الى ابطال يدافعون عن الوطن. وعرف الناس حقيقة آلة الحرب الاميركية التي كانت تفتك بالاخضر واليابس هناك.

هذا لا يعني اننا نسقط اهمية الاعلام تماماً من حسابنا، فنحن لم نسقط قيمة الادراك. فالواقع لا يفرض نفسه على عقل الانسان بشكل مباشر، وانما من خلال طيف ادراكي. كل ما اود قوله هو انه، من خلال دراستنا، حاولنا ان نبيّن ان الادراك (وبالتالي الاعلام) يترك صورة في الوجدان لا تؤدي الى سلوك محدد بالضرورة؛ وما يحدد السلوك هو الادراك الذي تسانده القوة اللازمة. ونحن، في نهاية الامر، نعيش في عالم ليس من صنعنا، وهو عالم يؤمن بالحواس الخمس وبكل ما يقاس، ولا يعترف كثيراً بالحق، او الخير، او الجمال. ولذا، لا بد وان نضغط على حواس اعدائنا الخمس بكل ما اوتينا من قوة حتى يعرف الآخر ان العربي الحقيقي ليس مجرد صورة في وجدانه يمكنه تناسيها، وانما هو قوة مادية يمكن ان تسبب له خسارة فادحة، ان هو تجاهلها او حاول تهميشها وتهشيمها.

ولعل هذا هو القصور الاساسي في محاولات التوصل الى السلام في اطار كامب ديفيد. فقد ظن مهندسو هذه الاتفاقية انهم من طريق رفع رايات السلام سيغيرون صورة العربي في وعي العالم، وان هذه الصورة ستخلق زخماً وديناميةً تفرض على الاسرائيليين ان يصلوا الى اتفاق عادل او شبه عادل. ولكن الذي حدث عكس ذلك تماماً. فبعد الاسابيع الاولى، وبعد ان انتهت مهمة عدسات التيلفزيون الساخنة، ظهرت حسابات القوة الباردة التي فرضت منطقها الثلجي البارد، القاسي، على الجميع.

وقد كنت على اتصال بالوفد المفاوض في ذلك الوقت؛ اذ تصادف ان معظم اعضائه كانوا اما اصدقاء لي او بعضاً من طلبتي من المعهد الدبلوماسي في مصر. وقد اخبرني احدهم انه، بعد ان قبل انور السادات بشروط كامب ديفيد، كما فرضها بيغن وكما رفضها اعضاء الوفد المصري، طلب ان تخصص رقعة ما في القدس ترفع عليها الاعلام العربية حتى تكون «غنيمة اخرى» يعود ليتباهى بها. وكان تعليق احد اعضاء الوفد الاسرائيلي هو ان ترفع الاعلام على المقابر العربية («سلام المقابر» الذي لم يرده وايزمان لنفسه). اما دايان، فقال: «السادات يريد بقشيشاً» ! اي انه نظر الى السادات من خلال الطيف الادراكي الصهيوني وحوّله الى انسان متخلف هامشي، شحاذ، ليس له حقوق، يمكن ان «تهبه» شيئاً، ان اردت، من قبيل الاعتدال الصهيوني. وقد كان دايان اكثر واقعية من السادات؛ فحسابات القوة الباردة في عالمنا لا تعرف الحق والحقيقة. ولو كان هناك وراء السادات دبابة عربية، تقف شامخة ، لما رآه دايان شحاذاً يقف على عتباته.

ومرة اخرى، على الرغم من معرفتي بمنطق القوة، فانا لا اكن له حباً ولا احتراماً، ولكنني، كما قلت، في عالم ليس من صنعنا، وهو عالم قبيح، صنع، اساساً، في الغرب، في القرن التاسع عشر؛ وان

اردنا التعامل معه بكفاءة، فعلينا ان نقيّمه تقييماً موضوعياً. ومع هذا، اعتقد بانه يجب الا نرفض فكرة الحوار مع الآخر؛ فالآخر موجود، الآن، في وسطنا، ومدجج بالسلاح؛ ولذا اطالب، دائماً، بالحوار المسلح. حوار يمكنني من فهم الاسرائيلي الحقيقي، ويمكّنه من فهم العربي الحقيقي. ولكن الحوار بدون سلاح قد يطرح صورة ادراكية صادقة، ولكنها معرضة للشحوب، ثم الاختفاء، لان القوة لا تسندها. ولذا، يجب ان تستند بنية الادراك الى بنية القوة، وحينئذٍ قد يتحول الادراك الى فعل فاضل، وتتحول الحقيقة الى عدل.

---

(١) Kohn, Hans; "Ahaad Haam", in Gary Smith (Ed.), *Zionism: The Dream and the Reality: A Jewish Crilique,* New York: Barnes and Noble, 1974, p. 23.

(٢) Menahim, Mohsi; *Jewish Critics of Zionism: A Testament Essay with the Stifling and Smearing of a Dissenter,* New York: Arab Information Center, (n. d.), p. 2.

(٣) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الاول، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٧، ص ١٤٠.

(٤) Laqueur, Walter; *A History of Zionism,* New York: Holt Rinehart and Winstorn, 1972, pp. 215 - 216.

(٥) جريس، **مصدر سبق ذكره**.

(٦) Laqueur, ***op. cit.***

(٧) Herzl, Theodore; *The Copmlete Diaries of Theodore Herzl,* 5 Volumes, editted by Raphael Patai, New York: Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960, 1449 Pages.

(٨) Flapan, Simha; *Zionism and the Palestinians,* London: Croom Helm, 1979, pp. 140 - 142.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) Laqueur, ***op. cit.,*** p. 264.

(١١) Flapan, ***op. cit.,*** pp. 149 - 150.

(١٢) «شهادة مقدمة الى اللجنة الملكية لفلسطين (١٩٣٧)» في د. أنيس صايغ (اشراف)، **الفكرة الصهيونية: النصوص الاساسية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٠، ص ٤٣٧.

(١٣) Laqueur, ***op. cit.,*** p. 257.

(١٤) Flapan, ***op. cit.,*** pp. 143 - 144.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٣.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥٦.

(١٧) Laqueur, ***op. cit.,*** p. 242.

(١٨) Flapan, ***op. cit.,*** p. 76.

(١٩) Laqueur, ***op. cit.,*** p. 215.

(٢٠) Rubinestien, Amnon; *The Zionist Dream Revisited: From Herzl to Gush Emunim and Back,* New York: Schocken Books, 1984, p. 62.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٧.

(٢٣) Bober, A. (Ed.); *The Other Israel: The Radical Case Against Zionism,* Garden City, New York: Doubleday, 1972, pp. 77 - 78.

(٢٤) Rubinestien, ***op. cit.,*** p. 67.

«يوم الارض»

مهرجانات وتظاهرات وصدامات

اصبح «يوم الارض» عيداً وطنياً فلسطينياً. كما اصبح يوم كفاح وتضامن عالمي مع العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، في نضالهم ضد سياسة نهب الاراضي وهدم البيوت.

ويعود يوم الارض الى الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، عندما اتخذت لجنة الدفاع عن اراضي العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة قراراً باعلان الاضراب العام احتجاجاً على سياسة السلطات الاسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية.

مسلسل الاستيلاء على الاراضي

بدأ الاستيلاء على الارض العربية في فلسطين المحتلة منذ ان بدأت الحركة الصهيونية نشاطها في فلسطين. وكان احتلال الارض احد شعاراتها الاساسية. ونجحت الحركة الصهيونية، منذ بداية العشرينات، وبمساعدة الاستعمار البريطاني الحاكم في فلسطين، واعتماداً على قوانين الاراضي الرجعية القائمة، في شراء مساحات واسعة من الاراضي من كبار الملاكين والاقطاعيين العرب، وطرد الوف الفلاحين الذين عاشوا عليها وفلحوها.

والحقيقة، ان تدمير القرى العربية بدأ في العشرينات من هذا القرن (**الاتحاد** ، حيفا، ٣٠/٣/١٩٨٧). ولكن بعد قيام اسرائيل، اصبحت السلطة في يد المؤسسة الصهيونية التي استخدمتها، بشكل «قانوني»، للاستيلاء على اراضي العرب، فسنّت سلسلة من القوانين لمصادرة الاراضي العربية (**المصدر نفسه**). وكان اول هذه القوانين «قانون املاك الغائبين» الذي استولت الحكومة الاسرائيلية، بموجبه، على ممتلكات واراضي العرب الذين تركوا مدنهم وقراهم او طردوا منها خلال حرب العام ١٩٤٨. وشملت المصادرة، أيضاً، اراضي العرب الذين كانوا يعيشون داخل اسرائيل، ولكن القانون اعتبرهم غائبين لأنهم غيروا اماكن سكنهم عنوة بطردهم من قراهم، او انهم عادوا من المدينة الى قريتهم عند بدء الاصطدامات في البلاد. وكان هذا اغرب قانون، اذ اعتبر الحاضر غائباً (**المصدر نفسه**).

ثم أُصدر قانون «مناطق الامن»، الذي اعلن القرى المهجورة مناطق أمن مغلقة لا يجوز دخولها، وذلك لمنع اللاجئين من سكان هذه القرى من العودة اليها، مثل قرى المجيدل ومعلول وصفورية والبروة وعمقا واقرت وكفربرعم ودير القاسي وسحماتا؛ والقائمة طويلة جداً. وتلا ذلك قانون الاستيلاء على الاملاك غير المنقولة، الذي اقر بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٣، ومنح الحكومة الاسرائيلية حق مصادرة اراضٍ لم تكن في حوزة اصحابها في ١/٤/١٩٥٢، او انها استخدمت لاغراض الاستيطان والتحسين و «الامن». ومعروف ان الحكم العسكري، الذي فرض على الجماهير العربية، منع الفلاحين العرب، في حينه، من الوصول الى اراضيهم التي كانت خارج مسطح القرية وفلاحتها. وهكذا صادرت الحكومة الاسرائيلية، بموجب هذا القانون، ٣٠٠ ألف دونم اخرى من اجود الاراضي الزراعية (**المصدر نفسه**).

وتشمل القائمة، ايضاً، قانون التقادم لسنة ١٩٥٨، وقانون تعديل قانون الاراضي لعام ١٩٦٠. كما استخدمت الحكومة قانون المصادرة للمنافع العامة، فصادرت، مثلاً، مساحات واسعة من الاراضي من مدينة الناصرة، والقرى القريبة منها، لتبني عليها مدينة الناصرة العليا، وكذلك ٢٠ ألف دونم من اراضي الشاغور، التابعة لقرى البعنة ودير الاسد ونحف، لبناء مدينة كرميئيل (**المصدر نفسه**).

وبعد ان قامت السلطات الاسرائيلية الحاكمة بمصادرة اكثر من مليون وربع المليون دونم من اراضي

المواطنين العرب، بحيث لم يبق في حوزتهم سوى مساحات صغيرة، اعلنت السلطات، في بداية العام ١٩٧٥، عن مشروع «تطوير الجليل»؛ اي تهويده.

وقد اثار هذا المشروع غضب ونقمة الجماهير العربية في فلسطين المحتلة؛ فهبّت مناضلة ومكافحة دفاعاً عن ارضها. وعقد المؤتمر القطري الاول للدفاع عن الاراضي بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٥، الذي انبثقت عنه لجنة الدفاع عن الارض، كهيئة دائمة لقيادة نضال الجماهير العربية ضد سياسة نهب الاراضي، وضد جميع اشكال الاضطهاد والتمييز (**المصدر نفسه**).

وفي اطار النضال ضد مصادرة اراضٍ عربية جديدة، دعت لجنة الدفاع عن الارض الى اعلان الاضراب العام في ٣٠/٣/١٩٧٦، فلبّت الجماهير العربية الدعوة وواجهت رصاص قوات الاحتلال بشجاعة وصمود. وكان الثمن الذي دفعته الجماهير هذه باهظاً.

احداث العام ١٩٨٦

لم تتوقف منذ «يوم الارض» العام ١٩٨٦، سياسة نهب الاراضي وهدم البيوت العربية وسياسة الاضطهاد والتمييز تجاه المواطنين في مختلف مجالات الحياة. ولا تزال السلطات تحاول مصادرة المزيد من الاراضي. ففي مدينة ام الفحم تهدد المصادرة آلاف الدونمات في المنطقتين العسكريتين المغلقتين، المعروفتين بـ ١٠٥ و ١٠٩. وفي مجد الكروم، تضع الحكومة الاسرائيلية يدها على حوالى ١٥٠٠ دونم، كانت اعلنت مصادرتها في الماضي. كما تحاول السلطات مصادرة ٤٠٠ دونم أخرى من اراضي الناصرة وقريتي المشهد وعين ماهل (**المصدر نفسه**).

وهناك ضم لاراضي زراعية عربية الى سلطات محلية يهودية. فقد اعلنت الحكومة الاسرائيلية ضم ١٨٠ الف دونم تابعة لـ ٢٢ قرية عربية في منطقة سهل البطوف الى مجلس مسغاف الاقليمي الذي لا يزيد عدد سكانه على عدة مئات من الاشخاص، في الوقت الذي تقع هذه الاراضي حول القرى العربية التي تطالب بضم اراضٍ جديدة لمسطحها لاغراض البناء والتطوير. وكذلك الامر بالنسبة الى ٥٠ قطعة ارض من اراضي شفاعمرو، التي ضمت الى المجلس الاقليمي عيمك يزراعيل (مرج ابن عامر) ومجلس اقليمي نعمان. كما تستمر اعمال المصادرة ضد العرب البدو في منطقة النقب الذين لم يبق في حوزتهم سوى ٨٠ ألف دونم من اصل ١,٩ مليون دونم كانوا يمتلكونها ويتصرفون بها العام ١٩٤٨ (**المصدر نفسه**).

وهدم خلال العام المنصرم العديد من البيوت في عرب الخوالد وجسر الزرقاء والفريديس وكفرقاسم. وتستمر مخططات ترحيل عرب مدينة عكا ونقل عرب يافا والرملة واللد الى احياء اخرى. كما ان ازمة السكن في الناحية العربية في حيفا على اشدها، ولم يجر، خلال العام المنصرم، بناء اية وحدات سكنية للمواطنين العرب في المدينة (**المصدر نفسه**).

اما السلطات المحلية العربية، فتعاني من ازمة مالية خانقة بسبب التمييز في الميزانيات التي تبلغ ٢٥,٢٠ بالمئة فقط مما هي عليه في الناحية اليهودية. ولم تخصص الحكومة الاسرائيلية ميزانيات كافية لبناء غرف تدريس لسد النقص الهائل القائم في غرف التدريس (**المصدر نفسه**).

التحضيرات للذكرى الحادية عشرة

منذ العام ١٩٧٦، تقوم لجنة الدفاع عن الاراضي بالتحضير لاحياء ذكرى يوم الارض. وفي اطار الاستعدادات لهذا العام ايضاً، عقدت الادارة القطرية الموسعة للدفاع عن الاراضي اجتماعاً بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٧ في مدينة الناصرة، وناقشت بعض المقترحات، من ضمنها الاقتراح الداعي الى اعلان الاضراب، حيث قدم عدد من اعضاء اللجنة، ممن اقترح الاضراب، مختلف التفسيرات لاقتراحهم من منطلقات رؤيتهم الخاصة للقضية الوطنية. وخلال المناقشة تم تأكيد ان قضية الاضراب لم تسقط، انما مفتوحة، مثلها مثل سائر وسائل تصعيد الكفاح مستقبلاً، وسوف يتم اللجوء اليها دون اي تردد حين تنضج الظروف والامكانيات لذلك. فيوم الارض ليس اليوم الوحيد الذي ينفع للاضراب. والاضراب لا يكون، بالضرورة، في يوم الارض وحده، وكل ايام السنة تنفع عندما يحين وقت اشهار الاضراب (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨٧).

وبعد اجمال النقاش، تقرر القيام بنشاطات عدة لاحياء الذكرى، من بينها اقامة ثلاثة مهرجانات مركزية في عرابة البطوف، في الجليل، وفي ام الفحم، في المثلث، وفي راهط، في النقب، على ان يبدأ مهرجان عرابة بمسيرتين، واحدة من سخنين واخرى من دير حنا، الى عرابة. كما تقرر القيام بمسيرة في اليوم ذاته الى ضريح الشهيد الذي استشهد في احداث يوم الارض العام ١٩٧٦ في قرية كفركنا، واقامة عشرات الاجتماعات والندوات المحلية لشرح قضية الارض وتاريخ يوم الارض واهميته. وتقرر، ايضاً، تشكيل وفد يلتقي وفد لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية ليقدم اليها شرحاً لموقف لجنة الدفاع عن الاراضي في قضية جرحى يوم الارض (**المصدر نفسه**).

وعلى خلفية قرار لجنة الدفاع عن الاراضي، عقدت لجنة الرؤساء القطرية اجتماعاً طارئاً في مجلس الطيرة المحلي للبحث في موضوع الاستعدادات لاحياء ذكرى يوم الارض. وأجري البحث بحضور وفد من سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي، فطرح رئيس اللجنة، القس شحادة شحادة، ما تقترحه سكرتارية اللجنة لاحياء هذه الذكرى. كما قُرئت على المجتمعين رسالة موجهة من حركة النهضة وجبهة الانصار والحركة التقدمية للسلام وابناء الطيرة الى لجنة الرؤساء والى لجنة الدفاع عن الاراضي، تقترح فيها على اللجنتين اتخاذ قرار باعلان اضراب شامل في ذكرى يوم الارض. وقد اكتفى المجتمعون بتسجيل هذه الرسالة. وبعد الانتهاء من المناقشة قررت لجنة الرؤساء تبني المقترحات المقدمة اليها من سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي (**المصدر نفسه**).

وعقد ممثلو اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي ندوة صحافية في بيت سوكولوف في تل ـ ابيب بمناسبة يوم الارض، اكد خلالها عضو سكرتارية اللجنة، المحامي فتحي شبيطة، ان الندوة جاءت لاطلاع الرأي العام على الاوضاع السائدة عشية الذكرى الحادية عشرة. كما استعرض رئيس مجلس دير حنا المحلي، رجا الخطيب، قضايا الارض والاضرار المدمرة التي تلحقها مصادرات الاراضي بأصحابها العرب، وآخر اشكالها الاعلان عن «اماكن تاريخية» يمنع اصحابها من حراثتها باكثر من محراث خفيف، تمهيداً للاستيلاء عليها. واعرب عن تخوف المواطنين العرب من المجالس الاقليمية التي يخولها القانون مصادرة ٤٠ بالمئة من الاراضي التي توضع تحت سلطة نفوذها. واشار الى توصيات لجنة مركوفيتش (شكلت هذه اللجنة في عهد رئاسة شمعون بيرس، في العام ١٩٨٥ لتبحث في موضوع البناء غير المرخص في الوسط العربي، ومن ثم تقدم توصيات لحل هذه المشكلة) موضحاً انها توصي بهدم مئات البيوت العربية دون ان تهتم بايجاد البدائل السكنية لاصحابها، كما انها لا تعترف بحقوق البدو، امثال عرب الزبيدات، والخوالد، والسواعد، وغيرهم (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٢٤).

ثم تحدث المحامي محمد كيوان، مركزاً على عشرات القوانين التي استصدرتها حكومات اسرائيل المتعاقبة لغرض نهب الاراضي العربية، والوقف الاسلامي، واقامة المستوطنات اليهودية عليها (**المصدر نفسه**).

ولم تقتصر التحضيرات للذكرى السنوية الحادية عشرة ليوم الارض على الوسط العربي، حيث عقدت، أيضاً، لجنة التوجيه للعمل السياسي في حزب مبام برئاسة عضو الكنيست محمد وتد وعضو الكنيست السابق شموئيل طوليدانو جلسة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٥، ناقشت خلالها موضوع اشتراك الحزب في احتفالات المناسبة.

وتقرر في الجلسة عقد الندوات والحلقات بمبادرة الحزب في الوسطين، اليهودي والعربي، وايفاد مجموعات من نشطاء الحزب اليهود، والعرب، الى الفروع اليهودية لشرح مضمون ومغزى يوم الارض بالنسبة الى المواطنين. كذلك تقررت المشاركة في الاحتفالات العامة على اساس شخصي، وايضاً مناشدة الجماهير العربية بالاحتفال بصورة تليق بشهداء يوم الارض، ومن منطلق القوى التقدمية العربية واليهودية وسعيها الى تطبيق المساواة من خلال التضامن اليهودي ـ العربي على اساس الاحترام المبادل (**المرصاد** ، تل ـ ابيب، ١٩٨٧/٣/١٨).

وفي اطار الاستعدادات لاحياء الذكرى الحادية عشرة ليوم الارض، نظمت الهيئات والمجالس المحلية العربية العديد من الاجتماعات والندوات في بعض القرى العربية في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨، حيث عقدت اجتماعات وندوات شعبية بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٧، ابرزها:

- اجتماع شعبي حاشد في قرية عرعرة الواقعة في المثلث، تحدث فيه نائب رئيس بلدية ام الفحم، يونس جبارين، والمحامي حسين ابو حسين.
- ندوة شعبية في قرية كفرقاسم بمبادرة لجنة الدفاع عن الاراضي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ورابطة الاكاديميين.
- اجتماع شعبي في قرية الطيرة، في المثلث، بمبادرة اللجنة المحلية للدفاع عن الاراضي.
- اجتماع شعبي في قرية طرعان بدعوة من المجلس ولجنة الدفاع عن الاراضي.
- اجتماع شعبي حاشد في نادي الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) في قرية شعب.
- اجتماع شعبي في نادي اميل توما في قرية سخنين (**الاتحاد** ، ٢٩/٣/١٩٨٧).

اجراءات وقائية

حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، عبر بعض القرارات والاجراءات، الحيلولة دون احتفال المواطنين الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ بالذكرى السنوية الحادية عشرة ليوم الارض. وتمثلت هذه القرارات والاجراءات في غلق عدد من الجامعات والمراكز والمؤسسات العامة، وفي الاعتقالات الادارية والتهديد والمداهمات، حيث امر قائد المنطقة الوسطى، اللواء ايهود براك، بغلق جامعة النجاح الوطنية في نابلس، من ٢٨/٣/١٩٨٧ حتى ١١/٤/١٩٨٧، وغلق جامعة الفرير في بيت لحم، اعتباراً من ٢٧/٣/١٩٨٧ وحتى الاول من نيسان (ابريل) العام ١٩٨٧. وذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان هذه الخطوة اتخذت تحسباً من القيام باعمال شغب (**دافار** ، ٢٧/٣/١٩٨٧).

كما قامت سلطات الاحتلال باقتحام العديد من منازل مخيم الدهيشة، في الضفة الغربية، ونفذت حملة اعتقالات عشوائية في صفوف شبان المخيم، وعززت انتشارها المكثف داخل المخيم وازقته (**الاتحاد** ، ٢٩/٣/١٩٨٧).

وقام الحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم باستدعاء عدد من رجالات المخيم وحذرهم من مغبة حدوث اية اعمال احتجاجية معادية للاحتلال في المناسبة، وطالب المدعوين بضرورة العمل على وضع حد لاية اعمال احتجاجية (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي باقتحام الكلية الابراهيمية في القدس، مستخدمة الغاز المسيل للدموع والعيارات النارية الحية، في اثناء الاقتحام، واعتقلت عشرة طلاب وخمس طالبات كانوا في الغرف، وجُرح طالبان. كما داهمت قوات الاحتلال معهد قلنديا ومعهد البوليتكنيك في الخليل. وتأتي هذه الهجمة ضمن محاولة السلطات منع تفجر الاوضاع في الذكرى السنوية ليوم الارض (**المصدر نفسه** ، ٢٦/٣/١٩٨٧).

ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذه الاجراءات والقرارات، بل قامت، ايضاً، بمنع توزيع الصحف العربية في المناطق المحتلة. وعلم من الصحافيين ان صحفهم لم تتمكن من نشر الاستعدادات ليوم الارض بسبب رقابة السلطات الاسرائيلية (**المصدر نفسه** ، ٣١/٣/١٩٨٧).

اما داخل الارض المحتلة منذ العام ١٩٤٨، فقد رفضت الشرطة السماح بعقد مهرجان بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٧ في قرية ابو غوش، بحجة ان المكان ساحة عامة بالقرب من المدرسة تملكه مديرية عقارات اسرائيل (**المصدر نفسه** ، ٢٦/٤/١٩٨٧). وتأتي هذه الخطوة خوفاً من انخراط القرى العربية في منطقة ابو غوش في الاعمال النضالية الوطنية للجماهير الفلسطينية في فلسطين المحتلة.

اما في منطقة النقب، فقد قامت وزارة المعارف بدعوة طلاب المدارس العربية في النقب الى احتفال فني في سينما حين في بئر السبع، وذلك في الثلاثين من آذار (مارس). كما دعت جمعية ما يسمى بمؤازرة البدو في النقب المواطنين العرب الى اجتماع في مقرها بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٧. وجاءت هذه الخطوة في محاولة لشق وحدة الصف والتخريب على التظاهرة القطرية في بلدة راهط (**المصدر نفسه** ، ٢٧/٣/١٩٨٧).

كما قامت شرطة النقب باعتقال كل من فوزي موسى ووهيب داوود وماهر حبيشة، من جامعة بئر السبع، وعارف يوسف العبرة وشحدة ابو مديغم، من بلدة راهط، لدى قيامهم بتوزيع المنشور الذي اصدرته لجنة الدفاع

عن الاراضي (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

برقيات تحذيرية

كما هو متبع في كل مناسبة وطنية، حاول الفاشي مئير كهانا، هذه المرة ايضاً، تعكير الاجواء واحداث توتر في الوسط العربي، حيث بعث ببرقية تحذيرية الى رئيس بلدية ام الفحم، هاشم محاميد، اعرب فيها عن رغبة اعضاء حركة كاخ في زيارة المدينة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠ لفحص ما اذا كانت البلدية تلتزم قانون العلم الذي اقره الكنيست الاسرائيلي مؤخراً. وجاء في البرقية: «سوف نأتي الى قريتكم لغرض فحص ما اذا كنتم ملتزمين قانون العلم وترفعون علم الدولة على بناية مكاتب السلطة المحلية» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٣٠). وعقب محاميد على ذلك قائلاً: «نرفض، رفضاً قاطعاً، دخول اية فئة فاشية الى ام الفحم، او الى اية بقعة من منطقة نفوذها. كما اننا نرفض ان تجعل هذه الفئة، او غيرها، من نفسها وصية علينا وعلى قوانين الدولة». وتابع: «ان الاستفزاز يستهدف النيل من العيد الوطني لشعبنا، لكننا نعرف كيف نرد عليه» (**المصدر نفسه**). اما نائبه، يونس جبارين، فقال: «ان العناصر الشوفينية والعنصرية تهدف من وراء هذا الاجراء الى التخريب على احتفالاتنا بيوم الارض وتوتير الاجواء. ومثلما افشلنا مثل هذا الاستفزاز في الماضي، فاننا على استعداد لافشاله دائماً» (**المصدر نفسه**).

مهرجانات ومسيرات

احيت الجماهير الفلسطينية في فلسطين المحتلة الذكرى الحادية عشرة ليوم الارض بمهرجانات ومسيرات في الجليل والمثلث والنقب، وباعلان الاضراب. ووقعت صدامات مع قوات الاحتلال في العديد من مدن قرى الضفة الغربية وقطاع غزة.

مهرجانات الجليل

شهدت قرى كفركنا وسخنين وعرابة ودير حنا، منذ ساعات الصباح، استعدادات لاحياء المناسبة بالمسيرات والمهرجانات. ففي كفركنا، انطلقت الجموع من عند المجلس المحلي باتجاه ساحة الشهيد، فوضع اكليل من الزهور، ثم تابعت المسيرة الى ضريح الشهيد والنصب التذكاري الذي اقيم له والنصب التذكاري لشهداء مخيمي صبرا وشاتيلا. وهناك اقيم مهرجان ترأسه عضو المجلس المحلي حنا خشيبون، الذي اكد «اننا نحيي ذكرى يوم الارض هذا العام وشعبنا اكثر تشبثاً بالارض وبالوطن». ثم تكلم القائم باعمال رئيس المجلس محمود فندي عواودة، فقال: «ان الارض هي الضمان لوجودنا وعنوان كرامتنا». وكانت الكلمة الختامية لعضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي، الشاعر سالم جبران، الذي قال: «ان شعبنا موحد شجاع، وهو دائماً اقوى من السلطة وبوليسها ودباباتها... نحن لا نحتفل، الآن، فقط، بذكرى يوم مضى، انما نقف هذا العام امام تحديات واخطار جديدة تذكرنا بما سبق يوم الارض. وعلينا ان نتصدى لهذه الهجمة بكل قوتنا واسلحتنا، بحكمة وشجاعة ووحدة صف صلدة» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

وفي قرية سخنين، تجمعت الجماهير في ساحة اميل توما، ومن هناك انطلقت الى النصب التذكاري، حيث وضعت اكاليل الزهور عليه. والتقت جماهير القرى الاخرى التي جاءت للمشاركة في المسيرة والمهرجان. ثم بدأت المسيرة تتقدمها سيارة نصبت عليها مكبرات الصوت تنطلق منها الاهازيج والهتافات الوطنية (**المصدر نفسه**). ورفع اعضاء من حركة ابناء البلد علم م.ت.ف. وهتفوا: «بالدم والنار نفديك يا جليل» و «تعيش الدولة الفلسطينية» و «الجولان سورية» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

اما في قرية عرابة، فقد بدأ التجمع في ساحة المجلس المحلي، ومن ثمّ توجهت الجماهير الى ضريح الشهيد خير ياسين، حيث وضعت اكاليل الزهور. ثم سارت نحو الشارع الرئيس تتقدمها فرق قارعي الطبول وحاملو الشعارات الوطنية. ومن ثم التقت مسيرتا سخنين وعرابة عند مدخل قرية عرابة واتحدتا، في بحر جارف من البشر، وسارتا معاً باتجاه المدرسة الثانوية (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

وفي دير حنا، تجمع اهالي القرية في ساحة «٣٠ آذار»، ومن ثم طافت شوارع القرية في تظاهرة هاتفة: «ارفع

ايـدك يا نهاب عن ارضي اللي الها اصحاب»، و «يا صهيوني طل وشوف، شعب موحد في البطوف». وتوجهت التظاهرة، فيما بعد، صوب المهرجان المركزي في عرابة (**المصدر نفسه**).

افتتح المهرجان عريفه فضل نعامنة طالباً من الجمهور الوقوف دقيقة حداد على ارواح الشهداء. ثم قدم لمحة عن تاريخ يوم الارض قائلاً: «ان شعبنا يرفض القيود، وان تحرير يوم الارض من الصبغة العسكرية انجز بفضل الدماء الزكية التي خضبت التراب الغالي وبفضل وحدتكم» (**المصدر نفسه**).

وكانت الكلمة الاولى لرئيس مجلس عرابة المحلي، عبري نصار، الذي قال: «ان سواعدكم هي التي صنعت يوم الارض». وتحدث عن الاخطار التي تكمن في السياسة العنصرية، واضاف: «فما توصيات لجنة مركوفيتش الا نوعاً من انواع المصادرة الجديدة». واكد على قداسة الوحدة، هدفاً ووسيلة (**المصدر نفسه**).

ثم تليت رسالة السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، مائير فلنر، والتي جاء فيها: «ان يوم الارض هو رمز نضال الجماهير العربية والقوى الديمقراطية ضد سياسة التمييز العنصري، وضد سلب الاراضي وهدم البيوت، ومن اجل المساواة في الحقوق وتأييد نضال الشعب العربي الفلسطيني العادل، من اجل اقامة الدولة المستقلة» (**المصدر نفسه**).

وتحدث رئيس لجنة الدفاع عن الاراضي القس شحادة شحادة، مؤكداً ان «دم الشهداء بذرة الحرية زرعوها في قلوبنا بذرة للخلود والبقاء». واضاف: «نحن مصرون على منع اية مصادرة في المستقبل. وسنمنع هدم اي بيت... وان اقطار العالم باتت تهتم بيوم الارض وتشاركنا في احياء ذكراه» (**المصدر نفسه**).

ثم تحدث رئيس بلدية الناصرة عضو الكنيست توفيق زيّاد عن اسلوب السلطة الجديد لمصادرة الارض المتمثل في سلخ الارض عن جسم السلطات المحلية وضمها، عسفاً، الى المستوطنات اليهودية، وقال: «لكن شعبنا سيقف ضد هذا الاسلوب الجديد ايضاً. فقد اخذنا على عاتقنا هدم تقرير ماركوفيتش الذي يوصي بهدم قرى باكملها». واختتم قائلاً: «هنا خلقنا، وهنا نموت، وهنا تزهر ورود الربيع» (**المصدر نفسه**).

ثم تحدث رئيس مجلس دير حنا المحلي، رجا الخطيب، فاشار الى الخطر الداهم المتمثل في بقاء اراضي القرى العربية تابعة للمجالس الاقليمية اليهودية. وتلاه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ساشا حوتين، الذي تحـدث عن الثمن الباهظ الذي دفعته الجماهير العربية في العام ١٩٧٦، من اجل الحفاظ على ارضها، وعلى انسانيتها، وحريتها، فكان ان تحول يوم الارض الى يوم ليس فقط لتضامن القوى اليهودية الديمقراطية مع نضال الشعب العربي، وانما تضامن القوى التقدمية في العالم مع هذا النضال (**المصدر نفسه**).

وكانت هناك نشاطات اخرى في بعض القرى والمدن في الجليل تمثلت في رفع اعلام م.ت.ف. في الناصرة وفي قرية كابول (**الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٣/٣١). كما رسمت شعارات ضد الاحتلال على جدران المدرسة في قرية كفرمندا (**دافار**، ١٩٨٧/٣/٣١).

اما في مدينة حيفا، فقد نظمت تظاهرة امام مبنى وزارة الداخلية، ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد هدم بيوت البدو في عرب الخوالد. ودعا المتظاهرون متصرف اللواء الشمالي في وزارة الداخلية، موشي غلازنر، الى الاستقالة من منصبه بسبب آرائه المتطرفة التي تؤدي الى سياسة هدم البيوت في الوسط العربي (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٣١).

مهرجانات المثلث

بدأت الاحتفالات بالذكرى السنوية الحادية عشرة ليوم الارض بمسيرة في شوارع مدينة ام الفحم، اشتركت فيها جموع غفيرة من قرى المثلث، بشماله وجنوبه، ووفود التضامن اليهودية. ودوت الهتافات الشعبية والاناشيد الثورية والوطنية، ومن ثم تجمعت الجماهير في ساحة مدرسة عمر بن الخطاب، حيث اقيم المهرجان.

افتتـح الحفل عريفه عفو اغبارية، فحيا المشاركين في المهرجان. ثم تحدث رئيس البلدية هاشم محاميد، مشـيراً الى ان الجمـوع جاءت لتـؤكد صمودها على درب الوطنية والتصدي لكل مظاهر السياسة العنصرية (**الاتحاد**، ١٩٨٧/٣/٣١). وتلاه عضو الكنيست توفيق طوبي الذي قال: «ان دماء شهداء يوم الارض لم تذهب هدراً. فجماهيرنا حققت المكاسب العديدة بقيادة لجنة الدفاع عن الاراضي والمزيد من الحقوق». واضاف: «لقد اثبت شعبنا، بشبابه وطلابه وطبقته العاملة الواعية، انه ليس كما اراده لوبراني [منسق الشؤون الاسرائيلية

في لبنان، وسابقاً مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية] شعب حطّابين وسقاة ماء، فهو يقف سداً منيعاً في وجه سياسة التشريد، ويناضل، بلا هوادة، من اجل حقوقه وضد الاحتلال. ان جوابنا على سياسة هدم البيوت هو المزيد من البناء والتعمير» (**المصدر نفسه**).

ثم تكلم سكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لطيف دوري، فأعرب عن تضامن القوى التقدمية اليهودية مع نضال الجماهير العربية العادل من اجل المحافظة على الارض وضد سياسة الهدم التي كان آخر مظاهرها هدم البيت في قرية كفرقاسم. واضاف: «نريد السلام مع الشعب الفلسطيني، ولا سلام بدون مشاركة ممثلي هذا الشعب في المفاوضات». وتكلم عضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي وممثل حركة ابناء البلد، رجا اغبارية، فدعا الى مواجهة السياسة الصهيونية بالصمود، كم عبرت عنه الجماهير في يوم الارض (**المصدر نفسه**). وتلاه عوزي بورشطاين (راكح) قائلاً: «كان على واضعي سياسة التفرقة العنصرية ان يأتوا الى مدينة ام الفحم ليروا الاوضاع فيها، هؤلاء الذين يمنعون عن المدينة ميزانيات التطوير ويغدقونها على المستوطنات». ونوه بأن الوقفة الجماهيرية المشتركة اليهودية ـ العربية ضد كهانا على ابواب ام الفحم هي الرمز لجدوى النضال المشترك. ودعا الى وحدة يهودية ـ عربية معادية للفاشية للدفاع عن الديمقراطية والحرية والمساواة للشعبين في اسرائيل. وبعده، تحدث سكرتير لجنة المبادرة الاسلامية في حيفا، فتحي فوراني، فقال: «سيسجل التاريخ ان الحضارة البيضاء في بلاد اللبن والعسل قدمت لنا ما لم يستطعه الاوائل من عصور الظلام. وسيروي التاريخ الاساطير تلو الاخرى عن شعبنا الذي يفلح درب الالام، حاملاً صليبه على كتفيه، ينهض عملاقاً مرفوع الهامة ليقيم القيامة على رؤوس اعداء شعبنا». وختم بالقول: «ان حضارة الظلم ساعة وشعبنا باق في ارض آبائه واجداده الى قيام الساعة» (**المصدر نفسه**).

مهرجانات النقب

بدأت الاحتفالات بالمسيرة الشعبية التي انطلقت من ساحة الجامع في بلدة راهط باتجاه المجلس المحلي. وهتفت الجماهير: «من راهط لبيروت، شعب واحد لا يموت»، «لا تهويد ولا تشريد، عن اراضينا ما بنحيد». وما ان وصل المتظاهرون الى ساحة المجلس، حيث اقيم المهرجان الشعبي الكبير، وصل الطلاب العرب من جامعة القدس، في باصين، فتلاحم الجميع في صف واحد، ومن ثم بدأ المهرجان الخطابي الذي افتتحه عضو لجنة الدفاع عن الاراضي حسين العبرة. وكان اول المتحدثين عضو الكنيست تشارلي بيطون (حداش)، فأكد، في كلمته، ان «يوم الارض اصبح يوماً للنضال العادل من اجل حق الشعب الفلسطيني في ارضه، وتحول هذا اليوم الى ذكرى عزيزة للنضال من اجل السلام العادل الذي لن يتم الا بعقد المؤتمر الدولي الذي تتمثل فيه م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني جنباً الى جنب مع كل اطراف النزاع» (**المصدر نفسه**).

ثم تلاه احمد ابو عبيد من قرية اللقية في النقب، والتي منع اهلها من الحضور الى راهط بأمر من الشرطة (**المصدر نفسه**). وتظاهر سكان اللقية امام مبنى وزارة الداخلية في بئر السبع، احتجاجاً على عدم السماح لهم بالاشتراك في المهرجان المركزي في راهط. وقال عمر الصانع، في اثناء التظاهرة، ان «اليهود يبنون بيوتاً صغيرة لكلابهم، وينيرون لدجاجهم، اما بالنسبة الينا، فاننا اسوأ من الكلاب» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٣١).

الضفة والقطاع: تظاهرات وصدامات

احيت الجماهير الفلسطينية في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، ذكرى يوم الارض بالاضرابات والصدامات مع قوات الاحتلال متحدية الدوريات التي سيرت في مختلف المناطق. ففي القدس، كان الاضراب شاملاً، بناء على دعوة جميع المنظمات الفلسطينية الوطنية. ورسمت الشعارات التي تدعو الى الاضراب (**معاريف**، ١٩٨٧/٣/٣١). وخلت الشوارع من المارة في اعقاب اغلاق المتاجر وامتناع العمال عن الذهاب الى العمل. وامتلأت الجدران في شارع صلاح الدين بالشعارات المناهضة للاحتلال. كما رفع علمان فلسطينيان فوق عمارتين في الشارع ذاته (**الاتحاد**، ١٩٨٧/٣/٣١).

واعتقلت قوات الاحتلال شابين، بعد ان فرقت تظاهرة في منطقة شعفاط، شمال القدس، وضع المتظاهرون، خلالها، الحجارة واحرقوا الاطارات على طريق القدس ـ رام الله، واغلق مدخل مخيم شعفاط بالحجارة والاطارات

لفترة طويلة. وهاجمت قوات الاحتلال مجموعات المتظاهرين في المخيم بالقنابل المسيلة للدموع واطلقت العيارات النارية في الفضاء (**المصدر نفسه**).

وشهدت مدينة رام الله اضراباً تجارياً عاماً. واعتقلت القوات الاسرائيلية عشرة شبان لقيامهم باعمال التحريض (**الفجر**، القدس، ٣/٣/١٩٨٧). كما لجأت القوات الاسرائيلية الى تفريق تظاهرة نسائية كانت تطوف شوارع المدينة (**الاتحاد**، ٣١/٣/١٩٨٧). واضرمت النار في اطارات السيارات ورشقت في ساحة المنارة، وسط المدينة، سيارة اسرائيلية جُرح جندي اسرائيلي بشظايا الزجاج (**الشعب**، ٣١/٣/١٩٨٧).

وفي مخيم قلنديا، القريب من رام الله، قام شبان باضرام النار في اطارات السيارات وبرشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة. وقامت القوات الاسرائيلية باعتقال شاب عمره ١٨ عاماً، لمحاولته احراق دولاب (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨٧).

اما في نابلس، فقد عم الاضراب الشامل، حيث اغلقت المحال التجارية من الساعة الحادية عشرة. وبعد ذلك، اجبرت السلطات اصحاب المتاجر على فتحها بالقوة، حيث قامت بتكسير اقفال محال عدة، وطافت شوارع المدينة دوريات اسرائيلية راجلة، تحسباً من وقوع اية تظاهرات (**الشعب**، ٣١/٣/١٩٨٧).

وشهد مخيم بلاطة، القريب من نابلس، تظاهرات صاخبة، رشق المتظاهرون، خلالها، دوريات الاحتلال بالحجارة واضرموا النار في اطارات السيارات، وردت القوات الاسرائيلية على المتظاهرين باطلاق النار، مما اسفر عن اصابة شابين فلسطينيين في رجليهما (**دافار**، ١/٤/١٩٨٧). وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان المتظاهرين استخدموا المقاليع المطاطية لرشق الجنود الاسرائيليين بالكرات الحديدية (**المصدر نفسه**). وفي مخيم عسكر، القريب من نابلس، رشق المتظاهرون السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما اسفر عن اصابة سائق سيارة باص بجروح، جراء اصابته بحجر (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨٧).

ونظمت في مدينة جنين تظاهرة في مركز المدينة، هوجمت خلالها دورية للجيش الاسرائيلي. وردت الدورية على المتظاهرين بالرصاص، مما أسفر عن اصابة المواطن يوسف محاجنة بجروح طفيفة في رجله، وتم نقله الى مستشفى العفولة (**الاتحاد** و **معاريف**، ٣١/٣/١٩٨٧).

اما في قطاع غزة، فقد عم الاضراب الشامل مدن القطاع وقراه ومخيماته. ففي مدنية غزة، طافت قوات الاحتلال شوارع المدينة وطلبت، عبر مكبرات الصوت، من المواطنين فتح المتاجر. ولما فشل اسلوبها هذا، على الرغم من التهديد بمحاكمة المضربين، قامت بتحطيم اقفال المحال التجارية (**الاتحاد**، ٣١/٣/١٩٨٧). وقام المواطنون بتنظيم بعض التظاهرات التي فرق بعضها باطلاق النار، مما اسفر عن اصابة شخص بجروح (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨٧). كما كتبت الشعارات الوطنية المؤيدة لـ م.ت.ف. على الجدران وقامت الدوريات الاسرائيلية بارغام الشبان على ازالتها (**الشعب**، ٣١/٣/١٩٨٧).

وفي مخيم جباليا، رفرف العلم الفلسطيني فوق المتظاهرين الذين قامت القوات الاسرائيلية بمهاجمتهم بالنار والقنابل المسيلة للدموع، مما اسفر عن اصابة جميل عابد (١٧ سنة) بجروح في رأسه. كما قامت قوات الاحتلال باعتقال عشرات الاشخاص، عرف منهم يوسف الشبراوي (١١ عاماً) وحاتم صالح (١٤ عاماً) ونافذ الكحلوت (١٧ عاماً) واحمد الكحلوت (٥٥ عاماً) (**الاتحاد**، ٣١/٣/١٩٨٧).

اما في مخيم البريج، جنوب غزة، فقد سُيرت تظاهرات تصدى لها الجيش باطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع. ومنع الدخول الى المخيم، والخروج منه (**الشعب**، ٣١/٣/١٩٨٧). وعند مفترق بيت حانون، رشقت سيارة اسرائيلية بالحجارة مما اسفر عن تحطم زجاج نافذتين (**دافار**، ٣١/٣/١٩٨٧).

وكان الاضراب شاملاً في مدينة خان يونس. وسيرت تظاهرة رفعت خلالها الشعارات الوطنية والصقت الاعلام الفلسطينية على ابواب المحال التجارية. وقام المتظاهرون برشق دورية اسرائيلية بالحجارة، فردت الدورية باطلاق عيارات نارية، مما اسفر عن اصابة شاب بجروح طفيفة (**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨٧).

هدوء نسبي

اقتصرت ردود الفعل الاسرائيلية على تعقيبين للوزيرين موشي ارنس وحاييم بار ـ ليف، حيث اشاد ارنس

بالهدوء النسبي في الوسط العربي في اسرائيل، مؤكداً ان الجهات المعنية بالاستقطاب والتطرف في العلاقات بين اليهود والعرب هي التي تقف وراء احداث يوم الارض، لكن الهدوء الذي خيم هذا العام يعني ان هذه الجهات باتت اقلية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١)؛ اما بار ـ ليف، فقد خرج بانطباع ان يوم الارض اصبح ليس مهماً في الوسط العربي (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

اما الصحف الاسرائيلية، فقد تطرق بعضها الى الهدوء النسبي الذي ساد الوسط العربي. وهناك صحف كتبت حول مدى توجيه وسيطرة م.ت.ف. على ذكرى يوم الارض، حيث ذكر ان الدعوة الى الاضراب العام في الوسط العربي بقيت بدون صدى تقريباً وفتحت المؤسسات التربوية والحوانيت (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١). كما اختفت هذا العام، تقريباً، الشعارات التي كان يرفعها المتظاهرون. ولم ترفع سوى شعارات ضد العنصرية ومصادرة الاراضي والعنف (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

اما الصحفي ابي البيلغ، فيرى ان ما كان على اسرائيل ان تفهمه، وتتعلمه، هو عدم الاقدام على مصادرة المزيد من اراضي العرب، والقيام بارجاع الاراضي التي صودرت من المواطنين العرب الى اصحابها بالقدر الممكن، مثل ارجاع اراضي الوقف الاسلامي التي صودرت، والاسهام في دفع مسيرة البناء والتطوير للقرى العربية. واضاف: «ولكن، وزيادة على ذلك ، يجب علينا ان نلاحظ ان الاحتفالات التي اجريت في السنوات الاخيرة تظهر، بصورة بارزة، مدى توجيه وسيطرة م.ت.ف. على ذكرى يوم الارض، وما فعلته المنظمة الفلسطينية، حتى الآن، في دمج المواطنين العرب داخل الخط الاخضر مع المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزيادة اللحمة الوطنيـة، والارتباطات، بين ابناء الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الاخضر» (**الشعب**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٣/٣١).

خليل السعدي

◇
◇ ◇

صيغة التفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية:

ضجيج اسرائيلي للمؤتمر الدولي ودعم اميركي لسبل «التعاون»

تصاعدت، في اوائل العام الحالي، وتيرة الانشطة السياسية الاسرائيلية حول محور واحد، مع تناقض في المواقف من جانب الشريكين الاساسيين في الحكومة الائتلافية، المعراخ والليكود. فالقائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، يسعى الى بلورة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، واخراجها الى حيز التنفيذ، خلال العام الحالي، انسجاماً مع الموقف الذي اعلنه في البيان المشترك مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في «قمة الاسكندرية». ويرتكز بيرس، في سعيه هذا، على دعم حزبه (المعراخ) والتشجيع من جانب دول اوروبا الغربية، وبصمت اميركي يصل، في بعض الاحيان، الى مستوى التأييد، مع ابداء بعض التحفظات. اما رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، فيعمل للحؤول دون تجسيد هذه الفكرة، ويعتبرها كارثة على اسرائيل، بدعم حزبه (الليكود) وباقي القوى اليمينية المتطرفة في اسرائيل.

وفي اطار تجسيد الموقف من المؤتمر الدولي، قام بيرس بانشطة سياسية على غير صعيد، عبر تجواله على عواصم بعض دول اوروبا الغربية، وزيارة القاهرة، وعقد لقاءات مع شخصيات فلسطينية من داخل المناطق المحتلة. وفي المقابل، قام شامير، ببذل الجهود لوضع العصي في عجلة مسار التسوية، خلال زيارته الاولى للولايات المتحدة الاميركية، بصفته الجديدة، ولقاءاته مع مسؤولي الادارة الاميركية، وزعماء الجالية اليهودية هناك، شاجباً ومنددأ بفكرة عقد المؤتمر الدولي، وواصفاً اياها بـ «بدعة سوفياتية»، حيث قال: «نعلم، مسبقاً، بماذا سوف يطالب السوفيات والعرب في هذا المؤتمر: انسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧؛ اقامة دولة فلسطينية بزعامة م.ت.ف. وفي مثل هذا الوضع سوف تضطر الولايات المتحدة الاميركية الى اظهار بعض المرونة، وعندها نجد انفسنا ازاء مواجهة العالم اجمع... لهذا نعارض هذه الفكرة وهي في المهد... غير اننا مستعدون للجلوس مع جيراننا والبدء بمفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة» (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٧).

وبالضرورة، انعكس هذا التناقض في المواقف بين ركني الحكومة الاسرائيلية، بصورة او بأخرى، على الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل، بشكل عام، وعلى الوضع الحكومي، بشكل خاص، فتصاعدت على ارضيته حدة تبادل الاتهامات بين قادة المعراخ والليكود، وراح كل منهما يتهم الآخر بالسعي الى حل الحكومة الائتلافية ومن ثم التسبب في اجراء انتخابات مبكرة للكنيست الاسرائيلي.

في هذا التقرير، نستعرض حيثيات انشطة كلا الطرفين في هذا المضمار.

تحركات بيرس السياسية

على ارضية اتساع دائرة التأييد الدولي والشرق اوسطي لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تحضره الاطراف ذات العلاقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، بدأ شمعون بيرس، تحركه السياسي في عواصم دول اوروبا الغربية، بهدف بلورة هذه الفكرة واخراجها الى حيز التنفيذ، بزيارة خاطفة لروما، تلبية لدعوة تلقاها من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي، للمشاركة في احتفالات الحزب بمناسبة مرور اربعين عاماً على تأسيسه.

بدأ بيرس زيارته هذه بعقد سلسلة لقاءات مع رئيس الحكومة الايطالية، بتينو كراكسي، ومع شخصيات ايطالية اخرى، رفيعة المستوى. وافادت المصادر الايطالية المطلعة بأن بيرس ترك مع كراكسي رسالة شخصية موجهة الى الملك الاردني حسين، الذي كان من المفترض ان يصل الى روما في زيارة رسمية في الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧. ومن جهة اخرى، دعا بيرس زعماء ايطاليا الى الاصغاء للملك حسين بهدف تشجيعه على الانضمام الى مسار السلام في الشرق الاوسط. واكد، في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد لقائه برئيس الحكومة الايطالية، امر تلك الرسالة، واضاف: «لقد كانت لجولة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، اصداء ايجابية في كل من عمان والقدس. لذا، يمكن النظر الى زيارة الملك حسين لايطاليا بأهمية خاصة، لانها سوف تكون فرصة جيدة للمبادرة باجراء مباحثات تمهيدية لعقد مؤتمر سلام بين الاردن والفلسطينيين واسرائيل» (**عل همشمار**، ١١/١/١٩٨٧). ثم عاد بيرس وكرر دعوته لزعماء ايطاليا الى تشجيع الملك حسين، في الكلمة التي القاها في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي، مطالباً دول اوروبا الغربية، ومن بينها ايطاليا، بتقديم المساعدة الاقتصادية الى سكان المناطق المحتلة، شرط التنسيق المسبق مع الحكومة الاسرائيلية، وذلك لضمان عدم وصولها الى ايدي جهات معادية (**معاريف**، ١١/١/١٩٨٧).

وفي سياق الجهود المبذولة لبلورة فكرة المؤتمر الدولي، ذكر ان لقاء قد تم بين بيرس والملك حسين، في مكان ما في وادي عربا. وان جولة المبعوث الاميركي، مورفي، الاخيرة على بعض عواصم المنطقة كانت احدى نتائج ذلك اللقاء. وعلى الرغم من النفي الاسرائيلي لهذا الخبر، فان مصادر اسرائيلية رفيعة المستوى اكدت أمر حدوثه، وعلى انه قد تم عبر وساطة الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، وان بيرس وحسين بحثا في امكان بلورة فكرة المؤتمر الدولي ومسألة التغلب على مشكلة تركيبة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي سوف يشارك في اعماله (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٧؛ نقلاً عن **نيويورك بوست**، الاميركية).

زيارة لندن

قام بيرس بالكشف عن بعض جوانب جولته الاوروبية، قبيل مغادرته مطار بن ـ غوريون متوجهاً الى لندن، خلال لقائه بالمراسلين الاجانب في اسرائيل، حيث قال انه سوف يسعى، خلال تلك الجولة، الى الحصول على المزيد من الدعم الاوروبي لفكرة عقد المؤتمر الدولي. واضاف انه سوف يقوم بزيارة للقاهرة، في النصف الثاني من شباط (فبراير) (وقد تمت الزيارة بالفعل)، وانه يتوقع تجدد عملية السلام في المنطقة عقب انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في الكويت. واوضح بيرس ان المسألة المطروحة، آنياً، على بساط البحث، هي مسألة تحديد هوية الاطراف المشاركة في المؤتمر، ومسألة تمثيل الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، أكد بيرس ان الحكومة الاسرائيلية ما زالت متمسكة برفضها مشاركة م.ت.ف. في اعمال المؤتمر وبشروطها لمشاركة الاتحاد السوفياتي.

ونسب بيرس الى المبعوث الاميركي، مورفي، قوله، عقب جولته الاخيرة على عواصم المنطقة، انه لمس استعداداً لدى حكومات مصر والاردن واسرائيل للبدء بالمباحثات في تطوير عملية التسوية في الشرق الاوسط، على الرغم من وجود بعض الخلافات الجوهرية في وجهات النظر بين تلك الاطراف (**دافار**، ٢٢/١/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، افادت مصادر مقربة من بيرس، بأن هذا سوف يكرس زيارته لبريطانيا، تحديداً، لكيفية السير قدماً بمسار التسوية وتجنيد بريطانيا لبذل المزيد من الجهد في عملية اقناع الاردن بالاستمرار فيه. وسوف يطلع زعماء بريطانيا على تعاطف الاردن، الذي يطالبه باشراك الاتحاد السوفياتي في اعمال المؤتمر الدولي، مع شروط اسرائيل ازاء هذه المشاركة. كذلك، سوف يقترح بيرس على رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، مناقشة هذا الموضوع مع الزعامة السوفياتية، خلال زيارتها لموسكو، (التي تمت في نهاية آذار ـ مارس الماضي) (**المصدر نفسه**).

وعلى اثر وصول بيرس الى لندن، صرح، في اثناء لقائه مع المراسلين، بان اسرائيل وافقت على مواكبة دولية لمباحثات السلام في الشرق الاوسط، تلبية لاصرار الاردن على هذا الطلب. واكد تمسك اسرائيل بموقفها الثابت، من ان هذا المؤتمر ليس بديلاً من المفاوضات المباشرة بين الاطراف ذات العلاقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. واضاف: «لقد توصلت اسرائيل والاردن، من حيث المبدأ، الى عشر نقاط، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي، وانه بقيت، فقط، ثلاث نقاط مدار خلاف هي: تمثيل الفلسطينيين؛ مشاركة الاتحاد السوفياتي؛ واستمرار المؤتمر» (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٨٧).

وفيما بعد، نشرت مصادر صحفية النقاط العشر على النحو التالي:

«١ ـ يتم الاتفاق مسبقاً على تشكيلة [وفود] المشتركين في المؤتمر.

«٢ ـ تصر اسرائيل على ان تشترك، فقط، في ' المظلة ' ، الدول التي تقيم علاقات مع الاطراف كافة المعنية بالنزاع، ويبدي الاردن تفاهماً، لكنه لا يعتبر ذلك شرطاً.

«٣ ـ تتم بلورة الاجراءات كافة والقواعد والمسارات بين الدول التي من المنطقة، بشكل مسبق.

«٤ ـ ينقسم المؤتمر، فور انعقاده، الى لجان ثنائية على اساس جغرافي، تجرى فيها المفاوضات المباشرة، على ان تكون احداها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

«٥ ـ ان المؤتمر ليس مفوضاً لفرض حل على الاطراف، ولا لرفض حل يتم الاتفاق عليه في اللجنة الثنائية.

«٦ ـ تعتمد المفاوضات على قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

«٧ ـ تجرى المفاوضات في كل لجنة من اللجان الثنائية، بشكل مستقل، ومنفصل، عن التقدم في اللجان الثنائية الاخرى.

«٨ ـ يتم تمثيل الشعب الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني من طريق ممثلين موثوقين، ليسوا اعضاء في منظمات ارهابية.

«٩ ـ يقوم السكرتير العام للامم المتحدة بارسال الدعوة لحضور المؤتمر، بعد تنسيق مع الاطراف وبموافقتها.

«١٠ ـ يمكن عقد المؤتمر في حال حدوث جمود في اللجان الثنائية. وتشترط اسرائيل لذلك موافقة الطرفين. ويرى الاردن ان طلب طرف واحد يكفي» (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٧).

ويعتقد بيرس بأن في استطاعة بريطانيا القيام بدور فعال لتضييق شقة الخلافات، نظراً لعلاقاتها الجيدة مع كل من الاردن واسرائيل (**دافار**، ٢٢/١/١٩٨٧).

استهل وزير الخارجية الاسرائيلي مباحثاته في العاصمة البريطانية بلقاء مع نظيره البريطاني، جيفري هاو، الذي اعلن ان بريطانيا تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، شرط توصل الاطراف المعنية الى «صفقة» فيما بينها، وليس من اجل تحويله الى منبر لاصدار البيانات. واكد هاو انه من اجل ضمان نجاح المؤتمر يجب التوصل الى اتفاق مسبق بشأن تركيبته ومضمون ابحاثه وكيفية عمله. واضاف: «يتم التوصل الى سلام حقيقي عندما يسلم الفلسطينيون، عن طيب خاطر، بمسألة وجود اسرائيل، وعندما يحصلون على حقهم في تقرير مصيرهم، وعندما يعلن ممثلوهم، سواء أمن رجال م.ت.ف. كانوا او سواهم، عن تخليهم عن العنف والاعتراف بحقوق اسرائيل» (**عل همشمار**، ٢٣/١/١٩٨٧).

وفي الاطار ذاته، افادت المصادر الاسرائيلية بأن بيرس بحث، أيضاً، مع المسؤولين البريطانيين، سبل دعم خطة التنمية الخمسية الاوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة، من اجل تعزيز النفوذ الاردني في تلك المناطق على حساب م.ت.ف. واضافت المصادر ذاتها ان لقاء بيرس برئيسة وزراء بريطانيا، تاتشر، يعتبر استمراراً لزيارتها لاسرائيل في ايار (مايو) ١٩٨٦، حيث اعلنت عن استعدادها لدعم مساعي التوصل الى حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. يضاف الى ذلك، ان تاتشر اجرت، منذ ذلك الحين، لقاءات عدة مع الملك حسين، نوقشت خلالها سبل حل النزاع. كذلك، قامت الحكومة البريطانية، خلال تلك الفترة، بحثّ دول السوق الاوروبية المشتركة على تقديم المساعدة المالية لتنمية اقتصاديات المناطق المحتلة.

اما بالنسبة الى م.ت.ف. فقد اتضح لبيرس ان اقتناعاً ولد لدى المسؤولين البريطانيين بأن تلك المنظمة لا تستطيع تمثيل الفلسطينيين في مباحثات التسوية. ولكنهم، مع هذا، يتساءلون، من الذي يستطيع القيام بهذا الدور؟ (**دافار**، ٢٣/١/١٩٨٧).

وفي ختام محادثات بيرس ـ تاتشر، وصف بيرس المحادثات بأنها كانت الاكثر نجاعة منذ تسلم تاتشر السلطة في بريطانيا، وبأنها تمت في جو من المودة والتفاهم وتوافق الآراء ازاء المواضيع كافة، بما فيها قضية الشرق الاوسط، وأن الطرفين اتفقا على تحديد صلاحيات المؤتمر الدولي، بحيث لا يستطيع ابطال مفعول اي اتفاق يتم التوصل اليه بين الاطراف المعنية. واوضح بيرس انه اكد، في محادثاته مع تاتشر ومع وزير خارجيتها هاو، ان فتح ابواب الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي اهم بالنسبة الى اسرائيل من فتح ابواب سفارة سوفياتية في رامات غان (**هآرتس**، ٢٣/١/١٩٨٧).

من جهة اخرى، عقبت مصادر بريطانية، رفيعة المستوى، على محادثات بيرس في بريطانيا، فاعربت عن خيبة امل ازاء احراز تقدم ملموس في مسار التسوية في الشرق الاوسط، وذلك خلافاً لما عبر عنه بيرس ومساعدوه من ان محادثاته خلصت الى «حماس» و «ارتياح». واوضحت تلك المصادر ان خيبة الامل هذه نابعة من عدم تقديم بيرس اي فكرة جديدة يمكن ان تحرز تقدماً. وبدلاً من هذا، إستمع البريطانيون، تكراراً، لطلب القيام بمحاولة اقناع الملك حسين للسير خطوة اضافية الى امام. ومن جهة اخرى، عبَّر البريطانيون عن شكهم ازاء استعداد اسرائيل للموافقة على مبدأ عقد المؤتمر الدولي، ذلك المبدأ الذي تبنته بريطانيا مؤخراً (**دافار**، ٢٥/١/١٩٨٧).

زيارة باريس

لم تختلف محادثات بيرس مع الزعماء الفرنسيين، من حيث المضمون، تقريباً، عن محادثاته مع الزعماء البريطانيين. لقد تركزت على اربع نقاط، هي: الحرب العراقية ـ الايرانية؛ والمؤتمر الدولي؛ والمساعدات الاوروبية للمناطق المحتلة؛ والعلاقات الثنائية بين فرنسا واسرائيل.

لقد اعرب الفرنسيون عن قلقهم ازاء التأييد الاسرائيلي لايران في الحرب العراقية ـ الايرانية. وكان رد بيرس ان اختيار اسرائيل ليس بين ايران والعراق، بل بين ايران اليوم وايران الغد (**المصدر نفسه**).

أما في ما يتعلق بالمؤتمر الدولي والمساعدات الاوروبية للمناطق المحتلة، نقل الفرنسيون الى بيرس وجهة نظر الملك حسين بضرورة تركيز المباحثات على موضوع تنظيم المؤتمر قبل التحدث حول سبل ايجاد حل لعقدة التمثيل الفلسطيني. وان الملك غير متحمس لفكرة تشكيل لجنة تحضيرية لتمهّد للمؤتمر، ومع هذا يصر على مشاركة

الاتحاد السوفياتي في اعمال المؤتمر من اجل السير قدماً بمسار التسوية. كذلك، اوضح الفرنسيون لبيرس انهم وعدوا الملك حسين بالتنسيق معه قبل نقل المساعدات المالية الى المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد، اعلن بيرس ان اسرائيل لا تعارض تقديم المساعدات الى سكان المناطق المحتلة شرط ان لا يتم ذلك عبر رجال م.ت.ف. بل عبر الاردن (**المصدر نفسه**).

كذلك، صرح بيرس، بعد لقائه بالرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ورئيس وزرائه، جاك شيراك، بأن مواقف اسرائيل وفرنسا، ازاء القضايا الدولية، متقاربة، اليوم، اكثر من ذي قبل، مضيفاً ان الزعماء الفرنسيين اطلعوه على مضمون محادثاتهم مع الملك حسين ومع الرئيس المصري، حسني مبارك. واشاروا الى ان الاثنين يؤيدان استمرار السعي نحو احراز تقدم في مسار التسوية، عبر عقد مؤتمر دولي (**معاريف**، ٢٥/١/١٩٨٧).

ومن جهة اخرى، حاول بيرس، عند مضيفيه الفرنسيين، التظاهر بالليونة ورحابة الصدر والاستعداد للتنازل، فاعلن ان التفاهم مع الملك حسين جار على قدم وساق، مشيراً الى ان حكومته لن تقوم بانشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة؛ وفي الوقت ذاته، اعترف بأن حكومته لا تملك الاموال اللازمة من اجل ذلك (**دافار**، ٢٥/٣/١٩٨٧).

زيارة بروكسل

عاد بيرس وكرر الموقف الاسرائيلي من موضوع المؤتمر الدولي في مقابلة مع التلفزة البلجيكية، اذ قال: «لقد توصلت اسرائيل والعرب الى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، شرط ان لا يكون بديلاً من المفاوضات المباشرة، بل مواكب لها، على ان يشتمل على لجان فرعية جغرافية ـ ثنائية بين الدول المعنية». واضاف: «اما في موضوع الاستيطان، فليس سراً ان هناك هوة بين موقفي وموقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير؛ غير ان هناك سياسة ائتلافية ملزمة للجانبين، وعلى اساسها تغيرت السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق [المحتلة]» (**دافار**، ٢٧/١/١٩٨٧). وازاء عقدة التمثيل الفلسطيني، قال بيرس: «هذه المشكلة سوف تجد حلاً في المستقبل غير البعيد، عبر صيغ مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه اليوم، ومن السابق لاوانه تقديم تفاصيل» (**المصدر نفسه**).

وبعد لقاء بيرس مع نائب رئيس الحكومة البلجيكية، جان غول، صرح غول بأن بلاده سوف تعمل على طرح مبادرة اوروبية جديدة من اجل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط خلال ترأسها لمجموعة الدول الاوروبية. اضاف ان تلك المبادرة، كما تراها بلاده، ترتكز على القرارات السابقة لمجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، مع تأييدها لمبدأ اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٧).

اما وزير خارجية هولندا، الذي التقى هو الآخر ببيرس، فقد قال ان بلاده لا ترى من جانبها امكان طرح مبادرة او فرض تسوية على اطراف النزاع في الشرق الاوسط، ولكن، مع هذا، ينبغي على دول اوروبا الغربية اتخاذ مبادرة عامة للمساعدة في عملية تقدم مسار السلام في الشرق الاوسط (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٧).

تناقض في المواقف

تميزت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية بالتناقض مع تصريحات القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ازاء فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وازاء سياسة الحكومة الاستيطانية، حيث صرح رئيس الحكومة، اسحق شامير، بأنه لا علم له بالاتفاق مع الاردن حول عشر نقاط، معتبراً ان هناك «سوء فهم» في اقوال بيرس، لأن موقف الحكومة الائتلافية الثابت هو الدعوة الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية. ووجه شامير نقداً الى بيرس تلميحاً، حيث قال: «اذا كانت المفاوضات المباشرة مناسبة لغولده مئير، فلماذا غير مناسبة اليوم لاعضاء حزبها» (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٧). واضاف شامير ان التقارير التي وصلت اليه تفيد بأن الملك حسين وجه نقداً شديداً الى موقف الاميركيين من مسار السلام، عندما اعلن، في اثناء وجوده في باريس، عن ان المرونة الاميركية، في هذا الشأن، هي اقل من المرونة الاسرائيلية (**معاريف**، ٢٣/١/١٩٨٧).

ومن ثم، دعا شامير «كل نصير للسلام والامن الحقيقي» الى رفض صيغة المؤتمر الدولي، مشيراً الى انه ربما

يصبح مثل ذلك الامر ممكناً بعد ان تتوصل اسرائيل الى تسوية سلمية مع جاراتها؛ وعندها، فقط، يمكن اقامة احتفال تظاهري للسلام تدعى اليه اطراف اخرى (**المصدر نفسه**).

وقد شارك شامير في الرأي الوزير بلا وزارة، موشي ارنس، عندما قال: «اعضاء في الحكومة الاسرائيلية يطالعون الصحف ويقرأون تصريحات جديدة لوزير الخارجية لم تبحث، قط، داخل الحكومة، ولم تتخذ بشأنها اية قرارات... بينما ينبغي على الوزير الذي يقوم بمهمة خارج البلاد التقيد بسياسة حكومته الرسمية. غير اننا نرى بيرس يعلن عن اتفاقات وتفاهم بخصوص المؤتمر الدولي، التي لا علم للحكومة الاسرائيلية بها» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، ندد نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الاسكان، دافيد ليفي، بتصريحات بيرس حول الاستيطان، اذ قال: «ان تصريحات بيرس في كل من لندن وباريس ازاء تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، من اجل التظاهر بالليونة ورحابة الصدر امام مضيفيه، هي خرق للاتفاق الائتلافي والخطوط الاساس التي قامت عليها حكومة الوحدة القومية في اسرائيل، من جهة، واشارة الى العالم الغربي، والعربي، بان لا نية لدينا للاحتفاظ بارض ـ اسرائيل، من جهة اخرى؛ لهذا، ينبغي على الليكود الاصرار، بحزم، على مبدأ الاستيطان اليهودي في ارجاء ارض ـ اسرائيل... والحؤول دون اردنة [المناطق المحتلة]» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة لقطع الطريق على تصريحات بيرس في اوروبا واعلانه عن اتفاق مع الاردن من عشر نقاط تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، اعد مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ورقة عمل تضمنت عشر نقاط، تحمل عنوان «لماذا لا للمؤتمر الدولي ؟» على النحو التالي:

«١ ـ ان كل حكومات اسرائيل نادت، دوماً، باجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية.

«٢ ـ ان الحكومة لم تقبل، على الاطلاق، اي قرار يؤيد عقد مؤتمر دولي، ولا ينبغي على وزير الخارجية القول بوجود قرار كهذا.

«٣ ـ ان حكومة اسرائيل تنادي باجراء محادثات مباشرة مع الاردن، دون شروط مسبقة. وان مطلب الاردن بعقد مؤتمر دولي يمثل شرطاً مسبقاً.

«٤ ـ ان فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة سوفياتية.

«٥ ـ ان الدول العربية تطالب باشتراك الاتحاد السوفياتي، لانها تعلم انه سوف يطالب بانسحاب اسرائيلي واقامة دولة فلسطينية.

«٦ ـ ان المؤتمر الدولي سوف يتيح للاتحاد السوفياتي العودة الى الشرق الاوسط، دون ان يفتح ابوابه للهجرة ويعيد العلاقات الدبلوماسية.

«٧ ـ ان المؤتمر كله سوف يتخذ موقفاً مناهضاً لاسرائيل، وسوف يطالب المشتركون فيه بانسحاب اسرائيلي.

«٨ ـ ان العرب يطالبون بمؤتمر، لكي يستطيعوا التملص من الاعتراف باسرائيل.

«٩ ـ ان اتفاق السلام مع مصر قد تحقق من خلال محادثات مباشرة (وبمساعدة اميركية)، ومن الواجب مواصلة الطريق ذاته.

«١٠ ـ ان اسرائيل نادت، منذ قيامها، بمحادثات مباشرة مع جاراتها؛ وبالفعل، بعد حوالى ٣٠ سنة، تم احراز سلام مع مصر. ومن الواجب ان نستمر، ونطالب باجراء محدثات مباشرة حتى تعترف دولة عربية اخرى بطريق السلام» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٢/١٩٨٧).

وعلى الارضية ذاتها، صرح رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان، بأنه لا يوجد اي مبرر يضمن اخذ مسار التسوية دفعاً، نتيجة لمبادرات بيرس السياسية، وان سعيه نحو اجراء مباحثات سياسية في اطار مؤتمر دولي، ينبع من رغبته الجامحة في حل الحكومة واجراء انتخابات مبكرة (**معاريف**، ٢٣/١/١٩٨٧). وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست، ميخائيل ايتان (ليكود)، اذ قال: «يوجد تشابه كبير بين تصريحات بيرس والملك حسين ازاء فكرة عقد المؤتمر الدولي اكثر مما هو قائم بين مواقف شامير وبيرس» (**المصدر نفسه**).

زيارة بيرس للقاهرة

قبل اسابيع معدودة من انتهاء ولاية بيرس في رئاسة الحكومة الاسرائيلية واستلامه مهام منصبه الجديد

كقائم باعمال رئيس الحكومة وزيراً للخارجية، بذل بيرس جهوداً حثيثة للسير قدماً بمسار التسوية في الشرق الاوسط. وقد كللت جهوده تلك باقناع الرئيس المصري، حسني مبارك، بعقد قمة الاسكندرية التي تم التوصل، خلالها، الى اتفاق بشأن استمرار السعي نحو عقد مؤتمر دولي*. ومنذ ذلك الحين، يواصل بيرس سعيه لبلورة هذه الفكرة واخراجها الى حيز التنفيذ خلال العام ١٩٨٧، كما سبق واتفق مع الرئيس المصري في حينه.

وفي هذا السياق، قام بيرس بزيارته الثانية للقاهرة التي اشرنا اليها آنفاً، بينما كان رئيس الحكومة شامير في طريقه الى اسرائيل قادماً من واشنطن. وصرح بيرس، قبيل مغادرته مطار اللد، بأن كل موضوع سوف يطرح خلال المحادثات سوف يبحث فيه. اما شامير، البعيد في لوس انجلوس، فقد اعلن ان ليس لدى بيرس اية صلاحيات لعقد اتفاق حول اي موضوع، وانه من المحتمل ان تحل الحكومة الائتلافية اذا خالف بيرس ذلك (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وذكرت المصادر المقربة من بيرس ان جدول اعمال الزيارة ارتكز على ثلاث نقاط: امكانية عقد مؤتمر للسلام؛ ومسألة تمثيل الفلسطينيين؛ والاتحاد الفيدرالي الاردني ـ الفلسطيني (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وصرح بيرس، عشية سفره للقاهرة، بأنه لا يتوقع التوصل الى حسم نقاط الخلاف في وجهات النظر بين اسرائيل ومصر، بل انجاز خطوة اضافية في عملية تقدم مسار التسوية، مضيفاً انه مفوّض بالاستمرار في هذا المسار، وانه سوف يستمر فيه، وهو طويل وصعب (**المصدر نفسه**). ورد بيرس على سؤال هل اقرت الحكومة الموافقة على عقد مؤتمر دولي ؟ فرد: «بالتأكيد لم تقرر الحكومة القيام بزيارة الى واشنطن ضد المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).

ورافق بيرس، في هذه الزيارة، كل من مستشاره السياسي، د. نمرود نوفيك، ورئيس مكتبه، اوري سابير، ومدير عام وزارة الخارجية، ابراهام تامير. اما اعضاء الوفد المرافق الباقون، فقد سبقوه الى القاهرة، وهم: المتحدث باسم وزارة الخارجية، ايهود غيل، والمستشار القضائي، دوبي سايبل، ونائب مدير عام شعبة الشرق الاوسط في الخارجية، اسحق ليئور، ورئيس دائرة مصر في الوزارة، مردخاي ارتسيالي (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وقال بيرس، اثر وصوله القاهرة: «لقد جئت الى هنا ليس من اجل خلق ازمة، بل من اجل السير قدماً بمسار السلام... واتحدث هنا باسم حكومة اسرائيل... حقاً يوجد في اسرائيل اكثر من مفهوم ازاء مسار السلام، غير ان مصر واسرائيل تقفان، بحزم، وراء ما توصلت اليه قمة الاسكندرية في ايلول (سبتمبر) من العام الماضي» (**معاريف**، ١٩٨٧/٢/٢٦).

واوضح بيرس، خلال مباحثاته مع رئيس الحكومة المصرية، عاطف صدقي، ومع نائبه وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، ان ليس لاسرائيل ومصر حاجة الى المؤتمر الدولي، غير ان الاردن بحاجة اليه. واكد ان الاردن يدرك انه، بعد افتتاح المؤتمر، سوف تبدأ مفاوضات مباشرة عبر لجان ثنائية. وكانت محادثات بيرس تلك من اجل الاعداد للمباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك (**المصدر نفسه**).

عقدة التمثيل الفلسطيني

افادت مصادر مطلعة في القاهرة، بأن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، احضر معه، خلال زيارته للقاهرة، في الاسبوع السابق لزيارة بيرس، قائمة باسماء شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، اعتمدتها م.ت.ف. للمشاركة في مباحثات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي، وان الحديث يدور حول قائمة مؤلفة من ٥ ـ ٨ شخصيات من انصار م.ت.ف. مقبولة من جانب اسرائيل، ويحتمل ان يكون بينها، ايضاً، فلسطينيون بارزون من الشتات (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٦). واضافت المصادر ان هذا الامر يعتبر تحولاً في موقف م.ت.ف. لأن الخلاف بينها وبين مصر كان، حتى الآن، يدور حول طلبات م.ت.ف. بتمثيل الفلسطينيين، وبأن مصر اوضحت، خلال الاتصالات مع م.ت.ف. ان اللجنة التحضيرية سوف تكون ذات مستوى متدن، ولهذا لا حاجة الى مشاركة زعامة م.ت.ف. في تلك المحادثات الاولية (**المصدر نفسه**).

---

* راجع نص البيان المصري ـ الاسرائيلي في «وثائق» العدد السابق من **شؤون فلسطينية**، ص ١٥٧.

وتعتقد المصادر الاسرائيلية بأن القائمة تشمل، اضافة الى حنا سنيوره وفايز ابو رحمة، محاضرين من جامعات المناطق المحتلة، مثل د. محمود شديد، او رؤساء بلديات لم يتم تعيينهم من قبل الاردن، مثل رئيس بلدية نابلس، حافظ طوقان، او رؤساء بلديات اقالتهم اسرائيل، مثل رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، قال بيرس انه لم تعرض، حتى الآن، مثل هذه القائمة؛ ومع هذا لا ينفي احتمال عرضها عليه، اليوم، خلال محادثاته مع الرئيس المصري وكبار مساعديه (**معاريف**، ٢٦/٢/١٩٨٧).

وقال بيرس، في اثناء تحدثه الى المراسلين في القاهرة، انه لاقى، خلال مباحثاته مع رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها، مزيداً من التفهم من جانب مصر لمعارضة اسرائيل والارن ازاء مشاركة رجال م.ت.ف. في المؤتمر الدولي. كذلك، تظهر مصر تفهماً ازاء شروط اسرائيل على مشاركة الاتحاد السوفياتي والصين في المؤتمر (**المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير: «توجد احتمالات جيدة لانجاز اتفاق مع مصر حول مسألة التمثيل الفلسطيني» (**عل همشمار**، ٢٦/٣/١٩٨٧).

لقاء بيرس ـ مبارك

قالت المصادر المطلعة المرافقة لبيرس في زيارته للقاهرة انه تم تقليص الفجوة في مواقف كل من اسرائيل ومصر ازاء مسألة تمثيل الفلسطينيين، بشكل ملحوظ، في اعقاب لقاء بيرس ـ مبارك. لقد وافق المصريون على مبدأ كون الفلسطينيين المشاركين في محادثات التسوية مقبولين من جانب الاطراف كافة، بما فيها اسرائيل. وهذا يعني اعتراف مصري ضمني بحق «الفيتو» الاسرائيلي على التمثيل الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**معاريف**، ٢٧/٢/١٩٨٧). وعبرت المصادر ذاتها عن أملها في ان يمكّن الموقف المصري المستجد هذا من العودة الى البحث العملي في قائمة الشخصيات الفلسطينية التي تستطيع المشاركة في المحادثات، ذلك البحث الذي اوقف قبل حوالى العام، نتيجة لاصرار مصر، في حينه، على مشاركة م.ت.ف. في المباحثات (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل

كانت لزيارة شمعون بيرس انعكاسات سلبية على الوضع الحكومي في اسرائيل. وفي هذا المجال، قال بيرس، مدافعاً عن زيارته: «لقد قررنا سياسة معينة منذ تشكيل حكومة الوحدة القومية، وما زالت مستمرة منذ اكثر من سنتين. لقد اقرت هذه السياسة في وضح النهار، وبعلم الجميع. لم اغير شيئاً ولم افاجيء احداً». واضاف: «انني لم ار مبرراً لتأجيل الزيارة حتى عودة رئيس الحكومة من الولايات المتحدة. عملياً، لقد انتهى الجزء الرسمي من مهمة شامير، منذ الاسبوع الماضي». وتابع: «لم تكن هناك حاجة الى التنسيق، وجهاً لوجه، مع رئيس الحكومة، لأن الامور معروفة لكلينا جيداً» (**عل همشمار**، ٢٦/٢/١٩٨٧).

أما شامير، فقد قال، في مؤتمر صحافي عقده فور عودته من الولايات المتحدة: «ليس لدى وزير الخارجية، شمعون بيرس، اية صلاحية او تفويض للاتفاق على اي أمر يلزم دولة اسرائيل في موضوع المؤتمر الدولي... وانعكاس هذه الازمة على الوضع الحكومي في اسرائيل مرهون، قبل كل شيء، بما سوف ينتج عن زيارة بيرس للقاهرة» (**المصدر نفسه**).

ومن ثم، عاد شامير واكد، في نقاش مغلق مع وزراء الليكود، «ان الخطوط الاساس لحكومة الوحدة القومية، هي ' خطوط حمراء ' ، يعتبر تجاوزها من جانب وزير الخارجية، بيرس، عملاً خطيراً» (**معاريف**، ٢٧/٢/١٩٨٧)، موضحاً «ان لا ذكر للمؤتمر الدولي في الخطوط الحمراء، حتى ولو بكلمة واحدة» (**المصدر نفسه**). وعلق على محادثات بيرس في القاهرة بالقول: «تنسج مؤامرة ـ على الرغم من صعوبة اثباتها حالياً ـ والتوصل الى حل يعني خديعة اسرائيل. وتفسيره الوحيد، هو تسليم [الضفة الغربية] للعرب... وفي حال جلب بيرس قائمة باسماء الفلسطينيين المعتمدين، فان هذه القائمة لا تساوي قيمة الورق الذي كتب عليها. وهذا امر غير ملزم لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ومن جانبها، هاجمت كتلة الليكود في الكنيست، وبشكل لم يسبق له مثيل، بيرس، حين قالت: «ان تصريحات بيرس بشأن المؤتمر الدولي متجانسة مع عدم المسؤولية والتسبب باضرار فادحة لدولة اسرائيل... لقد اثارت

تصريحات بيرس الدول الاوروبية نحو تجديد تأييدها لبيان البندقية الذي يدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي له» (**عل همشمار** ، ٢٥/٢/ ١٩٨٧).

زيارة شامير لواشنطن

جاءت زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للولايات المتحدة الاميركية في اجواء مشحونة بالتوتر، على الصعيدين، الداخلي والخارجي. على الصعيد الداخلي، اشتدت حدة الجدال بين الشريكين الاساسيين في الحكومة الائتلافية (المعراخ والليكود) عقب تحركات القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في دول اوروبا الغربية، ساعياً الى تجنيد التأييد لبلورة فكرة عقد مؤتمر دولي؛ وعلى الصعيد الخارجي، اشتد الجدال حول المنغصات التي ألّمت بالعلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، مثل قضية جوناثان بولارد؛ فضيحة ايران ـ غيت؛ بدائل طائرة «لافي»؛ الموقف الاميركي من العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا.

عشية زيارة شامير لواشنطن، وفي محاولة للتخفيف من حدة تلك المنغصات، أحاط وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ووزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغر، نظيريهما الاسرائيليين، شمعون بيرس واسحق رابين، علماً بأن الولايات المتحدة الاميركية قررت منح اسرائيل وضع «الدولة الحليفة لها من غير الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي». وتجدر الاشارة، هنا، الى ان نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، كان اعطى وعداً لرئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك، شمعون بيرس، ولوزير الدفاع، رابين، خلال محادثاته في القدس في حزيران (يونيو) من العام الماضي، بالحصول على هذا الوضع (**هآرتس** ، ١٥/٢/١٩٨٧).

وكان شامير تلقى رسالة من شولتس تؤكد ان المؤتمر الدولي ليس بديلاً للمفاوضات المباشرة، وان الولايات المتحدة تؤيد عقد المؤتمر، اذا كان ذلك من شأنه السير بالتسوية قدماً (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٨٧). غير ان شامير قام، على الاثر، بالرد على شولتس، عبر رسالة جوابية، جاء فيها: «ان اسرائيل والولايات المتحدة سوف تستمران في العمل، معاً، في اطار البحث في سبل للتوصل الى الهدف المشترك، [وهو] مفاوضات مباشرة في الشرق الاوسط» (**معاريف** ، ١٥/٢/١٩٨٧). ولم يأت شامير، في رسالته، على ذكر المؤتمر الدولي. وحول هذه النقطة، افادت مصادر سياسية، رفيعة المستوى، في القدس، بأن شامير امتنع، عن سبق اصرار، مجادلة الادارة الاميركية عبر الرسائل، لأنه سوف يبحث في هذا الموضوع معها خلال زيارته لواشنطن (**المصدر نفسه**).

ومن اجل ايضاح هذا الموقف، صدر عن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بيان جاء فيه: «يقوم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال زيارته لواشنطن باستعراض مسار السلام في الشرق الاوسط، وبحث في السبل الكفيلة للسير به قدماً بهدف التوصل الى مفاوضات مباشرة على غرار كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة لتلافي الصراع الداخلي، اقرت الحكومة الاسرائيلية زيارة رئيسها الى الولايات المتحدة دون التطرق الى موضوع المؤتمر الدولي، مدار الخلاف بين الليكود والمعراخ، عبر عدم طرحه للمناقشة على جدول اعمال الحكومة. وقام شامير بتفصيل برنامج زيارته، عندما قال انه سوف يحاول، خلال فترة مكوثه في الولايات المتحدة، «مواجهة المشاكل التي تحاول اوساط معادية ترسيخها في الرأي العام الاميركي؛ وان احدى القضايا التي سوف تكون في صلب محادثاته مع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ومع وزير الخارجية، جورج شولتس، وبشكل خاص مع وزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغ، هي بلورة مضمون الوضع الخاص الذي منحته الولايات المتحدة لاسرائيل، كحليف لها ليس عضواً في حلف شمال الاطلسي» (**عل همشمار** ، ٢٦/٢/١٩٨٧).

وفي المقابل، وفي اطار الاعداد لزيارة شامير الى الولايات المتحدة، قال شولتس، خلال مشاوراته الداخلية مع مساعديه: «ليس للولايات المتحدة مصلحة في خلق ازمة داخلية في اسرائيل على خلفية موضوع المؤتمر الدولي. كذلك، لا نية لها بخلق توتر في العلاقات الطيبة بين الدولتين، على الرغم من وجود بعض الخلافات في وجهات النظر ازاء بعض القضايا» (**معاريف** ، ٢٦/٢/١٩٨٧).

حيثيات الزيارة

جعل شامير من نيويورك محطته الاولى. وهناك التقى بالجالية اليهودية الاميركية، واجتمع مع زعمائها الذين كانوا شكّلوا ما عرف باسم «قوة الانقاذ الاقتصادي» لتشجيع الاستثمارات في اسرائيل، وترويج تسويق الانتاج

الاسرائيلي في الولايات المتحدة. وخلال هذا اللقاء، قال شامير ان نشاطهم من شأنه المساعدة على احداث ثورة اقتصادية في اسرائيل، عبر نقل فروع اقتصادية كاملة من القطاع العام الى القطاع الخاص (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٧).

وكان الموضوع الاقتصادي مدار بحث بين شامير وشولتس، عندما اجتمع به في وقت لاحق في واشنطن. وقال شولتس، على اثر اللقاء، للصحافيين: «اذا كانت اسرائيل قوية، فهذا يعني وجود اقتصاد اسرائيلي قوي» (**دافار**، ١٨/٢/١٩٨٧). وكان شولتس اوضح لشامير ان على اسرائيل اتخاذ خطوات فورية للحؤول دون حدوث تدهور اقتصادي، لا يمكن الخروج منه حتى بمساعدة مالية كبيرة (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٧).

وفي نيويورك، ايضاً، التقى شامير برئيس بلديتها وعرض معه اهداف زيارته للولايات المتحدة، قائلاً انه سوف يبحث مع المسؤولين في الادارة الاميركية في مسألة منح الولايات المتحدة مهاجري الاتحاد السوفياتي وضع لاجئين. وشدد على ان الهدف الاساس للزيارة هو اعطاء مضامين استراتيجية جوهرية للوضع الذي حظيت به اسرائيل لدى الولايات المتحدة، كدولة حليفة ليست عضواً في حلف شمال الاطلسي (**المصدر نفسه**).

اما محادثات شامير الرسمية، فقد بدأت مع وصوله الى واشنطن واجتماعه بوزير الخارجية شولتس بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٧، ومن ثم، لقاؤه، في البيت الابيض، بالرئيس الاميركي ريغان، واجتماعه مع وزير الدفاع الاميركي، واينبرغر، كما تحادث مع لجنتي الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ، ومع رؤساء اللجان الفرعية لشؤون الشرق الاوسط في الكونغرس الاميركي (**عل همشمار**، ١٨/٢/١٩٨٧).

لقد تزامنت زيارة شامير مع تزايد البحث في مسألة توريد الاسلحة الى ايران، التي تشغل الرأي العام الاميركي والكونغرس، ومع اقتراب موعد محاكمة جوناثان بولارد بتهمة التجسس لصالح اسرائيل، وهما الموضوعان اللذان اساءا الى العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، على الرغم من تحاشي الجانبين الاشارة الى ذلك.

اما الموضوعان الاساسيان اللذان كانا مدار بحث بين شامير والمسؤولين الاميركيين، فهما مسألة التسوية في الشرق الاوسط وامكان عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، وموضوع التعاون العسكري فيما بينهما.

تركزت محادثات شامير حول الموضوع الاول مع شولتس، بينما الثاني مع واينبرغر. اما لقاؤه مع الرئيس الاميركي، فكان شمولياً تناول المواضيع كافة، كما درجت العادة في مثل هذه اللقاءات.

المباحثات السياسية

على الرغم من الابتسامات العريضة وتبادل المديح، كشفت التصريحات التي ادلى بها كل من شامير وشولتس الى الصحافيين، بعد لقائهما، عن وجود خلاف في وجهات النظر بين الطرفين حول موضوع المؤتمر الدولي. فقد عبر شولتس عن ذلك، اذ قال: «حقاً لم تتفق وجهات نظرنا ازاء فكرة المؤتمر الدولي، لكننا متفقون على ان الهدف هو اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف ذات العلاقة بالنزاع» (**معاريف**، ١٨/٢/١٩٨٧)، موضحاً انه يعارض عقد مؤتمر دولي على غرار ما يبتغيه السوفيات، لكنه يرى ضرورة البحث في امكان عقد مؤتمر يتيح بدء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وبين وفد اردني ـ فلسطيني (**المصدر نفسه**). غير ان شامير اعلن، في المؤتمر الصحافي ذاته، انه يعارض، بصورة قاطعة، «هذا الاقتراح السوفياتي المسمى مؤتمراً دولياً». وحذر الادارة الاميركية من انه «سوف يكون مستعداً لحل حكومة الوحدة القومية على ارضية النقاش حول فكرة المؤتمر الدولي، والتسبب بمواجهة داخلية في اسرائيل قد تؤدي الى اجراء انتخابات مبكرة» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٧). وقالت مصادر اسرائيلية مطلعة انه، خلال محادثات شامير مع شولتس، ادعى الاول بأن غالبية السكان في اسرائيل تعارض، بشدة، فكرة المؤتمر الدولي. واشار الى ان اسرائيل على استعداد لحضور مؤتمر مصغر يتشكل من اسرائيل ومصر والاردن وعرب فلسطينيين (**معاريف**، ١٨/٢/١٩٨٧). واضافت المصادر نفسها انه، على الرغم من اختلاف وجهات النظر ازاء موضوع المؤتمر الدولي، فقد وصفت محادثات شامير ـ شولتس بأنها كانت «ودية للغاية» (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٧).

كذلك، طرح موضوع المؤتمر الدولي في محادثات شامير مع الرئيس الاميركي ريغان. وقد عبر ريغان عن الموقف الاميركي، ازاء هذا الموضوع، بالقول: «اننا نؤمن بوجوب تجربة السبل كافة من اجل جمع الاطراف ذات العلاقة بالنزاع في الشرق الاوسط لاجراء مباحثات سلام، بما فيها عقد مؤتمر دولي»

(**معاريف** ، ١٩/٢/١٩٨٧). واعرب ريغان عن أمله في اتخاذ اي خطوة يكون من شأنها ان تؤدي الى اجراء مفاوضات بين الاطراف (**يديعوت احرونوت** ، ١٩/٢/١٩٨٧). اما شامير، فقد شدد على ان السبيل الوحيد للتوصل الى السلام هو نهج كامب ديفيد والمفاوضات المباشرة بين الاطراف. وتجنب شامير، بعد لقائه بريغان، التحدث عن وجود خلافات بينه وبين الادارة الاميركية حول المؤتمر الدولي. وفي لقائه مع اعضاء نادي الصحافة، قال شامير ان اسرائيل لا تعارض عقد مؤتمر دولي، شرط ان تقتصر قائمة المشتركين على الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل والاردن ومصر وممثلي الفلسطينيين في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه** ، ٢٠/٢/١٩٨٧).

ومن الجانب الاخر، وفي محاولة لعدم ابراز الخلاف، قال شولتس ان الولايات المتحدة تؤيد، ايضاً، اجراء مفاوضات مباشرة وتعارض عقد مؤتمر دولي يكون اختصاصه فرض القرارات على الاطراف. غير انه اضاف ان هناك حاجة، على الرغم من ذلك، الى مظلة ما دولية، والولايات المتحدة تريد ترك هذا الخيار مفتوحاً (**معاريف** ، ٢٠/٢/١٩٨٧).

وفي محاولة من شامير للالتفاف على الموقف الاميركي المستجد من موضوع المؤتمر الدولي، طرح شامير فكرة عقد مؤتمر دولي مصغر، بمشاركة اسرائيل والاردن ومصر والولايات المتحدة وممثلين فلسطينيين من المناطق المحتلة. غير ان شولتس رفض هذا الاقتراح، اذ قال: «ليس هذا هو المؤتمر الذي يدعو اليه الملك حسين، فالملك يسعى الى ايجاد تأييد واسع من الشرعية الدولية، من اجل البدء بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل... والولايات المتحدة تبذل، من جانبها، الجهد وتتعاطف معه في هذا السعي. لذا، ليس هذا ما نبحث عنه» (**عل همشمار** ، ٢٠/٢/١٩٨٧).

المباحثات العسكرية

في هذا المجال، قال وزير الخارجية الاميركية، شولتس، ان موضوع التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة قد تصدر المحادثات مع شامير، الذي وصف العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية بأنها وثيقة للغاية؛ وشكر شولتس والرئيس ريغان على مساندتهما لاسرائيل (**المصدر نفسه** ، ١٨/٢/١٩٨٧). لذا، كانت مباحثات شامير مع وزير الدفاع الاميركي، واينبرغر، هي الاهم. وفي نهايتها، اعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية، بوب سيمس، ان الولايات المتحدة «سوف توسع المجالات التي تستطيع العمل فيها بالتعاون مع اسرائيل من اجل قواتنا في اوروبا، وسوف يزيد الاسطول السادس من طلب الخدمات اللازمة لسفنه من اسرائيل» (**معاريف** ، ٢٠/٢/١٩٨٧).

وبحث شامير وواينبرغر في موضوع التعاون الاستراتيجي وزيادة التراخيص الممنوحة لاسرائيل للاشتراك في مناقصات وزارة الدفاع الاميركية، واستمرار تخزين الاسلحة الاميركية في اسرائيل؛ وكذلك موضوع طائرة «لافي»؛ كما بحثا في تأثيرات الحرب العراقية ـ الايرانية (**هآرتس** ، ٢٠/٢/١٩٨٧). كذلك، اكد شامير والمتحدثون الكبار التفاهم الذي تم التوصل اليه بشأن التعاون العسكري بين الدولتين للحؤول دون اي عدوان. واوضح متحدث اميركي ان القصد هو عدوان من جانب طرف خارجي، اي الاتحاد السوفياتي، مضيفاً ان الولايات المتحدة، ايضاً، معنية بردع اي عناصر تحاول المبادرة الى حرب في الشرق الاوسط، وهذا يشمل، ايضاً، حرباً من جانب اي دولة عربية ضد اسرائيل (**معاريف** ، ١٩/٢/١٩٨٧).

نقاط غير مريحة

لم تكن الظروف التي رافقت زيارة شامير مناسبة. ففضيحة بيع الاسلحة لايران، ودور اسرائيل فيها، تشغلان الرأي العام ووسائط الاعلام في الولايات المتحدة. كما ان موعد جلسة الحكم على جوناثان بولارد كان قريباً. وعندما امطر الصحافيون شامير بالاسئلة حول قضية بولارد، قال انها لم تطرح خلال محادثاته مع شولتس. واضاف: «حقاً، انها قضية مؤسفة بالنسبة الى اسرائيل التي تتعاون في التحقيق في ملابساتها». وافاد متحدثون رسميون اميركيون بأن شامير وشولتس اتفقا على بذل جهود مشتركة من اجل اعادة العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية الى مسارها الطبيعي، على الرغم من القضايا الاخيرة التي كان لاسرائيل ضلع فيها (**عل همشمار** ، ١٨/٢/١٩٨٧).

ايران

بالنسبة الى فضيحة ايران غيت، فقد حاول رجال الادارة الاميركية والوفد الاسرائيلي تجاهلها (**دافار**، ١٨/٢/١٩٨٧). الا ان الرئيس ريغان قال، بعد اجتماعه بشامير، انهما بحثا في موضوع ايران، وان «المهم هو النظر الى المستقبل وليس التركيز على الماضي» (**معاريف**، ٢٢/٢/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، افادت وسائط الاعلام الاميركية، بعد لقاء ريغان ـ شامير، بأن الاميركيين اوضحوا لاسرائيل ـ على خلفية قضيتي بولارد وايران ـ انها لن تستطيع التصرف بعد ذلك حسبما تشاء دون ان تدفع الثمن. وقال معلقو شبكات التلفزة، انه في الامكان التحدث، الآن، عن وجود توتر في العلاقات بين الدولتين (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٢/١٩٨٧). غير ان شامير رفض الادلاء بأية معلومات عن دور اسرائيل في الصفقة الايرانية. ومن جهة اخرى، اعربت لجنة التحقيق التابعة للرئاسة الاميركية، التي تحقق في القضية، عن استيائها لعدم تعاون اسرائيل بشكل كافٍ (**دافار**، ٢٠/٢/١٩٨٧).

اليهود السوفيات

في موضوع اليهود السوفيات الذين يهاجرون الى الولايات المتحدة بدلاً من الهجرة الى اسرائيل، والذي كان شامير اعلن، اثر وصوله الى نيويورك، عن انه احد المواضيع الاساسية التي سوف يبحثها مع المسؤولين الاميركيين، لم ينجح شامير في اقناع وزير الخارجية الاميركية، شولتس، بتغيير موقف بلاده من هذا الامر. وقيل له ان ادارة الرئيس ريغان ما زالت تؤيد «حرية الاختيار» للمهاجرين (**عل همشمار**، ١٨/٢/١٩٨٧).

جنوب افريقيا

من المعروف ان مجلس النواب الاميركي قد سن قانوناً يمنع بموجبه تعامل الدول المستفيدة من المعونة الاميركية، مع جنوب افريقيا. وقد اوضحت اسرائيل، على هامش المباحثات التي اجريت في اثناء زيارة شامير لواشنطن، انها تحتاج لمهلة تصل الى حوالى اربع سنوات لكي تتمكن من قطع علاقاتها، والعقود التجارية، مع حكومة جنوب افريقيا، بشكل تدريجي. وخلاف ذلك، سوف تلحق بها اضرار مالية فادحة، ومن المحتمل، ايضاً، ان تواجه موجة من الدعاوى القضائية. ومن جهة اخرى، اكدت اسرائيل انها(ايقيرفا بونج نم «ةيجيتارتسا« اهنأب فصوت داوم دروتست تلاز ام اهناف ،يرصنعلا زييمتلا ماظن دض ةدحتملا تايلاولا ةسايس نم مغرلا يلع ت **دافار**، ٢٠/٢/١٩٨٧).

المؤتمر الدولي والصراع الداخلي

خلال زيارة شامير للولايات المتحدة، اشتدت حدة الخلافات وتبادل الاتهامات بين الليكود والمعراخ على خلفية وجهات النظر المتباينة من موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وفي هذا السياق، اتهمت حركة حيروت شمعون بيرس، ووزراء حزبه، بالتآمر ومحاولة الاساءة والتخريب على زيارة رئيس الحكومة شامير، بهدف افشالها. ومما جاء في البيان الذي صدر عن حركة حيروت: «لقد كشف بيرس وحزب العمل، مجدداً، عن نواياهم التآمرية، حيث فقد بيرس اعصابه عبر سعيه منقطع النظير ضد زيارة شامير الى واشنطن... لقد حان الوقت لكي يكف بيرس عن اصدار التهم جزافاً وتشويه سمعة رئيس الحكومة... وبهذا العمل يسيء بيرس لنفسه ولمصداقيته قبل كل شيء» (**هآرتس**، ١٥/٢/١٩٨٧). وعلى الاثر، رد حزب العمل على بيان حركة حيروت، بـ «ان هذا البيان يؤكد، مجدداً، ما قاله شمعون بيرس ازاء اساءة الليكود للنهج الاساسي المتوجب من حكومة الوحدة القومية... ويجب على الحكومة عدم تجاوز ثلاثة مبادىء: عدم عودة التضخم؛ والسير قدماً بمسار السلام؛ والتمسك بنهج الوحدة... غير ان حركة حيروت، بتصرفاتها غير المسؤولة وغير الرسمية، قد الحقت الضرر بالمبادىء الثلاثة معاً. ويمكن تفسيرها، فقط، على خلفية حرب المعسكرات داخلها» (**المصدر نفسه**).

تقويم الزيارة

اذا اردنا تقويم زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الولايات المتحدة، وما حققته من نتائج، وما واكبها من تعليقات، نجد انها، منذ بدايتها وحتى نهايتها، تراوحت بين المد والجزر حول نقطتين اساسيتين، هما المؤتمر الدولي، واحتمال حل الحكومة.

وفي هذا المجال، كتبت عفراه يشوعاليت في مقالة لها في «معاريف» (١٩/٢/١٩٨٧) ان في امكان شامير

الوقوف في مؤتمر حركة حيروت المقبل والتفاخر بموقفه الصلب في وجه محاولات الادارة الاميركية «لثني ذراعنا». كذلك في امكانه، فعلاً، القول، بنفس مطمئنة، ان «الاهداف الحقيقية» للزيارة قد تحققت بكاملها. لكن تبقى ان الزيارة الرسمية ليس الهدف منها، اصلاً، الانهماك «بمباحثات حقيقية. فمن المعروف ان الواجب يحتم الاتفاق المسبق على الموضوعات كافة، وبأدق تفاصيلها، عبر الاتصالات بين الجانبين. لقد تحولت زيارة شامير، عن غير قصد منه، الى منصة للتأكيد، بصورة صارخة، على المشاكل كافة المثيرة للغضب في العلاقات».

واشارت «دافار» (١٩/٢/١٩٨٧) الى سوء تقدير شامير عندما اعتقد بأن في استطاعته الاكتفاء بالاشارات والتلميحات العلنية، قبل الزيارة، للتخلص من ضرورة التباحث مع مضيفيه في واشنطن حول فكرة المؤتمر الدولي، اذ كتبت: «ان مباحثات شامير مع شولتس وبعض كبار الشخصيات في ادارة ريغان، اثبتت انه اخطأ التقدير. ومن المؤكد ان الموقف جاء مخيباً لآمال شامير، الذي تمنى الاعتماد على التحفظ الاميركي الدائم من اشراك الاتحاد السوفياتي في المسيرة السلمية... لقد كان الافتراض الاساس لرحلة شامير، انه، على الرغم من قضيتي ايران وبولارد... ان في امكانه ايقاف الانجراف نحو المؤتمر الدولي والخروج من واشنطن بانجاز، على شكل اعتراف جديد بوضع اسرائيل كحليف اساسي ليس عضواً في حلف شمال الاطلسي. وهذا انجاز وهمي واعلامي، قد تحقق في العام الماضي، في اثناء محادثات بيرس مع الادارة الاميركية».

اما المعلق العسكري لصحيفة «يديعوت احرونوت» (٢٠/٢/١٩٨٧)، اريئيل غيناي، فقد نبه الى تآكل العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، حيث كتب: «ان هذه العلاقات تقوم على اساس الصخرة الثابتة للمصالح العسكرية المتبادلة في منطقة حيوية ومليئة بالتقلبات... وجميع العثرات والحوادث، بأنواعها كافة، تتحطم على هذه الصخرة الصلبة، دون ان تترك اثراً... لكنه على غرار تآكل الصخر في البحر، فمن شأن التطورات السياسية، مع مرور الوقت، ان تقوض هذا الاساس. ولهذا السبب بالذات ينبغي ان نولي اهمية كبيرة جداً للدلائل على التآكل التي بدأت تظهر في وسائط الاعلام، وهذا ما برز خلال زيارة شامير».

صلاح عبدالله

سياسة اسرائيل التسليحية

Klieman, Aaron; *Israel Global Reach: Arms Sales as Diplomacy,* London: Pergamon - Brassey's, 1985, XIII + 240 Pages.

يقوم الاستاذ في دائرة العلوم السياسية في جامعة تل ـ ابيب، ارون كليمان، بتقديم الدراسة المطوّلة الاولى حول السياسة الاسرائيلية في تصدير الاسلحة. وهو اذ يفعل ذلك كاسرائيلي موال لدولته وحكومته، مما يعني موافقتـه على سيـاسـاتها عموماً ودفاعه عن حوافزها واهدافها خصوصاً، فانه يفيد القارىء، على الرغم من انحيازه، بفضل المناقشة المستوفية لدوافع اسرائيل وحججها في تصدير ادوات الدمار الى الحكومات الدكتاتورية، او العنصرية، ومناقشة الاعتبارات والقيود التي تؤثر في سياسة التصدير تلك. كما يفيد هذا الكتاب القارىء الناقد الذي يكتشف فيه حقيقة الخطر الصهيوني الذي يبرر كل تصرف بحجة «مصلحة اليهود العليا»، فيربط مصير اليهود واليهودية باستخدام مسيء وغير امين للمبررات الاخلاقية، ويثير في الاذهان رابطاً مؤسفاً بين القمع والاضطهاد في اميركا الوسطى وجنوب افريقيا وبين «مصلحة اليهود».

لكن يجب التنبيه، هنا، الى حقيقة ان كليمان لا يقدم دراسة للصناعة العسكرية الاسرائيلية، ولا للمجمع الصناعي ـ العسكري في اسرائيل. ولعل القارىء يتمنى، عند الانتهاء من قراءة هذا الكتاب، لو ان المؤلف تطرق بدقة وانتظام اكبر الى تلك الظواهر، كي يغني دراسته ويغني القارىء اكثر. يؤكد كليمان، في تقديمه، انه قام بالدراسة لكي يجيب عن الاسئلة التالية: ماهي الدوافع المحددة التي ترغم اسرائيل على مواصلة برنامج لنقل الاسلحـة يتسم، في آن، بالطموح وبالجدال المحتمل وبالمخاطر الناشبة من حين الى آخر؟ كيف تتم صياغة السياسة التسليحية؟ وكيف تتم قرارات لمبيعات سلاحية محددة؟ ما هي التسهيلات والاجراءات لمناقشة مثل هذه القرارات، وللموافقة عليها وتنفيذها؟ وخصوصاً، ما هو مدى تأثير المؤسسة الدفاعية والصناعة العسكرية المحلية على عملية صياغة السياسة؟ (ص X).

يتناول كليمان موضوعه في احد عشر فصلاً. ان اهم هذه الفصول، من حيث تقديم المعلومات والخلفيات الى القارىء، هي تلك المعنية بالعلاقات التسليحية ـ التصديرية الخاصة لاسرائيل مع دكتاتوريات اميركا الوسطى والجنوبية (خصوصاً الارجنتين) ومع جنوب افريقيا، وكذلك تلك الفصول المتعلقة بآفاق التصدير الى الولايات المتحدة الاميركية والقيود على نمو الصادرات. كما توجد مقاطع مفيدة ضمن فصول اخرى حول آلية الاشراف على مبيعات الاسلحة في اسرائيل، وحول اهم الصناعات، وطرق تسويق وترويج منتجاتها في العالم؛ لكن الكتاب يعاني من قلة الروابط التي تجمع بين الاجزاء، ومن نقص التحليل المتسلسل والثاقب. فهو يبدأ بفصل حول نمو الصنـاعـات الحربية دولياً وحول احجام التصدير وهويات اهم المصادر واهم المستوردين، ثم يطور مناقشة العلاقة بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وبين مبيعات الاسلحة، ملاحظاً تعاظم القوة الشرائية للعـالم الثـالث وبروز دورها في مجالي الاستيراد والتصنيع. ويقدم المؤلف، في فصل ثان، مواصفات اسرائيل كمصدر اسلحة، من خلال استعراض تاريخي وشرح مزايا تلك المواصفات التي تعزز ثقة المشترين. غير انه، على الرغم من ذلك، ليست هنـاك صورة متكاملة عن مسار الصناعة العسكرية الاسرائيلية وصادراتها وعلاقاتها السياسية ومواقفها التوسعية، بل هناك صورة مجتزأة فحسب.

لو عدنا الى البداية، لوجدنا ان «المفتاح» لفهم الكتاب ومنظور كليمان يكمن في مقولته حول «الضرورة الامنية

المطلقة»: ان اسرائيل تعيش حالة حرب دائمة. وهذه الحالة توجب عليها ان تحتفظ ليس بقدرة عسكرية كاملة فحسب، بل وبامكان توفير كل ما تحتاج اليه من اسلحة وذخائر ومعدات. وبما ان اسرائيل هي ـ كما تدعي ـ حامية اليهود اينما كانوا ومحط آمالهم، فانه يحق لها، بل ويجب، ان تفعل ما تستطيع (تحتل، تقاتل، تنتج، تبيع) خدمة لمصالحهم. اي ان المبرر الكافي لكل ما تفعله اسرائيل ـ حين تساعد سوموزا في نيكاراغوا، او مونت في غواتيمالا، او دوارتي في السلفادور على اضطهاد الطبقات العاملة، او قمع ملايين السود في جنوب افريقيا بيد البيض العنصريين، وعلى تحطيم الدول المجاورة ـ هو ان يكون ذلك مفيداً لليهود، حسب رؤية القيادة الاسرائيلية. فاذا كانت مبيعات الاسلحة تخدم الاقتصاد الاسرائيلي وتصون الصناعة المحلية، فان ذلك مبرر، اخلاقياً وانسانياً، ومبرر، ايضاً، بالتهديدات الاقليمية لاسرائيل. وتدخل، هنا، عدة مغالطات تبريرية لهذا الموقف، تتجسد، مثلاً، حين عرَّف كليمان المسألة الفلسطينية، بأنها تتمثل، «اساساً، بالرفض العربي لحق قيام دولة يهودية على اي جزء من فلسطين» (ص ٧). ثم يتابع هذا المنطق المعكوس بالتأكيد ان اسرائيل تتزود بالاسلحة لانها «تجد نفسها» في منطقة عربية تستورد كميات كبيرة من الاسلحة، وكأن وجود اسرائيل وظروفها الامنية اتت صدفة، وكأن التسلح العربي لم يأت استجابة لتحديات التوسع الاسرائيلي.

حين ينتقل كليمان الى سرد تطور صادرات الاسلحة الاسرائيلية، يقدم ملاحظات عدة لافتة، منها اهمية دور الموظفين الحكوميين ما دون الوزراء في اتخاذ القرارات في هذا المجال، واهمية دور وزير الدفاع تحديداً على المستوى الوزاري (علماً بأن المؤلف يشير الى دور وزراء آخرين في عرض الصفقات خلال زياراتهم الخارجية). ويذكر المؤلف ايضاً، نجاح جهود تسويق الاسلحة الاسرائيلية بفضل سمعتها الميدانية الطيبة. كما يؤكد اهمية بيع الاسلحة في بناء العلاقات الطيبة مع دول معينة، واهمها اثيوبيا وايران، بهدف الالتفاف على دول المجابهة العربية. ويضيف كليمان، في هذا السياق، ان الكثير من العلاقات العسكرية الخارجية لاسرائيل، وبعض اقدمها واكثرها متانة (مع زائير واثيوبيا ودول اميركية، وسطى وجنوبية، معينة)، تشتمل على توفير التدريب والخبراء وغير ذلك من الخدمات العسكرية والاستشارات، اكثر مما تشمل الاسلحة والمواد الحربية؛ وتمثل تلك ميزة هامة، لها دلالات سياسية وتعزز إغراء اللجوء الى الاسلحة والمعونة الاسرائيلية بدلاً من الغربية او الشرقية، بالنسبة الى بعض دول العالم الثالث.

غير ان هذا الجزء من الكتاب يفتقر الى مناقشة واضحة لتطور الصناعة العسكرية الاسرائيلية عملياً. فكليمان يشرح، فقط، نمو الصناعة بشكل عام، من مستوى تصليح وتحديث الاسلحة المستعملة والمتقادمة، الى مستوى تجميع بعض النظم او انتاج الذخائر والمدافع، وصولاً الى مستوى انتاج المعدات الالكترونية المتقدمة ونظم الاسلحة الرئيسة للجو والبر والبحر، لكنه لا يشرح الى اي مدى اعتمد هذا النمو على استيعاب، او «استعارة»، او حتى سرقة، التصاميم والخطط الانتاجية من الخارج. مثلاً، ان طائرة نيشر التي تم تحويلها الى طائرة كفير ما هي الا نسخة مسروقة عن طائرة ميراج ـ ٣ الفرنسية، و ان كفير وميركافاه وغيرهما تحتوي على محركات وقطع اخرى اميركية، وان الكثير من الانتاج العسكري الاسرائيلي يتكل على الدعم المالي والتكنولوجي ـ المعلوماتي الاميركي. ومغزى كل ذلك يقلص من اهمية التجربة الانتاجية الاسرائيلية كنموذج للدول النامية التي لم، ولن، تنعم بالمستوى ذاته من الدعم والرفقة الغربيين. وتظهر هذه المفارقة من بين السطور، علماً بأن كليمان يحاول اخفاءها. فهو يؤكد ، مثلاً، وهو محق الى حد ما، ان «براعة اسرائيل واضطرارها الى الارتجال بسبب الصعوبات» هي التي جعلتها تنتج وتبيع الاسلحة الفاعلة؛ لكنه يقر، في جملة تالية، بأن الدعم الاميركي كان ضخماً في الفترة ذاتها، فأين الضائقة واين الحاجة للتعويض عن انقطاع سيل الاسلحة المستوردة ؟

ثم ان الرواية التي يقدمها كليمان ينقصها امر هام جداً، الا وهو عدم ذكر البعد النووي. صحيح ان اسرائيل لا تبيع الاسلحة الذرية، وان المؤلف يركز على الصادرات السلاحية الاسرائيلية وليس على الانتاج والتطوير العسكريين المحليين، غير ان اسرائيل تقوم ببيع اجهزة فنية تعتمد التكنولوجيا والمواد النووية، يندرج بعضها في سياق التبادل مع دول معينة على اساس استيراد اليورانيوم وغيره من المواد الذرية (الماء الثقيل مثلاً) منها. الا ان المبرر الاقوى لادراج الناحية النووية في هذا الكتاب يتمثل بالدور الاسرائيلي في تنمية البرامج النووية العسكرية لجنوب افريقيا وتايوان، وفي العمل المشترك معهما على تطوير صواريخ ثقيلة ارض ـ ارض،

وربما صواريخ بلاستيكية قصيرة، ومتوسطة، المدى وقذائف مجنحة (صواريخ كروز) القادرة على قذف الرؤوس المتفجرة الذرية. ولا يعير كليمان هذه الجوانب اي اهتمام على الرغم من ذكره لوجود تعاون «في نواح وميادين تكنولوجية اخرى واكثر تعقيداً» بين اسرائيل وتلك البلدان كافة، بل انه، حتى، يتجاهل ابعاد الجملة التي يطلقها: «يترتب على المخططين الاسرائيليين ان يعالجوا الأثر التراكمي لهذا التدفق الدائم من الاسلحة الى الدول العربية على الميزان العسكري الاقليمي وعلى **آفاق الانتقال الى اوضاع نووية**» (ص ١٠، مع اضافة التشديد).

بعد هذا الاستعراض التقديمي، ينتقل المؤلف الى دراسة اتجاهات بيع الاسلحة مقارنة بالنشاط الدبلوماسي الاسرائيلي ، فيجد ارتباطاً واضحاً بينهما، غيرانه لا تتضح حقيقة هل تستخدم اسرائيل تصدير المنتجات العسكرية كوسيلة ضغط، او ترغيب، دبلوماسية، ام ان التصدير يفتح الابواب للعلاقات الدبلوماسية. وهنا يبين كليمان كيف قامت دول عديدة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ونمو القوة النفطية والمالية العربية، بقطع علاقاتها مع اسرائيل، على الرغم من تمتعها بتاريخ طويل من التبادل العسكري معها. ويروي، في المقابل، ان بيع الاسلحة الى الارجنتين لم يشتر حرية الجالية اليهودية هناك «من الاضطهاد اللاسامي».

ان الامثلة التي يقدمها المؤلف تدل على زيف الحجج المقدمة لتبرير سياسة التصدير الاسرائيلية؛ وهو يرفض استخلاص العبر والاستنتاجات، مكتفياً بعرض بعض الحقائق المجزأة فقط.

يعطي كليمان مساحة واسعة لشرح اهداف ودوافع سياسة التصدير العسكري الاسرائيلية. ويشمل هذا الشرح الاهداف العسكرية الاربعة التالية: ١ ـ تقوية جاهزية الجيش الاسرائيلي على المدى الفوري، والمتوسط، والبعيد؛ ٢ ـ تعزيز قدرة اسرائيل الرادعة، من خلال عرض القوة؛ ٣ ـ الالتقاء بمنظور استراتيجي اوسع؛ ٤ ـ العمل، دبلوماسياً، عبر دعم الدول الصديقة لاسرائيل.

اما الحوافز الرئيسة، اي الدبلوماسية، فهي ثمانية: ١ ـ استخدام الاسلحة لكسب النفوذ؛ ٢ ـ اكتساب العلاقات مع عسكريي الدول الاخرى؛ ٣ ـ تحقيق الربح التجاري؛ ٤ ـ دعم الجاليات اليهودية في الخارج؛ ٥ ـ تمتين العلاقات الدولية وتفويت الفرصة على العرب لعزل اسرائيل؛ ٦ ـ دعم امن الغرب والولايات المتحدة الاميركية؛ ٧ ـ تعزيز استقلال اسرائيل الاقتصادي والعسكري وبالتالي السياسي؛ ٨ ـ انتاج الاسلحة لتقوية مكانة وهيبة اسرائيل. ويؤكد المؤلف ان مختلف حكومات اسرائيل قد تمسكت بهذه الاهداف وبسياسة العلاقات العسكرية الخارجية اياها، على الرغم من الانتقال من «العمل» الى الليكود.

غير ان كليمان، شأنه في ذلك شأن كل باحث اسرائيلي يتساءل حول مبررات سياسة حكومته تجاه تصدير الاسلحة او احتلال اراضي الغير او تطوير الاقتصاد، يفوته امر هام، هو انه يحاول تفسير ظاهرة حيوية وكأن اسرائيل مجتمع طبيعي يخضع للقوانين المعتادة في المجتمعات البشرية. انه لا يدرك ان اسرائيل لا يمكنها ان تكتفي ذاتياً اعتماداً على الزراعة والصناعة المدنية (ادى المشروع الاستيطاني الصهيوني الى عزل فلسطين عن بيئتها الاقتصادية الحيوية التاريخية)، ولذلك لا بد لها من ان تستند، كاقتصاد وكيان، الى قاعدة النشاط العسكري، وهي قاعدة تعوم، ايضاً، على بحر من الهبات الغربية المستمرة. والبرهان على ذلك، هو قيام اسرائيل، ليس فقط بتطوير الاسلحة التي تحتاجها هي قبل تصديرها، بل وبتطوير نظم ومعدات مخصصة للتصدير او غيرها من المعدات التي لا تحتاج اليها حقيقة، علاوة على ان انتاج الاسلحة بات نشاطاً مركزياً في الدولة الصهيونية وضرورة حيوية لها وليس مجرد «صدفة» او «خطأ» يمكن معالجته من خلال التحول الى انتاج البرادات والغسالات.

ان التعامي عن جذور متاعب اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يصيب كليمان باستمرار. فحين يذكر تعاون اسرائيل مع الولايات المتحدة الاميركية من اجل مواجهة «الخطر السوفياتي»، وحين يتكلم عن «الحساسية العجيبة» لاسرائيل حيال مصالح اليهود في كل مكان، يتجاهل حقيقة ان يهود الارجنتين عارضوا بيع الاسلحة الاسرائيلية الى الطغمة الحاكمة، وان سيل الاسلحة لم ينقطع حين قبع اليهود في السجون. وحين يستعرض اهداف وحوافز اسرائيل في تصدير الاسلحة، قائلاً ان اسرائيل شجعت «النخب التحديثية» في الدول النامية، يغفل الاقرار بأن اسرائيل شجعت، تحديداً، الضباط الذين طمحوا للاستيلاء على السلطة السياسية في

بلادهم. بل يذهب الامر باسرائيل الى حد مساعدة الطغم الفاشية في تحسين سمعتها في الغرب، من خلال عون «اللوبي» اليهودي ـ الصهيوني، مقابل شراء الاسلحة الاسرائيلية. ويجدر الذكر، انصافاً، ان كليمان يذكر هذه الممارسات، لكنه لا يربط بينها، ولا يستخلص مغازيها. فتأكيده ان دوافع اسرائيل اخلاقية تماماً فيما يخص اليهود، وانها تخلو من المعضلة الاخلاقية، حين يتعلق الامر بغير اليهود، يؤدي الى استنتاج مفاده ان الممارسة الاسرائيلية لا اخلاقية بالمطلق ـ ولم يعد يجد لها غطاء سوى الادعاء بأن اسرائيل تساعد الحكومات الدكتاتورية ضد المتمردين والمعارضين «المدعومين من قبل م.ت.ف. والمتحالفين مع العقيد القذافي» (ص ٤٢). فبعد خلق صورة الايدي الليبية الشريرة في اميركا الوسطى، يستطرد كليمان قائلاً ان طغاة اميركا الوسطى يعانون من «مشكلة في مظهرهم»، اذ لا سوء فيهم، لكنهم ضحايا السمعة العاطلة !

يتحسن مستوى البحث في الفصل الرابع، المتعلق بالدوافع الاقتصادية؛ اذ يستعرض كليمان «عضلاته» الفكرية ليدخل مناقشة نظرية للعلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية. فبعد ان يذكر مقولات بينواه وكالدور حول الاثر السيء للانفاق في التنمية ، يعود ويتبنى مقولة كولودزييج الذي يؤكد ان نمو الصناعات الحربية يعجل في عملية التحديث، ومفيد للمجتمع. ومع ان كليمان يستنتج ان الصناعة العسكرية قد عاونت الازدهار الاقتصادي في اسرائيل، الا انه لا يدخل في تحليل نسقي منتظم للاقتصاد الاسرائيلي او لتوزيعه القطاعي. انه لا يربط بين ذلك الازدهار وبين توظيف ثلث القوة العاملة الصناعية في المشاغل العسكرية، عدا ثلاثة اضعاف ذلك العدد من افراد الجيش والاجهزة الامنية والادارات المدنية. كما انه لا يربط بين سوء التوازن الداخلي للاقتصاد الاسرائيلي وبين طبيعة العلاقة الاتكالية القائمة مع الولايات المتحدة. لكنه، في الوقت عينه، يذكّر بالفوائد التي يجنيها الاقتصاد المدني من الاموال المستثمرة في مشاريع البحث والتطوير العسكرية، وتعميم الكثير من الاكتشافات التكنولوجية، بحيث تقوم شركات عديدة بانتاج المواد المدنية والعسكرية في آن، لزيادة التسويق والارباح، وزيادة الاستفادة من الاستثمار الرأسمالي.

من الفصل الخامس فصاعداً، يتحول نمط الكتابة من الاسلوب الاكاديمي الى الاسلوب الدعائي. فالفصل الخامس مكرس، بالكامل، لتقديم لائحة بأهم الشركات الصناعية العسكرية الاسرائيلية. يذكرها كليمان واحدة واحدة. ويشرح بايجاز تاريخ تطور كل منها، واهم منتجاتها، وحجم مدخولها، ومبيعاتها. لكنه لا يقدم تحليلا لانماط نموها، او ملكيتها، او ادارتها، ولا يقوِّم علاقتها بالحكومة، او بالجيش، او بالزبائن الاجانب، بل يكتفي بمجرد تقديم قائمة معلوماتية. والقائمة لا تقدم جديداً، مقارنة بمقالات ودراسات سابقة حول الصناعة العسكرية الاسرائيلية، واهمها دراسة يورام بيري وامنون نوبياخ ومقالة اليكس مينتس. بل ان كليمان ينسى، كلياً، ان يميز بين الشركات الخاصة وتلك الحكومية، فكيف سيحلل طبيعة علاقاتها التجارية وعملية صنع القرار فيها ؟

يعود المؤلف، في الفصل السادس، الى طرح الملاحظات والتعميمات حول سياسة التصدير الاسرائيلية، وذلك في سياق مناقشته لكيفية صنع تلك السياسة واتخاذ القرارات بخصوصها؛ وهو، في ذلك، يقدم شرحاً جيداً للاجهزة الرسمية المسؤولة عن الموافقة على صفقات الاسلحة، ويوضح تركيبها وموقعها القانوني، لكنه لا يوضح كيف يتم التوصل الى القرارات حول بيع الاسلحة، وبالتالي لا يتضح من يصنع القرارات حقيقة، وما هي الضغوط والمؤثرات التي تدفع صانعي القرارات. وتتمثل اهم ملاحظات المؤلف، هنا، في أن مسألة تصدير الاسلحة مسلَّم بها في اسرائيل، ولم يناقشها احد، علماً بأن المسؤولين يتأكدون من نزع اية اجزاء سرية متقدمة تكنولوجياً من المعدات قبل تصديرها؛ وكذلك يؤكد كليمان ان اسرائيل لا تبيع المعدات المخصصة للقمع الداخلي او الاسلحة «سيئة الصيت»، وهذا ادعاء خالٍ من الصحة ناجم عن ان المؤلف يميل، باستمرار، الى طرح الآراء على اساس الاقوال الرسمية للمسؤولين الاسرائيليين والوثائق والبيانات الحكومية. فهو يبني تحليله على اساس تلك المصادر ويعتبرها مؤشراً كافياً لتوضيح السياسة الحقيقية والدوافع الكامنة.

عبر الفصول الاخيرة للكتاب، يرسم كليمان صورة سطحية عن علاقات اسرائيل التسليحية الخاصة بدول معينة، كالارجنتين وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الاميركية، حيث يذكر، بشكل عابر، حصول صفقات معينة، وكأنها لا تعكس مغازي ودلالات هامة، ولا تتضمن اعتبارات أخلاقية وجوهرية، ولا ترتبط ببعضها البعض لتشكل

صورة واحدة متكاملة، بل ان القارىء يصل الى استنتاج مفاده انه كان من الاحرى لآرون كليمان ان يكتب مقالة مطولة تحتوي على ملاحظاته العامة وتشجيعاته للصناعة العسكرية الاسرائيلية ولسياسة التصدير، بدلاً من كتاب كامل تنقصه التحليلات المنتظمة لطريقة صوغ السياسة التصديرية والصناعية في اسرائيل، والتحليلات لطبيعة اصحاب المصلحة والقرار في تلك الصناعات، والتحليلات لحقيقة شبكة العلاقات الدولية لاسرائيل. اما من حيث المعلومات، فلا يقدم كليمان جديداً.

اخيراً، اذا كانت هناك ايجابية اساسية تنقذ بعضاً من سمعة هذا الكتاب، فهي تتمثل في الصورة الواضحة التي يعرضها كليمان حول اصرار اسرائيل على انتاج وبيع الاسلحة وحول حقيقة الاعتبارات الاقتصادية والتجارية التي تعزز ذلك التوجه بشدة. وعلى الرغم من اننا لا نتوقع من الباحث ان يدين اسرائيل ويكشف الجوهر المشوه لمجتمعها وعلاقاتها بالحكومات القمعية في العالم، الا انه قدم الينا، بطريقة اخرى، صورة عن قوة الارتباط القائم بين الدبلوماسية الاسرائيلية وبين الصادرات العسكرية، والارتباط الوثيق بين الصناعة الحربية وطبيعة اسرائيل السياسية.

يزيد خلف

حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار

(١٩٧٢ ـ ١٩٨٤) *

[بعد انتهاء «حركة الارض» رسمياً * * واخراجها على القانون، لم يبق هناك سوى الحزب الشيوعي الاسرائيلي مدافعاً اساسياً عن حقوق العرب داخل اسرائيل، خصوصاً وان الموقف الرسمي الاسرائيلي قد حال دون بروز تنظيم عربي مستقل، يعبر عن آمال العرب وآلامهم. وقد جاءت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لتشكل صدمة جديدة للعرب داخل اسرائيل. هذه الصدمة، وضعتهم، مجدداً، في حيرة من امرهم، وبدّدت كل تطلعاتهم نحو الانظمة العربية التي علقوا عليها آمالهم. ومع بروز حركة المقاومة الفلسطينية، وتصاعد دورها، بدأت تظهر في اوساط العرب محاولات جديدة للنهوض الوطني؛ وعلى رأس هذه المحاولات قيام حركة ابناء البلد؛ تلك الحركة التي انطلقت من القضايا المحلية واليومية الى القضايا السياسية، ومن اطار قرية ام الفحم الى اطار اوسع يشمل عدداً من القرى والمدن الفلسطينية. والشهادتان اللتان بين ايدينا تسجلان تجربة حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار، من وجهة نظر اثنين من قياديبها، هما حسن جبارين، عضو اللجنة التنفيذية والناطق الرسمي باسم الحركة، ومحمد سلامة، عضو اللجنة التنفيذية ومسؤول الشبيبة ولجنة العمال. وهاتان الشهادتان تمثلان جانباً هاماً من جوانب تجربة ابناء البلد، وهو التيار الذي اطلق على نفسه «جبهة الانصار» ليميز نفسه عن التيار الثاني الذي بقي يحتفظ بالاسم عينه، وله مواقف سياسية مختلفة، وتقييمه للتجربة تقييم مختلف عن التقييم الذي بين ايدينا، خصوصاً فيما يتعلق باسباب الانشقاق وعوامله. وحتى تستكمل عملية تسجيل تجربة ابناء البلد، لا بد من الاعتماد على شهادات اخرى حولها، وحول التطورات التي رافقتها منذ ١٩٧٢ حتى يومنا هذا. فهذه الفترة، شهدت تطورات سياسية وتنظيمية، سنسعى الى تسجيلها في شهادات اخرى (و. ج.)].

حسن جبارين: من مواليد ١٩٥٠، درست المرحلة الابتدائية في بلدة ام الفحم، والدراسة الثانوية في الناصرة، في العام ١٩٦٩. كنت في الصف الثاني عشر عندما اعتقلت بتهمة تجاوز الحدود الى الاردن والعودة دون اعلام السلطات. وقد حكمت عليَّ محكمة حيفا المركزية بالسجن لمدة سنة، امضيت منها ستة شهور ونصف شهر في السجن؛ اما الفترة المتبقية، فقد اعفيت منها لاعتبارات صغر السن، ولكوني طالباً، ولكونها المخالفة الامنية الاولى التي ارتكبتها.

نشأت ضمن اسرة فلاحية. والدي ما زال يعمل في الزراعة. ولمست بعيني كيف كانت، وما زالت، اراضينا تتآكل يوماً بعد يوم. منعنا من دخول منطقة «ابو طنطور» و «ضاحية محمود» وغيرهما، حيث تم تحريج هذه المناطق والحاقها بالكيرن كاييمت، الشركة الاسرائيلية الاحتكارية لامتلاك الاراضي الفلسطينية.

مربع طفولتي كان في قرية «جْواره» جنوب غرب ام الفحم وعلى حدود الضفة الغربية. كان اهلي يقضون معظم الوقت هناك للزراعة، وكانت لنا قطعة

* تم الادلاء بالشهادتين بتاريخ ٢٣ و٢٤ و٢٧/٢/١٩٨٤.

* * حول «حركة الارض» راجع العدد السابق من شؤون فلسطينية ، ص ١١٥ ـ ١٢٨.

ارض نفلحها ونزرعها. في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، اقيمت في هذه المنطقة مستوطنة (موشاف) «ميه عامي» تيمناً بميامي في الولايات المتحدة الاميركية؛ فعلى ما يبدو، ان غالبية تمويل هذا الموشاف قد جاء من يهود ميامي. وقد تصادف التشابه في الاسمين، علماً بأن ميه عامي تعني «مياه شعب». ولكن ضمن سياسة تهويد وعبرنة المناطق العربية، فانهم يطلقون اسماء عبرية على مناطقنا المصادرة. فعلى سبيل المثال، عندما كنت اطلع على الاطلس الذي كنا ندرسه في المدرسة، كنت اجد ان مدينة جنين قد كتبت على الاطلس «عين جنين»، وقرية السموع كتبت «كفار اشتيموْع».

اقيمت مستوطنة ميه عامي على جزء من ارضنا الخاصة في جواره؛ وجاءت هذه الحادثة لتشكل نقطة جديدة في تاريخ حياتي.

في العام ١٩٦٥، وفي احدى الليالي، اقيمت حفلة تدشين هذه المستوطنة، وكان اول رئيس مجلس محلي مُعين لام الفحم على رأس الاحتفال، واسمه احمد ابو حشيش، وقد تحدث عن الكرم العربي وتمنى ان تقام علاقات حسن جوار بين ام الفحم والمستوطنة الجديدة. هذه المسألة اشعرتني بطعنة مباشرة؛ فهناك اناس يحتفلون ويسعدون على حساب مربع طفولتي وموطن ذكرياتي.

في يوم الاحتفال، افتتحوا طريقاً يصل بين وادي عارة والمستوطنة الجديدة. وقد شقت السلطات الشارع على ارض خصبة مزروعة بزيتون رومي، وهو من اجود اصناف الزيتون، واقتلعت السلطات، لهذا الغرض، مئات الاشجار، مع العلم انه كان في امكانها تجنب تخريب تلك الارض.

عايشت فترة تصدي والدي واعمامي للمحاكم الاسرائيلية، لاسترداد الارض واثبات ملكيتهم لها. كنت ارافق والدي الى المحكمة في حيفا، لانني كنت اعرف معنى هذه المسألة وادرك تأثيرها في اوضاعنا الاجتماعية والمادية. كان الهم الاكبر لكافة افراد الاسرة الكبيرة هو اثبات ملكية الارض؛ الا ان القوانين الاسرائيلية المتعلقة بالارض حالت دون تمكننا من كسب القضية؛ وبذلك صودرت معظم اجزاء هذه الارض. ان هذه القضية ليست سوى واحدة من آلاف القضايا التي تناقش، يومياً، في المحاكم الاسرائيلية.

جاء عدوان ١٩٦٧ وانا في الصف العاشر. كان هذا العدوان هزة كبيرة لنا، فشعرنا بأننا شركاء في صنع الهزيمة، وحاولنا تقبل آثارها. كان المناخ السائد، في ذلك الوقت، مناخ الوحدة العربية، الناصرية، لكننا لمسنا ان هناك فجوة كبيرة بين ما كان سائداً، على الصعيد الاعلامي، وبين انعكاساته العملية، فبدأنا في البحث في سبل العمل المستقل.

جاء نمو وتطور منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة ليساهم في تعزيز ثقتنا بأنفسنا وبإمكانياتنا وقدراتنا على العمل المستقل؛ هذا التزامن ترك اثراً كبيراً في تطورنا، ودرجة وعينا.

في العام ١٩٦٨، بدىء العمل والبحث في صيغة عمل منظم بين مجموعة من الشبان العرب، على الرغم من وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر بينهم. كان الهدف الموحد للجميع هو ايجاد صيغة عمل تنظم طاقات الشباب باتجاه خدمة المجتمع المحلي، من جهة، وخدمة القضية الفلسطينية الشاملة، من جهة اخرى؛ وبدأنا بممارسة نشاطات تربوية وثقافية وفنية ورياضية في مجتمعنا المحلي في ام الفحم، في محاولة منا لايجاد مسرب، ووسيلة، للوصول الى الناس مباشرة. في ذلك الوقت، تمكنّا من ايجاد صيغة موحدة للعمل، وهي قائمة حركة ابناء البلد، والتي كان اول بيان رسمي وعلني لها في ١٩٧٢/٨/٣١، وقامت اول تظاهرة تطالب بتغييرات في مجال التعليم والثقافة، وطرحنا مطالبنا، رسميا وبشكل علني، في تلك التظاهرة.

سبق ذلك نشاطات متعددة مشابهة كانت تحمل اسماء اطراف مختلفة ومتعددة، وكانت مطالبها متنوعة، وكنا نحن القائمين عليها. ولكن تلك النشاطات لم تحمل اسمنا، لأننا كنا نعمل على خلق المناخ الاجتماعي ـ السياسي الملائم؛ واعتقدنا بأن هذا المناخ قد اصبح ملائماً في ١٩٧٢/٨/٣١.

في ١٩٧٢/١٢/٥، اعتقل بعض الرفاق الذين كنا نعمل معهم، منهم من الجليل والمثلث وام الفحم، بتهمة الانتماء الى تنظيم غير قانوني وهو «الشبكة اليهودية ـ العربية»، والتي كنا نسميها المجموعة العربية ـ اليهودية. وهي ليست، بالضبط، «الجبهة الحمراء» نفسها؛ مع ان بعض اعضاء هذه المجموعة هم اعضاء في الجبهة الحمراء، ولكن ليس جميع الاعضاء. وقد كنت اعتقلت مع هذه المجموعة وحكمت بالسجن اربع سنوات بتهمة الانتماء اليها، ولعدم مساعدة السلطات في الابلاغ عن اعضائها.

سجنت من تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢ حتى ١٩٧٦/١٢/١٢، وخرجت من السجن بتجربة كبيرة. فقد كانت فترة هامة في حياتي، تعرفت خلالها على العديد من الشبان المثقفين والنشيطين، واستطعنا، سوية، ممارسة العديد من النشاطات، وتطوير انفسنا ومفاهيمنا الاجتماعية، والسياسية، مما ساعدنا على تجاوز محاولات السلطات لقهرنا من الداخل. من الناحية التعليمية، عملنا على تطوير انفسنا في دراسة اللغتين، العربية والعبرية، ودراسة تاريخ القضية الفلسطينية، اضافة الى دراسة النظريات السياسية، وخصوصاً الماركسية.

ان عملية الاعتقالات التي تزامنت مع بدايات نشوء الحركة، تركت اثراً قليلاً في مسار الحركة؛ فالرفاق الذين لم يدخلوا السجن استمروا في نشاطهم واستطاعوا خوض اول معركة انتخابية محلية، من خلال قائمة موحدة في العام ١٩٧٣، باسم «ابناء البلد».

بعد خروجي من السجن، واصلت نشاطي مع الحركة محاولاً الاستفادة مما تقدمه الينا، وفي الوقت عينه محاولة اغناء الحركة بالتجربة التي خرجت بها. اوضاعي الاقتصادية كانت متدهورة عند خروجي من السجن، مما اضطرني الى العودة للعمل في مجال البناء، كعامل. وبالمناسبة، فقد كنت مارست اعمال البناء في فترات مختلفة قبل دخولي السجن، وفي الوقت عينه كنت التحقت بالجامعة العبرية في قسم اللغة العربية والشرق الاوسط لمدة سنة، وتوقفت عن الدراسة بسبب الاعتقال.

وفي العام ١٩٧٨، فتحت مكتبة صغيرة في ام الفحم لبيع القرطاسية وما شابهها، وما زلت اعمل فيها حتى الآن، وهي وسيلة رزقي الوحيدة.

وفي العام ١٩٨٠ تزوجت. وبعد زواجي باسبوع فرضت عليَّ الاقامة الجبرية لمدة ستة شهور، وعلى اربع فترات متتالية، اي ما مجموعه سنتان.

انا، الآن، عضو لجنة تنفيذية لحركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار. اضطررنا الى اضافة جبهة الانصار لنميز انفسنا عن المجموعة التي كنا نعمل معها منذ البداية، والتي ما زالت تحمل اسم ابناء البلد. انني الآن المتحدث الرسمي باسم الحركة، لكنني شغلت مواقع عدة في الحركة، واتيحت لي الفرصة لامثل الحركة في مؤتمرات مختلفة في الخارج: في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٣ قمت بجولة لحضور المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي في ايطاليا. وفي تشرين الاول (اكتوبر) من العام ذاته حضرت مؤتمر الخريجين العرب في الولايات المتحدة الاميركية وكندا. وفي نيسان (ابريل) كنت حضرت مؤتمراً حول السلام في الشرق الاوسط ، دعا اليه برلمان تورينو في ايطاليا.

بعد عودتنا اعتقلتنا السلطات بتهمة الاتصال باطراف معادية، فقامت حملة تضامن واسعة وكبيرة لصالحنا، مما اضطر السلطات الى الافراج عنا، انا ومجموعة من الرفاق.

بشكل عام، لا يمكن فصل حياتي الشخصية عن حياتي التنظيمية، فهذه الحركة مرتبطة بكياني الشخصي، وغالبية اموري الشخصية تتقرر على ضوء حاجات ومتطلبات الحركة.

النضال السياسي للعرب

ان النضال السياسي الجماهيري لم يتوقف يوماً واحداً منذ قيام اسرائيل، الاَّ انه كان يتخذ اشكالاً مختلفة، ويمر بحالات مدّ وجزر متعددة. ومنذ العام ١٩٦٥، واثر الغاء شرعية حركة الارض، وحتى البروز الرسمي والعلني لحركة ابناء البلد، هناك فترة ٦ الى ٧ سنوات اتخذ فيها النضال اشكالاً مختلفة، وذلك لأن التمييز ضد العرب لم يتوقف. وقد تجلى هذا التمييز، بصورة واضحة، ضد العمال العرب في اسرائيل، الذين كانوا يعملون، في الغالب، في قطاعي البناء والخدمات. لذلك كان النضال الوطني الفلسطيني يهدف، في البداية، الى محاولة ايجاد اوضاع اقتصادية ومعيشية افضل للمواطنين العرب الذين كانوا الطرف الاكثر تأثراً بالازمة الاقتصادية التي كان الاقتصاد الاسرائيلي يمر بها، والتي كان العمال العرب هم ضحيتها، وهم اول من يستغنى عن خدماتهم؛ فتركز النضال، في ذلك الوقت، على ايجاد، وضمان، العمل ولقمة العيش، وعلى توفير ظروف صحية افضل. كانت تلك الفترة قاسية للغاية، حيث اضطر معظم العرب الذين صودرت اراضيهم الى العمل في تلك الاراضي، وكأنها ليست لهم، كأجراء لصالح الكيرن كاييميت.

عندنا في ام الفحم، بدأت تظهر، تلقائياً، اشكال متعددة، من قبل الشبان، للتعبير عن آرائهم احتجاجاً على الوضع؛ وكما هو معروف، قبل العام

١٩٦٧، كان بعض الشبان يتسلل الى خارج الحدود للمشاركة في النضال الوطني الفلسطيني بعد ضرب حركة الارض، وذلك تعبيراً عن رغبتهم في العمل الوطني واحساساً بدورهم الوطني. اضافة الى ذلك، كانت هناك محاولات، من قبل الشبان في البلاد، لايجاد نواد ثقافية. وعلى هذا الصعيد، نجح شبان الطيرة، مثلاً، في اقامة ناد ثقافي ـ رياضي، في طابعه المعلن، وذي توجه وطني ـ قومي، في جوهره. وكان عبد الرحيم عراقي احد ابرز نشطاء هذا النادي، وقد انخرط، فيما بعد، في صفوف المقاومة الفلسطينية، وسجن بعد ذلك، وحكم عليه بالمؤبد. ان تجربة النوادي الثقافية والرياضية لم تكن ناجحة تماماً، وهذا يعود الى ان معظم هذه النوادي قد قام على ايدي الشبان المتحمسين الذين لم يمتلكوا الوعي السياسي الناجح الذي يؤهلهم للاستمرار، علاوة على ان السلطات لم توفر جهداً في احباط اية محاولة، خصوصاً اذا شعرت بأن المحاولة جادة.

في تلك الفترة، وفي ام الفحم بالتحديد، بدأت نوى صغيرة من الشبان بالعمل بشكل جدي، وذلك من خلال النادي الوحيد الذي كان قائماً في ام الفحم، وهو نادي الهستدروت. فقد حاولت مجموعة من الشبان اختراق النادي والاستفادة من امكاناته لخدمة القرية، كإغناء مكتبته العامة وتدريب الشبان على معظم المهارات الرياضية المتوفرة، وعقد الندوات والمحاضرات العامة في قاعة النادي. وقد ادركت ادراة الهستدروت ان النادي لم يعد يؤدي الدور الذي اقيم من اجله، وهو تجنيد الشبان في الهستدروت، بل العكس هو الصحيح، اي الابتعاد عن الهستدروت، وعن حزب العمل؛ لذلك وضعت الادارة شروطاً صعبة للقبول باقامة اي نشاط في النادي. على سبيل المثال، اشترطوا قراءة نص اي مسرحية قبل عرضها في النادي. وحاولت ان تفرض على الشبان العمل ضمن قسم الشبيبة في الهستدروت، لكن الشبان رفضوا ذلك، وقالوا: «نحن نفضل ان نذهب ونتدرب على نشاطاتنا تحت الشجر على ان نعمل ضمن هذا الاسم». وهكذا تفرقت هذه المجموعة، وذهب كل فرد منها يبحث عن طريق للعمل.

ثمة مجموعة من الشبان قامت باصدار مجلة اطلقت عليها عنوان «مجلة فكر». أُصدر منها ثلاثة او اربعة اعداد. لقد حصل المحامي رفيق جبارين على ترخيص لاصدارها؛ اما صاحب امتيازها، فقد كان رسلان محاجنة، وهو الآن عضو قيادي في جبهة الانصار.

كان مقرراً ان تصدر المجلة نصف شهرية، الا ان ذلك لم يحصل. كان رئيس تحرير المجلة رفيق جبارين نفسه، وهيئة تحريرها مؤلفة من احمد كيوان ومفضي جبارين ومحمد يوسف ابو غزالة وخالد شحادة ومرشد غليون. وكان طابعها ثقافياً ـ اجتماعياً ـ سياسياً، وتوزيعها، في حدود ٥٠٠ نسخة، ومحصور في بلدة ام الفحم؛ دون ان تتمكن من تجاوز حدودها للاسف، ثم توقفت بعد فترة قصيرة.

حتى تلك الفترة، لم يكن اطار «ابناء البلد» ناضجاً، ولكن كان هناك بحث جدي في خلق اطار يجمع الشبان. تجدر الاشارة، هنا، الى ان تلك الفترة شهدت مشاركة واسعة لعشرات الشبان من مناطقنا في العمل الفدائي، تعبيراً عن الحماس الوطني، وتأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيقاً للذات. والعلاقة مع الضفة الغربية، في تلك الفترة، كان لها اثر كبير في تنمية المشاعر الوطنية والقومية وانعاشها.

ان الحماس الوطني لم يكن مقتصراً على ابناء طائفة معينة، او بلدة معينة، وهذه المسألة يجب التنويه اليها. ان الشبان الذين امضوا محكوميات محددة في السجن كان لهم الاثر الكبير، بعد خروجهم من المعتقل، في صياغة وبلورة الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل. عندنا من حركة ابناء البلد ـ كما هو معروف ـ شارك البعض من رفاقنا في المقاومة الفلسطينية: الرفيق غسان فوزي اعتقل مرتين ١٩٦٨/١٩٦٩ لمدة سنة، وفي العام ١٩٧٢، اعتقل وحكم لمدة ستة سنوات خرج في العام ١٩٧٨؛ وانا، شخصياً، امضيت فترة خمس سنوات على فترتين متقطعتين؛ صالح جبارين امضى ثلاث سنوات، وهو عضو نشيط في حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار.

كل هذا كان للتعبير عن الحاجة لبناء التنظيم الوطني الفلسطيني في الداخل.

ظروف نشأة «ابناء البلد»

هناك سببان لانشاء حركة ابناء البلد: الاول،

الرغبة والحاجة الملحة للمشاركة الجماهيرية في النضال الوطني الفلسطيني الناهض والمتجسد في منظمة التحرير الفلسطينية؛ والثاني، تمثل في ضرورة ابراز شكل تنظيمي يدير ويوجه هذه الرغبة وتلك المشاركة.

وقد قيل لنا، في حينه، ما هي ضرورة حركة ابناء البلد وهناك حزب شيوعي، وهو حزب عريق وله نشراته وادبياته ومؤتمراته ؟

كنا، وما زلنا، نجيب عن ذلك بأننا لم نقم لنشكل بديلاً للحزب. نحن قمنا لشعورنا بالحاجة الى التعبير عن انفسنا، وهذا الامر ليس ممكناً بالنسبة الينا من خلال الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

في اول تظاهرة نظمتها حركة ابناء البلد بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣١، لم يغب عن بالنا رفع شعارات ضد السلطة المركزية. رفعنا شعارات بسيطة، ولكنها معبرة عن حاجتنا الوطنية مثل: «نريد ان نتعلم تاريخنا بطريقة صحيحة»، «نريد ان نحيي ثقافتنا وحضارتنا»، «نحن ضد النهج الثقافي الصهيوني الرسمي في طمس ثقافتنا الوطنية، وضد سياسة التمييز والتجهيل، ونطالب بتعيين مدرسين وطنيين واكفاء».

ومن اول شعارات رفعناها، قبل ان نتبنى اسم ابناء البلد (في ١٩٧١)، وزعنا بياناً للدفاع عن العمال، وكان موقعاً من لجنة الدفاع عن العمال. وقد توسعت اللجنة خارج نطاق ام الفحم لتشمل منطقة المثلث. اما بالنسبة الى الشيوعيين، فقد شارك منهم الاعضاء من ام الفحم، وعاره، وعرعره، ومركز اللجنة كان في ام الفحم، وشارك فيها اعضاء من ماتسبين. البيان الذي وزعناه تطرق الى استشهاد احد العمال العرب في اثناء تأديته لعمله في البناء، في تل ـ ابيب، حيث سقط من على بناء مرتفع. ان سقوط هذا العامل كان نموذجاً للمخاطر الكبيرة، والكثيرة، اليومية، التي كان يتعرض لها عمالنا العرب؛ وكانت هذه المسألة هي الاساسية التي ناقشها البيان. وقد وزعنا البيان باللغتين، العبرية والعربية، في منطقة المثلث وعلى الاوساط اليهودية.

خلال جنازة العامل الشهيد، تحدث مندوبون عنا وشرحنا الظروف القاسية التي يعاني منها العمال العرب. وفي منطقة المثلث، قمنا بإحياء لجنة المثلث للدفاع عن اهالي اقرت وكفر برعم والمطالبة بعودتهم الى المناطق التي هجِّروا منها العام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا بعودتهم اليها، الاَّ ان السلطات العسكرية منعتهم من ذلك.

ومن النشاطات المبكرة، ايضاً، في اطار لجنة الدفاع عن العمال، قمنا باصدار بيان آخر، اطول، داعم، باللغتين ايضاً، حول مشاكل العمال العرب كافة. اللجنة كانت تضم عشرة اشخاص او اكثر قليلاً، منهم انا ومحمد سلامة وغسان فوزي واحمد سعيد مصطفى ومحمد انيس حماد وغيرهم. وتعاونّا، في ذلك الوقت، مع ماتسبين، وكانت هذه الحركة السياسية في اوج قوتها.

من المسائل الاخرى التي تعرضنا لها قبل الاعلان الرسمي عن حركة ابناء البلد، قضية «ام الخانوق»، وهي منطقة تحيط بالمدخل الرئيس لام الفحم وتابعة لمجلسها المحلي رسمياً، ولكن معظمها، وليس كلها، مملوك من قبل افراد في البلدة. وخلال فترة الانتداب البريطاني، وضعت السلطات البريطانية يدها على الارض، لذلك قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرتها على اساس انها وريثة المندوب السامي؛ كما قامت بتحريجها. حاولنا الحصول على دعم ومساعدة الحزب الشيوعي. وتمكننا من التنسيق مع احد قياديي الحزب في البلدة، فساعدنا كثيراً في تلك المسألة، وقمنا بتوزيع بيان مسهب شرحنا فيه ملابسات القضية، ووقع البيان باسم «لجنة الدفاع عن الاراضي»، وهو الاسم الذي استمر، فيما بعد. وكان هذا اول بيان يصاغ صياغة تحالفية. تابعنا الموضوع مع المجلس المحلي، وكان رئيسه آنذاك احمد جابر جبارين، وهو من عملاء السلطة وصديق مقرب لموشي دايان، وله ارتباطات قبل قيام اسرائيل. ويقول بعض الروايات انه ساعد على تهريب موشي دايان من سجن عكا خلال فترة عمله الطويلة مع البوليس البريطاني، وقد فرض نفسه زعيماً للحمولة. ابنه جابر جبارين شغل منصب رئيس شرطة الناصرة، وهو معروف بشراسته ضد العرب، ومن ابرز ما روي عنه انه قام، شخصياً، بتعذيب ابن اخته كامل جبارين، من جنين، لدى اعتقاله بتهمة محاولة تفجير سيارة اسرائيلية، وحكم عليه لمدة ١٥ سنة.

هذه الاشياء، التي ذكرتها، جاءت في سياق التمهيد والاعداد ونيل التأييد الشعبي لحركة ابناء البلد قبيل الاعلان عنها، من اجل ضمان استمرارها، في حالة قيام السلطة بمحاولات

اجهاضها.

في العام ١٩٧٢، شعرنا بأن الظروف قد اصبحت مؤاتية، خاصة وان السؤال الذي كان مطروحاً علينا سابقاً حول ضرورة ابناء البلد، في حال وجود الحزب الشيوعي الاسرائيلي، قد اصبحت الاجابة عنه واضحة؛ وبدا واضحاً الفرق بين احتياجاتنا واهتمامات الحزب الشيوعي. السبب الآخر، والاساسي، الذي ساهم في ظهور حركة ابناء البلد هو الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي كان سائداً في قرانا العربية، وخصوصاً في ام الفحم. انني عندما اتكلم عن ام الفحم، اتحدث عنها كنموذج مصغر لاوضاع القرية الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، وليس بسبب ارتباط عاطفي او محلي بهذه البلدة. النظام العائلي القبلي الذي كان سائداً ومسيطراً، الى حد كبير، في ام الفحم، وغيرها من القرى، يحمل مضامين رجعية، وقد دعم بقوة من قبل السلطات، وخصوصاً من قبل حزب العمل، والمفدال، وكلاهما من ابرز من عمل على اذكاء وتعزيز النظام الحمائلي والعشائري القبلي في القرى العربية. فالمفدال، مثلاً، استغل وزارتين لتجنيد العملاء، هما وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية المعنية بشؤون الهويات وقضايا المواطن اليومية. في الجهة الاخرى، كان حزب العمل ينشط في هذا المجال ويستغل قضايا العرب اليومية المرتبطة به لتجنيد الكثيرين في صفوفه.

اما جهاز المخابرات، الذي نما وترسخ في ظل المعراخ، فقد اخذ دور الحكم العسكري تجاه الجماهير العربية بدون منازع، وذلك بعد انتهاء فترة الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على العرب. واصبحت قوانين الطوارىء الانتدابية في يد اجهزة المخابرات لتطبيقها علينا، بعد ان كانت هذه القوانين في يد الحكم العسكري. وللمخابرات اذرع طويلة في وزارة المعارف، وخصوصاً في ما يتعلق بالشؤون العربية. عملياً، ساهم حزب العمل في تغذية المخاتير وزعماء الحمائل لاهداف امنية وانتخابية. والتعبير عن هذه الظواهر القبلية المختلفة كان يبدو جلياً في فترات الانتخابات، حيث كانت القوائم تشكل على اساس عائلي، والعائلات الصغيرة كانت تتحالف مع بعضها البعض حتى تجد لها مكاناً لهذه الغاية الانتخابية.

اما نحن، كشبان، فقد كنا ندرك انه لا يمكن ان نتقدم ونطور مناطقنا، كمجتمع، وطني في ظل هذه الظروف القبلية. لذلك، وجدنا انه لا بد من اختراقها من كل الجهات، وبجميع الوسائل المتوفرة، وهذا لن يتم الاّ من خلال بناء تنظيم ثابت وراسخ، وعلى اسس وطنية وثقافية للنهوض بمجتمعنا، اجتماعياً وسياسياً.

ان طبيعة مجتمعنا العربي في اسرائيل قد ساهمت في ظهورنا، فالغالبية العظمى فيه هي من الفلاحين الفقراء الذين تحولوا، في سياق عملية مصادرة الاراضي، الى عمال يعملون بأجر محدود خارج اراضيهم وقراهم، وفي اعمال شاقة وظروف قاسية وخطرة، كالبناء، والنظافة، والخدمات الاخرى؛ وبذلك نشأت طبقة عاملة عربية لها سماتها الخاصة؛ فهي ليست طبقة عاملة بالمفهوم الكلاسيكي، اي انها ليست بروليتارية كما يعني هذا المصطلح، واعمالها لا تتركز في الصناعة المتطورة، انها تعمل باجر محدود، وفي اعمال سوداء. وهكذا، بدأت تنشأ، لدى المجموعات العربية، هموم مشتركة، ومصالح مشتركة، يجب الدفاع عنها، لان الاطر العائلية والحمائلية عاجزة عن القيام بذلك. من هنا جئنا، كحركة ابناء البلد، تعبيراً عن ذلك، وخضنا، في هذا المجال، صراعاً اتخذ اشكالاً متعددة واحياناً عنيفة.

انا، مثلاً، تمردت على عائلة فاشية متعاونة مع السلطة، وهذا الامر كان يهدد كل فرد شخصياً بمحاولة نبذه اجتماعياً، والتضييق على مصالحه، وسد سبل العمل في وجهه او عرقلة تعليمه؛ واحياناً كانت الامور تصل الى درجة التهديد بالقتل. محمد سلامة، مثلاً، اطلق الرصاص باتجاه مكان عمله في العام ١٩٧٨، وذلك في اطار الارهاب المباشر. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، وضعت متفجرة تحت سيارتي. وفترة السجن الاولى التي امضيتها كانت مدبرة من قبل بعض اقاربي الذين عبروا عن ذلك صراحة بقولهم لي: «اذا ابتعدت من هذه الطريق، فنحن كفيلين بتوظيفك في احسن المراكز». كل هذه نماذج لمعاركنا التي لم تحسم نهائياً حتى الآن مع القوى العائلية.

ان الوضع الذي اوجد ضرورة قيام حركة ابناء البلد ما زال قائماً ومستمراً. وجماهيرنا في الداخل اصبحت تدرك انه لم يعد لها مفر من الاستمرار في النضال، وبكافة السبل، لخلق ظروف حياتية

افضل؛ فمحاولات الضغط والتهجير التي كانت تنجح في الماضي، لم تعد تنجح الآن، لأن الجماهير اصبحت تدرك انها ستلاحق حتى في اماكن هجرتها؛ ومجازر صبرا وشاتيلا اعطتهم درساً كبيراً؛ لذلك ليس لدى هذه الجماهير سوى التصدي بكل الوسائل المتاحة لسياسة التمييز والتهجير. وهذه الامور، وغيرها، ساعدت في ظهور حركة ابناء البلد.

نواة العمل التنظيمي

في اطار آلية العمل، قمنا، انا وغسان فوزي ومحمد سلامة، بتشكيل نواة الحركة واتصلنا بالاشخاص الآخرين لبلورة الاطار. لقد حاولنا طرح اسماء مختلفة للحركة، وكنا نريد اسماً شعبياً سهل التداول، فاخترنا، في النهاية، اسمنا لضرب التوجهات الطائفية والقبلية، ولنقول اننا لسنا ابناء طائفة، او حمولة معينة، ولكننا، جميعاً، ابناء بلد واحد. التقينا بمحمد كيوان في المراحل الاولى للاعداد التنظيمي، وهو محام، وكان نشيطاً في لجنة الطلاب العرب في جامعة تل ـ ابيب. اللقاء معه تم في حزيران (يونيو) ١٩٧٢؛ الا اننا، قبل ذلك ، كنا، انا ومحمد سلامة وغسان فوزي واصدقاء آخرون، قطعنا شوطاً بشأن اقامة الحركة في ام الفحم اولاً، ثم في حيفا ويافا والطيبة وكابول وسخنين، الخ.

بدأنا نتصل بالآخرين، ونتعرف عليهم، ونختبر نوعيتهم. وكنا، في ذلك الوقت، حديثي السن (٢٠ سنة تقريباً)، ونتصل بأشخاص اكبر منا سناً، لأن هدفنا لم يكن تأسيس حركة شبيبة، او تنظيم طلابي؛ فالهدف كان ايجاد ظاهرة اجتماعية تعبر عن طموحاتنا. لذلك، كان لابد من الاتصال بأشخاص لهم تجارب سياسية سابقة، ولا بد من تجنيدهم. وفي هذا الاطار، تم تجنيد محمد كيوان، ومحمد فريد محاميد الذي تمكننا من دفعه ليكون عضواً في المجلس البلدي في ام الفحم، وهو عامل بناء؛ كما جندنا شباناً آخرين، مثل محمد انيس حمّاد، وهو عامل بناء ايضاً ونشط في لجان الدفاع عن العمال، وآخرين من صفوف الطلاب.

وهذا الاستقطاب شكل بدايات العمل في منتصف العام ١٩٧١، الى ان اعلنا عن الحركة في ١٩٧٢/٨/٣١، على الرغم من اننا طرحنا اسم «ابناء البلد» قبل هذا التاريخ، وذلك عندما اعلنا برنامجاً بعنوان «برنامج قائمة ابناء البلد المقترحة» واطلقنا عليه، في حينه، اسم الكراس الاخضر، لأن غلافه كان اخضر اللون. وهذا البرنامج، على الرغم من انه كتب في مرحلة مبكرة ولم يكن شاملاً كما نريد، الا انه جدير بالمراجعة، لأن جميع مافيه ما زال صحيحاً حتى هذه المرحلة. ولقد اشار البرنامج الى الاهمال والفساد، والى ضرورة اشراك المرأة والمطالبة بأن تأخذ دورها الطبيعي في المجتمع؛ كما اشار الى اهمية الثقافة الوطنية، واهمية الارض؛ وذكرنا فيه ان قائمة ابناء البلد المقترحة سوف تحدد موقفاً من كل قضية لام الفحم لها مصلحة فيها. وقد فسر البعض هذه الجملة بأنها «محلية جداً»، وتختص، فقط، بام الفحم، ودار نقاش واسع بشأنها، اننا، في حقيقة الامر، لم نقصد المعنى الضيق للعبارة المذكورة، واوردنا امثلة لتفسير ذلك، سألنا: اذا هدموا بيتاً في اكسال عند مدخل الناصرة، في مرج بن عامر، ماذا يكون موقفنا؟ اجبنا: اذا هدموا بيتاً في اكسال، فان ذلك يكون خط المواجهة الاول لأنهم سيأتون، بعدها، الى مصمص، ثم الى ام الفحم؛ لذلك، فان لام الفحم مصلحة مباشرة في الدفاع عن البيت المهدم في اكسال، او مصمص، او غيرهما.

بعد اصدار البرنامج، عبرت مجموعة كبيرة من الشبان عن رغبتها في الانخراط في العمل، لكن البعض اشترط ان يكون الاهتمام بالقضايا المتعلقة بام الفحم فقط، كما اشترط الاهتمام، فقط، بالقضايا المحلية وليس في القضايا السياسية؛ فقلنا لهذه المجموعة ان القضية مفروضة علينا، وقد رفض البعض هذا التوجه، واورد محمد فريد مثلاً حول فيتنام لتأكيد ضرورة التضامن مع نضال الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الاميركية التي، بدورها، تدعم اسرائيل وتمولها، ولتأكيد مسألة الصلة المباشرة بين القضايا المختلفة. لكن هذا البعض رفض ذلك، فقلنا له: لا بأس، لنبدأ بالمسائل المحلية، وبقضية تعبيد الشوارع في البلدة، لماذا لا تعبد شوارعنا ؟ لان المجلس المحلي لا يملك ميزانية كافية لذلك، ولماذا لا يملك ميزانية كافية ؟ لان الدولة لا تخصص للمجالس العربية سوى ميزانيات ضئيلة جداً؛ وبهذا، فان الحكومة تمارس التمييز والعنصرية ضد مجالسنا المحلية للقضاء عليها ولطرد العرب من اراضيهم؛ وحتى تحقق ذلك، لا بد من ان تستخدم الدعم المادي والعسكري من

الولايات المتحدة. وبذلك، وصلنا، في تحليلنا لمسألة تعبيد الطرق، الى البيت الابيض، في محاولة للربط بين المسألة الاجتماعية والوطنية. لقد كان هذا مفهومنا في ذلك الوقت، وعبرنا عنه في برنامجنا المقترح، ولاقى تأييداً من البعض، ورفضاً من البعض الآخر.

هذه كانت بداية المسيرة التنظيمية. في البداية، لم تكن لدينا هيكلية تنظيمية متكاملة. الهيئة الاولى كانت «قائمة ابناء البلد»، وكنت محاسب التنظيم، اجمع الاشتراكات الشهرية من الاعضاء، ولم يكن هناك سكرتير رسمي، او لجنة تنفيذية.

الاعداد للمؤتمر العام

لكي لا نتجنى على تاريخ حركة ابناء البلد، لابد من استعراض سريع لمسار تطورها، وللمؤتمرات التي عقدت، حتى انعقاد المؤتمر الاخير في آذار (مارس) ١٩٨٣.

كانت الحركة تعقد اجتماعات دورية لها قيمة المؤتمر، وان لم تتخذ شكله. وفي نظامنا الداخلي الاول في ١٩٧٣، قررنا انه يجب عقد مؤتمر سنوي يضم الاعضاء كافة، وتناقش فيه جميع القضايا، وجميع ما انجزناه خلال سنة، كما يتم وضع توجهاتنا للسنة الجديدة.

وكانت الدعوة الى المؤتمر تتم من خلال اللجنة التنفيذية. وكانت المؤتمرات، في الغالب، تضم ابناء ام الفحم. ولكننا كنا نناقش مسألة الفروع الحديثة وضرورة مواكبة تطورها، وكنا نبلغ الى هذه الفروع، بالتفصيل، النتائج كافة التي تمخضت عنها اجتماعاتنا ومؤتمراتنا. وكان الاتصال بيننا وبين الفروع يتم بشكل مباشر، الا انه متقطع، ويفتقر الى التنسيق بالشكل المطلوب.

اول اجتماع سميناه، آنذاك، مؤتمراً. وقد ضم ١٧ ـ ٢٠ شخصاً، نوقش خلاله «البرنامج المقترح لابناء البلد»، وكان ذلك في العام ١٩٧٢. ومنه خرجنا بالكراس الاخضر. تم الاجتماع ـ المؤتمر في بيت محمد سلامة، الذي اصبح، فيما بعد، اول ناد لحركة ابناء البلد.

في العام ١٩٧٧، قررنا اقامة خلية باسم «خلية المنتسبين»، مهمتها اعداد العناصر التي تتقدم الى الحركة بطلب انتساب في فترة لاتقل عن ستة شهور، ولاختبار مدى التزام وتطور هذه العناصر. بعد ذلك، اما ان تثبت العضوية، او ترفض. وتتكون خلية المنتسبين من ٥ ـ ٧ اشخاص، ويرأس اجتماعاتها واحد من اعضاء اللجنة التنفيذية. ثم جاء مؤتمر العام ١٩٧٨ ، وقررنا فيه استبدال اسم الهيئة الادارية باسم «اللجنة التنفيذية» التي ينتخبها المؤتمر، وهي مكونة من سبعة اشخاص. وبدأنا بتشكيل خلايا محددة، مثل خلايا الشبيبة، وخلايا النساء. وعلى ضوء القرارات التي اتخذها مؤتمر ١٩٧٨، اعطيت اللجنة التنفيذية صلاحيات واسعة مكنتها من اداء مهامها لصالح التنظيم.

كان رسلان محاجنة سكرتيراً عاماً للجنة التنفيذية متحدثاً رسمياً باسم الحركة؛ ورجا غبارية امينا للصندوق مسؤولاً عن الشبيبة؛ وكنت انا مسؤولاً عن العمل النسائي؛ وكان محمد سلامة مسؤولاً عن العمل البلدي؛ اما لجنة الخارجية، فقد كانت متشعبة، واتخذ قرار بأن اعضاء اللجنة التنفيذية كافة هم اعضاء في لجنة العلاقات الخارجية.

انتخب المؤتمر لجنة رقابة من خارج اعضاء اللجنة التنفيذية، واقر تقسيم التنظيم الى خلايا، والخلية هي الوحدة الاساسية. وكان توزيع الخلايا يتم حسب المناطق الجغرافية ـ السكنية، واعطي اسم لكل خلية.

عشية مؤتمر ١٩٧٨، كانت فترة انتخابات، فعملنا مع اصدقاء ومؤيدي التنظيم في محاولة لايجاد صيغة لتنظيم العلاقة مع اصدقاء التنظيم. شكّلنا صيغة جبهوية اسمها «الحركة الوطنية التقدمية» لضم جميع الاصدقاء والمؤيدين، واصدرنا كراساً متقدماً باسم الحركة الوطنية التقدمية وتناول قضايا العمل الوطني المطروحة، ودور الجماهير في انجاح اية قضية. لذلك، عملنا على تفصيل مضمون اسم الحركة الوطنية التقدمية: المشكلة من حركة ابناء البلد، واوساط شعبية. وفي الانتخابات المحلية حاولنا اعطاء هذه التسمية مضموناً عملياً، فأعطينا المقعدين الاول والثاني لابناء الحركة، والمقعد الثالث للاصدقاء. وقد كان مرشحنا الاول غسان فوزي، ولكنه حرم من الانتخابات، فأصبح محمد فريد شقير مرشحنا الاول؛ والثاني حسين ابو حسين عن الحركة الوطنية التقدمية. اقمنا سكرتاريا اللجنة المحلية التي تمثل ابناء البلد والاوساط الشعبية، وكان عدد اعضائها

١٧ عضواً، كما كان احد اعضاء اللجنة التنفيذية لحركة ابناء البلد مسؤولاً عن صلة الوصل بين ابناء البلد والحركة التقدمية والاوساط الشعبية.

هذه هي اهم انجازات مؤتمر ١٩٧٨؛ وابرزها المفاهيم التنظيمية التي رسخت، والتي رافقها تطور فكري وسياسي، وان لم يكن هذا التطور الفكري قد تبلور تماماً في مؤتمر ١٩٧٨.

ثم جاء مؤتمر ١٩٨٠ الذي دعا اليه التنظيم لمناقشة قضايا سياسية محددة، كان ابرزها: ما هو مفهومنا التنظيمي لقضايا النضال واشكاله، ومن بينها الموقف من قضية النضال البرلماني والنقابي ؟ وهذه القضية ابرزت وكأنها القضية الاساسية، وكانت دائماً مثار خلاف وجدل.

هنا، ينبغي العودة الى اننا في مؤتمر ١٩٧٨ اتخذنا قرارات حول «رؤوس اقلام»، وحددنا موقفنا من م.ت.ف. ومن الحركة الصهيونية، وغيرهما من المسائل. اما في مؤتمر ١٩٨٠، فكان علينا ان نحسم في مسألة اشكال النضال. كانت انتخابات الكنيست سوف تعقد في تلك الفترة، فواجهنا السؤال الملح التالي: ما هو الموقف الواجب اتخاذه من انتخابات الكنيست ؟ هل نقاطعها ؟ ام نخوضها ضمن قوائم اخرى ؟ هل من الممكن تشكيل قائمة مستقلة بنا، اذا قررنا خوض هذه الانتخابات، ومن سندعم في الانتخابات، اذا قررنا عدم المقاطعة وعدم تشكيل قائمة مستقلة ؟

لقد اعدت لهذا الغرض دراستان موسعتان تمت مناقشتهما، وخرجنا، بعد نقاش مستفيض بالقرار التالي: «تعتبر حركة ابناء البلد النضال البرلماني وسيلة من وسائل النضال التي يحق لحركتنا ان تستخدمها وفقاً لاهدافنا المفصلة في البرنامج السياسي، وبالتعاون والتنسيق مع فروع حركة ابناء البلد الاخرى، والقوى الوطنية والتقدمية الاخرى، وذلك في قائمة مستقلة بنا».

اتخذ القرار بالاقتراع العلني، والديمقراطي. وبعد ان اقر في ام الفحم، بدأت الفروع الاخرى بمناقشته. الاقلية لم توافق على القرار وتمردت على التنظيم، ولاحباطه بدأت تجند بعض الاعضاء واستغلت علاقاتها مع الفروع الاخرى. ولكن، بعد نقاش طويل ومضن مع الفروع كافة، اقر هذا التوجه مرة اخرى، وبأغلبية اكبر من الاولى؛ لكن بعد فترة، بدأ بعض الفروع يتراجع ويعارض التوجه، وكان هذا كله عشية الانتخابات، مما ادى الى بلبلة في صفوف الحركة. فالذين عارضوا القرار قاموا بتوزيع منشورات عديدة تدعو الى مقاطعة الانتخابات، شارحين، باسهاب، موقفهم من الكنيست الاسرائيلي، ودور هذا البرلمان في قمع الجماهير العربية. ونحن، بدورنا، قمنا بتوزيع منشورات، شرحنا فيها كيفية اتخاذ القرار، وحيثيات مناقشته، والهدف من اقراره.

ومع ذلك، لم ندخل المعركة الانتخابية بقائمة مستقلة، وذلك بسبب البلبلة التنظيمية التي حدثت. لقد كان مقرراً ان نخوض الانتخابات في قائمة مستقلة، ان القرار الذي اتخذناه لم يكن قراراً ملزماً للحركة بالمشاركة في الانتخابات، وانما يعطي هذا الحركة حق المشاركة، اي انه ترك الباب مفتوحاً. وبالنتيجة، صوتنا للجبهة الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي، غير ان التصويت لم يكن جماعياً، وانما كان اختيارياً، حيث امتنع البعض عن المشاركة او التصويت.

مسألة حساسة

هذه المسألة اضعفت كثيراً من انجازات التنظيم، ومن قوته الداخلية، حيث اتجهت مجموعة نحو التطرف، ومجموعة اخرى نحو العقلانية والتروي. وكان الخلاف واضحاً بين المجموعتين. علاوة على ذلك، برزت نقاط اختلاف اخرى، منها ما يتعلق بالموقف من القوى الديمقراطية اليهودية، وحق اليهود الديمقراطيين في ان يكونوا اعضاء في التنظيم.

تمثل رأينا في ان القضية الفلسطينية قد وصلت، في تطوراتها عبر السنين، الى شقين، نعتبرهما اساسيين، وهما: الشق الفلسطيني العربي، والشق اليهودي الاسرائيلي. وفي رأينا، لايمكن حل القضية الفلسطينية دون الاجابة عن سؤال حول الشق اليهودي، اي ما العمل تجاه التجمع اليهودي الذي نما وكبر داخل فلسطين ؟ ان وجهة نظرنا الاستراتيجية هي: لا حل بدون اقامة مجتمع اشتراكي ـ ديمقراطي على هذه الارض، بحيث يستطيع الشعبان العيش في ظل مجتمع ديمقراطي. على الرغم من ان كلمة «شعبان» اثارت خلافاً في وجهات النظر، الا انها اقرت في البرنامج السياسي.

ومن اجل بناء مجتمع اشتراكي ـ ديمقراطي، قلنا يجب بناء ادوات هذا المجتمع، وهذا يتطلب اتاحة الفرصة لليهود للانتساب الى التنظيم، اي اولئك اليهود الديمقراطيين الذين يوافقون على برنامجنا السياسي. وصار لدينا بعض طلبات الانتساب ليهود تقدميين ننتظر البت بشأنها.

ان هذا الكلام لا يعني اننا لا نوافق على قيام دولتين منفصلتين؛ غير ان الحل الاستراتيجي الذي نؤمن به هو في الدولة الديمقراطية ـ الاشتراكية؛ ولكن، في ظل ظروف معينة، وتوازنات دولية مختلفة، يمكن ان تقام دولة فلسطينية على اية رقعة من الارض الفلسطينية.

من نقاط الاختلاف الداخلية الاخرى، العلاقة مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي. نحن نرى من الواجب ان نلتقي مع الحزب في قضايا محددة؛ فعلاقتنا مع الحزب هي علاقة الوحدة والصراع؛ ومع ذلك، كنا نواجه برفض من قبل الفريق الثاني، من جهة، ومن الحزب الشيوعي ذاته، من جهة اخرى. وفي رأينا، ان العلاقة مع الحزب قد تفضي الى نتائج ايجابية، ودليل على ذلك مؤتمر شفاعمرو، اي مؤتمر الجماهير العربية، الذي خرج بوثيقة متقدمة جداً على برنامج الحزب الشيوعي، واعلن فيه الحزب انه جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. من وجهة نظرنا، تداعينا، نحن ابناء البلد، للمشاركة في مؤتمر الجماهير العربية وانجاحه بكل الوسائل ليستطيع ان يأخذ، في المستقبل، شكل برلمان، او هيئة تمثيلية موسعة، لابناء الشعب الفلسطيني في الداخل. الا ان هذا المؤتمر لم يعقد، بعد ان شعرت السلطات بخطورته وعملت على منعه.

لقد انسحب الخلاف الداخلي على كل صغيرة وكبيرة، وانعكس على جميع الفروع خارج ام الفحم. وهكذا، نستطيع القول انه، في اعقاب العام ١٩٨٠، انفجرت الازمة الداخلية، مما ادى الى اضعاف وحدة التنظيم. وخرجنا، بعد الانتخابات، بموقف ضعيف. وعلى الرغم من كل الخلافات، عدنا كطرفين يضمنا اطار واحد، ولكن هذا الاطار لم تتمثل فيه الوحدة الداخلية الحقيقية، بل كانت وحدة مشلولة؛ وكان الطرف الآخر يشك في نوايانا في كل قضية نطرحها للنقاش. ومن رموز التيار الثاني رجا غبارية ووليد غبارية، وقسم من الطلبة في لجان الطلبة العرب.

كان هدفنا، دائماً، عدم حصر انفسنا في ام الفحم. من هنا، كانت مساعينا لدعم الفروع الاخرى، من اجل بلورة التنظيم القطري.

مؤتمر العام ١٩٨٣

عقد المؤتمر العام في آذار (مارس) ١٩٨٣. وهو مؤتمر بكل معنى الكلمة: له اوراق عمل، ومواصفات المؤتمرات التقليدية. وقد انبثق عنه مشروع البرنامج السياسي، وانتخبت فيه لجنة تنفيذية، واصبح غسان فوزي سكرتيراً عاماً للحركة.

جاء هذا المؤتمر ليشكل وقفة جادة من جميع القضايا المطروحة، ولوضع استراتيجية عمل متكاملة، وذلك بسبب القضايا المريرة التي مرت بها الحركة، وكذلك لتقييم المرحلة السابقة ولحسم مسائل تحالفاتنا وعلاقاتنا، خصوصاً واننا شعرنا، منذ فترة انتخابات الكنيست، بأن تنظيمنا بدأ يعمل بشكل مفكك، وبدأ يخسر، جماهيرياً، واخذ بريقه يخبو تدريجياً. في الامكان القول ان الفترة بين انتخابات الكنيست ١٩٨١ والمؤتمر الذي عقد في آذار (مارس) ١٩٨٣ كانت فترة ركود رهيب، وفوضى داخلية، وبروز موقفين متعارضين، فحاولنا جهدنا تجاوز تلك الامور، فاجرينا تغييرات في اللجنة التنفيذية على امل اصلاح الوضع، الّا ان ذلك لم يؤد الى نتيجة ايجابية، وصار من الصعب علينا ضبط لجان الشبيبة، والزهرات، والمرأة، والطلاب، والعمال. وعندما عقد المؤتمر، قاطعته المجموعة التي كنا على اختلاف معها، ومع ذلك نجح، واقر مشروع البرنامج السياسي.

بعد المؤتمر، واجهتنا ازمة جديدة انعكست على اوضاعنا، هي مسألة الخلافات في الخارج. حاولنا جهدنا حصر الازمة والتخفيف من اضرارها قدر الامكان، وبدأنا بترتيب اوضاعنا وتطوير المشاريع التي لدينا، كالجمعيات، والمؤسسات، وحضانة ورياض الاطفال.

ومن المسائل الاخرى التي واجهتنا الصعوبات المادية، التي حالت دون اصدار دورية خاصة بنا، نعبر من خلالها عن مواقفنا. وقد استبدلنا ذلك باصدار كراريس متعددة حول قضايا محددة وآنية.

اخيراً، اود، هنا، ان اؤكد ان حركة ابناء البلد تمكنت من اقامة علاقات مع قوى عالمية. وكان من نتيجة ذلك دعوتنا لحضور مؤتمرات عالمية، سبق ان

اشرت اليها في مطلع كلامي، بالاضافة الى دعوة من حزب العمال الثوري في المكسيك، ولبيناها. كما شارك عنا وفد مكون من ثلاثة اشخاص في حضور مؤتمر جنيف، وشاركنا في مؤتمر آخر ضد العنصرية في واشنطن في العام ١٩٨٣.

علاوة على ذلك، ونتيجة لجهودنا المكثفة، اصبحت ام الفحم مكاناً هاماً يزوره الصحافيون والوفود الاجنبية، فلا يكاد يمر يوم بدون ان يكون عندنا ضيوف اجانب، يأتون لاستطلاع الآراء عن كثب؛ ولنا لجان صداقة في دول اوروبية عديدة، مثل لجنة اصدقاء ابناء البلد في النرويج، ولجنة اخرى في الدول الاسكندنافية.

كما استطعنا، بالتعاون مع المخرجة البريطانية التقدمية، انطونيا كاشيا، انجاز فيلم «على ارضنا»، الذي يشكل وثيقة هامة تدور حول قضايا شعبنا. وقد اثار هذا الفيلم ضجة كبيرة في الاوساط الصهيونية، لدى عرضه على التلفزيون البريطاني.

قاعدة عمالية ـ شعبية

محمد سلامة: من مواليد ١٩٤٨/١٢/١٥، من قرية اللجّون، ومن اسرة فلاحية تعمل في الزراعة ورعاية الاغنام. قريتنا نسفت وابيدت واقيمت على انقاضها مستوطنة «مجدو» في سهل مرج بن عامر. انتقلنا، في العام ١٩٤٨، الى ام الفحم. والدي ما زال يعمل في الزراعة في تل ابيب. كان يغادر البلد بتصريح، ويعود كل ١٥ او ٢٠ يوماً مرة واحدة الى البيت، وكانت حياتنا الاقتصادية صعبة جداً.

تعلمت حتى الصف الثامن، وتركت المدرسة بسبب الوضع المادي، وبدأت بالعمل؛ فعملت في اعمال مختلفة: في نادي الهستدروت، كعامل تنظيفات، وذلك في اوائل الستينات، وكانوا يفرضون عليَّ توزيع صحيفة الهستدروت، الا انني كنت اعطيها الى اللحام لقاء مبلغ معين. انتقلت بعدها الى العمل كمراسل في المجلس المحلي، وسمعت عن حركة الارض في تلك المرحلة؛ وكان المجلس المحلي اخذ قراراً ببيع احد شوارع القرية الى شركة الباصات الاسرائيلية «ايغد»، فأثارني هذا القرار وترك اثراً في حياتي. باختصار، عملت في اشغال مختلفة، ولم يكن لدي، في ذلك الوقت، أي وعي سياسي.

في العام ١٩٦٧، بدأ وعيي السياسي ينمو، وخرجت مع بقية الشبان الى الشوارع نهتف بأن الجيوش العربية في طريقها الى الانتصار، وانها قادمة لتحررنا. وفي الساعة الحادية عشرة والربع، دخل الاردن الحرب؛ وكانت اول قذيفة سيئة للغاية، حيث خلعت اول شجرة زيتون في ام الفحم. لقد وضعت والدتي، التي كانت حاملاً، مولودها من شدة خوفها. باختصار، صدمتنا الهزيمة، وقد تركت في نفسي احساساً مزدوجاً: بالمرارة، وبرغبة في العمل الوطني.

بعدها، عدت الى العمل في تل ـ ابيب، وفي المنشية. كانت هناك حملة متطرفة ضد العرب وضد تشغيلهم، وكان الشباب اليهودي المتطرف يكتب شعارات على الجدران ضد تشغيل العرب. وفي ذات يوم، خلال عملي، دخلت الي مجموعة من المتطرفين وامسك افرادها بي وكانوا ينوون ربطي في احد المطاعم العربية القريبة. وتبين، فيما بعد، ان المطعم كان ملغوماً. لكنني تمكنت من الفرار من بين ايديهم. وبعد فراري بنصف ساعة، انفجر المطعم. لقد تعرضت، كغيري من العمال العرب، الى الاضطهاد والضرب والتمييز.

كنت في الفترة عينها (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) بعد ان انهي ساعات عملي، وهي من الساعة الثانية صباحاً حتى السادسة، اذهب الى مدرسة لتعليم الكهرباء. في العام ١٩٦٩، تخرجت كفني كهربائي، وكان طموحي بدأ يتبلور في تلك الايام حول ضرورة العودة الى ام الفحم والعمل فيها، على الرغم من ان ام الفحم لم يكن فيها كهرباء في ذلك الوقت. في العام ١٩٦٨، اجريت انتخابات المجلس المحلي في ام الفحم، فاعتقدت بأن من الممكن ان اشارك في هذه الانتخابات. كانت الانتخابات قائمة على اساس عائلي، اي قائمة عائلة مصاروة، وعائلة طميش او

عائلة ابو رعد، على الرغم من ان كل العائلات هذه كانت مرتبطة بالمعراخ.

بعد الانتخابات، اجتمعت حارتنا وقررت مقاطعة العائلتين اللتين فازتا في الانتخابات، وهما المصاروة وطميش.

نتائج الانتخابات اثرت في نفسي، وقررت الابتعاد عن المجلس المحلي، طالما ان المسائل تقاد على هذا الشكل، وبدأت اشعر بضرورة قيام انتخابات جديدة للمجلس المحلي، وباسلوب مختلف.

في العام ١٩٧٠، استقريت، نهائياً، في ام الفحم. كنت في اوقات فراغي احتار في ما افعل. وكان هناك نادي الهستدروت. حاولت الدخول اليه للاستماع الى المحاضرات التي تجرى فيه، لكنه لم يرضني. في العام ١٩٧٠، عملت مع رئيس مجلس محلي ام الفحم آنذاك لجمع تبرعات عينية من الاهالي لارسالها الى اهلنا في الضفة الشرقية المتضررين من حرب ايلول (سبتمبر). وفي العام ذاته، حدثت وفاة جمال عبدالناصر، فهزتنا جميعاً. بدأت اسمع ان هناك في البلد اثنين من النشيطين، واحد اسمه غسان فوزي والثاني حسن جبارين، وان الشرطة تعتقل كل من له علاقة بهما، فبدأت في البحث عنهما، والتقيت بهما، وبدأت العمل معهما.

في اواخر العام ١٩٧٢، اعتقلت مع عدد من الاصدقاء بتهمة الانتماء الى المجموعة العربية ـ اليهودية، وخضعت لتحقيق مدته ٤٥ يوماً، ثم اطلق سراحي في اوائل ١٩٧٣ بكفالة مصرفية. انا، الآن، عضو لجنة تنفيذية في حركة ابناء البلد ـ جبهة الانصار.

خلال فترة اعتقال رفاقي، قمت بشغل الفراغ الذي تركه المعتقلون، على الرغم من كل اساليب المحاربة النفسية التي مورست ضدي. كل عام، تقريباً، تقوم السلطات باعتقالي لمدة ١٥ أو ٢٠ يوماً. بعد الحادث الذي تعرض له بسام الشكعة، وبسبب تضامننا معه، فرضت علي الاقامة الجبرية في عسفيا. وبعد سنتين انتهت فترة الاقامة الجبرية وعدت للسكن في ام الفحم. منعت من دخول الضفة الغربية، لأن السلطات كانت تدرك خطورة اقامة اية علاقة جادة بيننا وبين اهالي الضفة الغربية، خصوصاً واننا اقمنا علاقات متينة مع فرق ثقافية، ومسرحية، ومع رؤساء البلديات.

لقد التقينا مع محمد كيوان، اثر دعوته لزعيم الثورة الطلابية في فرنسا لزيارة ام الفحم. تحدثنا معه حول التنظيم، وبدأت العلاقة معه، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر. كان نشيطاً في النادي الثقافي في ام الفحم، وهذا النادي جزء من ظاهرة «حركة الارض».

قبل ابناء البلد، لم يكن هناك سوى غسان وحسن وانا. احياناً نعمل سوية، واحياناً اخرى نعمل بشكل منفرد، ولكن ضمن الرؤيا والتوجهات عينها. مثلاً، بعد وفاة عبدالناصر، قمت انا باعادة طباعة الميثاق على حسابي الخاص، ولكن توزيعه تم من قبلنا نحن الثلاثة. وخلال جنازة عبدالناصر الرمزية، تحدث حسن عن مآثر عبدالناصر، ودوره القومي. كنا نشارك في المهرجانات الجماهيرية التي كانت تقام من خلال الحزب الشيوعي الذي كان يحاول ان يحتوينا ويضمنا الى صفوفه في تلك المرحلة.

في العام ١٩٧٢، انضم الينا عدد كبير من الشبان، بينهم العامل والفلاح والطالب، وصارت لنا قاعدة عمالية شعبية، وفتحت لنا بيوت كثيرة، لعقد الندوات والجلسات فيها. وفي ذات مرة، كانت هناك مناسبة حملة انتخابات الكنيست، وكان من المفترض ان ترفع الاعلام الاسرائيلية في القرى العربية واستقبال مندوبي ومرشحي الكنيست في هذه القرى. بدأنا نفكر: ما العمل ؟ وكيف يمكن التصدي لهذه الحملة ؟ اجتمعنا قبل الانتخابات بسنة تقريباً، لان الحملة الانتخابية تبدأ، في العادة، قبل الانتخابات بفترة طويلة، وكان من المقرر ان يحضر الى ام الفحم لهذه المناسبة يغئال الون، لافتتاح مدرسة فيها، بُنيت بايدي عمال ام الفحم وبأموال ام الفحم، ولكن على ارض مصادرة من قبل السلطات.

قلنا، يجب ان ننظم تظاهرة. الا ان الحصول على ترخيص للتظاهرة مسألة صعبة، لاننا لم نكن تنظيماً رسمياً. وقررنا ان نعد منشوراً خاصاً لهذه المناسبة، ودعونا الى اجتماع عام ضم الاعضاء كافة، وكتبنا المنشور. كان ذلك في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢. وكان من بين اعضاء اللجنة التنفيذية الذين ساهموا معنا رافع عبدالوهاب، وفرج جبارين. رافع كان عاملاً، واكبر سناً منا، وله تجارب كثيرة من خلال صداقته مع الحزب الشيوعي، الا انه، في مراحل متأخرة، ترك العمل

معنا، ولكنه ما زال صديقاً.

في صبيحة زيارة الون لام الفحم، وزعنا المنشور. وفي منتصف النهار، بدأت السلطات باستدعائنا جميعاً. كنا تسعة اعضاء، انا وحسن ورافع وفرج ومحمد كيوان ومحمد فريد محاميد وابو زاهر واحمد العال وغسان فوزي. قامت السلطات بتهديدنا، ونحن انكرنا اية علاقة لنا بتوزيع المنشور. حين وصل الون الى البلدة، واصلنا توزيع المنشور، وكان غسان ذهب، بعد انجاز مهمته، مع العمال الى مدخل القرية في عين ابراهيم، حيث اصطف العمال واعضاء المجلس المحلي لاستقبال الوزير. وعندما وصل الون وبدأ، كعادته، يسلم على المستقبلين، رفض غسان مصافحته، قائلاً: «انني لا اضع يدي بيد صهيوني نازي مثلك». وبالطبع، جاءت الشرطة واعتقلته، غير انهم اطلقوا سراحه بعد فترة قصيرة، وذلك من باب مهادنة القرية. وكان مع الون، في تلك المناسبة، محمود عباسي، مترجم معظم كتب الون وصديقه الحميم، وهو من ام الفحم واسمه الاصلي محمود ابو حشيش، عمل في الاذاعة الاسرائيلية لفترة طويلة، كما عمل في حزب العمل. خلال توزيعنا للمنشور، اصطدمنا مع الشرطة، الا انها، في حضرة الوزير، لم ترغب في توسيع الصدام، فطلبت منا ان نسلمها نسخ المنشور، لكنني عزمت على تسليم الوزير نسخة منه. وبالفعل، قمت بتسليمه نسخة. وبعد دخوله السيارة، ملأنا سيارته بالنسخ. توجه الون الى المدرسة، حيث كان الاطفال يحملون الاعلام الاسرائيلية ويلوحون بها، كما هو مطلوب منهم. وفي هذه اللحظة، اسرع غسان وتوجه الى باب المدرسة، وكان عمره، في ذلك الوقت، ٢٢ سنة. ولدى وصول الون، بدأ غسان بالهتاف ضده وصاح باللغة العبرية: «ليسقط الصهيوني النازي». اهتز الوزير وغضب، فحضر البوليس واعتقل غسان وحسن، وانا هربت. عندها، قام الاطفال بالقاء الاعلام الاسرائيلية على الارض. ومنذ ذلك الحين، الغي تقليد رفع الاعلام الاسرائيلية فوق مجالس القرى العربية، والغي تقليد استقبال الوزراء الاسرائيليين، وخصوصاً في ام الفحم. على الرغم من بساطة هذه الحادثة الظاهرية، فانني اتذكرها دائماً، لما لها من مدلول كبير.

بعد الاعلان عن ابناء البلد، كان شكلها التنظيمي مكوناً على النحو التالي: المؤتمر العام، وهو عبارة عن جميع الاعضاء؛ والهيئة الادارية التي قامت بتأثير من محمد كيوان، ويتفرع منها عدة لجان. وقد سجلنا حركة ابناء البلد، رسمياً، كقائمة انتخابية لخوض معركة الانتخابات المحلية.

في العام ١٩٧٢ ـ كما ذكرنا ـ اعتقلت انا وغسان وحسن. انا اطلق سراحي بعد ٤٥ يوماً (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، فباشرت العمل.

كان علينا ان نخوض معركة الانتخابات المحلية، فشكلنا ما يسمى بـ «لجنة ادارة الانتخابات» مكونة من ستة اشخاص. وخضنا الانتخابات، ونجحنا في ادخال عضو الى المجلس المحلي، هو محمد كيوان. كان هدفنا، في ذلك الوقت، ان نتواجد على الخارطة السياسية، وان نثبت انفسنا قانونياً؛ فمن خلال المجلس، نستطيع ان نقيم لنا نادي، ونستطيع ان نقوم بنشاطات سياسية دون ان نسجل انفسنا كتنظيم حسب القانون العثماني. علاوة على ذلك، لنا مصلحة كبيرة في خوض الانتخابات، ودفع اعضاء منا الى المجلس المحلي. كانت ميزانيتنا، عند خوض الانتخابات، ٣٠٠ ليرة اسرائيلية، ولم تكن لدينا امكانية لاستئجار السيارات لنقل الناخبين. كان عند محمد كيوان تراكتور تم استخدامه لنقل الناخبين. وهكذا اديرت المعركة بخمسة اشخاص وثلاثمئة ليرة وتراكتور. بالطبع، كان هناك اعضاء آخرون في التنظيم، الا انهم لم يكونوا نشيطين في ذلك الوقت. وبذلك، نجحنا في دخول المجلس المحلي. بعدها، افتتحنا نادي في حي المحاجنة، ودعونا الى اجتماع عام للاعضاء الرسميين، وللاعضاء المنتسبين الذين تكاثروا بعد نجاحنا المفاجيء. فهذا النجاح ادى الى دخول عدد كبير من الشبان الى التنظيم. عقدنا اجتماعاً عاماً، وانتخبنا هيئة ادارية (تنفيذية)، ولجنة مراقبة، ولجنة محلية.

الهيئة الادارية مكونة من سبعة اشخاص: محمد سلامة ورسلان محاجنة ومحمد فريد ومحمد كيوان ورافع غبارية وفرج جبارين واحمد ابو غليون؛ ولجنة المراقبة مكونة من ثلاثة اشخاص ومهمتها مراقبة ومتابعة الاعضاء بمن فيهم اعضاء الهيئة الادارية، ورفع التقارير حول اية قضية الى الهيئة الادارية؛ واللجنة المحلية مكونة من حوالى ١١ شخصاً، وضمت افراداً ليسوا اعضاء في ابناء البلد رسمياً، لكنهم دعمونا في الانتخابات. اما بالنسبة الى

العضـو المنتسب، فهـو العضـو الذي يشـارك في النشـاطات كافـة، عدا اجتمـاع اللجنة الادارية، وليس له حق التصويت في الانتخابات الداخلية، اي انه لا يتمتع بحق العضو العامل.

ومن المهام التي انيطت باللجنة المحلية توجيه الاعضاء الذين يُنتخبون الى المجلس المحلي، واقامة التحالفات والائتلافات.

لقد وسعنا شبكة علاقاتنا، خصوصاً مع ابناء الضفة الغربية. كما وسعنا نشاطنا في نادي ابناء البـلد، واقـمـنـا علاقـات مع عدد من اليـهـود الديمقـراطيـين والتقـدميـين، كحـركـة ماتسبين، ويسرائيـل شاحـاك، ونـظمنا ندوات ثقافية عدة في النادي، ودعونا عدداً من الشعراء والمثقفين، امثال توفيق زياد وسميح القاسم وبولس فرح واميل توما وفوزي الاسمر وشحادة شحادة وغيرهم. وفي العام ١٩٧٣، دعـونـا فرقـة بلالين من القـدس لعرض مسرحية «مصارعة حرة»، وكانت هذه اول مسرحية تعرض عندنا.

في العام ١٩٧٤، وقع خلاف مع عضو اللجنة التنفيـذية (الادارية) وعضو المجلس المحلي محمد كيوان. ناقشنا مسألة عدم التزامه بالمهام المناطة به كعضو مجلس محلي وعضو هيئة تنفيذية. وقد ادى هذا الخـلاف، في نهـايـة المطاف، الى انشقاق في التنـظيم. لقـد طالبنا كيوان بالتنازل عن موقعه في المجلس المحلي لشخص آخر من قائمة ابناء البلد، الا انه رفض. بعد الانشقاق، اصدرنا بياناً انتقدنا فيه انفسنا نقداً ذاتياً، وانتقدنا مندوبنا في المجلس المحـلي. وقـد كان المرشح الثاني المقترح للمجلس المحلي احمد ابو غليون، وهو عامل مزارع، يعمل في ارضـه. لم يلتـزم كيـوان بقـرارنـا، كمـا لم يلتزم بالقـرارات التنـظيميـة الاخـرى. بعـد اصـدارنا للمنشور الذي انتقدناه فيه، بدأ يستقطب مجموعة من الشبان حوله. وبعد وساطات من حركة النهضة في الطيبة، التي كانت تربطنا معها علاقات جيدة، تم التـوصل الى اتفاق مع كيوان لتقديم استقالته من التنظيم والمجلس.

استلم احمـد ابـو غليـون موقعه في المجلس المحلي، وخدم، باخلاص، الفترة المتبقية من عضويته.

في تلك الفتـرة، اقمنا علاقات جيدة مع لجان الطلبـة العرب في الجامعات الاسرائيلية. وفي العام ١٩٧٥، اقمنا خلية نسائية عملت لفترة سنة تقريباً، ولكن لم يكتب النجاح لها آنذاك.

في اواخـر العام ١٩٧٥ واوائل ١٩٧٦، بدأنا نفكر بضرورة بلورة رؤوس اقلام للبرنامج السياسي المقتـرح، ودعـونـا الى اجتماع عام في اوائل العام ١٩٧٦، اثـر قرار الحكـومة الاسرائيلية بمصادرة المنطقة ٩ في سخنين وعرابة، والتي، على اثرها، صار، فيمـا بعـد، يوم الارض. وقـد دعي الى الاجتماع الشعبي اعضاء وممثلو السلطات المحلية العربية، وكـان الهـدف منـه التصـدي لسيـاسة مصادرة الاراضي بكـافـة الوسائل الممكنة. حضر الاجتماع جمهور غفير، واتصلنا ببعض الشبان المستقلين من سخنـين، وشـارك معنا في نشاطاتنا هذه طلبة من جامعـة تل ـ ابيب، منهم حسين ابو حسين. وفور انتهاء الاجتماع، خرجنا على رأس المجتمعين واخذنا نهتف: «بالروح بالدم نفديك يا جليل»، فاذا بجمهور المجتمعين واهالي سخنين يسيرون وراءنا. استمرت التـظاهـرة لمدة ساعتين، على الرغم من انها كانت بدون تخطيط وبدون ترخيص. حدثت هذه التظاهرة قبـل ثلاثة شهور من تظاهرة يوم الارض الشهيرة التي استشهد خلالها ثلاثة شبان من خيرة شبان سخنين.

تنـظيميـاً، كنـا نعتمـد على الاجتمـاع العام (المـؤتمـر)، باعتبـاره السلطة العليا التي تضع الخـطط للجنة التنفيذية (الادارية) التي، بدورها، تقـوم بتنفيـذ القـرارات والتوصيات. وهكذا، فان التنظيم كان يدار على هذه الاسس طيلة الفترة بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧. وفي ١٩٧٧، واثـر خروج حسن جبارين من السجن، تعزز التنظيم، ادارياً وتنظيمياً، كما انتظم معنا، رجا شريم غبارية، وهو شاب يساري (حالياً مع المنشقين)، وبدأنا انا وحسن ورجا نحاول ارسـاء اسس تنظيمية جديدة. اما غسان فوزي، فقـد كان لا يزال في السجن. بدأنـا في تلك الفترة نناقش موقف التنظيم من قضايا عديدة، في محاولة لترسيخ مفاهيم وبرامج محددة، وواضحة، لتكون اساساً لعقد المؤتمر العام؛ كما ناقشنا طبيعة الموقف الواجب اتخـاذه من القوى الاخرى على الساحة، مثـل الحـزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ولجان الطلاب العرب في الجامعات العبرية، ولجان الدفاع عن الارض والانسان.

فات عن ذهني ان اذكـر انـه خلال المعـركة

الانتخابية العام ١٩٧٣، اقترح علينا الحزب الشيوعي الانضمام الى الجبهة الديمقراطية، وكان اقتراحه ان تضم الجبهة اربعة مقاعد اساسية: المقعد الاول له، والثاني للشبيبة الديمقراطية، والثالث للنساء الديمقراطيات، والرابع لنا؛ الا اننا، بعد نقاش طويل، رفضنا الاقتراح لسببين: الاول، شكل توزيع المقاعد؛ والثاني، رفضنا لاسم الجبهة الديمقراطية، مقترحين اضافة كلمة التقدمية، اي ان يصبح اسم الجبهة المقترحة «الجبهة الديمقراطية التقدمية»، لكنهم اصروا على موقفهم.

استطيع القول ان هذه المرحلة كانت مرحلة صوغ رؤوس الاقلام للمؤتمر العام الاول والرسمي، لأن الشكل السابق لم يكن يخرج عن كونه اجتماعاً عاماً يعقد اسبوعياً تقريباً، اضافة الى ان المرحلة الاولى (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧)، كانت مرحلة التجربة والخطأ، ولم يكن هناك تجانس فكري بين الاعضاء، ولم نتبن خطاً فكرياً محدداً. كذلك لم نكن قد اعلنا عن انفسنا، بعد، على اننا نعتبر انفسنا فصيلاً من فصائل المقاومة الفلسطينية. كان بعضنا بعثياً في فكره والبعض الآخر ماركسياً او قومياً، دون ان يكون لاحد سمة انتسابية الى «البعث» او «الشيوعي».

استكمالاً للانجازات، اذكر انه في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ نفذت حركة ابناء البلد الى القرى الاخرى، مثل كابول والطيبة ونحف وجت وباقة الغربية، حيث كانت هناك محاولة لاقامة ابناء البلد؛ وفي كفرياسيف كانت هناك محاولة اخرى؛ وفي عكا؛ وفي شفاعمرو، بعد خروج عاطف حمادة من السجن؛ وفي اللد؛ والاهم من ذلك، وضعنا نصب اعيننا هدفاً، هو الوصول الى الطلبة العرب في الجامعات العبرية، والى لجان الطلاب العرب، لتشكل هذه اللجان قناة ترفد حركة ابناء البلد، بعد عودة الطالب الى قريته. واتصلنا بلجان الطلبة. كما اقمنا علاقات في سخنين، وفي الناصرة، وطورنا علاقاتنا مع اليسار اليهودي المعادي للصهيونية. وفي العام ١٩٧٧، قمنا، بمناسبة الخامس من حزيران (يونيو)، بتظاهرة كبيرة اعتبرت من اكبر التظاهرات التي اقيمت في الاوساط العربية. وفي تلك الفترة، ايضاً، دعمنا رياض انيس وحسين ابو حسين في انتخابات لجنة الطلاب العرب في جامعة تل ـ ابيب. وكان رياض سكرتير اللجنة، ورئيسها د. نظير يونس، من عاره، وحسين ابو حسين عضواً فيها. ونسقنا مع لجان الطلبة في مناسبات مختلفة في «يوم الارض»، وفي ذكرى وفاة عبد الناصر. ومن الطلاب الذين كانوا غير بعيدين من مواقفنا ابراهيم نصار ووليد شحادة وعلي الصح وسليم واكيم وغيرهم. الا اننا لم نتوصل معهم الى اتفاق يؤدي الى انضمامهم الى حركة ابناء البلد.

اعداد: وليد الجعفري

الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

على اثر نجاح المؤتمر التوحيدي للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ارتفعت حرارة الحوار الوطني الداعي الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني، بحيث تشارك فيه معظم الفصائل الفلسطينية. وقد حدث ذلك، على الرغم من عدم التوصل الى حسم العديد من النقاط السياسية والتنظيمية الهامة، وفي مقدمها صيغة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، والموقف من «اتفاق عمان»، اضافة الى تخوفات «فتح» من احجام بعضهم عن المشاركة في تلك الانشطة، نتيجة للضغط السوري المتزايد على الفصائل الوطنية الفلسطينية، المقيمة، جغرافياً، في دمشق.

وفي هذا السياق، اوضح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ان تأخراً ما قد حصل في عقد دورة المجلس، وان هذا التأخر ناتج عن طلب الجبهتين، الشعبية والديمقراطية. واضاف عرفات، في هذا الصدد: «انا أُقدر ان السبب ليس الحوار فقط، بل حتى يجدوا [الفصائل] مخرجاً للضغط السوري المتزايد عليهم. الا ان الضغط السوري علينا لا يستهدف القيادة الفلسطينية، ولا المخيمات الفلسطينية؛ انما يستهدف الشرعية الفلسطينية» (**اليوم السابع** ، باريس، ١٩٨٧/١/٢٦). واكد عرفات انه بات معروفاً، الآن، «ان هنالك ضغوطاً تقوم بها المخابرات... على التنظيمات التي تتخذ من دمشق مقراً لها، لمنعها من الاقتراب من بعضها البعض» (**القبس** ، الكويت، ١٩٨٧/٢/٢٠).

وعلى الرغم من الضغوط، ومحاولات تعويم الحوار الوطني، اخذت جهود التوحيد الفلسطينية منحى جدياً تخطى حدود الضغط. فقد التقى الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ظهر ١٩٨٧/٢/٣، مع وفد فلسطيني ضم الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، ونائبه ياسر عبد ربه، وعضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب. واستمر هذا اللقاء زهاء ساعتين، أُجري خلاله بحث في التطورات الاخيرة على الساحة الفلسطينية، وخاصة في ما يتعلق بالحرب ضد المخيمات، وقضية استعادة وحدة م.ت.ف. وأكد الرئيس بن جديد ضرورة الانهاء الفوري لحصار المخيمات وضمان امنها. كما عبر عن دعم الجزائر الكامل لكل الخطوات التي تم انجازها لاستعادة وحدة م.ت.ف. وعقد حوار وطني يكون مقدمة لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي، خلال الفترة المقبلة. وقد عبَّر الجانب الفلسطيني، من جانبه، عن تقديره الكامل للمبادرة الجزائرية التي اطلقها الشاذلي بن جديد، من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. واكد الجانبان اهمية المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط بصيغة اللجنة التحضيرية، كما اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة (**الحرية** ، نيقوسيا، ١٩٨٧/٣/٢).

وفي السياق ذاته، توالت الاجتماعات الفلسطينية ـ الجزائرية، تمهيداً لعقد الحوار الوطني الفلسطيني؛ فاجتمع الشاذلي بن جديد، بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣، مع الوفد نفسه، حيث عرض مستجدات اللقاء الفلسطيني الثلاثي، بين «فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. كما تم تأكيد البرنامج الذي أُعد لاستكمال الحوار بين فصائل الثورة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية، وكذلك الخطوات العملية لعقد المجلس الوطني. ورحب بن جديد باستضافة جلسات الحوار الوطني، وكذلك المجلس (**وفا**، تونس، ١٩٨٧/٢/٢٤).

الى هذا، التقى الرئيس الجزائري مع الامين

العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بتاريخ ١٩٨٧/٣/٩، واستعرض الجانبان العديد من القضايا الملحة، وفي مقدمها الجهود المبذولة لانجاح المبادرة الجزائرية، الرامية الى استعادة وحدة م.ت.ف. كما اجرى حبش مباحثات ثنائية، في الشأن ذاته، مع خليل الوزير (ابو جهاد)، في الجزائر.

وعلى ضوء ما شهدته جهود التوحيد من تقدم ملحوظ، عقد ممثلو خمسة فصائل فلسطينية، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً حوارياً، في تونس، بهدف التوصل الى صيغة برنامج سياسي تسعى المنظمات الى الاتفاق عليه، تمهيداً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني (**القبس**، ١٠/٣/١٩٨٧). ومن الجدير ذكره ان مباحثات حبش والوزير قد استؤنفت مساء ١٠/٣/١٩٨٧، في وقت قام ياسر عرفات بزيارة سريعة للجزائر، اطلع خلالها على آخر تطورات المباحثات التوحيدية (**وفا**، ١١/٣/١٩٨٧).

ولاحظ المحللون ان ابرز العوامل التي ساعدت في تسريع الخطى باتجاه عقد مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، هي: مستجدات الموقف الرسمي الليبي ازاء م.ت.ف. وقيادتها الشرعية؛ وموقف اطراف التحالف الديمقراطي الفلسطيني والجبهة الشعبية، القاضي بحسم الخلافات التنظيمية والسياسية داخل اطار م.ت.ف. وضرورة التوصل الى صيغ سياسية وتنظيمية، عبر الحوار الوطني الفلسطيني الشامل.

الموقف الليبي

شهد الموقف الليبي تطوراً ملحوظاً ازاء م.ت.ف. وقيادتها الشرعية. فبعد ان كان الموقف الرسمي، منذ التحرك الانشقاقي داخل «فتح» في ٩/٥/١٩٨٣، داعماً لحركة الانشقاق، على اعتبار انها تمثل «فتح»، وعلى انها «البديل الثوري لقيادتها»، تطور الموقف الليبي باتجاه تحسين العلاقة مع «فتح» ودعم الوحدة الوطنية. ووجهت الزعامة الليبية دعوة رسمية الى وفد من «فتح» للتباحث معه في الشؤون الفلسطينية. وقد قام وفد «فتح»، الذي رأسه خليل الوزير (ابو جهاد)، بتلبية الدعوة الليبية. ورأت المصادر الفلسطينية في زيارة الوفد الى الجماهيرية مؤشراً لبدء مرحلة جديدة في العلاقات الفلسطينية ـ الليبية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٧/٣/١٩٨٧).

وخلال زيارة الوفد، اجتمع الوزير مع العقيد معمر القذافي، في طرابلس الغرب، وعرض له الموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وما تتعرض له من قصف وحصار واعتداءات متواصلة. كما تناول الحديث بين الجانبين تطورات الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي وممارساته القمعية، وسبل تعزيز وحدة العمل الفلسطيني. واكد القذافي موقف بلاده المبدئي الداعم لنضال الشعب الفلسطيني، من اجل تحقيق اهدافه الوطنية، وحفظ وحدته (**وفا**، ٢٤/٣/١٩٨٧).

وقد تجسد التطور في مواقف الجماهيرية ازاء م.ت.ف. وقيادتها، بما ادلى به العقيد القذافي من تصريحات، عبر لقاءات صحفية عديدة، اكد خلالها مواقف بلاده ازاء سياسات م.ت.ف. واعتبر القذافي «اعلان القاهرة» «محاولة من عرفات لنيل مباركة مصرية على شرعية القتال داخل فلسطين، وهذا يتنافى والتزامات النظام المصري مع اسرائيل ومع كامب ديفيد. اعلان عرفات اراد به ضرب طرفي كامب ديفيد بعضهم ببعض» (**الحرية**، ١٥/٣/١٩٨٧). ودان القذافي موقف الفصائل الفلسطينية الرافضة لقاء عرفات، او الحوار معه، وقال: «على الفلسطينيين ان يجتمعوا اولاً. اذا كان ياسر عرفات هو المشكلة وثبتت خيانته فليجتمعوا ويحاكموه ويعزلوه. اجتمعوا بالمؤسسات الفلسطينية وحاكموا ياسر عرفات. اذا لم يحصل هذا، فالقضية ليست شخص ابو عمار، وانما هذا معناه، ان هناك مؤامرة تتعرض لها القضية» (**المصدر نفسه**).

وتعزيزاً لمواقف الجماهيرية المستجدة على الساحة الفلسطينية، قام القذافي بدعوة الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها «فتح»، الى حوار شامل، لمناقشة مسألة اعادة وحدة المقاومة الفلسطينية تحت مظلة المنظمة. والتأم شمل الفصائل المدعوة في طرابلس الغرب، وعقدت جلساتها الحوارية في الفترة ما بين ١٩ ـ ٢٣/٣/١٩٨٧ بحضور الامناء العامين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وجبهة التحرير الفلسطينية وممثلي «فتح ـ المجلس الثوري»، والرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم. وتوصل ممثلو الفصائل المذكورة، الى اتفاق سياسي وتنظيمي تفصيلي، وذلك بهدف عرضه على مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في الجزائر.

الجانب التنظيمي من هذا الاتفاق، الذي اشتهر باسم «وثيقة طرابلس» (نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٦١ ـ ١٦٥) يكاد ان يكون نسخة من البنود التنظيمية لاتفاق عدن ـ الجزائر. اما في جانبه السياسي، فقد اشترطت «وثيقة طرابلس» الغاء اتفاق عمان، كشرط اولي للبدء في الحوار الوطني. كما طالبت الوثيقة «بوقف العلاقات السياسية مع جمهورية مصر العربية» (**المصدر نفسه** ، ٥/٤/١٩٨٧).

الى هذا، وفي اطار مباحثات الوحدة الوطنية، سبق وان توصلت «فتح» والتحالف الديمقراطي، بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧، الى ورقة عمل مشتركة، عُرفت بـ «اتفاق تونس». وقد جاء هذا الاتفاق تتويجاً لنجاح الحوار الوطني الذي استمر على مدى شهور من هذا العام بين «فتح» والتحالف الديمقراطي. وبذلك، تبلورت ورقتا عمل لعرضهما على هيئة الحوار الوطني الفلسطيني الموسع. وعلى الرغم من التباينات بين الورقتين، فقد توصلت الاطراف الموقعة على الوثيقتين، الى تحديد نقاط مشتركة فيما بينها، من شأنها دفع عملية الحوار الى امام.

الحوار الشامل

بدأت اعمال الحوار الوطني في الجزائر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧، وبحضور ممثلي جميع الفصائل والاحزاب والهيئات الفلسطينية، باستثناء مندوبي الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والمنشقين عن «فتح» ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ (قوات الصاعقة)؛ في حين شارك ممثلو «فتح ـ المجلس الثوري». وفي ١٣/٤/١٩٨٧، افتتح عرفات الجلسة العلنية لاعمال الحوار، بحضور وفد جزائري رأسه عضو المكتب السياسي مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الجزائرية، محمد شريف مساعدية. وابلغ عرفات الى الحضور، في بداية حديثه، موافقة «فتح»، ممثلة بلجنتها المركزية ومجلسها الثوري، على الغاء «اتفاق عمان». واعتبر المراقبون الغاء الاتفاق من جانب «فتح» خطوة هامة على طريق تجاوز الخلافات الفلسطينية، وصولاً الى مجلس وطني توحيدي (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٤/٤/١٩٨٧).

وفي بداية جلسة العمل الاولى للحوار بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧، انتخب المشاركون اربعة مساعدين للشيخ عبدالحميد السائح، وذلك لادارة الحوار، وهم: نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنون (ابو الاديب)، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، عبدالرحيم ملوح، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ابو ليلي، وعبدالمجيد التايه عن المستقلين.

مناقشات الحوار

تركزت مناقشات الحوار الوطني حول بندين اساسيين، هما البند السياسي والبند التنظيمي. وكان واضحاً، من خلال جلسات الحوار الاولى، حرص جميع الاطراف الاساسية المشاركة على انجاح الحوار، وصولاً الى عقد المجلس الوطني ووضع حد نهائي للانقسامات الفلسطينية التي شهدتها المنظمة خلال السنوات الاربع المنصرمة. وعلى الرغم من التباينات في اوراق العمل المطروحة، فقد تمكنت الاطراف المشاركة من الاتفاق، مبدئياً، على ان الافتراق لا يخدم اي طرف مشارك، وان الاختلاف داخل اطر م.ت.ف. يشكل ضماناً للاستمرار، ومواجهة التحديات؛ لذا، لم تشهد الجلسات الاولى تشبثاً بورقة دون اخرى، بل انه نظر الى وثيقتي طرابلس وتونس، على انهما مدخل للاتفاق وليس عائقاً على طريق انجازه.

وفي هذا السياق، اكد صلاح خلف (ابو اياد)، في الجلسة الاولى، ان القراءة الدقيقة تؤكد وجود العديد من القواسم المشتركة ما بين «وثيقة طرابلس» و «وثيقة تونس»، وان كل القضايا محل الخلاف يمكن ان تحال الى المجلس الوطني. وقال خلف: «لقد آن الاوان لكي نضع قانوناً نتفق حوله بميثاق شرف يؤكد ان خلافاتنا يجب ان لا تمس مؤسساتنا الوطنية، وان م.ت.ف. هي الاطار الذي يجب علينا ان نحميه، وان نحافظ عليه، سواء أكانت مواقفنا داخله او في المعارضة» (**محاضر جلسات**

الحوار الوطني الفلسطيني ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

اما نايف حواتمة، فأكد، مع بدء الجلسات، ان ضغط المحاور العربية على بعض الفصائل الفلسطينية هو الذي عطل تنفيذ اتفاق عدن ـ الجزائر العام ١٩٨٤. كما اكد ابو علي مصطفى ذلك، واضاف: «ان الجبهة الشعبية قد اخطأت مرتين: الاولى في الاستجابة للضغط السوري الرامي الى تعطيل اتفاق عدن ـ الجزائر، والثانية عندما لجأت الى سياسة التخوين» (**المصدر نفسه**).

وبذلك، سادت في الجلسات الاولى للحوار روح التفاؤل والتفاهم، وزالت، مع بداياتها، معظم العقبات الاساسية، وبات واضحاً ان التئام المجلس الوطني سوف يكون في موعده المحدد، على الرغم من مراهنات عدم عقده، ومقاطعته سلفاً، وقبل بدء الحوار من قبل اطراف فلسطينية عدة، وهو ما تخوف منه المراقبون، نتيجة للضغط السوري، على الرغم من عدم تأثير تلك الاطراف الواقعة تحت ذلك الضغط في جدية الحوار الوطني، او انعقاد المجلس الوطني. وقد اصرت الاطراف الاساسية الفلسطينية كافة على عقد المجلس في موعده المحدد بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧، وعلى رفض محاولات تعويمه، او تعطيله، تحت دعاوى مختلفة، كان منها التأجيل الذي طالب به الرئيس السابق للمجلس الوطني، خالد الفاهوم، بناء على توجه سوري، وذلك بعد ان قطع الحوار شوطاً كبيراً. وعقب د. جورج حبش على اتصالات خالد الفاهوم مع ياسر عرفات، ونقله شروطاً سورية تقضي بتأجيل المجلس: «تقديراتنا انها مناورة سورية، وهدفها التعطيل ليس إلّا» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، عرض حواتمة، خلال جلسات الحوار الوطني، الحديث الذي اجراه مع خالد الفاهوم، وقال: «لماذا تضع سوريا علينا هذه الشروط، بينما لا تضع اي شروط على علاقاتها مع الملك حسين. ان سوريا تقف، منذ البداية، ضد ' وثيقة طرابلس ' ، فلماذا تحاول، الآن، فرضها علينا كشرط اساسي». واضاف: «اضم صوتي الى اخوتي في رفض اي شروط على الحوار الوطني؛ وان ٩٠ بالمئة من القضايا الاساسية للحوار قد تم التوصل الى اتفاق حولها؛ واننا مقدمون على المجلس الوطني، بكل اصرار» (**المصدر نفسه**). وكان الفاهوم طالب بضرورة تأجيل موعد انعقاد المجلس الوطني اسبوعاً واحداً، على ان يتوجه الامناء العامون لكل التنظيمات الى دمشق للمصالحة، ثم يعود الجميع على طائرة واحدة الى الجزائر لحضور المجلس. وقد رد عرفات على الفاهوم بأن ذلك ممكن، ولكن بعد المجلس، وليس قبله (**التضامن** ، لندن، ٢٥/٤/١٩٨٧). وطلب عرفات من الفاهوم ضرورة توجيه الدعوة الى الرئيس السوري حافظ الاسد لحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (**القبس** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

ورأى المراقبون في موقف الجبهة الشعبية والديمقراطية، موقفاً مستقلاً يأبى الرضوخ لأية شروط داخلية، او عربية. وان هذا الموقف من شأنه الاسهام، جدياً، في تفويت فرص تعويم، او تعطيل، اعمال المجلس الوطني، الامر الذي سعت اليه مجموعة الفصائل التي قاطعت جلسات الحوار الوطني قبل بدئها، او تلك التي حاولت تعليل انسحابها بأسباب سياسية، مثل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجماعة ابو نضال (المجلس الثوري). وبذلك، التأم شمل المنظمات الفلسطينية، باستثناء الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ومجموعة الانشقاق عن «فتح» وجماعة ابو نضال (المجلس الثوري) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. وكادت الفصائل الاربعة، سابقة الذكر، ان تشارك في دورة المجلس الوطني بعد ان شارك بعضها في الحوار الوطني الذي سبق الانعقاد. وتؤكد مصادر فلسطينية مطلعة ان انسحاب مجموعة «ابو نضال» وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من دورة المجلس الوطني جاء لاسباب تنظيمية تتعلق بتمثيلهما في الهيئات القيادية للمنظمة.

وعلى الرغم من حل معظم نقاط الخلاف التنظيمية والسياسية، وقرار اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالغاء اتفاق عمان في ٢٠/٤/١٩٨٧. فقد بقي تحديد اسس العلاقات ما بين جمهورية مصر العربية و م.ت.ف. مثار خلاف، وأخذ ورد، حتى اليوم الاخير من ايام المجلس الوطني الفلسطيني، على الرغم من الضمانات المشتركة التي قدمتها اطراف الحوار الوطني، والقاضية بالتوصل الى صيغة محددة بهذا الشأن، والتي وصفها جورج حبش بأنها «تدعو الى الارتياح» (**الشرق الاوسط** ، ٢١/٤/١٩٨٧). من ناحية اخرى، كان حبش

اعلن، في مؤتمر صحافي سبق انعقاد المجلس الوطني، وترافق مع قرار اللجنة التنفيذية بالغاء اتفاق عمان، «عن ان الاسباب التي دعت الى انشاء جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لم تعد قائمة، مما يعني، ضمناً، ان الجبهة الشعبية لم تعد عضواً في هذا التحالف» (**المصدر نفسه**).

ورأت الاوساط القيادية السياسية الفلسطينية، في ما تم التوصل اليه عبر الحوار الوطني الفلسطيني، انتصاراً للوحدة الوطنية الفلسطينية، ولا يشكل ربحاً لهذا الطرف او خسارة لذاك، بل انه، في محصلته، انتصار لخط التوحيد، واستمرار المنظمة قوية ومعبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله السياسي. وقد ساعد اتفاق الفصائل، عبر جلسات الحوار الوطني، في حل معظم الاشكالات التنظيمية والسياسية، مما اعطى جلسات المجلس الوطني طابع التفاهم والود، وابعدها من جو المشاحنات والتشنج.

عقد الدورة ١٨ للمجلس

عُقد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، في قصر الصنوبر، في الجزائر، وانهى اعماله فجر ٢٦ من الشهر ذاته. وقد كانت هذه الدورة عادية، لكنها لم تكن كذلك من الناحية العملية، وجاءت رداً على مجموع حالات الانشقاقات الداخلية، وما شهده الوضع الفلسطيني من خلافات سياسية حادة، تمحورت حول صيغ التحالف الفلسطيني ـ العربي، والخيارات السياسية الدولية.

افتتحت الجلسة الاولى بحضور الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، والامين العام للمؤتمر الاسلامي، محمد شريف بيرزاده، والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وكبار المسؤولين الجزائريين، وياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، و ٥٠٠ اعلامي وصحافي.

وتحدث السائح، في الجلسة، مؤكداً ضرورة الوحدة الوطنية، وبيّن مشاركة ثمانية فصائل فلسطينية في اعمال المجلس. ثم تحدث عرفات، فأكد ان الوحدة الوطنية الفلسطينية هي مسؤولية جميع المنظمات؛ ورحب، باسم المنظمة، بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على ان تحضره المنظمة كطرف مستقل (**مداخلة القائد العام ابو عمار في افتتاح الدورة ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني** ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

وتلت جلسة الافتتاح جلسة ثبوت النصاب، فتبين ان عدد الحضور ٣١٩ عضواً من اصل ٤٢٦. وقد اعتبر المجلس ثلاثة من اعضائه المتغيبين حضوراً، وهم عصام عبداللطيف وعزمي الخواجه وابو طعان، وذلك من خلال موقعهم النضالي في السجون السورية والاردنية (**فلسطين الثورة** ، ١٩٨٧/٤/٢٥).

اعتماد الحزب الشيوعي الفلسطيني

تقدم ياسر عرفات الى المجلس الوطني الفلسطيني بمشروع قرار خاص بالحزب الشيوعي الفلسطيني وتضمن قبول الحزب في المجلس الوطني، فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية، بدءاً من الدورة ١٨، وذلك بناء على عريضة موقعة من ١٧١ عضواً من الاعضاء العاملين في المجلس. وأجري طرح الاقتراح على التصويت، فحظي بموافقة الاغلبية الساحقة. وكان الامين العام لجبهة التحرير العربية، عبدالرحيم احمد، اعترض على قبول عضوية الحزب الشيوعي من الوجهة التنظيمية فقط. وقال، في مطلع اعتراضه: «اذا فتحنا باب قبول احزاب جديدة، فسنجد امامنا العديد من الاحزاب التي تريد ان تتمثل في م.ت.ف.» (**الحرية** ، ١٩٨٧/٥/٣). وبعد فوز اقتراح عرفات باعتماد الحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية، القى عضو المكتب السياسي للحزب، نعيم الاشهب، كلمة في المجلس، قال فيها: «ان خصوصية الحركة الوطنية الفلسطينية قد جعلتنا ندرك ان مفتاح الموقف هو في استقلالية القرار. هذا ما علمتنا اياه التجارب، وخاصة اضراب العام ١٩٣٦ الذي اجهض من قبل الدول العربية» (**المصدر نفسه**).

اعمال اللجان

انبثقت عن المجلس الوطني عشر لجان هي: اللجنة السياسية، واللجنة العسكرية، واللجنة القانونية، ولجنة شؤون الوطن المحتل، ولجنة شؤون العائدين والمخيمات، ولجنة الاعلام والثقافة، ولجنة

التنظيم الشعبي، واللجنة الاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم، واللجنة المالية والاقتصادية. واجتمعت اللجان العشر يومي الخميس والجمعة ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٧، واتخذت توصياتها التي عرضت على المجلس وتم تبنيها. وبقيت قرارات اللجنة العسكرية غير معلنة، باستثناء قرار تبناه المجلس الوطني بتحريم الاقتتال الفلسطيني. وكذلك احيل تقرير لجنة شؤون العائدين والمخيمات الى اللجنة التنفيذية لاعادة صياغته، وذلك بعد اعتراض ممثل م.ت.ف. في لبنان شفيق الحوت عليه واقرار المجلس الوطني اعتراضات الحوت.

وقد اقر المجلس توصيات اللجان جميعاً، باستثناء توصيات اللجنة السياسية، التي بقيت معلقة حتى الساعات الاخيرة من اليوم الاخير. وسادت في جلسات مناقشة التقارير روح من التفاهم، كان مبعثها الاساسي اتفاق الفصائل على مجمل النقاط الواردة في التقارير عبر جلسات الحوار الوطني الفلسطيني منذ ١٣ ـ ٢٠/٤/١٩٨٧. وبذلك، اقرت تقارير اللجان، باستثناء العسكرية منها، بسبب طابعها السري، وتقرير شؤون اللاجئين والمخيمات، لعدم صلاحيته، وتقرير اللجنة السياسية، لعدم انجازه، دونما خلافات تذكر.

وشهد، اليوم الخامس، من ايام المجلس الوطني، مخاضاً، انهمكت القيادات السياسية، خلاله، في مناقشة مسألتين اساسيتين: اولاهما، تتعلق بالمسائل التنظيمية الخاصة بعدد اعضاء المجلس المركزي، ومهامه، وصلاحياته، وعلاقته باللجنة التنفيذية والمجلس الوطني؛ وثانيهما تتعلق بأسس العلاقة بين م.ت.ف. وجمهورية مصر العربية. وبعد مناقشات مطولة، تخللتها تشنجات بالمواقف ترافقت مع تهديد الجبهة الشعبية بالانسحاب من المجلس اذا لم يقرر المجلس بوضوح ازاء العلاقة الفلسطينية ـ المصرية، تمكنت القيادات السياسية من التوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف. وكان اللافت للنظر ان البيان السياسي قد تم الاتفاق عليه بصيغة اجماعية من قبل اعضاء المجلس الوطني. وكانت رئاسة المجلس تسأل الاعضاء، عند نهاية كل فقرة من فقرات البيان السياسي، من الذي يؤيد ومن الذي يعارض؛ وكانت كل فقرة تحظى بتأييد اجماعي. وابقيت المقررات السياسية، وتحديد اسس العلاقة المصرية ـ الفلسطينية، معلقة، واحالتها الى اللجنة التنفيذية الجديدة، دون ان يتخذ المجلس الوطني قراراً خاصاً بها، وذلك لتلافي مأزق، لم تتمكن اللجنة السياسية من حله (**مقررات اللجنة السياسية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة ١٨**، المادة ٧، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). واختتم المجلس اعماله صباح ٢٦/٤/١٩٨٧ بتلاوة البيان الختامي، وانتخاب اللجنة التنفيذية وعدد من اعضاء المجلس المركزي.

اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي

سبق عقد المجلس الوطني نشر كثير من الانباء حول خلافات «فتح» بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية. وانطلقت تلك الانباء من احتمالات توسيع اللجنة التنفيذية، او احداث تغييرات تتناول ما تم اقراره في الدورة السابعة عشرة في عمان، ١٩٨٤، بهذا الشأن. وعلى الرغم من مناقشة هذه المسألة مطولاً في كواليس الحوار الوطني، والمجلس الوطني، الا انها بقيت معلقة حتى آخر ساعات المجلس، حيث تم حسم بعض الخلافات بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي. فتقدم عرفات بقائمة تضمنت اسماء ٢٢ شخصية كمرشحين للمجلس المركزي. وتم الاتفاق على ان تقوم اللجنة التنفيذية بالتشاور فيما بينها بتعيين خمسة شخصيات اخرى في عضوية المجلس المركزي، بالاضافة الى رؤساء اللجان الدائمة في المجلس الوطني وممثلي الفصائل والمنظمات الشعبية، على ان يتشكل المجلس من ٧٥ عضواً، ويتمتع بصفة تنفيذية، وكذلك الاشراف على اعمال اللجنة التنفيذية. ويتشكل قوام المجلس المركزي من ١٥ عضواً للجنة التنفيذية، واربعة اعضاء ورئاسة المجلس الوطني، واربعة اعضاء هم رؤساء اللجان الدائمة في المجلس، و ١١ عضواً يمثلون المنظمات الشعبية الفلسطينية، وخمسة اعضاء كفاءات تعينهم اللجنة التنفيذية، وعشرة اعضاء يمثلون الفصائل الفلسطينية و ٢٦ عضواً ينتخبون من المجلس الوطني مباشرة (**فلسطين الثورة**، ٢/٥/١٩٨٧). وكان من الواضح، ومنذ البدء على الاتفاق بشأن اللجنة التنفيذية، مدى اصرار «فتح» على ابقاء القديم على قدمه. وقد لاحظ المراقبون ان عرفات، عندما تقدم بلائحة مقترحة لتشكيل اللجنة

التنفيذية، لم يراع بنداً اساسياً من بنود النظام الداخلي للمجلس الوطني، وهو استقالة اللجنة التنفيذية السابقة قبل البدء باقتراح، وانتخاب، اللجنة التنفيذية الجديدة. وقد عُلل ذلك برغبة «فتح» في الابقاء على القديم، واضافة اسماء جديدة الى اللجنة التنفيذية، تضمنت، لاول مرة، مندوباً عن الحزب الشيوعي الفلسطيني. وبذلك، تشكلت اللجنة التنفيذية من ١٥ عضواً، وفازت بالاجماع. وهي: ياسر عرفات، فاروق القدومي (ابو اللطف)، محمود عباس (ابو مازن)، محمد ملحم، ايليا خوري، محمد عباس (ابو العباس)، عبدالرحيم احمد، عبدالرزاق اليحيى، جمال الصوراني، ياسر عبد ربة، ابو علي مصطفى، سليمان النجاب، محمود درويش، عبدالله حوراني، وجاويد الغصين، الذي اختاره المجلس الوطني رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني.

وعلى اثر فوز القائمة، تم انتخاب ياسر عرفات رئيساً لها، وبالاجماع. والقى عرفات كلمة الختام، فأكد استحالة تجاهل م.ت.ف. عربياً ودولياً، «لانها هي الرقم الصعب والاساسي في معادلة الحرب والسلام: لا حرب، ولا سلام، ولا حلول بالقفز عن الحقيقة الفلسطينية». وأشار عرفات الى السهام التي وجهت الى م.ت.ف. في اثناء انعقاد المجلس، مؤكداً قدرة المنظمة على الاستمرار حتى تحقيق الاستقلال الوطني (**وفا**، ١٩٨٧/٤/٢٦).

سميح شبيب

◇
◇ ◇

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

اذا عقد المؤتمر الدولي للسلام
وفد عربي موحّد ام وفود ؟

شهدت منطقة الشرق الاوسط، خلال الفترة الاخيرة، نشاطاً حاراً تمثل في عدة محاور؛ منها نشاط عربي رسمي باتجاه دول الغرب والشرق، قابله نشاط موازٍ من دول اوروبا والكتلة الشرقية، اضافة الى كثافةٍ في الاتصالات العربية ـ العربية؛ ونشاط فلسطيني ـ فلسطيني متواصل تكلل بانعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، كان تأثير الحضور العربي الرسمي واضحاً، سواء في الاتصالات والحوارات التي سبقت عقد المجلس، او خلاله، وبرزت واضحة في القرارات التي صدرت عن هذه الدورة.

ومجموع هذه الحركة النشطة، باتجاهاتها المتعددة، بدا وكأنها ارتبطت بهدف واحد، هو بلورة موقف من مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ وبدا، ايضاً، كأن الجميع قد القى بالكرة في الملعب الفلسطيني، حيث قال الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد: «ان وحدة الصف، ووضوح الموقف السياسي الفلسطيني، ضرورة يصعب، بدونها، على القمة العربية، في حال انعقادها، ان تتخذ قراراً سياسياً يتعلق بمستقبل م.ت.ف. وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمر الدولي الذي اصبحت فكرته مقبولة من كثير من البلدان الكبرى المعنية بالأمر» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٣/٢١). ووضوح الموقف السياسي الفلسطيني صار ضرورياً، كما قال مسؤول الامانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية،

محمد شريف مساعدية، لأن «خطورة عام ١٩٨٧ [هي] بما يحمله من ضغوطات تستهدف التخلص من العامل الفلسطيني وشطب م.ت.ف. عشية المؤتمر الدولي، بما يمهد لعقد المؤتمر على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ [و] ٣٣٨ فقط، بدون أي حقوق وطنية للشعب الفلسطيني» (**الحرية** ، نيقوسيا، العدد ٢٠٥/١٢٨٠، ٢٢ - ٢٨/٣/١٩٨٧، ص ٧).

في سياق هذا التقرير، سوف يقتصر عرضنا على الموقف العربي، والفلسطيني منه، من التحركات الجارية بشأن المؤتمر الدولي.

الجامعة العربية: مؤتمر دولي فاعل

بحث وزراء خارجية الدول العربية، في دورة اجتماعات مجلس الجامعة السابعة والثمانين، بين ما بحثوا، في مسألة المؤتمر الدولي، وأصدروا، بالاجماع، قراراً نصّ على «تأييد عقد المؤتمر الدولي تحت اشراف الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. على قدم المساواة مع سائر الاطراف المعنية والدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وعلى أساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الاوسط» (**وفا**، تونس، ٩/٤/١٩٨٧).

وقد اوضح الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في مؤتمر صحافي، «ان الموقف العربي بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام هو، كما عبر عنه مجلس الجامعة، يتلخص في ان يكون المؤتمر اطاراً ذا جدوى في ضمان توجه التسوية نحو احترام المبادىء التي تقوم عليها الشرعية الدولية، وان يضع في الاعتبار ان قضية الشرق الاوسط تقوم على حقوق الشعب الفلسطيني كشعب، لا كمجموعة لاجئين، وعلى ضرورة عودة الاراضي العربية المحتلة الى اصحابها» (**الشرق الاوسط** ، ٩/٤/١٩٨٧).

ويتلخص التصور العربي، كما نُقل عن مصدر عربي رفيع المستوى، في ان المؤتمر الدولي، كي يكون مقبولاً من مختلف الدول والجهات ومن م.ت.ف. يجب ان يقوم على الاسس التالية:

«١ - ان يعقد مؤتمر السلام الدولي على اساس جدول اعمال واضح يظهر ان المفاوضات السلمية العربية - الاسرائيلية تهدف الى تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ ٢ - ان يشرف هذا المؤتمر الدولي على اية مفاوضات عربية - اسرائيلية ويتدخل فيها، اذا ارادت اسرائيل - كما هو متوقع - التملص من تنفيذ القرارات والالتزامات الدولية؛ ٣ - ان يكون هدف المؤتمر الدولي حل النزاع العربي - الاسرائيلي من مختلف جوانبه، لا ان يكون هدفه تجزئة هذا النزاع وفتح الطريق امام اتفاقات عربية - اسرائيلية منفصلة على غرار الاتفاق المصري - الاسرائيلي؛ ٤ - ان يلعب المؤتمر الدولي دوراً فعلياً في تقديم الضمانات لتنفيذ اية اتفاقيات يتم التوصل اليها خلال مفاوضات السلام» (عبدالكريم ابو النصر ، **المستقبل** ، باريس، العدد ٥٢٩، ١١/٤/١٩٨٧، ص ٢٠).

وترى دول الجامعة العربية، حسب تصريح للقليبي، ان الموقف الاوروبي الاخير «يشكل خطوة ايجابية، الا انه بحاجة الى توضيح وتطوير نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية كاملة وبمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (**الشرق الاوسط** ، ٩/٤/١٩٨٧).

وقال القليبي: «ان القمة العربية هي التي تستطيع ان تضبط بصورة نهائية الموقف العربي آخذة بعين الاعتبار الموقف الفلسطيني الذي نأمل ان يتبلور [في] اثناء المجلس الوطني الفلسطيني المنتظر عقده في الجزائر» (**المصدر نفسه**). وهكذا دفع مجلس الجامعة الكرة نحو الملعب الفلسطيني، من جهة، والقمة العربية المؤجلة، من جهة اخرى.

وبعد عرض موقف الاجماع العربي، نستعرض مواقف دول المواجهة العربية، مصر والاردن وسوريا و م.ت.ف. على التوالي.

مصر: موقف اردني - فلسطيني موحّد

تشكل مصر محور الاتصال الرئيس بين الولايات المتحدة واسرائيل، من جهة، وبين الاردن و م.ت.ف. من جهة اخرى. ويتلخص الموقف المصري من مسألة عقد المؤتمر الدولي في وجوب عقده على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨؛ لكن المأزق يكمن في مسألة الوصول الى صيغة مقبولة من اميركا واسرائيل لمسألة التمثيل الفلسطيني، مع معرفة مصر ان قراري مجلس الامن المذكورين لا يتناولان القضية الفلسطينية.

فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان المؤتمر الدولي لا بد ان يتحول في النهاية الى مفاوضات ثنائية فيما بين الاطراف المعنية، وفي مقدمتها م.ت.ف. وأشار الى ان مصر تأخذ في اعتبارها ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي ترى ان المفاوضات ستتم على أساسه، هو وقرار المجلس رقم ٣٣٨، لم يتناولا القضية الفلسطينية... وقال ان مصر لهذا السبب نفهم موقف المنظمة من عدم القبول بهذا القرار، الا اذا اضيف اليه ما يضمن حق تقرير المصير الفلسطيني، وان مصر ترى وجوب استكمال هذا النقص ونقول للفلسطينيين اعلنوا قبولكم لهذا القرار واقرنوا ذلك بما ترونه من ضمانات وضوابط توفي بحقكم العادل في تقرير المصير» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **الاهرام**، القاهرة، ١٨/٤/١٩٨٧).

ورهن مدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، «انعقاد المؤتمر الدولي... على قيام موقف اردني ـ فلسطيني موحد نستطيع ان نستخدمه في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة» (**المصدر نفسه** ، ١٤/٤/١٩٨٧)، حيث «ان مصر تريد دوراً اميركياً نشطاً في عملية السلام، وان تضاعف الادارة الاميركية من جهودها للوصول بالعرب واسرائيل الى مائدة المفاوضات من اجل السلام» (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٣/١٩٨٧). فاسرائيل «أعلنت انها لن تحضر اي مؤتمر مع المنظمة التي تعتبرها ارهابية، بينما اعلنت المنظمة انه لا يمكن عقد أي مؤتمر بدونها، ولذلك يجب على الولايات المتحدة التوصل الى نوع من المشاركة» (**المصدر نفسه**)، و «الاتصالات المصرية مع الاردن و م.ت.ف. اوضحت ان استئناف التنسيق الاردني ـ الفلسطيني هو ضرورة قومية ملحة» (**المصدر نفسه** ، ١٤/٤/١٩٨٧). وقال الباز: «ان كبار المسؤولين في م.ت.ف. اكدوا من جديد... انهم سيكونون مرنين ومعتدلين ومتعاونين بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه** ، ٢٩/٣/١٩٨٧).

ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن دبلوماسي مصري، ان هناك صيغاً ثلاثاً مطروحة للتمثيل الفلسطيني:

«الصيغة الاولى، تسمح بمشاركة مسؤولين فلسطينيين قياديين من م.ت.ف.؛ الثانية، تسمح للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات باختيار اعضاء الجانب الفلسطيني في المؤتمر الدولي وتسميتهم، على ان يكونوا فلسطينيين غير بارزين في العمل التنظيمي الفلسطيني، ثم يقوم السيد عرفات بابلاغ السكرتير العام للامم المتحدة بأسماء هؤلاء؛ اما الصيغة الثالثة، فتتضمن قيام مصر واسرائيل والاردن باختيار الفلسطينيين المقترح مشاركتهم في المؤتمر الدولي، على الا تعترض عليهم م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط** ، ١٢/٤/١٩٨٧). وذكرت مصادر دبلوماسية مصرية «ان مبارك رفض اقتراحاً اسرائيلياً، قدمه شمعون بيرس، بأن تقدم مصر مجموعة من اسماء الشخصيات الفلسطينية التي تقترحها لتمثيل الجانب الفلسطيني في المفاوضات» (**المصدر نفسه** ، ٦/٣/١٩٨٧)؛ اذ يرى مبارك ان «حق اختيار الفلسطينيين لا يملكه سوى من يمثلهم ومن اختاروه، وهي م.ت.ف. واشار الى ان نقطة الخلاف الرئيسية بين مصر واسرائيل تتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**). وقد لخص الرئيس مبارك تصور مصر وموقفها، في مقابلة صحفية معه، قائلاً: «ما زلنا نحاول القيام بمجهود ضخم مع كل الاطراف، سواء الولايات المتحدة والاردن او المنظمة. وبصراحة، المؤتمر الدولي من الممكن ان ينعقد اذا خلصت النوايا، اما اذا لم تخلص النوايا فلا مؤتمر دولي ولا قضية، لأن المؤتمر سوف يعقد على اساس اعتراف المنظمة بقراري الامم المتحدة، وأطالب الفلسطينيين باختيار الاسلوب الامثل للاعتراف بهما مع وضع التحفظات التي يتفقون عليها... وطبعاً، حتى الآن، لم نصل الى اتفاق. وهناك، ايضاً، التمزق العربي... اذن، كيف يمكن ان يجتمع المؤتمر الدولي اذا كنا ممزقين، واذا كان ذلك التمزق موجوداً فانه ينعكس، ايضاً، على القضية الفلسطينية... [و] اميركا في النهاية ستوافق على المؤتمر الدولي عندما توافق [عليه]... الاطراف، فلماذا نضع نحن العقبات، ويخرج من يقول لا بد من مشاركة الاتحاد السوفياتي... اذا اتفقنا كعرب فاننا... نستطيع ان نركز جهودنا اكثر مع اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **المصدر نفسه** ، ٩/٤/١٩٨٧). وحول مسألة التمثيل الفلسطيني، قال مبارك: «لقد بحثنا هذا الموضوع كثيراً مع الولايات المتحدة واسرائيل،

وهناك حلول كثيرة للتمثيل الفلسطيني في اطار الوفد الاردني ـ الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

الاردن: تبني الموقف الاوروبي

يعتبر الاردن اكثر الاطراف العربية نشاطاً على هذا الصعيد بغية التوصل الى صيغة ينعقد على اساسها المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. ويرتبط النشاط الاردني المتميز بالعلاقة الخاصة التي تربط بين الاردن والشعب الفلسطيني، والتي يؤكدها الجانبان باستمرار؛ كما يرتبط هذا النشاط، ايضاً، بالضغط الذي تواجهه الاردن، من قبل اميركا واسرائيل، لدفعه الى التفاوض المباشر مع اسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية المحتلة. ولذا، يلاحظ ان حركة القيادة السياسية الاردنية تكاد لا تهدأ، وهي تشمل كل الاتجاهات، من اوروبا الغربية الى واشنطن الى الاتحاد السوفياتي، وفي المنطقة العربية، ايضاً، حيث يشمل النشاط الاردني المتناقضات، من مصر الى سوريا فالعراق والعربية السعودية و م.ت.ف. على الرغم من وقف التنسيق السياسي مع الاخيرة. وللاردن وجهة نظره حول المؤتمر الدولي، وتصوره لدوره. فقد ذكرت مصادر اميركية مطلعة «ان رئيس وزراء الاردن زيد الرفاعي قدم خلال زيارته لواشنطن [٤/٤/١٩٨٧] ورقة عمل... تحمل عنوان مشروع لعقد مؤتمر السلام الدولي للشرق الاوسط ؛ واوضحت المصادر ان اهداف المؤتمر، كما جاءت في الورقة الاردنية، تتلخص في انهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية، وحل المشكلة الفلسطينية بالاضافة الى حل مشكلة القدس، وانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة، وتأمين السلام لكل دول المنطقة» (**الاهرام**، ١٢/٤/١٩٨٧). وحول تنظيم المؤتمر، تقترح الورقة الاردنية «ان يتقدم بيريز دي كويلار... بدعوة سوريا والاردن ولبنان ومصر وممثلي الشعب الفلسطيني والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. وأشارت الورقة الاردنية الى ان تتولى جامعة الدول العربية دعوة الاطراف العربية المعنية» (**المصدر نفسه**). ويرى الاردن «ان يبدأ المؤتمر الدولي جلسة افتتاحية عامة، ثم ينقسم الى عدة لجان تجتمع فيها الوفود وجهاً لوجه، وفي مقدمها اللجنة الاولى وتضم وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً في مقابل وفد اسرائيلي. وتذكر الورقة الاردنية انه يمكن دعوة مصر الى اجتماعات هذه اللجان، حسبما تطلب هذه اللجنة او غيرها.

«وتضم اللجنة الثانية وفداً سورياً ـ لبنانياً مشتركاً في مقابل وفد اسرائيلي؛ كما ان هناك دوراً سعودياً، وايضاً للفاتيكان فيما يتعلق بالقدس. وللسكرتير العام للامم المتحدة الحق في اختيار من يمثله لرئاسة هذه اللجنة من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، في الوقت الذي سيكون... الحوار الاساسي للوفود المعنية» (**المصدر نفسه**). اما بالنسبة الى المشاريع التي سيناقشها المؤتمر، فتقترح الورقة الاردنية ان تطرح الى المتفاوضين «جميع القرارات الخاصة بالمشكلة الفلسطينية، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، ومشروع فاس للسلام... لبحث افضل الصيغ للحالة النهائية للسلام» (**المصدر نفسه**). وشمولية الورقة الاردنية مردها، كما قال رئيس الوزراء الاردني زيد الرفاعي، الى «اننا نتكلم عن تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط تشمل الاردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين... والحديث ليس عن سلام بين الاردن واسرائيل... اننا نتكلم عن تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تشمل مرتفعات الجولان السورية ومشكلة جنوب لبنان، وبالطبع المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط» (راغدة درغام، **الحوادث** ، لندن، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٦). ويرى الاردن «ان الاوروبيين مهتمون بأداء دور اكبر واعظم في المنطقة اكثر من السابق... وقد تبلور ذلك في بيان بروكسل الاخير» (**الرأي** ، عمان، ٢٤/٣/١٩٨٧). وقال وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري: «ان هدف الاردن، في المرحلة الحالية، هو ان نحصل على موافقة واشنطن من حيث المبدأ بما يتفق مع وجهة النظر الاوروبية» (من مقابلة مع طاهر المصري، **الاهرام** ، ٣/٤/١٩٨٧). لكن واشنطن، كما قالت مصادر دبلوماسية مقربة الى رئيس الوزراء الاردني، ما زالت «ترى في المؤتمر الدولي مجرد غطاء مناسب... للمحادثات المباشرة بين العرب والاسرائيليين. وبالنسبة للتمثيل الفلسطيني، فهي [واشنطن] لا تراه خارج اطار وفد ثنائي اردني ـ فلسطيني مشترك عماده زعامات فلسطينية تنبذ الارهاب، وترضى عنها م.ت.ف. وعلى المنظمة ان تعترف بدون

اي شروط مسبقة بالقرارين الشهيرين، ٢٤٢ و٣٣٨» (عفاف زين، **الحوادث** ، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٥). ويرى الاردن، حسبما قال الملك حسين في اثناء زيارته لفرنسا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، «ان مصداقية اميركا في الحضيض. والوضع في الشرق الاوسط لا يحتمل المزيد من التأجيل، [ولذا] لا بد ان تقوم اوروبا بدور ما يعيد الى هذه القارة شبابها السياسي» (**المصدر نفسه**).

ويحدد الاردن الاوراق التي يستطيع العرب توظيفها لتحريك مسألة عقد المؤتمر الدولي، وهي: «اولاً، ورقة التضامن العربي...؛ ثم ورقة التحرك الايجابي الذي تقوم به مجموعة دول السوق؛ ثم ورقة الدعم التي يقدمها الصديق السوفياتي» (**المصدر نفسه**). وفي اثناء زيارة الملك حسين لبريطانيا (٥/٤/١٩٨٧)، دعا رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، «الى تدارك النقصان الناتج عن الازمة بين دمشق ولندن، لأن لدمشق دوراً بالغ الاهمية لا يمكن لبريطانيا ان تتجاهله، اذا ما ارادت رفد التحرك الاوروبي بمزيد من الحيوية وعدم تعطيله» (**المصدر نفسه**). وقد نقل رئيس وزراء الاردن الى واشنطن «استعداد سوريا لمساندة التحرك الاردني للخروج من الوضع الراهن» (درغام، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٦). ولا يحبذ الاردن «ما يدعو اليه السوفيات من تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر، وان الحل الامثل هو ما يجري تنفيذه حالياً باجراء مشاورات غير رسمية بين الدول الخمس الكبرى... واشار وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، الى ان وجهتي نظر مصر والاردن قد اتفقتا مؤخراً على هذه النقطة» (من مقابلة مع طاهر المصري، **الاهرام**، ٣/٤/١٩٨٧). ويرى المصري ان تغير الموقف الاميركي سوف يؤدي الى تغير الكثير من المواقف «حتى داخل م.ت.ف... [اذ] ان المنظمة ينبغي ان تشارك في المؤتمر، وليس لدينا النية لايجاد بدائل او اشكال اخرى من التمثيل» (**المصدر نفسه**). وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية: «ان الاردن واصل بذل الجهود الحثيثة لعقد المؤتمر الدولي، مع الاصرار على فتح الطريق امام م.ت.ف. للمشاركة في اعمال المؤتمر ممثلة للشعب الفلسطيني، على الرغم من اعلان وقف التنسيق مع قيادة المنظمة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦» (**الشرق الاوسط** ، ٢٢/٤/١٩٨٧). ويقترح الاردن ان يبدأ المؤتمر الدولي اولى جلساته «خلال الخريف القادم، وان يظل في حالة انعقاد دائم لمدة لا تزيد على خمس سنوات» (**الاهرام** ، ١٢/٤/١٩٨٧).

سوريا: تصاعد الدخان الابيض

تبدو سوريا، في نظر المراقبين، انها الدولة العربية الاكثر تشدداً حيال مسألة التسوية مع اسرائيل. لكن التشدد السوري يتقيد بشكل التسوية وليس بأهدافها. فسوريا وافقت، كغيرها من الدول العربية، على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وطرحت، في حينه، تشكيل وفد عربي موحد الى مفاوضات السلام مع اسرائيل، وعارضت التسويات الجزئية برعاية اميركية، منذ اتفاقية سيناء الثانية في العام ١٩٧٥. وترى سوريا، حسب صحيفة «تشرين» السورية الرسمية، «ان الموقف السوري هو المعيار لكل موقف من القضية المركزية العربية. فبقدر الاقتراب من سوريا يكون الابتعاد عن التفريط والمساومة والاستسلام، وبقدر الابتعاد عنها يكون الاقتراب من اسرائيل واعداء العرب» (**الشرق الاوسط** ، ١٠/٥/١٩٨٧). وهذا التقييم السوري لدور سوريا يحكم مواقفها من كل القضايا، بشكل عام. وباعتبار ان سوريا، الآن، على خلاف مع الولايات المتحدة «فقد ابلغ المسؤولون السوريون مبعوثاً اوروبياً زار دمشق في شهر [آذار ـ مارس] ان المؤتمر الدولي المقترح من قبل ادارة ريغان لا يهدف الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي من مختلف جوانبه وتسوية المشكلة الفلسطينية بشكل عادل، بل يهدف الى اعطاء غطاء دولي لمفاوضات اردنية ـ اسرائيلية مباشرة حول الضفة الغربية وغزة، ولتكرار التجربة المصرية ـ الاسرائيلية، لكن بصيغة اخرى» (ابو النصر، **مصدر سبق ذكره**). وكتبت صحيفة «البعث» الرسمية السورية، في افتتاحية لها: «اننا في سوريا نعمل بصدق من اجل الوصول الى سلام عادل ودائم في المنطقة، ونأمل ان تذلل كل العقبات التي تعوق انعقاد المؤتمر الدولي الذي قررته الامم المتحدة تحت رعايتها وباشرافها، وبحضور الدول دائمة العضوية في مجلس الامن. وننظر الى هذا المؤتمر على انه وسيلة دولية مسؤولة، مهمتها اغلاق بؤر الحرب والعدوان في الشرق

الاوسط، وفق ضمانات دولية، وفي ضوء قرارات الامم المتحدة القاضيةبانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، واسترداد الحقوقالثابتة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير» (**البعث** ، دمشق، ٢٣/٤/١٩٨٧). وحذرت الاذاعة السورية، في تعليق لها، «من المخططات الاسرائيلية الرامية لعرقلة المؤتمر داعية العرب الى توحيد مواقفهم ليتمكنوا من فرض مطالبهم العادلة» (**الرأي** ، ٣/٤/١٩٨٧).

وجاء اعلان سوريا موافقتها على المؤتمر الدولي، عبر الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، حين زار الاخير دمشق. فقد نشرت مجلة «تايم» الاميركية مقالة لكارتر، بعد جولته في الشرق الاوسط، جاء فيها: «ان الرئيس السوري حافظ الاسد فوضه في اعلان موافقة سوريا على عقد المؤتمر الدولي، وانه [كارتر] شعر ان مصر وسوريا توافقان على ان يكون الملك حسين... هو المتحدث النشط باسم العرب في موضوع المؤتمر الدولي» (**الاهرام** ، ١٤/٤/١٩٨٧). واضاف كارتر، ان سوريا «فهمت جيداً ان المؤتمر سيؤدي الى مفاوضات مباشرة بشأن خلافات معينة بين اسرائيل والدول العربية» (**الشرق الاوسط** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

وبصدور الاعلان السوفياتي ـ السوري المشترك، في نهاية زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد لموسكو، وضح الموقف السوري من مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام، حيث يرى الجانبان «ان احلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يتم من خلال بذل جهود جماعية؛ ولتحقيق هذا الهدف، يؤيد الطرفان، كوسيلة رئيسة، عقد مؤتمر دولي فعال وحقيقي تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية. كذلك يؤيد الطرفان تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر يشارك فيها جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقده» (**البعث** ، ٢٧/٤/١٩٨٧). ولم ينص الاعلان المشترك على م.ت.ف. مع ان الزعيم السوفياتي غورباتشيوف، قال، في مأدبة العشاء التي اقامها للأسد، في ٢٤/٤/١٩٨٧، «بمشاركة كل الاطراف المعنية، بما في ذلك الفلسطينيون» (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/٤/١٩٨٧). فهل لهذا علاقة بموقف سوريا من م.ت.ف. حيث تدعم سوريا جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ؟ يقول الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، انه سمع من الرئيس الاسد، شخصياً، قوله: «لقد ندمنا على اعترافنا بقرار قمة الرباط الذي ينص على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**التضامن** ، لندن، العدد ٢١٢، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٩).

وحدد السوريون مع السوفيات الاهداف التي يرون ان على المؤتمر الدولي تحقيقها، وهي «الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة الى دياره وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وفق قرارات الامم المتحدة... ويرى الطرفان ان من غير الممكن انهاء هذا الصراع عن طريق الحلول الجزئية والمنفردة، ولذلك يؤكد الطرفان رفضهما الحازم لنهج كامب ديفيد وما يترتب عليه من نتائج» (**البعث** ، ٢٧/٤/١٩٨٧). واشار الاعلان المشترك، السوفياتي ـ السوري الى قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية، والقرارات التي اتخذت في قمة هرارى لدول عدم الانحياز، وقرارات القمة الاسلامية الخامسة التي عقدت مؤخراً في الكويت (**المصدر نفسه**)، وهذه القرارات جميعها تنص على مشاركة م.ت.ف. في أي مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

م.ت.ف. تأكيد الثوابت الفلسطينية

تطرح مسألة السلام في الشرق الاوسط، او التسوية، بغض النظر عن التسمية او التوصيفات التي تطلق عليها، موضوعين رئيسين، هما: السلام بين اسرائيل والدول العربية المتاخمة لها، وحل القضية الفلسطينية.

والموضوعان مترابطان، بحيث ان الوصول الى نتائج في اي منهما يفترض، بالضرورة، احتواء الموضوع الآخر؛ وتقر جميع الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط بالموضوعين وبضرورة العمل للتوصل الى حل بشأنهما؛ لكنها تختلف فيما بينها في رؤيتها للقضية الفلسطينية، وفي شكل الحل الذي يجب التوصل اليه بشأنها؛ ويتكثف الخلاف حول هذه القضية في عنوانين رئيسين، هما مثار الجدل بين الاطراف، الآن، حيث تجرى المشاورات

والاتصالات للبحث في امكان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وهذان العنوانان هما: القرارات الدولية التي يجب الاهتداء بها لحل القضية الفلسطينية، ومسألة من يمثل الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر.

فاسرائيل، الطرف الاساسي في معادلة التسوية، ترفض، بالمطلق، قبول م.ت.ف. ممثلاً للشعب الفلسطيني؛ والدول العربية، الطرف الآخر في هذه التسوية، أقرت، منذ العام ١٩٧٤، بوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني لـ م.ت.ف. كما ان المجتمع الدولي اقر، منذ العام ١٩٧٥، بحق م.ت.ف. في المشاركة في أي مؤتمر يبحث في القضية الفلسطينية، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «عندما نقول انه مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، فان م.ت.ف. ستشترك فيه، لأنه المؤتمر الدولي وتحت رعاية الامم المتحدة، فان الامم المتحدة لا بد ان تنطلق، في هذا المؤتمر، من خلال قراراتها، ونحن اعضاء في الامم المتحدة» (**وفا**، تونس، ١/٤/١٩٨٧).

والمؤتمر الدولي الذي يجرى التداول بشأنه حالياً بين الاطراف المعنية يطرح الوصول الى تسوية على اساس القرار ٢٤٢، وهو يفترض اعتراف هذه الاطراف به كي يشاركوا في مثل هذا المؤتمر على اساسه، كما يقول رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، اذ ليس «ممكناً لأي طرف ان يشارك في مؤتمر دولي يعقد لتنفيذ القرار ٢٤٢ اذا كان ذلك الطرف يرفض ذلك القرار... وهذا يطبق على جميع اطراف النزاع... صحيح ان القرار ٢٤٢ لا يتناول المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها، لذا اقترحنا... وهذا مقبول ايضاً، ان لا يكون هدف المؤتمر تنفيذ القرار ٢٤٢ فقط، وانما ايضاً حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها... وطالما ان م.ت.ف. تصر على رفض القبول بالقرار ٢٤٢، فان صيغة المؤتمر تستثني مشاركتها المباشرة. اما التمثيل الفلسطيني، في مثل هذه الحال، فانه يمكن ان يتم عبر الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك... شرط الا يكون ذلك التمثيل بديلاً عن المنظمة؛ فيمكن لذلك التمثيل ان يفاوض دون الزام المنظمة رسمياً بالقرارات» (درغام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧).

هل تقبل م.ت.ف. حضور مؤتمر دولي على اساس القرار ٢٤٢ ؟

قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف): «ان م.ت.ف. ترفض الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال ان الاساس الذي يجب ان يعقد بموجبه المؤتمر هو قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسط، اضافة الى مشاركة م.ت.ف. بوفد مستقل اسوة بالاطراف الاخرى» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٣/١٩٨٧). وقد اصدرت م.ت.ف. بياناً اوضحت فيه انها «تصر على ان يكون حق تقرير المصير، هو احد المبادىء الرئيسية التي يعقد على اساسها المؤتمر الدولي، فلا يكون عرضة للتجاهل او الالغاء او المساومة. وهذا الاساس الذي تصر م.ت.ف. عليه هو وحده الذي يضمن تسوية عادلة وشاملة، ولا تحمل في طياتها ظلماً وغبناً للشعب الفلسطيني في الشتات وتحت الاحتلال» (**وفا**، ٨/٣/١٩٨٧). وينطلق القادة الفلسطينيون في التشبث بـ «الثوابت الفلسطينية» من اعتقاد مفاده انه «ليست هناك تسوية سياسية في المنطقة الا على حسابنا كمنظمة وعلى حساب حقوقنا كشعب فلسطيني... [و] لسنا الرافضين، بل نحن المرفوضون من اي تسوية... ان ما يعد له هو مؤتمر لتصفية القضية الفلسطينية، لاقرار تسوية لن تكون عادلة ولا شاملة ولن تكون دائمة لأننا سنحاربها الى آخر واحد منا... كيف ستكون هناك تسوية عادلة ومؤتمر دولي نمثل فيه كطرف مستقل واوضاعنا العربية على ما هي عليه من خلاف وتدهور خطير ؟» (من مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد)، **المستقبل**، العدد ٥٢٩، ١١/٤/١٩٨٧، ص ٢٣).

وتطرح م.ت.ف. خيارين لتمثيلها في هذا المؤتمر، لو عقد. فقد قال ياسر عرفات: «ان الفلسطينيين مستعدون للاشتراك في مباحثات السلام في اطار وفد عربي... ان هذا هو اختيارنا؛ اما ان نشترك بوفد مستقل، او في اطار وفد عربي مشترك... مع كل العرب... [و] ان اشتراك اي فلسطيني في المفاوضات سيكون مقبولاً طالما ان ذلك سيتم بموافقة مني كرئيس للمنظمة» (**الاهرام**، ١٨/٣/١٩٨٧)؛ فـ «انا المعني رقم واحد بالمؤتمر الدولي... انا وخصمي الاساسي، انا والاسرائيليون، انا عندي مشكلة حللتها بالاجماع الديمقراطي،

وخصمي انفجرت الازمة داخل قيادته، ولم تتوقف حتى الآن. عملياً، الآخرون هم عبارة عن قضايا فرعية من القضية الاساسية، لأن لب الصراع في الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية؛ لذلك، اللاعب رقم واحد فيها هو الفلسطيني، والعدو الاساسي الذي امامه هو العدو الاسرائيلي» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الحوادث** ، العدد ١٥٩٢، ٨/٥/١٩٨٧، ص ٢٠).

ولذا، جاءت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، لتبحث، بين ما تبحثه، في موقفها من مسألة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام وتصورها له، حيث موقف م.ت.ف. كما يقول ملك المغرب، الحسن الثاني: «هو العامل الحاسم في هذا الشأن» (**الاهرام** ، ١٤/٤/١٩٨٧). واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً، نص على «ان المجلس الوطني، آخذاً في الاعتبار قراري الامم المتحدة الرقم ٣٨/٥٨ ج، والرقم ٤١/٤٨ بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، يؤيد المجلس الوطني الفلسطيني عقد المؤتمر الدولي في اطار الامم المتحدة، وتحت اشرافها، وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك مشاركة الاطراف المعنية بالنزاع في المنطقة، بما فيها م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

«ويؤكد المجلس على ضرورة ان يكون للمؤتمر الدولي صلاحيات كاملة، كما يعبر عن تأييده للمقترح الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة المبادرة)، ويطالب بسرعة تشكيلها وانعقادها». وأكد المجلس الوطني الفلسطيني، من جديد، رفضه للقرار ٢٤٢ *.

مع ذلك، حاولت المنظمة، في دورة المجلس الوطني الاخيرة، ترك نوافذ مفتوحة على كل الاحتمالات، حيث ان بواباتها الى العالم ما زالت الدول العربية تشكل الاساس فيها، «ويجب ان نقدر ظروف المنظمة: جربت الانضمام لجبهة الصمود والتصدي فلم تظفر بشيء. ثم جربت التقارب مع الدول الداعية الى الحوار والتفاوض والتمثيل الفلسطيني بأشكال شتى، فلم يعرض عليها حتى الآن شيء محدد... فالمشكلة هي ان اميركا واسرائيل ما زالتا ترفضان بعناد الاعتراف بالمنظمة وقبولها طرفاً منفرداً مباشراً. والعرب لم يتمكنوا من التقدم في هذا المجال، لا بأسلوب الحوار ولا بأسلوب الضغط الذي لا يملكون مقوماته مع الأسف، على الاقل بسبب شقاقهم ونزاعهم، وان فلسطين لم تعد ' القضية المركزية ' لديهم، كما كنا نقول من زمن، وبدليل انهم عاجزون عن عقد اي قمة عربية منذ سنوات، لألف سبب وسبب» (احمد بهاء الدين، **الشرق الاوسط** ، ٣٠/٥/١٩٨٧).

المؤتمر الدولي: كلمات غير متقاطعة

يرى المراقبون، وبعض السياسيين، ان نهاية العام الحالي هي الفترة المحددة لانعقاد المؤتمر الدولي العتيد. ويعللون ذلك بانشغال الولايات المتحدة الاميركية في العام المقبل بالانتخابات الرئاسية، يليه عام آخر تنشغل فيه الادارة الاميركية الجديدة بوضع خطوط سياستها. كما ان العام المقبل، ايضاً، هو عام الانتخابات في اسرائيل، اذا تمكنت حكومة الشراكة الحالية من الاستمرار حتى موعد الانتخابات الرسمي؛ ولا يستطيع احد التكهن، سلفاً، بما قد تسفر عنه الانتخابات الاسرائيلية، سواء أجريت في موعدها الطبيعي، او في موعد سابق له. وعلى الصعيد العربي، بعد ان اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراره من مسألة المؤتمر الدولي، صار لزاماً على الدول العربية ان تعمل على عقد اجتماع القمة المؤجل منذ سنوات لتحديد موقف عربي موحد. وترى الرياض، التي تستضيف القمة، كما قال الملك فهد في اثناء زيارته لباريس، «ان قرارات الامم المتحدة بالنسبة للنزاع العربي - الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية يمكن تبنيها مجتمعة، وبدون انتقائية، لصياغة ملامح مشروع حل يناقشه المؤتمر الدولي، بالاضافة الى مقررات فاس» (**الحوادث** ، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٤)؛ لكن بعض المواقف العربية تخلى عن مقررات فاس، واختار من قرارات الامم المتحدة القرار ٢٤٢ فقط.

على ذلك، وبعد ان استعرضنا مواقف جميع الاطراف المعنية بالمؤتمر الدولي المطروح، ومع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المتبقية حتى نهاية العام

* انظر «قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني...» في «وثائق» هذا العدد، ص ١٦٦ ـ ١٧٠.

١٩٨٧، حيث يرى وزير خارجية الاردن، طاهر المصري: «اما ان يعقد المؤتمر الدولي هذا العام، او قد لا يعقد ابداً» (من مقابلة مع طاهر المصري ، **الاهرام** ، ٣/٤/١٩٨٧)؛ فان التمهيد لعقده يقتضي:

أولاً: اتخاذ اسرائيل قراراً رسمياً بالمشاركة في هذا المؤتمر.

ثانياً: عقد قمة عربية تضع تصوراً مشتركاً للمؤتمر وأهدافه وصيغة الاشتراك فيه.

ثالثاً: الوصول الى اتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وخاصة فيما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، على صيغة المؤتمر وشكله والمشاركين فيه ودوره؛ ومن ثم ممارسة هذه الدول الضغوط لدفع الدول الموالية لها في منطقة الشرق الاوسط للقبول بصيغة الدول العظمى.

فهل الزمن المتبقي حتى نهاية العام الحالي كافٍ لانجاز كل ذلك ؟

ظل الخلافات العربية ـ العربية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني

كان الحدث الفلسطيني في صلب الاهتمام في المنطقة العربية في الفترة الاخيرة. وتركز هذا الاهتمام في محورين، أو ثلاثة، كان الفعل الفلسطيني فيها هو المحرك. فصمود المخيمات الفلسطينية في وجه الحصار الذي فرضته عليها ميليشيا حركة «أمل» في لبنان، والمدعومة من سوريا، طرح على القيادة الفلسطينية ضرورة البحث في علاقاتها فيما بينها، من جهة، وعلاقاتها بحلفائها العرب، من جهة اخرى. كما ان انتفاضة الفلسطينيين في المناطق المحتلة احرجت، بدورها، هؤلاء القادة الذين يسود التنابذ فيما بينهم؛ بينما الفلسطينيون، في مواقع المواجهة، متحدون، سواء في المخيمات او في المناطق المحتلة. وكما احرج هذا الوضع القادة الفلسطينيين، أحرج، ايضاً، قادة الدول العربية وحكامها، حيث ما عانته المخيمات الفلسطينية من حصار «أمل» وسوريا لها اكبر بما لا يقاس مما عانته تلك المخيمات من حصار اسرائيل في العام ١٩٨٢. ولم تجد وساطات الحكام العرب، ولا قرارات الجامعة العربية في فك الحصار، ولا في ادخال المواد التموينية والطبية الى السكان المحاصرين في تلك المخيمات. وتحولت مهمة اللجنة الوزارية العربية من العمل لانهاء حصار المخيمات وايجاد حل سياسي لعلاقاتها بمحيطها «الى الاهتمام بالجوانب الانسانية ذات الطابع الاستعجالي لتأمين ايصال الادوية والمواد الغذائية الى المخيمات»، حسبما جاء في عرض رئيس اللجنة وزير خارجية الجزائر، احمد طالب الابراهيمي، في اجتماع مجلس الجامعة (**وفا** ، تونس، ٥/٤/١٩٨٧).

وقد ألقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في اجتماع وزراء الخارجية العرب، المذكور، كلمة سأل فيها: «كيف افهم ان اخواني في الجيش السوري دخلوا الى لبنان، وخلال ٤٦ يوماً، للآن، والغريب [انهم] يقولون ليس لنا دعوة في أمن المخيمات ؟ هل الامن الذي اعلن عنه هذا الجيش في بيروت الغربية لا يشمل نساءنا ؟... هل الجنس الفلسطيني الموجود بينكم غلط ؟... يا أخي الرئيس... هل من الممكن ان تدخل لي قليلاً من الماء للأطفال الليلة او غداً؟... سأقول لاخواني في شاتيلا انكم وعدتموني ان تحاولوا مع الضباط العرب المحاصرين شاتيلا ان يفتحوا لكم حنفية ماء... وأناشدكم من اجل هذا الشعب الفلسطيني... المحاصر بقوة عربية، وكلكم دفعتم لها الاموال لمواجهة اسرائيل، وليس لاسقاط شاتيلا» (**وفا** ، ٥/٤/١٩٨٧).

وقرر مجلس الجامعة العربية ايفاد وزيري خارجيتي الجزائر والسعودية، احمد طالب الابراهيمي وسعود الفيصل، الى دمشق للتوسط لديها من اجل فك الحصار التمويني عن المخيمات الفلسطينية في لبنان (**المصدر نفسه** ، ٦/٤/١٩٨٧). لكن دمشق اعلنت عن التوصل الى

اتفاق بين حركة «أمل» وقيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لانهاء الحصار، قبل توجه وفد الجامعة العربية اليها؛ وذلك بهدف «تمكين جبهة الانقاذ من الامساك بزمام الامور داخل المخيمات»، كما قال مدير المخابرات السورية في لبنان العميد غازي كنعان (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٧/٤/١٩٨٧)، والذي أشار، في حديثه، الى «ان جبهة الانقاذ ستتحمل مسؤوليتها بالنسبة لشرق صيدا، وان خطوة فك الحصار عن مخيمات بيروت سيواكبها الانسحاب من شرق صيدا» (**المصدر نفسه**). وطلعت جريدة «البعث» السورية، لتعلن، في افتتاحية لها: «بعد اليوم، لن تكون فتنة ولا ما يسمى بمشكلة المخيمات، لأن شعب فلسطين، ممثلاً بقواه المناضلة الوطنية، يدرك تماماً كيف حاولت ' الزمرة العرفاتية ' الالتفاف على القضية المركزية... ولئن جاء الرد على هذه المحاولة عبر اتفاق دمشق، فالطريق الواضحة هي المزيد من التماسك الوطني لقطع دابر الفتنة الى الأبد» (**البعث** ، دمشق، ٩/٤/١٩٨٧).

ويعلل المراقبون خطوة دمشق هذه بالحوارات التي دارت بين المسؤولين السوريين وقادة جبهة الانقاذ، والتي «تناولت تقييم الوضع السياسي العربي والاجتماعات التي جرت بين المنظمات الفلسطينية الست التي اجتمعت في طرابلس في ليبيا من اجل البحث في الموقف من حضور المجلس الوطني الفلسطيني... خصوصاً ان قادة الانقاذ ابلغوا دمشق بأنها لا تعطيهم فرصة الاستقواء سياسياً في التفاوض مع القوى الفلسطينية الاخرى، في ظل استمرار الحصار الذي تفرضه ' أمل ' على المخيمات...» (**اليوم السابع** ، باريس، العدد ١٥٤، ٢٠/٤/١٩٨٧، ص ٢٣).

بالاضافة الى ما تقدم، هناك جملة عوامل عربية وفلسطينية وعالمية أسهمت في دفع دمشق الى تحريك قواتها العسكرية نحو المخيمات الفلسطينية. ومن هذه العوامل:

- «اقتراب موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني... [وظن السوريون] ان هذا الموقف [فك الحصار] سيؤدي في أسوأ الاحوال الى تغييب الجبهة الشعبية عن المجلس الوطني، فلا يظهرون بأنهم خسروا الورقة الفلسطينية كلياً بانعقاده» (**المصدر نفسه**).
- «التحركات العربية الجارية تحضيراً لتنقية الاجواء العربية... وهذه التحركات تتطلب ازالة بعض المشاكل... ومنها حرب المخيمات، والتي تتحمل مسؤوليتها سوريا في الاوساط العربية والعالمية والاسلامية... وقد فضلت سوريا استباق التحرك» (**المصدر نفسه**).
- «الزيارة المرتقبة للرئيس السوري حافظ الاسد الى موسكو، والتي يفترض ان تتناول فكرة المؤتمر الدولي... وبالتالي المشاركة الفلسطينية، وبهم دمشق الا تفقد اوراقها الفلسطينية قبل المحادثات مع موسكو... في وقت تدعو فيه موسكو الى وحدة م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

ولم تكن سوريا الدولة العربية الوحيدة المعنية بالشأن الفلسطيني؛ فقد كانت نقاط الحوار المطروحة بين الفصائل الفلسطينية تتناول، على الصعيد العربي، ثلاثة موضوعات، هي:

١ ـ العلاقة مع الاردن؛ وتمثلت في مطالبة بعض الفصائل بالغاء «اتفاق عمان»، الذي وقعته م.ت.ف. مع النظام الاردني في ١١/٢/١٩٨٥.

٢ ـ العلاقة مع مصر؛ وقد طالبت بعض الفصائل بقطعها، نظراً لاستمرار التزام مصر باتفاقيتي كامب ديفيد.

٣ ـ تصحيح العلاقة مع سوريا، على الرغم من ان سوريا «حاولت خلق منظمة بديلة لـ م.ت.ف.»، كما يقول الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى (**وفا**، ١٦/٤/١٩٨٧)؛ وعلى الرغم من ان سوريا هي «التي تدفع الاخوة للاقتتال الداخلي» (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان الجو الذي ساد الحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية، قبل انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، كان ينطلق، كما قال زعيم فلسطيني بارز، من «ان الوحدة الوطنية عملية نضالية، وليست عملية اتفاق فقط... ويجب ان نرتقي الى مستوى يسمح لنا بأن نستفيد من علاقات كل فصيل مع اي طرف عربي او دولي، بدلاً من ان نقيد بعضنا بقيود الرؤية الواحدة للمسائل. ولكن الشرط الاساسي لكل ذلك، هو ان نثق ببعضنا، وان لا نشكك بالدوافع الوطنية لاي طرف منا» (بلال الحسن، **اليوم السابع** ، العدد ١٥٥، ٢٧/٤/١٩٨٧، ص ٥).

وفي اطار الاهتمام العربي بالحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية، والقرار بعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، تعددت المواقف الرسمية العربية بين الانتظار «حتى ينتهي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني»، كما في حالة مصر (**الرأي** ، عمان، ٢٤/٤/١٩٨٧)؛ وبين التفاؤل «الذي نأمل ان يحدد موقفاً فلسطينياً واضحاً تستطيع الامة العربية ان تلتف حوله، ويكون هو المنطلق الجديد لامتنا العربية يرتكز على منظور فلسطيني واضح ومؤازرة عربية صادقة وفعالة»، كما في حالة السعودية (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٧)؛ وبين الاسهام الجاد والفعلي في عملية توحيد الفصائل الفلسطينية، كما في حالة الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي. فقد قال الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد: «ان الجزائر حريصة على وحدة الثورة الفلسطينية واستقلال قرارها، وقد بذلت جهوداً لاقناع مسؤولي الفصائل الفلسطينية بضرورة توحيد الصف، على الاقل بالنسبة الى القرار السياسي» (**الشرق الاوسط** ، ٢١/٣/١٩٨٧). اما العقيد القذافي، فقد «أبلغ قادة فصائل جبهة الانقاذ أنه سيتعامل مع م.ت.ف. فقط، وانه سيتعامل مع الفصائل الفلسطينية على اساس انضوائها تحت راية م.ت.ف. وان الذي يرفض ذلك ليس له مكان في ليبيا» (**المستقبل** ، باريس، العدد ٥٢٩، ١١/٤/١٩٨٧، ص ٢٢). وشدد القذافي، في حواره مع قادة الفصائل المنضوية في «جبهة الانقاذ» على «ان يكون المجلس الوطني الفلسطيني هو الساحة التي يمكن فيها مناقشة عرفات ومساءلته، بل ومحاكمته... [وأكد] انه ازاء اي خلاف بين بلد عربي والفلسطينيين، فانه، من دون تردد، سيقف مع الجانب الفلسطيني» (فؤاد مطر ، **التضامن** ، لندن، العدد ٢٠٨، ٤/٤/١٩٨٧، ص ٩).

مقابل هذه المواقف، التي تراوحت بين الانتظار والتفاؤل والتأييد، جاء الموقف السوري بمحاولة لتخريب سير الحوارات. «وقد بذلت سوريا... جهوداً دؤوبة لمحاولة التأثير على القرار النهائي للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني. فبالنسبة لنايف حواتمة، قام عبدالحليم خدام بالاتصال مع العقيد القذافي طالباً منه اقناع حواتمة بالحضور الى دمشق لمدة ٢٤ ساعة فقط، ولكن حواتمة رفض الطلب السوري، وابلغهم انه مستعد لزيارة دمشق بعد شهر نيسان (ابريل). وبالنسبة لجورج حبش وطلعت يعقوب، فقد اتصل بهما خدام شخصياً في الجزائر، ووجه اليهما العرض نفسه، وعلم ان احتمال تجاوبهما ليس وارداً» (**اليوم السابع**، العدد ١٥٣، ١٣/٤/١٩٨٧، ص ١٥).

وكانت لدى الفصائل الفلسطينية ورقتا عمل، الاولى حملت عنوان «وثيقة تونس»، والاخرى «وثيقة طرابلس»، وكان بعض الفصائل الفلسطينية شارك في التوقيع والاتفاق على الوثيقتين. وتمثل الاولى وجهة نظر م.ت.ف. بينما تمثل الثانية وجهة نظر المنظمات الموالية لسوريا. وبعد ان فشلت سوريا في تخريب عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، عبر انسحاب الفصائل الموالية لها من متابعة الحوار، اتصل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، من دمشق، برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وابلغ اليه: «نرجو ان يكون الاتفاق على وثيقتي طرابلس وتونس محور الحوار الوطني، لأن سوريا تعتقد بأن وثيقة طرابلس هي المهمة» (**القبس** ، الكويت، ١٨ ـ ١٩/٤/١٩٨٧).

ولم تجد محاولات الجزائر واليمن الديمقراطي مع دمشق، حيث زارها وزيرا خارجيتي البلدين، واجتمعا مع الرئيس السوري، وبحثا معه في «امكانيات احداث تقارب بين سوريا و م.ت.ف. ومحاولة اقناع فصائل جبهة الانقاذ ـ الموالية لسوريا ـ بالاشتراك في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي ستبدأ في ٢٠/٤/١٩٨٧» (**الشرق الاوسط** ، ١٨/٤/١٩٨٧). كما توقف نائب الرئيس السوداني، وهو في طريقه الى الجزائر، في دمشق «في مسعى... لدى السلطات السورية لحملها على المشاركة في الجهود العربية التي تحتضن عملية الحوار الوطني الفلسطيني. ولكن ساعتين من محاولات نائب الرئيس السوداني مع عبدالحليم خدام في دمشق، لم تسفرا عن اي تغيير في الموقف السوري» (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، العدد ٦٤٩، ٢٥/٤/١٩٨٧، ص ٩). مع ذلك، طلب عرفات من الفاهوم «ان ينقل الدعوة الى الرئيس السوري حافظ الاسد لحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني؛ كما اقترح عقد اجتماع لجبهة

الصمود والتصدي التي تضم سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي و م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط**، ١٨/٤/١٩٨٧).

التوازن الحرج

في هذه الاجواء العربية، بدأت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة أعمالها في ٢٠/٤/١٩٨٧ واختتمت في ٢٦/٤/١٩٨٧، واتخذت فيها قرارات تناولت القضايا كافة التي تمس الموضوع الفلسطيني، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وجاءت تلك القرارات، على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ العربية، تعبيراً عن حالة «الحرج» الفلسطيني في مواجهة سياسة المحاور والاستقطاب العربية، فـ «... ما من قرار سياسي اتخذ في الدورة الثامنة عشرة الاخيرة للمجلس الوطني، ويتعلق بقطر عربي ما، الا ومر على اكثر من غربال واكثر من مصفاة، بهدف التخفيف والتهدئة، وصولاً الى اعادة فتح الجسور مع كل العواصم ان امكن. الشرط الوحيد الذي بقي قائماً كالسيف هو المصلحة الوطنية العليا لشعب فلسطين وعدم الانزلاق الى حدود التفريط بها» (شفيق الحوت، **الشرق الاوسط**، ٨/٥/١٩٨٧، ص ١١).

فعلى الصعيد العربي العام، قرر المجلس الوطني الفلسطيني «العمل على تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمم العربية... وعلى أساس حشد الطاقات لتحرير الاراضي العربية المحتلة ولمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الاميركية للسيطرة على امتنا العربية»؛ وبالنسبة الى سوريا «العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا على قاعدة اهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية... وعلى اساس التكافؤ والاحترام المبادل»؛ واكدت القرارات «على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني... وان اية علاقة مستقبلية مع الاردن تقوم على اسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين»؛ وشدد القرار الخاص بمصر على «أهمية عودة مصر لدورها الطليعي على الساحة العربية... [وكلف] اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بتحديد اسس العلاقات الفلسطينية ـ المصرية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني (وبخاصة الدورة السادسة عشرة)... وفي ضوء قرارات مؤتمرات القمم العربية ذات العلاقة، بما يتحقق واهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف»؛ ووجه المجلس شكره الخاص الى الجزائر «على الموقف القومي النبيل... تجاه الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني»؛ واتخذ المجلس قراراً خاصاً أكد فيه «اهمية استمرار التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية البطلة برئاسة الاخ وليد جنبلاط وسائر القيادات والقوى الوطنية والاسلامية الاخرى التي تصدينا معها للغزو الصهيوني ولحصار بيروت»*.

ردود الفعل العربية

«لا ينفع حذر من قدر». ويبدو ان قدر م.ت.ف. كتب عليها مواجهة دول عربية ما يفرقها اكثر مما يجمعها؛ والقضية الفلسطينية بالنسبة الى بعضها ليست اكثر من جواز مرور، اما نحو المحافل الدولية، واما لكسب ود شعوبها. فقد قال رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في التقرير السياسي الذي قدم الى المجلس الوطني: «ان الخلافات العربية عكست حالة من التمحور والانكماش، اصابت التضامن العربي بالتصدع، وعكست نفسها على القضية الفلسطينية» (**وفا**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

○ جاء اول ردود الفعل العربية على اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني من المغرب، حيث اثار حضور وفد من جبهة البوليساريو اجتماعات المجلس حفيظة الملك الحسن الثاني، فطلب من الوفد المغربي الانسحاب؛ واعلن، في خطاب الى الشعب المغربي، «تجميد العلاقات بين المغرب و م.ت.ف. ودعا المغاربة الى مقاطعة اي اجتماع يشارك فيه ممثلون عن المنظمة» (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٤/١٩٨٧). وقال الملك المغربي: «ان بلاده ستبقى على ما كانت عليه معترفة بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ولكن لن يحضر اي مغربي، اي اجتماع سياسي او ثقافي او طبي او رياضي يتحدث فيه ممثل عن م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

* انظر «قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني...» في وثائق هذا العدد، ص ١٦٦ ـ ١٧٠.

○ وصدر عن الاردن رد فعل حذر حيال الغاء م.ت.ف. لاتفاق عمان. فقد صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية: «ان الحكومة الاردنية، بعد ان اطلعت على قرار اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باعتبار اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥... لاغياً لتود ان تؤكد ان ما تضمنه الاتفاق من بنود تعكس العلاقة المتميزة بين الشعبين العربيين، الاردني والفلسطيني... وتؤكد الحكومة الاردنية بهذا الصدد انها لن تسمح لقرار اللجنة التنفيذية ان يشكل عائقاً امام الجهود العربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي... وفي كل الظروف، فسيبقى الشعب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بمستقبله» (**الرأي** ، عمان، ٢٢/٤/١٩٨٧).

○ اما أعنف ردود الفعل حدة، فقد صدر عن مصر، التي انسحب وفدها من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٧ «احتجاجاً على الانتقادات العنيفة التي وجهتها لسياسة مصر العناصر الفلسطينية المتطرفة» (**الاهرام** ، القاهرة، ٢٦/٤/١٩٨٧). واعلنت الحكومة المصرية بياناً عددت فيه ما قدمته مصر للقضية الفلسطينية، واعتبرت ان «من الغريب ان يبيح المجلس الوطني الفلسطيني لنفسه ان يتنكر الى هذا الحد لنضال مصر... وحيث ان مصر قد نبهت قادة م.ت.ف. قبل عقد اجتماع المجلس الوطني و [في] اثناء انعقاده الى مغبة أي مساس بمصر... ازاء هذا كان من المتعين ان تضع مصر حداً لهذا الاسفاف وتجابه ذلك الموقف غير المسؤول بالحزم الذي تمليه المصلحة القومية العليا وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر... ولذا قررت... اغلاق جميع مكاتب م.ت.ف. والمؤسسات التابعة لها في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من اجراءات» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٤/١٩٨٧).

ويبدو ان موقف مصر هذا لا علاقة له بقرار المجلس الوطني الفلسطيني، بقدر ما له علاقة بسياسة المحاور العربية؛ «فقبل بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني دعي الوفد المصري... لحضور جانب من اجتماع اللجنة التنفيذية مساء ١٩/٤[١٩٨٧] جرى عقده في مقر ياسر عرفات في الجزائر. وفي الاجتماع، جرى الحديث بصراحة حول هذا الامر... وقد قيل، في هذا الاتجاه، ان الصيغة قد عرضت على الوفد المصري، وانه قبلها من حيث المبدأ؛ الا ان مسؤولاً فلسطينياً تردد انه اتصل بالقاهرة ليبلغها ضرورة رفض هذه الصيغة... وبعد ذلك تطورت الامور بسرعة شديدة» (**كل العرب** ، باريس، العدد ٢٤٥، ٩/٥/١٩٨٧، ص ٣٨). وقد صرح رئيس وفد مصر الى اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، السفير طه الفرنواني بـ «ان انسحاب الوفد المصري قبل انتهاء اعمال المجلس جاء احتجاجاً على تطاول بعض قادة الفصائل الفلسطينية. وقال: «لقد تأكدنا من وصول رسالة من الرئيس السوري حافظ الاسد الى كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية يهددهما فيها بأن من لا يدين مصر ويطالب بقطع العلاقات معها، فلن يسمح له بدخول سوريا مرة اخرى» (**الاهرام** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

ولم يشفع لـ م.ت.ف. تصريح رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، الذي قال «انه يعود ويؤكد من جديد انه لا مساس بالعلاقات الاصلية والاستراتيجية مع مصر... ونحن لن نسمح بالمساس بهذه العلاقة» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٧). وقد توجه الى القاهرة مبعوث جزائري خاص من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد؛ كما توجه من بغداد الى القاهرة وزير خارجية العراق، طارق عزيز، لوضع الرئيس المصري حسني مبارك في اجواء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، قبيل ان تصدر مصر بيانها (**المصدر نفسه**)؛ «غير ان المندوبين اللذين وصلا قبل اذاعة بيان الدكتور عبدالمجيد، فوجئا بالموقف المصري المتصلب، حيث ابلغا بأنه لا مجال للحديث عن العلاقات المصرية ـ الفلسطينية، لأن الموقف تحدد وانتهى أمر تلك العلاقة، وان مصر مستعدة فقط للتباحث حول العلاقات الثنائية مع كل من الجزائر والعراق» (**القبس** ، ٦/٥/١٩٨٧).

واختلفت ردود فعل الاحزاب المصرية حيال قرار الحكومة. ففي حين رأى رئيس حزب الامة «ان قرار مصر جاء رداً طبيعياً على قرارات المجلس الوطني» (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٤/١٩٨٧)، قال النائب في البرلمان عن الحزب الوطني الحاكم، الدمرداش زكي العقالي: «ان الموقف الفلسطيني يجب ان يعالج من قبل مصر خاصة في حدود الاعتقاد الكامل بأن م.ت.ف. تعاني... من حالة حصار واستقطاب من بعض الانظمة العربية... [و] على مصر، في رأيي، ان

تنظر اليهم انهم مرضى يعانون من علاقات مريضة مع بعض الانظمة العربية... ولست مع قطع العلاقات المصرية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وقال النائب عن الاخوان المسلمين مختار نوح: «ان الاتجاه الفلسطيني... اصبح بمثابة حبل من حبال لعبة التوازن في الشرق الاوسط، وقد غزا التيار الشيوعي المجلس الوطني الفلسطيني... ولكنني ارفض قرار الحكومة المصرية بغلق مكاتب المنظمة» (**المصدر نفسه**). اما رئيس حزب العمل، ابراهيم شكري، فقال «انه قد فوجيء بقرار الحكومة بغلق مكاتب م.ت.ف. خاصة انني لم اجد في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني اي استفزاز لمصر... وكان قراراً متسرعاً، ويجب اعادة المراجعة فيه» (**المصدر نفسه**). وطالب المتحدث باسم حزب الوفد في البرلمان، ياسين سراج الدين «بضبط النفس، سواء على الصعيد الفلسطيني، او المصري، مؤكداً على ضرورة مراعاة الضغوط التي وقعت تحتها المنظمة» (**المصدر نفسه**). وعلق رئيس حزب الاحرار، مصطفى كامل مراد، على قرار الحكومة المصرية بالقول: «انه قرار خاطىء جملة وتفصيلاً وضد مصلحة مصر» (**المصدر نفسه**).

وقد لخصت الحملة الاعلامية، التي شنتها الصحافة الموالية للحكومة، على دورة المجلس الوطني الفلسطينية الثامنة عشرة وقراراتها، الدوافع التي كانت خلف قرار مصر. فقد كتب سلامة احمد سلامة: «وسوف يظل من الغريب على كل حال ان تقبل بعض المنظمات بوضع شروط على طبيعة العلاقة مع مصر، بينما تقبل كل الممارسات السورية التي ساعدت وساهمت او سكتت على ذبح سكان المخيمات، وهو ما يجعلنا نقول أن من حق مصر ان تضع هي بدورها شروطاً على العلاقة مع بعض او كل المنظمات الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٦/٤/١٩٨٧). وكتب زكريا نيل في «الاهرام» ايضاً، معلقاً على الغاء اتفاق عمان: «هل قرار الغاء هذا الاتفاق يشكل في واقعه استقلالية للقرار الفلسطيني... فالغاء الاتفاق كان مطلباً سورياً، وكان مطلباً ليبياً، وكان ايضاً مطلباً سوفياتياً» (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٧). ولخص رئيس تحرير «الاهرام»، ابراهيم نافع، موقف مصر بالقول: «انهم يتعاملون مع مصر بمنطلق انها الطرف المقدور عليه في كل الاحوال، لذلك فلا حرج من الخروج على مصر لكي يقتربوا من سوريا أو ليبيا... او لارضاء من يذبحونهم... ومع اني ما زلت من انصار عدم توسيع دائرة الشقاق... الا اني أؤيد بشدة خطوة التصحيح التي اتخذت اخيراً في مصر، لانها تطبيق عادل لمبدأ المعاملة بالمثل، الذي نطبقه بالفعل في سياستنا الخارجية في كل دول العالم... ان الرئيس مبارك قد يلتمس بعض العذر لياسر عرفات... وان كان الرئيس مبارك لا يعفي عرفات ايضاً من... ان يتحمل مسؤولياته في توجيه الامور الى ما يحقق صالح شعبه، الذي لا يتحقق الا بمصر ومع مصر وبجهود مصر» (**المصدر نفسه**، ٨/٥/١٩٨٧).

مقابل حملة الصحافة الموالية للحكومة، ردت صحافة المعارضة موضحة «ان القرار الذي اتخذته القيادة السياسية المصرية باغلاق مكاتب م.ت.ف... قد جرى الاعداد له قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بأسبوعين كاملين... وخاصة منذ اعلنت م.ت.ف. عن موقفها من الغاء اتفاق عمان... وقالت صحيفة ' الشعب ' الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي، ان الحكومة المصرية وجدت في قرار المنظمة بالغاء اتفاق عمان تعطيلاً للجهود التي بذلتها القيادة المصرية خلال المرحلة الماضية للتمهيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام على اساس الاعتراف بالقرار ٢٤٢، والبحث عن صيغة ملائمة ترضى عنها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لتمثيل الفلسطينيين» (**القبس**، ٦/٥/١٩٨٧). وترى صحيفة «الشعب» ان كل ما جرى، بما في ذلك الحملة الصحفية التي بدأت قبل صدور قرار المجلس الوطني الفلسطيني كانت مبيتة بالتنسيق مع الاردن، وترتيب اتصالات مع «ابو الزعيم» المنشق عن م.ت.ق. والمقيم في الاردن (**المصدر نفسه**).

وعلقت صحيفة «الاهالي»، الناطقة باسم حزب التجمع، على خطاب الرئيس مبارك، الذي تحدث فيه عن العلاقات المصرية ـ الفلسطينية (**الاهرام**، ١/٥/١٩٨٧)، فكتبت: «اكد الرئيس مبارك، في خطابه... انه ' جمد ' الورقة الخاصة بالقضية الفلسطينية في اتفاقيات كامب ديفيد... واذا صح [ذلك]... فان هذا جدير بكل ترحيب، ذلك ان انور السادات قد... انتهك حقوق الفلسطينيين انتهاكاً صارخاً بابرامه اتفاقاً مع اسرائيل حول قضيتهم

دون حضورهم، ودون موافقتهم، وفي تحد سافر لمواقف م.ت.ف. الجهة الوحيدة المؤهلة للتحدث باسمهم. غير اننا نشك في ان اسرائيل قد فهمت رفض الرئيس مبارك... ومن المؤكد ان الحكومة الاسرائيلية لن تتنازل قط عن التزام مصر بشقي كامب ديفيد، ذلك ان الشق الخاص بالقضية الفلسطينية لا يعترف للفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير... ومعنى ذلك ان اتفاقات كامب ديفيد هي الضمان الذي يبطل مفعول اي تصريح مصري حول [حق] شعب فلسطين في تقرير مصيره. فهل تتنازل اسرائيل عن هذا الضمان ؟ ومع عدم تنازل اسرائيل، هل من مصداقية لتأكيد القاهرة انها جمدت الشق الخاص بالقضية الفلسطينية في اتفاقيات كامب ديفيد ؟» (**الاهرام**، ٩/٥/١٩٨٧، نقلاً عن **الاهالي**، بلا تاريخ نشر).

○ يبقى، اخيراً، في اطار ردود الفعل العربية على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الموقف السوري الذي بدأت ملامحه تتبدل في اثناء زيارة الاسد لموسكو، حيث قال، خلال مأدبة العشاء التي اقيمت له، في ٢٣/٤/١٩٨٧: «ان سوريا التي تؤمن بأن التضامن العربي عامل مهم في مواجهة الامبريالية والصهيونية تسعى حثيثاً لقيام تضامن عربي فعال على أساس معاد لنهج كامب ديفيد ولسائر الخطط الامبريالية والصهيونية؛ وفي هذا الاطار تعمل جاهدة من اجل وحدة وطنية فلسطينية على اساس مماثل» (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢١١ (١٢٨٦)، ٣ ـ ٩/٥/١٩٨٧، ص ٢٢).

وحينما استقبل الرئيس السوري، في ٥/٥/١٩٨٧، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الذي اطلعه على نتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، قال الاسد: «ان المجلس الوطني الذي انعقد في الجزائر يشكل خطوة ايجابية... [و] ان هذه الخطوة الايجابية يجب ان تستكمل حتى تشمل كل الفصائل الفلسطينية، وان سوريا تؤيد بحزم الثورة الفلسطينية و م.ت.ف. وحقوق الفلسطينيين المشروعة في العودة وفي تقرير المصير» (**الشرق الاوسط**، ٦/٥/١٩٨٧).

وكان الرئيس السوري استقبل، في ٣/٥/١٩٨٧، قيادة «جبهة الانقاذ»، وأكد لها «استمرار دعم سوريا لجبهة الانقاذ الوطني ونهجها المعادي للامبريالية والصهيونية ونضالها ضد المخططات التصفوية الانهزامية والاتجاهات الاستسلامية وجهودها لترسيخ الاتجاه الوطني الفلسطيني المتمسك بتحرير الاراضي واستعادة الحقوق» (**البعث**، ٤/٥/١٩٨٧).

توحد الفلسطينيون، فليتوحد العرب

يبدو ان البوصلة التي حددت توجه القرارات الفلسطينية تجاه الدول العربية تتلخص في ما قاله عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، حيث «من غير المعقول ان نقطع العلاقات مع الدول العربية التي تمتلك حدوداً مشتركة مع اسرائيل في الوقت الذي باتت فيه مسألة المؤتمر الدولي مطروحة اكثر فأكثر على الساحة» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٤/١٩٨٧). فحول العلاقة مع سوريا، قال الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى: «لقد اعتقدنا بأن الطريق الى الوحدة الوطنية الفلسطينية يمر بالتعاون مع سوريا، والآن نرى ان الوحدة الوطنية هي التي سوف تصحح علاقاتنا مع سوريا... [و] سوف نعود الى سوريا ولن نخرج منها بارادتنا» (**التضامن**، العدد ٢١٢، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٩). وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «ان خلافنا مع سوريا هو خلاف الاخ مع اخيه، كبر الخلاف ام صغر... وذكر انه بحث مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد... وسائل تنفيذ قرار المجلس الوطني بشأن سوريا وفتح صفحة جديدة معها» (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٧). ويرى بعض المراقبين «ان م.ت.ف. حسمت الصراع السياسي الدائر مع سوريا منذ العام ١٩٨٢، حتى الآن، لصالحها، فانتزعت من الموقع السوري اربعة فصائل فلسطينية... وانتزعت من سوريا حلفاءها العرب الاساسيين، الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية؛ وانتزعت من سوريا تأييد الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، بعد الوهن الذي اصاب هذا التأييد بسبب الخلاف الفلسطيني مع سوريا» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ١٥٥، ٢٧/٤/١٩٨٧، ص ٥).

وبالنسبة الى العلاقة مع الاردن، قال ياسر عرفات: «عندنا قرار من المجلس الوطني الفلسطيني

يقول بأن هناك علاقات مميزة فلسطينية ـ اردنية تقوم على اسس كونفيدرالية مستقلة، وهذا القرار انا ملزم بتنفيذه» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الحوادث** ، لندن، العدد ١٥٩٢، ٨/٥/١٩٨٧، ص ٢١). ويرى مراقبون انه «لا يمكن ابداً ربط الغاء اتفاق عمان بضغوطات المعارضة الفلسطينية... ولكن اذا كان ' الغاء الاتفاق ' يعتبر في حسابات المعارضة مكسباً لهم ' فليخيل لهم ' . والواقع ان الغاء الاتفاق في حسابات عرفات كان يدرج في سياق آخر، هو سياق العلاقة مع السوفيات والتحضير للمؤتمر الدولي» (عبدالهادي محفوظ ، **كل العرب** ، العدد ٢٤٤، ٢٩/٤/١٩٨٧، ص ٢٢).

وعلق ياسر عرفات على الخلاف مع مصر قائلاً: «ان الخلاف بين مصر والمنظمة هو سحابة صيف، وما حدث هو عبارة عن نتائج لمعلومات خاطئة وصلت للقيادة المصرية عما جرى في المجلس الوطني الفلسطيني» (**القبس** ، ٧/٥/١٩٨٧). ويبدو ان تطويق الخلاف مع مصر قد اثمر؛ فقد قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز: «ان خلاف مصر مع الفلسطينيين ليس جدياً، وانه سينتهي بسرعة... واعتبر... قرارات صدرت عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الاخير في الجزائر بأنها قضية بسيطة... ولن تؤثر على العلاقة بين مصر و م.ت.ف.» (من مقابلة مع د. اسامة الباز ، **المصدر نفسه** ، ١١/٥/١٩٨٧).

ويجمل احد المراقبين قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بأنها جاءت «لتفتح ابواباً وتغلق ابواباً؛ وربما كانت ابرز الابواب هي فتح باب المصالحة الوطنية... داخل م.ت.ف. واغلاق باب الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني. لكن المؤكد ان هذه القرارات قد افتتحت، ايضاً، عصراً جديداً من التحالفات والتحالفات المضادة على المستوى القومي العربي... هل معنى ذلك، ان المستقبل القريب سيشهد استقطاباً فلسطينياً وعربياً وانقساماً واسعاً جديداً على نصلي المحور ؟ وهل معنى ذلك ان سياسة ' لعم ' الفلسطينية التي تجمع، بحنكة الفلسطينيين، بين الرفض والقبول... قد نحجت في النهاية ؟... والاجابة الحاسمة على كل ذلك هي... ' لعم ' » (صلاح الدين حافظ ، **الاهرام** ، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٦).

وبعد كل ما اثارته قرارات المجلس الوطني الفلسطيني من ردود فعل عربية، سئل عرفات عما يطلبه من الدول العربية بعد المجلس الوطني الفلسطيني، فأجاب: «فقط، اطلب منهم ما طلبوه منا، ان يتوحدوا. وأقول، خلّينا نرتب صفوفنا العربية حتى نستطيع مواجهة التحديات الدولية من حرب الخليج الى مأساة لبنان الى الاحتلال الاسرائيلي الى كل مشاكل الامة العربية. وأنا لدي كل الثقة بأن احد الدوافع العربية لسرعة انعقاد القمة العربية هو انعقاد المجلس الوطني [الفلسطيني]» (من مقابلة مع عرفات، **الحوادث** ، العدد ١٥٩٢، ٨/٥/١٩٨٧، ص ٢١).

أحمد شاهين

◇
◇ ◇

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

صيف «ساخن» ؟

في اعقاب الاصداء الايجابية التي سجّلها «بيان بروكسل» لدى الجانب العربي، والارتياح الاوروبي لهذه الاصداء، بدت مسألة عقد المؤتمر الدولي الشغل الشاغل لكل الاطراف المعنية به، على

حدّ سواء. فالبيان، على الرغم من انه، بحدّ ذاته، لا يتمتع بصفة الزامية تجاه غير الموقعين عليه، الا انه سجّل في ملف ازمة الشرق الاوسط موقفاً موحداً لاثنتي عشرة دولة اوروبية، لعدد منها ثقل يحسب حسابه، في موازين السياسة الدولية.

في ضوء التطور هذا، واستجابة للحوافز الجديدة التي خلقتها الاصداء لدى الاوروبيين للمضي قدماً، وبحماس أشد، في مبادرتهم؛ دخلت عناصر أخرى متنوعة قنوات المعالجة، كانت امّا غائبة، او متذبذة، او غير معلن عنها؛ مما فتح المجال لخطوط اتصال جديدة، ولحركة أوسع، ولتوقعات اكثر. في هذا الجانب، لوحظ تطوران لافتان: الاول، احياء الحركة الاميركية العلنية على الخط السوري، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، لدمشق واجتماعه مع الرئيس حافظ الاسد، وما اسفر عنه الاجتماع من «مرونة سورية» ـ حسب تعبير كارتر؛ والثاني، احياء الحركة العلنية على خط الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية في محاولة لتذليل العقبات القائمة على طريق عقد المؤتمر الدولي، وما تخلل تلك الاتصالات من شروط متبادلة لدى الطرفين.

مناورة اميركية

وحظيت فكرة المؤتمر الدولي، الى جانب الاهتمام الدبلوماسي والسياسي، باهتمام المراقبين والمحللين لطبيعة المرحلة الراهنة، وتقييمها على أسس الازمة ككل: عناصرها، واسبابها، وسبل حلها. وفي هذا الصدد، سُلّطت الاضواء على عنصرين اكثر من سواهما، هما: العنصر الاميركي، والعنصر الفلسطيني.

بخصوص الاول، ينظر الخبراء بقضايا الشرق الاوسط الغربيون الى الصراع ضد اسرائيل بقلق ازاء تعاظم النقمة العربية على السياسة الاميركية؛ هذا التعاظم الذي يقود، بالضرورة، الى تصعيد في وتيرة الارهاب، والى شرخ في العلاقات مع العرب. وهنا يُذكّر الخبراء بأهمية ان يُؤخذ في الحسبان ان الدول العربية تمتلك، تقريباً، نصف احتياطي النفط في العالم. ولذلك، فان من مصلحة الولايات المتحدة، ومعها اسرائيل، الخروج من هذا المأزق، وذلك باعترافهما بحقيقة ما يصعب عليهما تقبله (**الايكونومست** ، ١٩٨٧/٤/٢٥). وبداية، يدعو هؤلاء الى ضرورة عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، انطلاقاً من القرار الصادر عن الامم المتحدة العام ١٩٨٣ الذي تبنى مبادىء لتسوية سلمية تتمثل في ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، وكذلك حق م.ت.ف. في المشاركة في اي جهود أو مداولات او مؤتمرات حول ازمة الشرق الاوسط ، على قدم المساواة مع سائر الاطراف؛ واعادة طرح القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، باعتبارها «المنبر المسؤول عن شرعية قرار تقسيم العام ١٩٤٧»؛ محذرين، في الوقت عينه، «من الاقتراحات التي تطرح تحت ستار تأييد عقد المؤتمر» ومن الاخطار التي سوف تحدث اذا جاء المؤتمر «استعراضياً» فقط، ومفتقراً الى الجوهر كمؤتمر جنيف الذي نظمه هنري كيسنجر (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩٨٧/٤/٧). وفي المؤتمر الدولي، ينبغي تقبل «ما يصعب تقبله»، اي العنصر الفلسطيني، وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لسببين: الاول هو ان في يد المنظمة مفتاح السلام، وهي لن تفرّط به، لأن التفريط به يقود الى التفريط بوجودها؛ والثاني هو انه بات من الصعب تنحية م.ت.ف. لأنها تحظى بتأييد ودعم ملايين عدة من الفلسطينيين الذي يرفضون، بدورهم، ان يتم تجاهلهم (الايكونومست ، **مصدر سبق ذكره**).

ويعزز رأي الخبراء هؤلاء وجهة نظر موحّدة لعشرين شخصية دبلوماسية في الخارجية الاميركية تعمل في السلك الخارجي. فقد التقى، في واشنطن، عشرون سفيراً اميركياً يعملون في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، في اجتماع سنوي ودوري لهم، وتناقشوا في التوجهات السياسية للدول المعينين لديها، على ضوء المؤشرات السياسية الراهنة. وذكر مسؤولون في الخارجية الاميركية، حضروا الاجتماع، ان السفراء وجهوا الى ادارتهم رسالة، شديدة في وضوحها وفي تشاؤمها، تفيد بأن سمعة الولايات المتحدة قد بلغت الحضيض في العالم العربي، ويجب الشروع بعملية «تقويم جذرية» لسياستها في منطقة الشرق الاوسط. وحذّر السفراء من انه ما لم تنتهج الادارة الاميركية «سياسة اكثر حياداً، وأقل انحيازاً لاسرائيل، فانه سوف يكون من الصعب، بالنسبة اليهم»، تعزيز المصالح الاميركية الحيوية في العالم العربي

(**القبس** ، الكويت، ١٩٨٧/٣/٣٠). وربما يكون من الصعب، ايضاً، الحفاظ على المستوى المتدني الحالي للسياسة الاميركية، التي منيت باخفاقات متلاحقة، سببها ـ حسب اعتقاد الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر ـ «القيادة الضائعة في واشنطن، وغياب الشجاعة والموقف الصلب في ما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط». ويرى كارتر ان الرئيس الاميركي الحالي، رونالد ريغان، «يفضل مساعدة الكونترا، او اشعال حرب جديدة... على ان يسعى الى ايجاد حلول للنزاعات الخارجية» (**انترناشيونال هيرالد تربيون** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

ويتضامن مع كارتر، في هذا الجانب، السفير الاميركي السابق روبرت نيومان. فنيومان، الذي عمل سفيراً لدى دول عربية عدة في ظل اربعة رؤساء اميركيين ويعمل حالياً مستشاراً بارزاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يعترف بأن سجل الرئيس ريغان، في ما يتعلق بعملية السلام، يُعدّ «مقلقاً على وجه الخصوص»، اذا ما قورن بسجلات الادارات السابقة. وللخروج من هذا المأزق، يقترح نيومان خطة، على ان تكون «حجر الزاوية في اي جهد اميركي مستقبلي لضمان السلام والاستقرار في الشرق الاوسط» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/١٥)، وتتركز على ما يلي:

- «ضرورة ادراك الولايات المتحدة انها لا يمكن ان تفرض السلام على اي طرف في نزاع الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).
- «... لا يمكن التفاوض من اجل سلام دون مشاركة الشعب الفلسطيني [على ان تكون هذه المشاركة] ممثلة بـ م.ت.ف.... [لأنها،] على الرغم من الضربات المتكررة التي تلقتها... ومن كل النفور من جانب جهات عدة، وكذلك من الاسلوب غير الحاسم في مفاوضات المنظمة، فانه ليس هناك مجال لتجنبها». وفي الوقت الذي وصف نيومان سياسة واشنطن تجاه المنظمة بأنها «مفهومة سياسياً»، أوضح ان السياسة هذه، في معايير دبلوماسية وسياسية أوسع، «تفتقر الى العقلانية». وبرهن على صحة ذلك بأن الادارة الاميركية تحظر اجراء اي اتصالات رسمية مع اعضاء م.ت.ف. على اي مستوى، وخصوصاً مع كبار القادة الفلسطينيين، في حين ان ثمّة اجماعاً عربياً، ودولياً، على ان منظمة التحرير هي الممثل الرسمي والوحيد للشعب الفلسطيني. وهنا، شدّد نيومان على انه «ليست هناك جماعة فلسطينية أخرى... يمكن اعتبارها... اكثر من المنظمة... ممثلاً للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي واشنطن اتفاق في الرأي على ان التحذيرات المتكررة التي توجه الى ادارة الرئيس ريغان، لا سيما تلك التي يطلقها رسميون عاملون فيها، الى جانب الحرج الذي سبّبه لها الموقف الاوروبي ومعطيات أخرى من مستجدات في الموقفين، السوفياتي والصيني، تجاه اسرائيل، كلها دفعت الادارة في واشنطن الى شيء من المرونة، لامتصاص قدر من «السلبيات» الكثيرة التي تواجهها سياستها في المنطقة، ولاستعادة ما أمكن من المصداقية المفقودة. ومن المؤشرات على ذلك:

- الارتياح النسبي الاميركي لـ «التغير الملحوظ في السياسة السوفياتية، في ما يتعلق بهجرة اليهود السوفيات، وتعدد اللقاءات السوفياتية ـ الاسرائيلية بشأن ازمة المنطقة ومسألة العلاقات المتبادلة» (**الايكونومست** ، ١٩٨٧/٤/١٨).
- «التغير الطفيف في السياسة الصينية. فقد لوحظ استعداد صيني لاقامة العلاقات مع اسرائيل، اذا عقد المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).
- ايفاد رئيس الاركان الاميركي، الادميرال وليام كراو، الى عدد من دول الخليج لابداء استعداد الولايات المتحدة مرافقة ناقلات النفط والسفن التجارية التي تمر عبر مضيق هرمز الى موانىء الخليج العربية، لحمايتها من الهجمات الايرانية المحتملة (**القبس** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).
- قيام الرئيس الاميركي، بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥، باصدار بيان انتقد فيه ايران واكد تصميم ادارته على حماية المصالح الاميركية في الخليج، وابقاء تدفق النفط مستمراً (**المصدر نفسه**).
- فرز وتعيين السفير وات كلوفيريوس للتفرغ لمتابعة دبلوماسية التسوية في الشرق الاوسط، وقيامه برحلات مكوكية، بعيداً من الضجيج الاعلامي، بين القاهرة وتل ـ ابيب وعمان لـ «سبر اعماق الاطراف كافة» (**المصدر نفسه**).

غير ان المرونة الاميركية الحالية بقيت محددة، من حيث الجوهر، بالموقف الاميركي المعهود ازاء المؤتمر الدولي المقترح. وهو موقف متطابق مع موقف

الخارجية الاسرائيلية الذي يدعو الى مؤتمر ـ مظلّة لمفاوضات مباشرة مع العرب، ويرفض، في الوقت عينه، مشاركة الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف. فيه. ومن وجهة النظر الاميركية، فان انضمام الاتحاد السوفياتي الى المؤتمر يحتاج، مسبقاً، الى «تصريح اسرائيلي» مشروط بأمرين: الاول، اعادة العلاقات الدبلوماسية؛ ثم، ثانياً، ان تبدي اسرائيل «رغبتها» في المشاركة السوفياتية (من تصريح لمسؤول اميركي، **المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن **الواشنطن بوست**، بدون ذكر تاريخ النشر). اما بخصوص الموقف من م.ت.ف. فقد أعلن المتحدث بلسان البيت الابيض، مارتن فيتزووتر، ان الادارة الاميركية «لن تتباحث... مع المنظمة قبل ان تعترف باسرائيل وبقرار مجلس الامن ٢٤٢» (**المصدر نفسه** ، ١/٤/١٩٨٧).

من هذه المنطلقات، أبدت واشنطن عدم معارضتها لفكرة المؤتمر الدولي؛ وبناء عليها تمضي في سبيل اقناع الاطراف العربية للقبول بها. وفي هذا الشأن، اوضح مسؤول بارز في الخارجية الاميركية ان نوعية القضايا التي يجرى التعامل معها، الآن، «تهدف الى التوصل الى نقطة كيف يمكن ان تبدأ المفاوضات [؟]»، بعد ان تبين «... ان هناك المزيد والمزيد من الاستعداد من جانب العرب والاسرائيليين للتحدث معاً... وجهاً لوجه، للوصول الى سلام دائم وعادل» (**المصدر نفسه** ، ٢٠/٣/١٩٨٧).

اوروبا: عناصر مشجّعة

ولضمان توجه سائد نحو اقرار تسوية حسب هذه المواصفات والشروط، يرى المراقبون ان الولايات المتحدة لن تكتفي بالتوقف عند موقفها، وانما سوف تعمد، منذ اللحظة، اولاً الى القاء ظلال من الشك على التحركات والجهود الناشطة حالياً؛ وثانياً الى زرع الالغام لنسف اي منجز على هذا الصعيد. ويؤكد المراقبون هؤلاء ان الادارة الاميركية سوف «تتذرع بأنها مقبلة على انتخابات رئاسية في نهاية العام المقبل» (**الشرق الاوسط** ، ٣١/٣/١٩٨٧)، وانها، بسبب ذلك، سوف تترك أمر البتّ في كيفية معالجة ازمة الشرق الاوسط للرئاسة المقبلة التي سوف تحظى بقدر كاف من الوقت يدعم قرارها ويتيح لها مواكبة اي حلول في هذا الشأن. وبهذا، تكون الادارة الاميركية الحالية قد اكدت، من ناحية، الوفاء بالتزاماتها تجاه حليفتها اسرائيل التي ستطرح، بدورها، رهانها ولاعبيها ـ عبر اللوبي الصهيوني ـ في الحملة الانتخابية؛ ومن ناحية اخرى، تترك التحرك الناشط بشأن المؤتمر الدولي في دائرة المراوحة، بعيداً من اي ايجابية، وتحديداً التحرك الاوروبي.

فالاوروبيون، على ضوء الاصداء الايجابية لموقفهم الاخير، شعروا بأن امكانية احراز تقدم في ما يتعلق بعقد المؤتمر الدولي صارت أقوى من السابق. وتعزز الشعور هذا بالمبادرة الجديدة التي طرحها، مؤخراً، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والتي جاءت ـ حسبما قال ـ «استجابة لتعاطف المجتمع الدولي مع منظمة التحرير [الفلسطينية] وقضايا الشعب الفلسطيني... [و] لازالة العقبات امام التعنّت الاميركي، وحتى يمكن اسقاط الاعذار الاميركية الرافضة لمشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي». وتتضمن المبادرة «قبول المنظمة لحضور المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ضمن وفد عربي مشترك» بدون «ان ينقص [ذلك] من حق المنظمة في انها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»؛ وكذلك لأنها «تتحلى بكامل عضويتها في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، بالاضافة الى انها عضو مراقب في منظمة الدول الافريقية، على الرغم من انها ليست دولة افريقية، [ثم]... هي اول منظمة تحرير في العالم تحتل مركزها كعضو مراقب في هيئة الامم المتحدة» (**المصدر نفسه** ، ٢٩/٣/١٩٨٧).

وقد رأى الاوروبيون في المبادرة الفلسطينية ـ على حد تعبير مصدر اوروبي ـ مناورة ذكية للغاية، تسقط كل الحجج من ايدي اصحاب النوايا السيئة الذين يسعون الى عرقلة مشاركة الطرف الفلسطيني. وفي هذا الصدد، قال وزير الخارجية البلجيكية الرئيس الحالي للسوق الاوروبية المشتركة، ليو تندیمانز، ان اقتراح عرفات قد أزال عقبات عدة من وجه «اولئك الذين يعارضون الدور الفلسطيني داخل المؤتمر الدولي»، مؤكداً «ان مشاركة م.ت.ف. لا بد ان تُبحث بصدق وجدية... [و] ان اوروبا لن تقبل باقصاء اي طرف معني بالنزاع...» (**القبس** ، ٧/٤/١٩٨٧).

والواقع، ان الساحة الاوروبية تحوّلت، في ظل

التطورات المتلاحقة، الى مسرح لحركة غير اعتيادية، بعد ان انتقلت «كرة التسوية السياسية للازمة... من الملعب الاميركي الى الملعب الاوروبي» ـ حسب قول مصادر اوروبية (**المصدر نفسه**). وفي حمّى هذه الحركة، ثمة جهود في اتجاهين:

«الاول، الذي يقوم به اصحاب القضية وساستها» (**الحوادث** ، لندن، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٥)؛ وضمن اطاره قام الملك الاردني حسين بـ «زيارة خاصة» الى العاصمة البريطانية، حاملاً تخوفه «من ان يؤدي توحيد الفصائل الفلسطينية الذي تمّ على حساب اتفاق عمان، الى تصليب الموقف العسكري الفلسطيني، [واستطراداً الى]... نسف مشروع التسوية الاميركية المطروح لحل ازمة المنطقة» (لميس انديوني، **ميدل ايست انترناشيونال** ، ٣/٤/١٩٨٧). ثُمَّ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى كل من اسبانيا وايطاليا، ليتباحث مع المسؤولين فيهما حول مسألة المفاوضات المباشرة تحت مظلة دولية، من ناحية، وللمشاركة في مجلس الدولية الاشتراكية الذي عقد في روما، في ٨ و ٩ نيسان (ابريل) الماضي. واخيراً زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى فرنسا لاقناع المسؤولين الفرنسيين بوجهة نظره الداعية الى صرف النظر عن المؤتمر الدولي والتمسك بالمفاوضات المباشرة. وقد تلقى شامير، في هذا الشأن، رداً فرنسياً حاسماً من الرئيس فرنسوا ميتران الذي «أكّد، بكل وضوح،... ان فرنسا ستتخذ موقفاً مؤيداً للمؤتمر الدولي، وانها لم تعد تؤيد الاتصالات المباشرة، التي تبدولها، الآن، ضرباً من الوهم» (**الشرق الاوسط** ، ١/٥/١٩٨٧). ويرى ميتران ان الاقتراح الخاص بالمؤتمر يمكن ان يتقدم «اذا أُخذ في الاعتبار ان الدول دائمة العضوية في مجلس الامن تمثّل بعض المصالح الكبرى في العالم التي تجد في... النزاع اسباباً جديدة للمواجهة، وقد تجد فيه، ايضاً، فرصاً جديدة لارساء أسس السلم». غير انه أوضح ان ما من مشروع سوف يكتب له النجاح «ما لم يتسنّ لكل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، ان تتمتع بالأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، وما لم يتم اقرار حق كل شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيرها» (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٤/١٩٨٧). وطالب بضرورة الاسراع في العثور على حلّ «لأن اليأس يحرض على كل شيء، حتى [على] الجريمة» (الحوادث، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٤).

و «الثاني [تحرك] تقوم به دول المجموعة الاوروبية، برئاسة بلجيكا التي عبر وزير خارجيتها... عن ' تبرّمه ' [لكثرة] جولات الاستطلاع الغربية في المنطقة» وطالب بـ «ضرورة فعل شيء [ما] قبل حدوث الانهيار الكبير» (**المصدر نفسه** ، ص ٢٥). والتحرك هذا تمثل في الجولة التي قام بها وزير الخارجية نفسه، ليو تنديمانز، بصفته الرئيس الحالي للسوق الاوروبية المشتركة، الى كل من مصر والسعودية والاردن، للبحث «في امكانات تقريب وجهات النظر بين مختلف الاطراف المعنية بالمؤتمر الدولي» (**القبس** ، ١٤/٤/١٩٨٧)، بعد ان دخلت الاتصالات الاوروبية مرحلة متقدمة على هذا الصعيد (**المصدر نفسه** ، ٧/٤/١٩٨٧). وعشية البدء بجولته، قال تنديمانز ـ من باب التحذير ـ ان دول السوق أيّدت، حقاً، عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، وان هذا التأييد لاقى صدى ايجابياً خاصاً؛ لكن ذلك لا يعني «زوال العقبات والمصاعب» التي يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسة (**المصدر نفسه** ، ١٤/٤/١٩٨٧):

«اولاً: الاعداد للمؤتمر الدولي.

«ثانياً: المشاركة في المؤتمر، والاتفاق على الاطراف التي يجب ان تساهم فيه.

«ثالثاً: دور المؤتمر الدولي، ومهامه، واهدافه» (**المصدر نفسه** ،).

ومع ان الجولة لم تتمخض عن اي جديد معلن، الا انها ـ حسب عدد من المصادر ـ اكتسبت أهمية خاصة (ميشيل داجاتا، **الاهرام** ، ٢٣/٤/١٩٨٧) زادت في اطلاع القائم بها «على العديد من التفاصيل الدقيقة والمعلومات المهمة حول... النقاط» آنفة الذكر (**القبس** ، ١٤/٤/١٩٨٧).

والقناعة السائدة في الغرب عموماً، واوروبا خصوصاً، حالياً، هي ان الاوان آن لتحريك الأمور بفاعلية اكبر، على اساس المؤتمر الدولي، لحل مشكلة الشرق الاوسط، وذلك بعد ان تحققت مجموعة من العناصر المشجعة، ابرزها:

١ ـ ان فكرة عقد مؤتمر دولي التي عرضت،

لأول مرة، في «قمة فاس» قد حظيت، على ما يبدو، وبصرف النظر عن طبيعة هذا المؤتمر وصلاحياته، بشبه اجماع في الفترة الاخيرة، باستثناء المعارضة الاسرائيلية (داجاتا، الاهرام، **مصدر سبق ذكره**). المتمثلة في موقف رئيس الوزراء، اسحق شامير.

٢ ـ اشتراك ممثلي الدول الكبرى الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، ولأول مرة، بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠، في اجتماع مغلق مع السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، في نيويورك، للبحث في الاعداد للمؤتمر الدولي. فوجود المندوب الاميركي الى جانب المندوب السوفياتي، في هذه المناسبة، «يعكس تطوراً... في موقف الادارة الاميركية» من المؤتمر، لأنها، فيما مضى، كانت تعارضه بشدة؛ ويعكس ايضاً، ان الفكرة، بحدّ ذاتها، «اصبحت موضع تأمّل وتفكير جدي من قبل الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**).

«٣ ـ تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لموسكو، والتي ابدى السوفيات، خلالها، مرونة ملحوظة بالاستعداد لازالة الصواريخ قصيرة المدى من اوروبا، وما حظي به هذا العرض من الرضا في واشنطن، الأمر الذي يَسَّر التفاهم بين القوتين العظميين على المسائل الدولية الاخرى، وخاصة مسألة الشرق الاوسط.

«٤ ـ [توخّي] تنديمانز... اعطاء دفعة قوية للوجود الاوروبي في المنطقة، بعد ان اعلنت دول السوق الاوروبية موقفها في ' بيان بروكسل ' ...» (**المصدر نفسه**).

٥ ـ توقع قيام السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، بجولة على عدد من بلدان الشرق الاوسط في محاولة لدفع الجهود لعقد مؤتمر دولي قبيل انتهاء العام الجاري. وهناك خطة في هذا الشأن قيد الدرس في الامم المتحدة، ونجاحها مرهون بنجاح الاتصالات التي يجريها دي كويلار مع عدد من الدول الكبرى، خصوصاً مع الولايات المتحدة. ويعتقد دي كويلار بأنه اذا لم يعقد المؤتمر خلال هذا العام، فان الادارة الاميركية سوف تكون مشغولة بالحملة الانتخابية، وبالتالي تصبح مسألة عقد المؤتمر، في المستقبل، بعيدة الاحتمال (**القبس**، ١٩٨٧/٣/٢٠).

٦ ـ «ما ابداه مجلس الدولية الاشتراكية... من اهتمام خاص بمشكلة الشرق الاوسط، الى حد انه أعلن ان وفداً عن الدولية الاشتراكية ذاتها سوف يزور الدول المعنية (لبنان والاردن ومصر واسرائيل، وتونس للقاء مع مندوب م.ت.ف. والجامعة العربية) لبحث معضلات جوهرية»، ابرزها: مسألة التمثيل الفلسطيني، والعلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل (داجاتا، الاهرام، **مصدر سبق ذكره**).

خط موسكو ـ تل ابيب

وتعتبر مسألة التمثيل الفلسطيني المعضلة الأصعب في الاتصالات الجارية، بسبب الرفض الاسرائيلي القاطع، ومثيله الاميركي، لمشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي. ويرى المراقبون الاوروبيون ان هذه النقطة هي المحك الاساسي، وهي التي «قد تنسف فكرة المؤتمر من اساسها» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٤/١١؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر)، في حال بقيت المواقف على النحو الذي هي عليه.

أما في ما يتعلق بالمعضلة الاخرى، فقد لوحظت في الشهور الاخيرة حركة غير مألوفة، وعلنية، في الاتصالات بين موسكو وتل ـ ابيب. وقد بدأت بوادر هذه الحركة، بحسب ما حملته الانباء، باجتماع سري عقد في واشنطن، في اواسط آذار (مارس) الماضي، «بين دبلوماسي سوفياتي كبير ودبلوماسي اسرائيلي» (**الاهرام**، ١٩٨٧/٣/٢١)، طرح الدبلوماسي الاسرائيلي، خلاله، مسألة اعادة العلاقات مقرونة بالسماح بهجرة اوسع لليهود السوفيات. وحسب الانباء ذاتها، ذُكر ان الدبلوماسي السوفياتي ابلغ الى الاسرائيلي «ان سياسة الكرملين تجاه اسرائيل سيطرأ عليها تغيير جوهري يمكن ان يؤدي الى استئناف العلاقات بين موسكو وتل ـ ابيب، وذلك في حالة موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر تمهيدي للاعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

وقد زامنت هذا الاجتماع واعقبته اتصالات اخرى ذات علاقة بموضوع الهجرة. ففي اواخر آذار (مارس)، زار موسكو، بدعوة سوفياتية، زعيمان يهوديان اميركيان بارزان، هما رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الاميركية رئيس المؤتمر الوطني لليهود السوفيات، موريس ابراهام، ورئيس المؤتمر

اليهودي العالمي، ادغار برونفمان. واجتمع ابراهام وبرونفمان هناك بعدد من كبار المسؤولين السوفيات، في طليعتهم وزير الخارجية، ادوارد شيفاردنادزه، والمسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي، اناتولي دوبرينين. وفي اثناء الاجتماع، قدّم ابراهام وبرونفمان عرضاً الى المسؤولين السوفيات يتضمن النقاط التالية:

«١ ـ [ان] توافق السلطات السوفياتية على تنظيم رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل ـ ابيب لنقل اليهود السوفيات الذين يرغبون في الهجرة الى اسرائيل.

«٢ ـ [ان] تفرج السلطات السوفياتية عن عدد من المعتقلين السياسيين اليهود الموجودين، حالياً، في السجون السوفياتية، ومنهم، خصوصاً، يولي اولشتاين ويوسف برشتاين والكسي ماغاريك.

«٣ ـ [ان] تسمح السلطات السوفياتية لـ ١١ ألف يهودي سوفياتي بالهجرة خلال العام ١٩٨٧.

«٤ ـ [ان] يتعهد السوفيات السماح بهجرة ٤٠٠ ألف يهودي سوفياتي، تدريجياً، وعلى مراحل، خلال السنوات المقبلة.

«٥ ـ [ان] تمنح السلطات السوفياتية اليهود السوفيات حرية أكبر لممارسة شعائرهم الدينية.

«٦ ـ في مقابل ذلك، يتعهد ابراهام وبرونفمان، باسم المنظمات اليهودية الاميركية، بالعمل داخل الكونغرس خصوصاً، وفي الساحة الاميركية عموماً، على رفع كل القيود المفروضة، حالياً، على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل وعلى تعزيز هذه العلاقات خلال السنوات المقبلة» (**القبس** ، ٢/٤/١٩٨٧).

وذكر ـ حسب مصادر اوروبية غربية ـ ان الاتحاد السوفياتي رفض تنظيم رحلات جوية مباشرة، ومنتظمة، بين موسكو وتل ـ ابيب لتسهيل هجرة اليهود السوفيات، في حين أعرب عن الرغبة في اظهار مرونة بشأن الهجرة، وتسهيلها؛ ورفض، كذلك، الالتزام بالسماح بهجرة ١١ ألفاً، او التعهد بالسماح بهجرة ٤٠٠ ألف يهودي. ووفقاً للمصادر نفسها، فان السوفيات سمحوا، فقط، بهجرة خمسة او ستة آلاف يهودي هذا العام، شريطة ان يحدث تطور ملموس في موقف اسرائيل من المؤتمر الدولي ومشاركة فلسطينيين فيه، وشريطة ان تحدث تطورات ايجابية في العلاقات الاميركية ـ السوفياتية (**المصدر نفسه**). غير ان هذا الرقم يفصله فارق يساويه عن الرقم الذي سبق واعلنه عضو مجلس ادارة وكالة انباء نوفوستي السوفياتية، سيرجي ايفانكو، حين اعرب عن اعتقاده «بأن ما يزيد على ١٢ الف يهودي سوفياتي سيسمح لهم بالهجرة الى اسرائيل هذا العام». وهذا الرقم رددته، ايضاً، مصادر مختلفة ليس لها ارتباط مباشر بالموضوع. واضاف ايفانكو «ان هذا العدد يعادل اكثر من عشرة اضعاف عدد الذين سمح لهم بالهجرة... العام الماضي»، موضحاً «ان نحو عشرة آلاف طلب تقدم بها يهود سوفيات يجرى، الآن، بحثها في موسكو» (**الاهرام** ، ٢١/٣/١٩٨٧). وعندما سئل مسؤول سوفياتي، هو السفير لدى القاهرة جينادي جيرافيلوف، حول صحة هذه الارقام، رد باجابة عامة: «ليس في بلادنا مشكلة قوميات مقهورة او مغضوب عليها. واليهود، كقومية، يعاملون على قدم المساواة مع القوميات الاخرى. والاتحاد السوفياتي يحاول، من جانبه، ان يسترضي اي طرف لا يفضل البقاء في الاتحاد السوفياتي، ويحاول، ايضاً، ان يقنعه بالبقاء» (**القبس** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

وفي الموضوع ذاته، نفى نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، ان تكون موسكو عقدت «أي اتفاق مع اي طرف لتنظيم عمليات هجرة جماعية لليهود السوفيات الى اسرائيل» (**الاهرام** ، ٢١/٤/١٩٨٧)، لكنها ـ على حد تعبير الناطق باسم الخارجية السوفياتية، جينادي جيراسيموف ـ قررت «التعاطف» مع الطلبات التي قدمها طالبو الهجرة، وان رفض الطلبات مقتصر على الحالات التي لها علاقة بالمصالح الامنية السوفياتية (**القبس** ، ٣/٤/١٩٨٧).

كذلك، اتفق الطرفان، السوفياتي والاسرائيلي، في مرحلة من مراحل التشاور، على ان تقوم بعثة قنصلية سوفياتية بزيارة الى اسرائيل. غير ان موسكو عادت وألغت الزيارة، بسبب محاولة اسرائيل استغلالها «لأغراض الدعاية والابتزاز» (من تصريح نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، **الاهرام** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

وفي اثناء انعقاد مؤتمر الدولية الاشتراكية في روما، أجرى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، محادثات مع اثنين من المسؤولين السوفيات،

هما كارين بروتنس والكسندر زوتوف، تناولت «جميع المشكلات المعلقة؛ وبصفة خاصة اليهود السوفيات» - على حدّ تعبير بيرس. وحسب مصدر وثيق الصلة بالمحادثات، فان بيرس قال، في اثناء الاجتماع المغلق: «انه فيما يتعلق بالعقبات العديدة التي يضعها الجانب السوفياتي أمام عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط، [فقد] انخفض عدد مرات الرفض، السوفياتي؛ ولكن تبقى ثلاث نقاط معلقة... هي [مسألة] اليهود السوفيات، ومشكلة التمثيل الفلسطيني، ومشكلة تفويض، ومدة، مثل هذا المؤتمر» (**القبس** ، ١٠/٤/١٩٨٧).

عموماً، تذكر مصادر دبلوماسية غربية وعربية في موسكو ان سلسلة من المباحثات السياسية السرية السوفياتية - الاسرائيلية أجريت في لندن وواشنطن ونيويورك. وعلى الرغم من ان هذه المباحثات لم تسفر، بعد، عن تقدم كبير في مجال التفاهم بين الجانبين، الا انها، في رأي المصادر، «تعكس تغيراً في السياسة السوفياتية، وتؤكد ان حواراً سياسياً بدأ... لتمهيد الارض» (**الاهرام** ، ٢٥/٣/١٩٨٧).

محمود الخطيب

الدورة الثانية لمؤتمر حيروت

نهاية حقبة وبداية أخرى

في العام الماضي، حالت اعمال الشغب التي مارستها المعسكرات المتنازعة داخل حركة حيروت دون انتخاب مؤتمر حيروت (الخامس عشر) لمؤسسات الحركة المختلفة. ومنذ ذلك الحين، كانت المؤسسات القديمة المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر، وعلى رأسها ادارة الحركة والمركز والسكرتارية، في حال شلل تام، في انتظار تشكيل مؤسسات جديدة، وفقاً لتركيبة المؤتمر الخامس عشر ولموازين القوى داخله بين المعسكرات المختلفة. وكان ممثلو الحركة في الحكومة (وزراء حيروت) وممثلوها في الكنيست (الكتلة البرلمانية) هما الهيئتان الوحيدتان اللتان واصلتا تسيير شؤون الحركة واتخاذ القرارات، عندما تدعو الحاجة الى ذلك. ومع ان مركز الحركة كان انتخب اسحق شامير، قبيل الانتخابات للكنيست الحادي عشر، كمرشح الحركة لمنصب رئيس الحكومة، الا انه، وفي ضوء عدم تقديم مناحيم بيغن، حتى ذلك الحين، لاستقالته من رئاسة الحركة ورئاسة ادارتها، بقي شامير، من الناحية الدستورية، بمثابة قائم باعمال رئيس الحركة ورئيس الادارة، الى حين انتخاب مؤتمر جديد للحركة يقوم، بدوره، بانتخاب شامير او اي مرشح آخر (اذا نافسه احد على ذلك المنصب) رئيساً اصيلاً للحركة ولادارتها. وما ينطبق على شامير، ينطبق، ايضاً، على رؤساء المؤسسات الحركية الاخرى.

في ضوء ما تقدم، كانت هناك حاجة ماسة الى عقد دورة ثانية لمؤتمر حيروت لاستكمال تشكيل مؤسسات الحركة الجديدة، وانتخاب رؤساء لتلك المؤسسات. وفي ضوء ما آلت اليه الدورة الاولى للمؤتمر، كان مجلس رئاسة المؤتمر الهيئة الوحيدة المخولة، دستورياً، بعقد الدورة الثانية.

وكما هو معلوم، فقد تم، في الدورة الاولى، انتخاب الوزير موشي كتساف رئيساً لمجلس رئاسة المؤتمر. وعلى امتداد عام كامل، بذل الوزير كتساف جهوداً مضنية ومتواصلة لتقريب وجهات النظر بين قادة المعسكرات المتنازعة في حركة حيروت، من اجل الاتفاق على الدعوة لعقد الدورة الثانية للمؤتمر. لكن محاولاته هذه لم تتكلل بالنجاح، الا في مطلع آذار (مارس) الماضي، حيث اعلن ان وزراء حركة حيروت، لبّوا دعوة رئيس الحكومة، اسحق شامير، الى عقد لقاء في منزله للتداول في امكان عقد الدورة الثانية للمؤتمر. وفي ذلك اللقاء، طرح كتساف صيغة اتفاق، حظيت بموافقة جميع الوزراء، تمهيداً لعقد الدورة الثانية للمؤتمر. ووفقاً لصيغة الاتفاق الذي قدمه الوزير كتساف، لن تجرى منافسة على منصب رئيس الحركة والادارة، وان المرشح الوحيد لذلك المنصب سوف يكون رئيس الحكومة، اسحق شامير. ومن ناحية اخرى، تقضي الصيغة بأن تجرى المنافسة على ثلاثة مناصب، هي: منصب القائم باعمال رئيس الحركة والادارة، ومنصب رئيس مركز الحركة، ورئيس السكرتارية. والمرشحون الرئيسون لهذه المناصب هم: دافيد ليفي واريئيل شارون وموشي آرنس، على التوالي. كذلك، تقرر ان تجرى الانتخابات لهذه المناصب بواسطة بطاقة اقتراع واحدة. وليس بامكان اي شخص ان يخوض المنافسة على اكثر من منصب. من ناحية اخرى، يقضي الاتفاق بأن يقوم المؤتمر بانتخاب اعضائه كافة، كاعضاء في مركز الحركة الجديدة، اضافة الى مصادقته على اتفاق الوحدة مع حزب الاحرار (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٩).

تنازلات متبادلة

لقد سبقت التوصل الى هذا الاتفاق تغيرات في مواقف قادة المعسكرات المتنازعة وفي التحالفات

التي كانت قائمة في الدورة الاولى. وابرز تلك التغيرات، تخلي دافيد ليفي عن عزمه على منافسة شامير على منصب رئيس الحركة، وتخليه عن مطالبته بأن ينتخب رئيساً لمركز الحركة الى جانب منصبه كقائم باعمال لرئيس الحركة والادارة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٤). وفي المقابل، تخلى آرنس عن معارضته لانتخاب قائم بأعمال لرئيس الحركة والادارة (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٩).

من ناحية اخرى، كان لانفراط عقد التحالف بين معسكر ليفي ومعسكر شارون، خلال السنة الماضية، اثر كبير في دفع وزراء حيروت الى عدم التشدد، «خشية ان تتحول الدورة الثانية للمؤتمر الى ساحة قتال، يعرفون، ربما، كيف تبدأ الفوضى فيها، ولكن من الصعب معرفة كيف تنتهي، وما سوف تكون عليه صورة حركة حيروت في نهايتها. فقد كان واضحاً لهم ان هزة اخرى كتلك التي مرت بها حيروت، في ايام الدورة الاولى الثلاثة قبل عام، قد تكون قاضية، سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي او على الصعيد الخارجي» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/١٢).

لكن الاتفاق آنف الذكر لم يصمد اكثر من ٤٨ ساعة (**حوتام** ، ١٩٨٧/٣/٢٧). فالوزير ليفي عاد، مجدداً، الى تبني اقتراح سابق بعدم السماح للوزراء بخوض المنافسة على منصب تنفيذي. وطالب ليفي، بدلاً من ذلك، بقصر المنافسة بينه وبين الوزيرين شارون وآرنس على منصب القائم بالاعمال «الذي اعتبره حقاً لي بسبب الدعم الواسع الذي احظى به، ومن الممكن فحص ذلك بخوض المنافسة. وعندها، سوف نعرف، وبشكل نهائي، وزن كل واحد منا، ونحسم هذا الموضوع مرة، والى الابد» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

اما الوزيران شارون وارنس، فطرحا، مجدداً، مطالبتهما بعدم خوض اية منافسة داخل المؤتمر، وقال شارون بهذا الصدد انه يأمل في ان يقوم شامير، في اثناء انعقاد الدورة الثانية، بتقديم اقتراح يحظى بالاجماع وليس فيه غبن لأي من وزراء الحركة، مما يفسح في المجال لعدم خوض اية منافسة في الدورة المقبلة، «فالتنافس [على حد تعبيره] ليس الامكان الوحيد. فاحياناً، يمكن الاتفاق. ونحن نعتقد بأن الاتفاق افضل من المنافسة» (**المصدر نفسه**).

وبسقوط الاتفاق وعودة التوتر مجدداً الى العلاقات بين المعسكرات واستئناف عمليات حشد الانصار وعقد الاجتماعات والندوات المنزلية، بدأ بعض المراقبين، يشكك في امكان ان تجتاز حركة حيروت، في ظل الاجواء السائدة، الدورة الثانية للمؤتمر بسلام. «فشبكة العلاقات بين الوزراء الثلاثة [ليفي وشارون وآرنس] لا تتصف بثقة متبادلة كبيرة، بل اكثر بالريبة المتبادلة» (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١٢).

وتمكن الوزير كتساف، ثانية، من ايقاف التدهور الذي بات يهدد مصير الدورة الثانية، بالتوصل الى اتفاق جديد بين الوزراء الثلاثة. والاتفاق الجديد يتماثل، الى حد كبير، مع الاتفاق السابق، الا انه تضمن تأكيداً ان تكون حرية المنافسة مفتوحة لجميع اعضاء المؤتمر، وفقاً لمطلب معسكر ليفي. ومن ناحية اخرى، ضَمن الاتفاق الجديد حق الترشيح للوزيرين شارون وآرنس لمنصبي رئيس المركز ورئيس السكرتارية، بحيث احبط محاولة بعض رؤساء فروع الحركة الذين طالبوا بعدم السماح للوزراء بالترشيح لمناصب تنفيذية (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٢٣).

مع ان الاتفاق الجديد لم يدع مجالاً للشك في ان قادة حيروت مصممون على عقد الدورة الثانية في موعدها، الا انه، من ناحية اخرى، فتح الباب على مصراعيه لاشتداد الصراع بين المعسكرات المتنافسة. وتجسد ذلك الصراع في المحاولات التي اخذ يبذلها كل معسكر لترشيح منافسين اقوياء للمعسكر الآخر. وبدأت ترتسم صورة الصراع، كصراع بين معسكر ليفي، من جهة، وتحالف ثلاثي من معسكرات شامير وارنس وشارون، من جهة اخرى. وحاول معسكر ليفي شق صفوف التحالف الثلاثي باعلان دعمه لترشيح بنيامين بيغن الابن كمنافس للوزير شارون على منصب رئيس مركز الحركة، الا ان محاولته باءت بالفشل، اذ احجم بيغن الابن عن ترشيح نفسه، مما حدا بليفي الى ترشيح عضو الكنيست عوفاديا علي لهذا المنصب (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٥). من ناحية اخرى، لم يستجب عضو الكنيست يورام اريدور لطلب شامير بسحب ترشيحه لمنصب سكرتارية الحركة ضد الوزير ارنس، ذلك المنصب الذي يشغله اريدور منذ سنوات عديدة، فاعلن معسكر ليفي عن دعمه

لترشيح اريدور، معلّقاً الآمال على ان يتمكن اريدور من هزيمة الوزير ارنس (**المصدر نفسه**).

ومع اقتراب افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر تصاعدت حدة الخلافات بين قادة حيروت والمعسكرات التي يمثلونها، اثر اعلان شامير عن ان الانتخاب المتوقع للوزير دافيد ليفي لمنصب القائم باعمال رئيس الحركة وادارتها ليس له اية دلالة، قطعياً، بالنسبة الى من سوف يترأس الحركة في المستقبل. واضاف شامير، ان تغيير دستور الحركة لهذا الغرض غير ملزم لاعضائها الذين سوف يتوجب عليهم، عندما يحين الوقت، انتخاب المرشح الاول على قائمة حركة حيروت لانتخابات الكنيست (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

غياب الجدل السياسي

مع ان بعض المعلقين ينكر ما يدعيه قادة حيروت على الدوام من عدم وجود خلافات في الرأي داخل الحركة حول المواضيع السياسية المطروحة على جدول الاعمال (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٢٦)، فان تلك الخلافات، ان وجدت، لم تظهر على السطح، بل ان العكس هو الصحيح. فقد تبارى قادة حيروت في تأكيد عدم وجود اية خلافات ايديولوجية ـ سياسية في ما بينهم، وعلى ان المواضيع السياسية المدرجة على جدول اعمال الدورة الثانية سوف تقر بالاجماع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٣/٢٥). من ناحية اخرى، اكد شامير ان قرارات الدورة الثانية في المواضيع السياسية المدرجة على جدول الاعمال سوف تكون ملزمة له كرئيس للحكومة وانها سوف تؤثر في سياستها، حيث «سوف يكون للمؤتمر تأثير حاسم في الشؤون الداخلية، مثل تقديم موعد الانتخابات واستمرار وجود حكومة التكتل الوطني وغيرها من الامور» (**المصدر نفسه**).

ويعزو معلق آخر غياب الجدل السياسي في صفوف حيروت الى كون «خطابها الايديولوجي والسياسي بسيط وواضح: فالمناطق لن تعاد، والسلام سوف يتحقق، والهدوء والامن في الضفة سوف يستقيم، وحقوق العرب من سكان المناطق سوف تكفل فقط عندما يقتنع العالم بأسره وكذلك الدول العربية، بشكل نهائي وغير قابل للتأويل، بأن في اسرائيل تحكم قيادة مصممة على عدم اعادة الضفة، وعلى تطبيق القانون الاسرائيلي فيها» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٧). ويضيف المعلق، ان مثل هذه الايديولوجيا الواضحة لا يمكن التصدي لها بواسطة «سوبرماركت من الآراء»، كتلك التي يتميز بها العمل والمعراخ، اللذان لا يطرحان نقيضاً ـ بديلاً لهذه الايديولوجيا في الموضوع الاكثر اهمية لمستقبل اسرائيل (**المصدر نفسه**).

لكن غياب الجدل السياسي داخل صفوف حركة حيروت حول القضايا السياسية المطروحة على جدول الاعمال العام، وانغماس الحركة طوال الاسابيع الاربعة التي سبقت انعقاد الدورة الثانية، بالصراع على المناصب ومراكز النفوذ والمماحكات الكلامية بين قادتها، لم يحل دون الحركة وطرح العديد من القضايا السياسية على جدول اعمال الدورة الثانية. علاوة على ذلك، اصدرت شعبة الاعلام في حركة حيروت كراساً بعنوان «بين السطور»، هاجمت فيه، بشدة، شمعون بيرس، بشأن تصريحاته المتعلقة بالمؤتمر الدولي. وجاء في الكراس ان بيرس يعمل تحت ضغط الوقت وبتوجيه من مستشاريه لشؤون الاعلام؛ يستخدم تعابير تحريضية مثل «قتل السلام» و «قتل عملية السلام»، وان لهاثه وراء المؤتمر الدولي ادى الى تطرف مواقف دول العالم وحشر اسرائيل في الزاوية؛ وايضاً، الى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان تقوضت تلك المكانة في اعقاب حرب لبنان (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

ويتضمن الكراس تصريحات متناقضة لبيرس، بشأن المؤتمر الدولي، حيث كان يدلي تارة بتصريحات مؤيدة، وطوراً بتصريحات معارضة. ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٥ ـ وفقاً للكراس ـ وصف بيرس المؤتمر الدولي كـ «مشروع لاخضاع اسرائيل»؛ وبعد عام على ذلك، اطلق على من يعارضون المؤتمر صفة «قاتلي السلام». ويضيف الكتيب ان تسمية بيرس للمؤتمر الدولي باسماء مختلفة من حين الى آخر: منبر دولي، او مظلة دولية، او مواكبة دولية، او غير ذلك، ليس سوى «كلمات مرادفة للخنوع [للضغط] الدولي... وهي محاولة فاشلة للتمويه والتضليل وبلبلة الجمهور» (**المصدر نفسه**).

نتائج المنافسة والقرارات

بعد تأخير استغرق ساعتين عن الموعد المقرر للافتتاح، بسبب بروز خلافات بين وزراء حركة

حيروت تمحورت حول مطالبة الوزير ليفي باقرار التعديلات على دستور الحركة قبل المباشرة بانتخاب اسحق شامير رئيساً للحركة ولادارتها، افتتح الوزير موشي كتساف، رئيس مجلس رئاسة المؤتمر، الدورة الثانية للمؤتمر الخامس عشر، بكلمة قصيرة استعرض فيها الجهود التي بذلت للتوصل الى اتفاق بشأن عقد الدورة والاتفاق على جدول اعمالها (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣٠). ثم انتقل، على الرغم من وجود الوزير ليفي خارج القائمة، الى تمرير البنود المدرجة على جدول الاعمال، بواسطة عمليات تصويت سريعة. وكان الوزير ليفي تخلف عن الافتتاح لمدة ربع ساعة، لاجراء مشاورات مع كبار مساعديه حول مسألة تقديم البند المتعلق بتعديل الدستور على البند المتعلق باقرار انتخاب اسحق شامير، رئيساً للحركة ولادارتها. وتشير التقارير الصحافية الى ان ليفي كان يخشى وجود «مؤامرة» ضده من جانب تحالف شامير ـ ارنس ـ شارون، تهدف الى عدم اقرار التعديلات المطلوبة على الدستور، لناحية انتخابه كقائم باعمال لرئيس الحركة وادارتها. وبذلك، اراد الوزير ليفي ان يفسح في المجال له لمنافسة شامير على منصب رئيس الحركة وادارتها، اذا تحققت مخاوفه. ورضخ وزراء حيروت لمطلب الوزير ليفي، واعلن رئيس المؤتمر ان جدول الاعمال الذي اقر غير ملزم، من ناحية ترتيب بنوده، وطلب من المؤتمر اقرار التعديلات الدستورية اولاً، ثم اقرار انتخاب شامير رئيساً للحركة وادارتها (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).

بعد ذلك، باشر اعضاء المؤتمر عملية التصويت. لكن عملية فرز الاصوات لم تنته الا في الساعات الاولى من صباح ١٩٨٧/٣/٣٠. واسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

○ في المنافسة على منصب القائم باعمال رئيس الحركة وادارتها، فاز ليفي على منافسه عضو الكنيست مئير كوهين ـ افيدوف باكثرية ١٠٤٥ صوتاً (٥٦,٩ بالمئة) مقابل ٧٩٢ (٤٣,١ بالمئة) من اصل ١٨٣٧ صوتاً صالحاً من اصوات اعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٢٠٨١ عضواً.

○ في المنافسة على منصب رئيس مركز الحركة، فاز الوزير شارون على منافسَيْه عضو الكنيست عوفاديا علي وعضو المؤتمر اريبه شرتوك باكثرية ١٢١٤ صوتاً (٦٣,٩ بالمئة) مقابل ٦٥٣ صوتاً لصالح عوفاديا علي (٣٤,٤ بالمئة) و ٣٣ صوتاً لصالح اريبه شرتوك (١,٧ بالمئة)، من اصل ١٩٠٠ صوت صالح.

○ في المنافسة على منصب رئيس سكرتارية الحركة، فاز الوزير آرنس على منافسَيْه عضو الكنيست يورام اريدور وعضو المؤتمر يهودا ليفي باكثرية ١٢١٧ صوتاً (٦٣,٧ بالمئة) مقابل ٦٨٥ صوتاً لصالح اريدور (٣٥,٨ بالمئة) وسبعة اصوات لصالح ليفي (٠,٣٧ بالمئة) من اصل ١٩٠٩ اصوات صالحة (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

اضافة الى ذلك، اقر المؤتمر سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، كانتخاب اعضائه كافة اعضاء في مركز الحركة الجديد؛ وصادق، ايضاً، على اتفاق الوحدة مع حزب الاحرار (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣٠)، وفق التعديلين الاخيرين اللذين ادخلا على اتفاق ليفي ـ نسيم بهذا الشأن. التعديل الاول يقضي بتقليص نسبة تمثيل حزب الاحرار في المؤسسات المشتركة من ٣٧ بالمئة الى ٣٣ بالمئة؛ والثاني يقضي بأن يتم انتخاب المرشح لرئاسة قائمة الليكود لانتخابات الكنيست في مركز حركة حيروت فقط، على ان تتم المصادقة، فيما بعد، على المرشح في اطار المركز المشترك (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

اما القرارات السياسية، فتناولت العديد من القضايا المطروحة على جدول الاعمال العام، حيث اكد المؤتمر على تمسكه باتفاقيتي كامب ديفيد كاطار للسلام في الشرق الاوسط، وعلى رفضه للمؤتمر الدولي، وعلى تأييده لاحلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، وعلى ضرورة مواصلة الاستيطان، وغير ذلك من الامور السياسية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).

اما الخطاب المركزي في الدورة الثانية، فكان لرئيس الحكومة شامير. ودعا شامير، في مستهل كلمته، الى تأكيد وحدة الحركة، والى تناسي الماضي، والى انتخاب الوزراء الثلاثة للمناصب التي ترشحوا لها (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).

وكرس شامير جزءاً من خطابه لحكومة التكتل الوطني، مؤكداً انه بواسطة خطوطها الاساسية تمكن الليكود من اقامة سد «ليس في امكان كل الانهزاميين والمتآمرين على تكامل ارض ـ اسرائيل، ان يخترقوه. لقد قدمنا تنازلات من اجل هذه

الخطوط الاساسية، من بينها ابطاء وتيرة الاستيطان، لكن طريق الوحدة الوطنية اثبتت صحتها. فالانجازات الاقتصادية تشهد بذلك. ولكن، وكما يبدو، فالبعض لم يعد راغباً في هذا الطريق على الصعيد السياسي، لأنها تحول دون الوقوع في مصيدة معينة، وتحول دون التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتسد الطريق في وجه اقامة دولة فلسطينية، وتحافظ على سلامة ارض - اسرائيل وتكاملها» (**المصدر نفسه**).

وهاجم شامير فكرة المؤتمر الدولي، وقال: «يمكن كسب العطف في العالم لمشروع المؤتمر الدولي الذي سوف يقود الى الرضوخ؛ ولكن، حتى لو كانت مصر تتهرب اليوم من تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد، وحتى لو كانت اوساط عربية مختلفة تحاول التهرب من المفاوضات المباشرة، فانه يتوجب على اسرائيل الا تتنازل. علينا ان نقول: نعم للسلام، ولكن الطريق اليه بواسطة اتفاقيتي كامب ديفيد وليس من طريق مؤتمر دولي... » (**المصدر نفسه**).

نهاية حقبة وبدء أخرى

يرى بعض المعلقين ان انتخاب شامير رئيساً لحركة حيروت وادارتها، هو الفعل الرسمي والقانوني لحقيقة اعتزال بيغن للحياة السياسية. وهو بهذا المعنى، «نهاية لحقبة هامة في تاريخ حركة حيروت وبداية لحقبة اخرى» (**حوتام** ، ١٩٨٧/٣/٢٧). واذا اخذنا بقول القائلين بأن عدم اليقين بالنسبة الى قرار بيغن اعتزال الحياة السياسية، قد ادى، الى حد كبير، الى تخفيف حدة الصراع، بين زعماء الحركة، بشأن الوراثة، وحال دون حدوث ازمة حقيقية داخلها (**المصدر نفسه**)، فان انتخاب شامير في الدورة الثانية لمؤتمر حيروت، خلفاً لبيغن في رئاسة الحركة وادارتها، وفقاً لجميع المؤشرات، ليس سوى « اسدال للستار» على حد قول المعلق الصحافي، يوئيل ماركوس (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١) عن فصل في مسرحية «لم تنته بعد». وبطبيعة الحال، ففصول المسرحية المتبقية سوف يكون موضوعها الوحيد «حرب الوراثة».

حرب الوراثة هذه، بدأت، عملياً، فور اعلان نتائج الانتخابات، عبر التعقيبات التي ادلى بها كل من المتنافسين الثلاثة على تلك النتائج. فالوزير ليفي، ومع ان العديد من المعلقين يعتبره الخاسر الاكبر في المؤتمر، يرى ان فوزه بنسبة ٥٧ بالمئة هو دليل قاطع على ان معسكره هو الاكبر. وبالتالي، فهو لا يخفي عزمه على خوض المنافسة على زعامة الحركة. فقد اوضح ليفي ان المنصب الذي يشغله هو الثاني، من حيث الاهمية، في الحركة، وان محطته المقبلة هي رئاسة الحركة، حيث يخوض المنافسة على رئاسة القائمة للانتخابات المقبلة. ويستطرد ليفي، في تعقيبه على النتائج، بأنه يجب تفسير المعركة ضده فقط على خلفية طموح كل من شارون وآرنس لخوض المنافسة، عندما يحين الوقت، على رئاسة الحركة (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

لكن العديد من المعلقين الصحافيين لا يشاركه الرأي. بل ان بعضهم يذهب بعيداً في استخلاصاته، حيث يعتبره الخاسر الاكبر في اختبار القوى الذي تم في المؤتمر. فالصحافي تسفي تيمور (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣٠) كتب ان ليفي خسر المعركة في المؤتمر قبل ان يبدأ اعماله. والسبب احجامه عن خوض المنافسة على احد المناصب التنفيذية. ويعزو تيمور احجام ليفي هذا الى خشيته من نتائج المنافسة، «وعندما يخشى المرء خوض المنافسة، فقد يخسر كل شيء» (**المصدر نفسه**).

اما الرابح الاكبر، فهو اريئيل شارون. فعلى حد قول الصحافي يوئيل ماركوس (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١) حقق شارون الانجاز الاكبر دلالة. فهو، كرئيس لمركز الحركة، قد فاز بموقع قوة لم يكن يتوقعه. فمن موقعه في رئاسة المركز سوف يتمكن شارون من مد جذوره داخل مؤسسات الحركة المختلفة. فشامير سوف يكون بحاجة اليه للمصادقة على تشكيل ادارة الحركة، وكذلك آرنس للمصادقة على تشكيل السكرتارية وشعبها المختلفة. ولذا، فان نفوذ شارون سوف يكون مضموناً في كل مؤسسات الحركة، عندما يحوِّل مركز الحركة الى حصنه المنيع (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).

هاني العبدالله

ردود الفعل الاسرائيلية على عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني

أثار عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة والقرارات المتشددة التي صدرت عنها جدلاً في وسائل الاعلام الاسرائيلية. وحمّلت هذه الوسائل مسؤولية ذلك للسياسة الاسرائيلية ـ الاردنية ـ الاميركية تجاه م.ت.ف. موضحة ان هذه السياسة اضاعت «الفرصة التاريخية» التي سنحت، بعد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في عمان، للتوصل الى حل للقضية الفلسطينية.

وتطرقت وسائل الاعلام الاسرائيلية، باسهاب، وبشكل يشبه الاجماع، الى العبر المستفادة من الماضي، والحاضر، والتي تؤكد ان لا سلام بدون م.ت.ف. ـ هذه «الحقيقة المرة» التي لا يمكن تجاهلها. وثمة من طالب، في ضوء ذلك، بحل الحكومة الائتلافية في اسرائيل، فوراً، واجراء انتخابات مبكرة لمواجهة المرحلة المقبلة بموقف حكومي موحّد.

اما ردود الفعل الرسمية، فقد جاءت ـ على غير عادتها ـ مقتضبة، ومتجاهلة احتمالات تأثيرها في المسار السياسي. بل ان البعض ذهب الى ابعد من ذلك، حين اعتبر ان نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني سوف تشجع، بالضرورة، سكان المناطق المحتلة على اخذ زمام المبادرة والقيام بتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل. اما البعض الآخر، فقد تحدث عن احتمالات تصعيد النشاطات المعادية لاسرائيل، مشيراً الى محاولة التسلل الى كيبوتس مناره وتساقط صواريخ كاتيوشا على مستوطنات اصبع الجليل عشية انعقاد الدورة.

وفي هذا السياق، قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في لقائه مع السكرتير العام للمجلس الاوروبي، مرسلينو اورحا، الذي قام بزيارة اسرائيل: «ان ظاهرة التطرف التي برزت، مجدداً، في م.ت.ف. والتي جاءت تمهيداً لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة في الجزائر، يحتمل ان تشجع سكان المناطق [المحتلة] على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل» (**هآرتس** ، ١٧/٤/١٩٨٧). كذلك حاول بيرس التخفيف من حدة الصفعة التي اصابت مساعيه، ومساعي حزبه، والمساعي الاميركية ـ الاردنية «السلمية»، جراء انعقاد المجلس واعادة الوحدة الى صفوف م.ت.ف. مدعياً بأن هذا «الامر كان متوقعاً، وان اسرائيل اخذت في الحسبان أنها لن تستطيع التقدم نحو السلام مع [ياسر] عرفات و ' فتح ' ، لانهما، اصلاً، لا يبغيان السلام، ومعلناً ان اسرائيل سوف تواصل بذل الجهود الحثيثة من اجل التوصل الى علاقات مع الاردن ومع سكان المناطق [المحتلة]» (**معاريف** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

وفي اطار الرد على قرارات المجلس الوطني بشأن تصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل، صرح بيرس، خلال قيامه بجولة على مدينة القدس بمناسبة مرور سنة على توحيدها بـ «ان ما يجرى اليوم في الجزائر لن يقدم ولن يؤخر. القدس سوف تبقى مدينة موحدة وعاصمة ابدية لدولة اسرائيل... واذا كان عرفات يعتقد بأنه، بواسطة العودة الى الاعمال الارهابية، يستطيع تهديدها، فهو مخطىء، فمثل هذه الاعمال توحدنا وتتسبب بكارثة للفلسطينيين» (**عل همشمار** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

وحول الموضوع ذاته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «علينا توقع تكرار محاولات [الفدائيين] الفلسطينيين لمس أمن مستوطناتنا الشمالية طيلة ايام انعقاد المجلس» (**هآرتس** ، ٢١/٤/١٩٨٧). واضاف رابين، في محاضرة على مجموعة من حركة الجيل الصاعد التابعة لحزب العمل: «لقد اثبت عرفات، مجدداً، في خطابه في المجلس، في الجزائر، انه ارهابي ويسعى الى ابادة دولة اسرائيل» (**عل همشمار** ،

٢٥/٤/١٩٨٧).

الصحافة الاسرائيلية عقّبت على كلام رابين وذهبت أبعد حين كتبت: «من المحتمل ان يكون رابين محقاً؛ ولكن من المتعذر الافتراض ان تكون نهاية دورة المجلس مؤشراً على توقف الجهود المبذولة من قبل م.ت.ف. للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل... ويبدو ان ' فتح ' بدأت، في هذه الايام، بتصعيد الانشطة المعادية، وان انعقاد المجلس كان، فقط، توقيتاً مناسباً لهذه الغاية. ومن المؤكد انه بعد انفضاض المجلس والخروج بقرار تصعيد الكفاح المسلح، فاننا سوف نشهد المزيد من محاولات مس أمن اسرائيل» (**هآرتس** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

اما رئيس الحكومة، اسحق شامير، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة. ففي لقاء مع مجموعة من المسؤولين الاميركيين عشية سفره في زيارة لفرنسا، صرح بأن «اسرائيل مدينة للاردن لحؤوله دون [الفدائيين] من القيام بانشطة معادية لاسرائيل من داخل اراضيه، ومنعهم من نقل الاسلحة عبر حدوده» (**عل همشمار** ، ٢٥/٤/١٩٨٧). وفي لقاء آخر مع وفد عمالي هولندي يزور اسرائيل، قال ان م.ت.ف. تشكل خطراً على الاردن اكثر منه على اسرائيل، مؤكداً «ان ليس ثمة اي عقبة على طريق السلام مع الاردن، لأن موقف عمان من م.ت.ف. يتماثل مع موقف القدس» (**دافار** ، ٢٤/٤/١٩٨٧). وفي تعليقه على قرار الحكومة المصرية بشأن غلق مكاتب م.ت.ف. في القاهرة على خلفية قرار المجلس بشأن العلاقة مع مصر، عبر شامير عن ارتياحه، حين قال: «هذه الخطوة لم تفاجئه... وقد اوضحت اسرائيل لمصر، مراراً وتكراراً، ان مصالحها ومصالح م.ت.ف. متناقضة» (**المصدر نفسه** ، ٢٨/٤/١٩٨٧).

ثمن الوحدة ـ مزيد من التطرف

تراوحت ردود الفعل الاسرائيلية على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني والعودة الى سياسة التشدد، بين ثلاثة اتجاهات: الاول اعتبرها عاملاً مساعداً في ازالة عقبة كأداء عن طريق المسار السياسي؛ والثاني اعتبرها تعبيراً عن ضعف عرفات وفقدانه القدرة على الاستمرار في الخط المعتدل الذي اوصل الى تفاهم مع الملك الاردني حسين والدول العربية المعتدلة؛ اما الثالث، فقد حمّل مسؤولية عودة ظاهرة التشدد الى سياسة م.ت.ف. الى تعنّت السياسة الاسرائيلية ـ الاردنية ـ الاميركية من مسألة الاعتراف بالمنظمة.

وفي هذا الخضم من الآراء المتباينة، عقّبت اوساط اسرائيلية، رفيعة المستوى، على اعلان م.ت.ف. عن الغاء «اتفاق عمان» قائلة: «لقد زالت عقبة كأداء عن طريق المسار السياسي واضحى التقارب بين الموقف الاردني والموقف الاسرائيلي اكثر واقعية إزاء صلاحيات المؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة». وعزت هذا التحليل الى الانطباع الذي تكوّن في اسرائيل على اثر المذكرة التي قدمها مساعد المبعوث الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، وات كلوفيريوس، بعد محادثاته في عمان. وقد تزامن هذا التطور مع انباء عن خطة سياسية جديدة لشمعون بيرس، قد تحظى بموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، حول المؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة» (**هآرتس** ، ٢١/٤/١٩٨٧).

وعبّر آخر عن رأي اكثر تطرفاً، حين كتب: «باستطاعة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان ينام قرير العين. ان الغاء اتفاق عمان ازال التهديد الفوري من فوق رأس حكومة الوحدة القومية... واصبح مشكوكاً في ان يشكل موضوع المؤتمر الدولي مبرراً لحل الحكومة في اسرائيل... ومما لا شك فيه ان تصالح عرفات مع بعض زعماء المنظمات [الفدائية] المتطرفة قد الغى، عملياً، مضمون الاعدادات التحضيرية كافة التي قام بها كل من بيرس ومبارك والملك حسين» (شموئيل سيغف، **معاريف** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، وصف صحفي آخر نداء المجلس الوطني الفلسطيني الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، بأنه «يدعو الى القضاء على اسرائيل، ولكن بصورة مختلفة. فبدلاً من تسمية الاشياء باسمائها، قالوا هذه المرة: ندعو الى عقد مؤتمر دولي يكون من صلاحياته فرض تنفيذ قرار الامم المتحدة بشأن التقسيم، الذي معناه الانسحاب الى حدود الفناء. لقد رأينا في الجزائر قطيعاً من الذئاب يظهر بمظهر النعاج للوصول الى الهدف المنشود، ولكن وفق متطلبات العصر وتلبية لاحتياجات السياسة السوفياتية، سندهم الوحيد» (حغاي أيشد، **دافار** ، ٢٤/٤/١٩٨٧).

وعقّب ثالث على نتائج الدورة من حيث تأثيرها

في الوضع الامني في اسرائيل، فكتب: «ان هذه الدورة عقدت، اصلاً، بهدف تجديد حرب م.ت.ف. ضد اسرائيل. وان ما يجرى هو برهان قاطع على هذا الاستنتاج، ومن يعتقد بغير ذلك تنقصه الرؤية الثاقبة» (غبريئيل شتارسمان، **معاريف**، ٢٦/٤/١٩٨٧). من جهة اخرى، انتقد شتارسمان التفسير القائل بأن عملية التسلل الى كيبوتس مناره وتساقط الصواريخ على مستوطنات اصبح الجليل، قد جاءت على ارضية دورة المجلس. وقال ان مثل هذا التفسير يعطي العملية صفة الشرعية. وخلص الى ان المجتمعين في الجزائر «يعودون الى جماعات ديماغوجية وبرغماتية متعصبة، يوحدها هدف واحد: مسح اسم اسرائيل، كشعب ودولة، من على الخارطة. ان مثل هذه الامور يجب ان لا تغيب عنا طوال ايام السنة، وبشكل خاص اليوم» (**المصدر نفسه**).

كذلك، ادلى زئيف شيف بدلوه في هذا المضمار، حين ربط بين عملية التسلل الى شمال اسرائيل التي قتل فيها جنديان اسرائيليان وافراد المجموعة الفدائية الثلاثة. كتب: «ان هذه العملية جاءت لتعبر عن التطرف الفلسطيني الذي ميّز مواقف م.ت.ف. في هذه الدورة؛ كما تشير، كذلك، الى تجدد محاولات الفلسطينيين للقيام بعمليات قتل ومساومة، انطلاقاً من الاراضي اللبنانية» (**هآرتس**، ٢١/٤/١٩٨٧).

اما دان افيدان، فقد تطرق الى الثمن الذي دفعه ياسر عرفات مقابل عودته زعيماً بلا منازع لـ م.ت.ف: «ان مكانة عرفات كزعيم بلا منازع لـ م.ت.ف. قد تعززت في هذه الدورة... فقد نجح في اعادة منظمتين من بين المنظمات اليسارية الاكثر اهمية، هما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بقيادة نايف حواتمة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، الى صفوف المنظمة الأم، دون التنازل عن أي جزء من صلاحياته الواسعة... لكن الثمن الذي دفعه عرفات كان بالعملة الاردنية ـ المصرية: الغاء اتفاق عمان؛ تجميد العلاقات مع مصر... وفي الوقت ذاته اكد على ضرورة مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وبمكانة متساوية مع مكانة بقية الاطراف المشاركة في هذا المؤتمر» (**دافار**، ٢٩/٤/١٩٨٧). وفي مجال آخر، اكد افيدان ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تعبر، حقاً، عن عودة المنظمة الى انتهاج السياسة المتصلبة. فقد عاد المجلس واكد شجبه للقرار ٢٤٢ كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، داعياً الى عقد مؤتمر دولي شرط ان يكون كامل الصلاحيات ازاء فرض تسوية على اسرائيل تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية بزعامة م.ت.ف. وتضمن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم داخل الخط الاخضر ايضاً. واضاف: «لقد اصبح الهدف الاساس لـ م.ت.ف. بعد هذا المجلس، انجاز مهمة اقامة الدولة الفلسطينية في [الضفة الغربية] وقطاع غزة. اما الفقرة التي وردت في الميثاق الفلسطيني بشأن اقامة دولة ديمقراطية ـ علمانية في [فلسطين] فلم يرد ذكرها في قرارات المجلس» (**المصدر نفسه**).

وشارك افيدان في الرأي جدعون سامط، حين كتب: «حقيقة الموت والحياة عادت وطفت على سطح الدبلوماسية الشرق اوسطية. لقد تجدد الغليان في [الضفة الغربية]، كما تجددت اعمال القتل على حدود اسرائيل الشمالية، التي اظهرت، مجدداً، ان البلاد لن تنعم بالهدوء، على الرغم من قوة اسرائيل العسكرية ووعود قادتها... لقد اعد ياسر عرفات اسبوعاً ساخناً جداً لشمعون بيرس. فقد خرجت من المجلس الوطني الفلسطيني المراسيم الكفيلة بجعل مبادرته نحو السير قدماً بمسار السلام عديمة الاحتمال...» (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

اما صحيفة «عل همشمار» (٢٣/٤/١٩٨٧)، فقد كانت في تعليقاتها على نتائج المجلس اكثر موضوعية، كتبت: «يبدو ان عرفات ما زال يسير ضمن الخط ذاته الذي سار عليه منذ سنوات، اي المحافظة على التوازن بين العناصر التي تتكون منها م.ت.ف. وتوازن مماثل بين العناصر الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. لكي يتمكن عرفات من جمع شمل المنظمة، مجدداً، اتخذ بعض المواقف المتطرفة، مثل الغاء اتفاق عمان وارسال الوفود الى سوريا وليبيا والاردن... وتحرك عرفات هذا يعبر عن الدهاء والحكمة اللذين امتاز بهما في السنوات الاخيرة... كما حافظ عرفات على توازن... [يتمثل في] مواصلة الكفاح المسلح... ومواصلة تحركه السياسي. وهذا التوازن هو بالنسبة الى م.ت.ف. منذ سنوات طويلة عقيدة ومبدأ. وعلى الرغم من التطورات التي مرت بها كانت تعود وتأكده

بين الحين والآخر».

وفي السياق ذاته، كان فيكتور شمطوف، احد ركني الصيغة المعروفة باسم «صيغة ياريف - شمطوف» التي تحدثت في بداية السبعينات عن الاستعداد للحوار مع م.ت.ف. في ظروف معينة، اكثر تفاؤلاً، حين كتب: «ان لهذا الامر علاقة بالشؤون الداخلية والصراعات داخل م.ت.ف. غير انه اظهر ضعف عرفات الذي فقد القدرة على الاستمرار على الخط المؤدي الى التفاهم مع الملك حسين ومع الدول العربية المعتدلة بزعامة مصر... ولكن في الامكان الاعتقاد بأن التطورات الاخيرة التي حدثت في موقف م.ت.ف. ليست نهاية المطاف... ومن المتوقع ان نسمع، لاحقاً، تصريحات لعرفات بروحية مختلفة، في حال تغيير الظروف» (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

مسؤولية «التطرف»

في اطار البحث عن اسباب ومسببات ما وُصف بأنه تطرف في الموقف الفلسطيني غداة انعقاد المجلس، اضافة الى الاسباب الموضوعية الفلسطينية، حمَّل فيكتور شمطوف الحكومة الاسرائيلية قسطاً وافراً من المسؤولية. كتب: «لو ان الحكومة الاسرائيلية وافقت على تشكيل وفد اردني - فلسطيني لمباحثات السلام، يكون الطرف الفلسطيني فيه معتمداً من قبل م.ت.ف. لما قام عرفات بالغاء اتفاق عمان... وانني لعلى ثقة بأنه في حدوث مثل هذه الموافقة، فان تغييراً مفاجئاً سوف يطرأ على موقف م.ت.ف. وعرفات» (**المصدر نفسه**). واوضح شمطوف مسؤولية الحكومة الاسرائيلية: «ان مسؤولية حكومة اسرائيل كبيرة جداً، فمنذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمان، قبل ثلاث سنوات، والتي اقترح فيها حسين اجراء مفاوضات مع اسرائيل وفق مبدأ ' السلام مقابل الارض ' ، والذي وافق عليه عرفات، لم يرد من القدس اي رد ايجابي لملاقاة هذا الموقف... وكلنا يعلم ان بيرس وشامير وصفا، في حينه، اقتراح الملك وموافقة عرفات عليه، بأنه مناورة عادية. واذا اضفنا الى ذلك الشلل السياسي في موقف حكومة الوحدة القومية في اسرائيل ازاء فكرة عقد مؤتمر دولي، كبداية للمفاوضات المباشرة، لاتضحت لنا، جلياً، اسباب تغليب عرفات، في هذه المرحلة، مسألة اعادة توحيد م.ت.ف. وانتظار التطورات المستقبلية، من خلال موقف متصلب» (**المصدر نفسه**).

شارك شمطوف في الرأي اوري افنيري، حين قال: «يلاحظ المتتبع لمجريات الامور ازدياد ظاهرة التطرف في الموقف الفلسطيني. غير ان هذا التطرف جاء كرد طبيعي على فشل عرفات، هو ورفاقه، في التوصل الى مفاوضات سياسية، نتيجة لموقف حكومة اسرائيل الازلي ضد امكانية الاعتراف والتعاون مع م.ت.ف. في اطار المسار السياسي. وهذا الموقف الاسرائيلي هو الذي وضع عرفات في الزاوية، ودفعه نحو اعادة توحيد م.ت.ف. والخروج بقرارات متطرفة من دورة المجلس» (**المصدر نفسه** ، ٢٣/٤/١٩٨٧). واضاف افنيري ان مسؤولية التطرف في الموقف الفلسطيني تقع على عاتق ثلاث جهات: «(أ) تهرب شمعون بيرس الدائم من مواجهة المشكلة الفلسطينية، وعدم استعداده للقيام بتثقيف الرأي العام الاسرائيلي ازاء ضرورة مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات السياسية؛ (ب) موقف الملك حسين الذي الغى، عملياً، اتفاق عمان، باعلانه عن ايقاف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. قبل عام؛ (ج) الولايات المتحدة الاميركية التي سعت، منذ البداية، نحو عرقلة اي جهد يبذل من اجل احلال سلام حقيقي في المنطقة، برفضها القاطع للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» (**المصدر نفسه**).

لا سلام دون م.ت.ف.

اجمعت الاراء والتعليقات الاسرائيلية كافة، خلافاً لرأي المسؤولين الاسرائيليين، على انه لا سلام في الشرق الاوسط دون موافقة م.ت.ف. وفي هذا السياق، قال افنيري ان الاحداث اثبتت، مجدداً، للمرة المائة بعد الالف، ان ليس في الامكان تصفية م.ت.ف. فطالما يوجد شعب فلسطيني، توجد م.ت.ف. لقد حاولوا، في البعيد والقريب، تصفية م.ت.ف. عبر شتى الوسائل، واليوم نراها عادت قوية كما كانت في السابق، وهذا برهان مؤكد على انه دون م.ت.ف. ليس هناك مسار سلام ولا مفاوضات سلام، وبالتأكيد لن يكون سلام (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٤/١٩٨٧). وشاركه في هذا الرأي جدعون سامط، حين كتب: «لن تقوم قائمة لأي تسوية

سياسية دون التفاهم مع م.ت.ف. وهذه الحقيقة المرة والصعبة يجب علينا استيعابها قبل فوات الاوان... اما اذا كان بيرس يرغب في القيام بلعبة دبلوماسية عقيمة، فباستطاعته الاستمرار ببيع بضاعته التي لا قيمة لها ـ المؤتمر الدولي ـ دون مشاركة م.ت.ف. وبالاعتماد على الملك حسين... ولكن اذا كان يرغب في القيام بتحرك مجدٍ، فما عليه الا ان يركز جهوده على حل الحكومة واجراء انتخابات مبكرة، يصبح بعدها اكثر حرية» (**هآرتس** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

وفي اطار الحديث عن فشل سياسة اسرائيل ازاء م.ت.ف. وثبات الموقف الفلسطيني، كتب سامط: «لقد استطاعت م.ت.ف. عرقلة اكثر النوايا الاسرائيلية طيبة. لقد قمنا بقطع مسافة طويلة نحو الفلسطينيين. ففي بعض الاحيان نظرنا اليهم على انهم غير موجودين؛ وانه لا يوجد شعب فلسطين؛ لقد اعلنت غولده مئير، انها فلسطينية اكثر من اي شخص آخر... لكننا مع مرور السنين اضطررنا للاعتراف بوجود شعب فلسطيني؛ كما اعترفنا، في وثيقة دولية، ان لهذا الشعب حقوقاً مشروعة [يقصد اتفاقيتي كامب ديفيد]، ولكن، في المقابل، وعلى الرغم من اعترافنا بالدور المركزي الذي تلعبه م.ت.ف. في حياة هذا الشعب، قمنا بمحاولات عدة تهدف الى تصفيتها... واعلنّا، بشكل احتفالي، ان لن تقوم لها، بعد اليوم، قائمة. غير ان هذا المسخ العجيب كان دائماً ينهض من بين الانقاض وينتصب امامنا... لقد اتضح هذا الاسبوع، في الجزائر، ان قوة الحياة عندها اقوى مما يعتقد به الكثيرون عندنا. فزعيمها الذي بدا وكأنه فقد حتى مبرر وجوده، بعد هزائمه المتلاحقة، قام وصعد، مجدداً، الى الاعلى، وبشكل مذهل تصاعدت معه اعمال التخريب والارهاب وحرب العصابات، وكأن شيئاً لم يكن... لقد اعلنت م.ت.ف. عن تصعيد نشاطاتها المعادية لاسرائيل، ومن الافضل تصديق ذلك والاستعداد له» (**المصدر نفسه** ، ٢٤/٤/١٩٨٧).

المجلس وسكان المناطق المحتلة

وفي سياق التعليق على انعكاسات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، على سكان المناطق المحتلة، كتب اوري نير: «لقد ترجم مصطلح الوحدة الوطنية بنجاح الى لغة عملية في المناطق [المحتلة] حتى قبل انعقاد المجلس، عبر عودة التحالف بين انصار عرفات وانصار جبهة الرفض في الاتحادات الطلابية في الجامعات وفي الاتحادات العمالية والمؤسسات الوطنية الاخرى» (**هآرتس** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

وفي اطار الرد على تصريح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بشأن احتمال قيام شخصيات فلسطينية من داخل المناطق المحتلة بتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل عقب قرارات المجلس، كتب شمطوف: «هذا وهم اكيد، فالملك حسين لا يجرؤ على الدخول في مفاوضات مع اسرائيل دون موافقة م.ت.ف. كذلك لن تستطيع اسرائيل العثور على فلسطينيين ' موثوقين ' من داخل المناطق لديهم الاستعداد للجلوس الى طاولة المفاوضات... لهذا، يجب على بيرس ان يعي جيداً انه دون الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكلا الشعبين... ومن ثم الاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، شرط اعترافها بوجود اسرائيل وبقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، لن يبدأ اي مسار سياسي في المنطقة» (**عل همشمار** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

الخاسر الاكبر

لخص بنحاس عنبري نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مركزاً على مسألة الرابح والخاسر من هذه الدورة، حين كتب: «ان الرابح الحقيقي من وراء عقد هذه الدورة هو الاتحاد السوفياتي؛ اما الخاسر الاكبر، فهو شمعون بيرس. لقد ناور الاتحاد السوفياتي منذ مدة طويلة وراء هدف محدد، هو اخراج م.ت.ف. بفصائلها كافة من دائرة النفوذ السوري، لكي يستطيع السير بها نحو المسار السياسي بقيادته. اما بيرس، فيجب عليه القيام بنقد ذاتي وعميق لسياسته الفلسطينية» (**عل همشمار** ، ٢٧/٤/١٩٨٧).

ص. ع.

وجهان لسياسة واحدة

بيرس المحاور ورابين الفولاذي

سياستان مختلفتان في ظاهرهما، متفقتان في اهدافهما، غطتا على ماعداهما من تحركات اسرائيلية في المناطق المحتلة. الاولى يقودها وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الذي كثف نشاطاته وتحركاته السياسية لدعم مقترحاته حول فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، فالتقى، في اجتماعين منفصلين، عدداً من الشخصيات الفلسطينية، لحق به رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي ابا ايبن فعقد لقاءاً ثالثاً هو الاول من نوعه بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات من المناطق المحتلة. والثانية قادها وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي اتجه نحو تشديد القبضة الفولاذية في المناطق المحتلة؛ وكان عنوانها تولي دافيد ميمون رئاسة ادارة السجون خلفاً لرافي سويسا. وقد قام ميمون، فور توليه منصبه، بتطبيق عدد من الاجراءات كانت سبباً في تفجير انتفاضة المعتقلين الامنيين في ١٤ سجناً اسرائيلياً. هذه الانتفاضة التي ترافقت مع عمليات مسلحة ضد المستوطنين الاسرائيليين، ومع موجة رفض عارمة في المناطق المحتلة لسياسة رابين التي ظهرت مؤخراً في ازدياد الاعتقالات الادارية، والاحترازية، وقرارات الابعاد، وفرض الاقامات الجبرية، وفرض حظر التجول، ومنع السفر، واغلاق الجامعات والمعاهد والمدارس، الى غير ذلك.

هذه السياسات وما افرزته من احداث تشكل العناوين البارزة لثلاثة موضوعات، تتداخل اسبابها وحيثيات البعض منها مع وقائع ونتائج الاخرى، وهي لقاءات بيرس وايبن مع شخصيات من المناطق المحتلة واضراب المعتقلين واحداث قلقيلية.

ضربة شديدة

ضمن حملته التي يخوضها، منذ شهور، لتجنيد المواقف المؤيدة لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، التقى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مكتبه، بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤ ، وفداً ضم ست عشرة شخصية فلسطينية من المناطق المحتلة، هم: رئيس مجلس امناء جامعة النجاح نائب رئيس مجلس الاعيان الاردني، حكمت المصري، عضو مجلس بلدية نابلس المعين، عزت العالول، رئيس مجلس امناء جامعة الخليل، د. نبيل الجعبري، نائب رئيس كلية العلوم والتكنولوجيا في ابو ديس، زهير الكرمي، رئيس لجنة بلدية رام الله المعين، خليل موسى خليل، رئيس لجنة بلدية دير دبوان المعينة، يوسف غنام، مدير الصحة في القدس، د. ياسر عبيد، عضو البرلمان الاردني عن منطقة بيت جالا، ادوارد خميس، المحرر المسؤول لجريدة «النهار»، عثمان الحلاق، رئيس جمعية التسويق الزراعي في اريحا، خالد القطب، رئيس بلدية رفح، عبد الهادي ظهير، قاضي غزة، زهير الصوراني، وثلاثة تجار من غزة هم عوني الحشام وموسى ابو شعبان وراغب مرتجى، والصحفي محمد خاص، وهو من غزة ايضاً. ومن الجانب الاسرائيلي حضر الاجتماع، الذي استغرق مدة ساعتين، د. يوسي بايلين ورئيسا الادراة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت رتبت له سلطات الادارة المدنية في الضفة والقطاع بتنسيق مع مكتب بيرس ودائرة الحكم العسكري في الضفة والقطاع (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢٤٦، ١٩٨٧/٣/٢٨).

والقى بيرس مداخلة في الاجتماع استعرض فيها سياسة اسرائيل الخارجية، وركز على نقاط الاتفاق القائمة بين الاردن واسرائيل حول موضوعة المؤتمر الدولي، وذكر نقاط الخلاف التي لم تزل قائمة، وهي: الدول التي سوف تشارك في المؤتمر؛ موضوع التمثيل الفلسطيني؛ الفترة الزمنية التي

سوف يستغرقها عقد المؤتمر. وطالب بيرس الحضور بضرورة العمل من اجل اسماع الشارع الاسرائيلي رغبتهم في تحقيق السلام، «لأن من المهم جداً ان يعرف الشارع الاسرائيلي، ان هناك رغبة [لدى] الجانب الفلسطيني في التوجه نحو السلام». وذكر بيرس انه يؤيد فكرة اجراء محادثات مباشرة بين الاطراف المعنية؛ واشار الى ان المؤتمر الدولي سوف يكون بمثابة مظلة دولية ليس الا (**المصدر نفسه**)؛ وانه يدعم حرية النشاط السياسي في المناطق المحتلة، وقال: «اذا [السكان] ضمنوا عدم وقوع عنف في المناطق، فسوف نضمن [لهم] حرية التنظيم السياسي». وفيما بعد، قال للصحافيين: «ابلغتهم [الوفد الفلسطيني] اذا كان بينكم مجموعة من الاشخاص تشعرون بانه يمكنها تمثيلكم في مفاوضات ذات مغزى مع اسرائيل، فنحن مستعدون للتباحث» (جويل غرينبرغ واندي كورت، «الانتخابات في المناطق اذا انعدم الرصاص»، **جيروزاليم بوست**، ٢٥/٣/١٩٨٧).

بعد ان استمع الوفد الى آراء بيرس وطروحاته، تحدث عدد من اعضائه، فالحَّ على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال عضو الوفد، د.ياسر عبيد، مخاطباً بيرس: «ان المباحثات يجب ان تضم م.ت.ف. او اشخاصاً تسميهم هي، كجزء من مجموعة فلسطينية ـ اردنية، او [تشارك] بصورة منفصلة». فكان رد بيرس على ذلك ان اسرائيل لا تستطيع التباحث مع المنظمات الفدائية بسبب «دعمها للارهاب». ورفض بيرس مقترحات تقدم بها الجانب الغزي في الوفد، تقضي بأن تعيد اسرائيل قطاع غزة الى الحكومة المصرية. وقال ان مصر لم تبد اهتماماً بالعودة الى هذه المنطقة، ورفضت مدَّها بالنفط وبالمياه (**المصدر نفسه**).

وتحدث حكمت المصري، فطالب باعتراف اسرائيل بجميع قرارات الامم المتحدة وليس بقرارات معينة. وقال عضو آخر في الوفد، طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ان الاعتراف الاسرائيلي بهذا الحق، يعتبر من اهم العقد التي تواجه المؤتمر الدولي، وان المؤتمر يأتي بعد هذا الاعتراف، لا قبله. فرد بيرس: «... لا يمكننا الاعتراف بحق تقرير المصير، فهناك اربع جهات تطالب بتقرير المصير على الارض ذاتها، هي اسرائيل والاردن وسوريا والفلسطينيون» (**البيادر السياسي**، ٢٨/٣/١٩٨٧).

وذكرت مصادر صحفية انه تم على ضوء الحوار بين بيرس والوفد الفلسطيني تسجيل الملاحظات التالية:

- ان جميع اعضاء الوفد اكدوا رغبة الشعب الفلسطيني في السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط.
- انهم يؤيدون عقد مؤتمر دولي.
- ان التمثيل الفلسطيني، كما عبرت عنه الشخصيات الفلسطينية، يجب ان يتم من خلال م.ت.ف.
- ان المجتمعين لم يتطرقوا الى قضايا اقتصادية، او اخرى تخص تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحتلة، وان النقاش تركز على القضايا السياسية (**المصدر نفسه**).

غير ان مصادر اخرى اوردت ان احد اعضاء الوفد الحَّ على بيرس لتسهيل عمليات تسويق بضائع من المناطق المحتلة في اسرائيل، وان بيرس وافق على تخصيص لقاء يعقد، مستقبلاً، لمناقشة سبل تحسين المعيشة في المناطق المحتلة (**جيروزاليم بوست**، ٢٥/٣/١٩٨٧).

وحسب تصريح ادلى به ياسر عبيد بعد اللقاء، فقد فشل بيرس في الحصول من المجتمعين على بيان يحمل توقيعاتهم يدين اعمال العنف والارهاب، ويدعون، من خلاله، الى اجراء مفاوضات بين العرب واسرائيل. وقد اعتبر د. عبيد ان نتائج الاجتماع سددت ضربة شديدة الى محاولات اسرائيل العثور على شخصيات فلسطينية على استعداد للقيام بدور تفاوضي دون اللجوء الى م.ت.ف. (**العودة**، القدس، العدد ١١٥، ٩/٤/١٩٨٧).

من جهة اخرى، عقد وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، لقاء آخر مع شخصيات فلسطينية، اقتصر على محرر صحيفة «القجر»، حنا سنيوره، والمحامي فايز ابو رحمة وسري نسيبة. عن اللقاء، قال ابو رحمة ان بيرس كان جافاً في اثناء تحدثه اليهم، وانه قاطع محدثيه غير مرة قائلاً ان الشعب الفلسطيني اضاع فرصاً عدة للسلام. وعندما حاول المجتمعون الاشارة الى الاجراءات الاسرائيلية الصارمة التي اتبعت مؤخراً في المناطق المحتلة، حاول بيرس تجاهل الامر، وقال: «لن نخوض في التفاصيل، فهذا لقاء للتعارف، ولا مانع

عندي، بل أرى انه لا بد من ان تتبعه لقاءات أخرى في المستقبل القريب. لا ارى ان [ثمة] ما [يوجب] السخط او الاحتجاج من الجانب الفلسطيني. فالابعاد [من المناطق المحتلة] له ما يبرره، والاقامات الجبرية لها ما يبررها، وكل اجراءات الجيش الاسرائيلي لها ما يبررها، لأننا نحافظ على الامن والاستقرار» (**المصدر نفسه**).

اول بيان مشترك

اذا كان بيرس فشل في الحصول من الشخصيات التي التقاها على توقيع خطي على بيان يعلن بكل بنوده التي تحدثنا عنها، فقد تم ذلك، بصورة او بأخرى، خلال اللقاء الذي تم بين رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي ابا ايبن وعضو الكنيست اوره نمير (كلاهما من العمل)، من جهة، ووفد فلسطيني ضم كلاً من حنا سنيوره ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وسعيد كنعان وباسل كنعان، وقاطع الاجتماع المحامي فايز ابو رحمة والمهندس مصطفى النتشة الذي شغل، سابقاً، منصب رئيس بلدية الخليل، على الرغم من دعوتهما للحضور. واثار الاجتماع، الذي انتهى الى توقيع بيان هو الاول من نوعه، موجة تساؤلات وجدل وردود فعل وصلت الى حد ادانة عدد من المحافل السياسية الفلسطينية له.

مدافعاً عن صيغة البيان المشترك*، تحدث حنا سنيوره، فقال ان معارضي هذا البيان ارادوا تضمين بيان مقترح اشارة واضحة وصريحة الى م.ت.ف. بينما اكتفينا نحن بعبارة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، وهناك ممثل شرعي واحد للشعب الفلسطيني هو م.ت.ف. واضاف سنيوره: «اعلم ان مخاطر معينة تحف بهذه الخطوة، لكنني على استعداد للسير قدماً، لانني اثمّن السلام اكثر بكثير من الحرب». اما ابا ايبن، فقال: «لقد قررنا دفع عجلة الحوار الى امام. وحسب معرفتي، فهذه هي المرة الاولى التي يوقع فيها فلسطينيون واسرائيليون بياناً مشتركاً». وانتقد د. ياسر عبيد، الذي حضر اللقاء الاول مع بيرس، البيان المشترك، وعلق على ذلك بقوله: «ان ايبن حصل من [الشخصيات] الاربعة، على ما فشل بيرس في الحصول عليه من الشخصيات الست عشرة»، ويعني بذلك الدعوة الى قيام مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل.

السجون بؤرة نشاط وطني

اعلن المعتقلون الامنيون في ١٤ سجناً اسرائيلياً في الضفة الغربية واسرائيل، اضراباً عن الطعام بتاريخ ٢٥ آذار (مارس)، احتجاجاً على تدهور الظروف الاعتقالية. واكدت مصادر اسرائيلية انه شارك في هذا الاضراب، الذي يعتبر اكبر حركة احتجاج يقوم بها السجناء الفلسطينيون منذ اضرابهم الشهير في العام ١٩٨٠ الذي استشهد خلاله سجينان، اكثر من ٤٥٠٠ معتقل، وانه شمل، تقريباً، جميع المعتقلين (**الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٤/٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر). وطبقاً لما قاله بعض السجناء ومحاموهم، فان حركة الاضراب لم تنظم لاسباب سياسية، ولكن احتجاجاً على زيادة القمع في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، منذ تعيين دافيد ميمون مديراً جديداً لادارة السجون في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، خلفاً لمديرها السابق رافي سويسا. فقد اتخذ ميمون سياسة تقف على النقيض من السياسة الليبرالية التي انتهجها سويسا في ادارته للسجون والمعتقلات. وكان السجناء تمكنوا، قبيل اعلانهم الاضراب عن الطعام، من توزيع انفسهم الى مجموعات، تبعاً لانتماءاتهم التنظيمية، وقاموا بتشكيل لجان، واختاروا ممثلين عنهم للقيام بالاتصالات مع ادارة السجون الجديدة (**الفجر**، القدس، ١٩٨٧/٤/٧). واجتمعت لجنة من المحامين عن السجناء، تشكلت من فيليتسيا لانغر ووليد الفاهوم وعلي غزلان، مع حاييم بار ـ ليف، والمدير الجديد للسجون دافيد ميمون، حيث طرحوا عليهما مطالب المعتقلين وعرضوا لهما الاوضاع السيئة التي يعانون منها. وابرز هذه المطالب: تحسين الاغذية وزيادة كميتها؛ وتحسين الاوضاع الصحية والطبية داخل المعتقلات؛ وتحسين معاملة السجناء واحترام كرامتهم وانسانيتهم؛ وتخفيف الازدحام داخل الغرف؛ والسماح للمعتقلين بادخال الصحف والمجلات والكتب (**البيادر السياسي**،

* نص البيان المشترك في «وثائق» هذا العدد، ص ١٧١.

١١/٤/١٩٨٧).

وقد رفض ميمون، بداية، الصفة التمثيلية التي توصل اليها المعتقلون، وحذر من تنظيم المعتقلين انفسهم في مجموعات، وفقاً لانتماءاتهم السياسية. وقال: «ارفض منح هؤلاء الارهابيين المزايا المرتبطة بأسرى الحرب» (**الفجر**، ٧/٤/١٩٨٧). وذكرت مصادر اسرائيلية ان بار ـ ليف وميمون انكرا ان تكون هناك معاملة مهينة للسجناء الامنيين؛ وانكرا، كذلك، ايقاع عقوبات جماعية بحقهم من قبل ادارات السجون، او ان يكون قد طرأ اي تدهور على ظروفهم المعيشية. وادعى بار ـ ليف بأن السياسة المتبعة داخل المعتقلات، هي السماح للمعتقلين بأن يعيشوا حياة انسانية ضمن القيود القائمة والخاصة بالميزانية المقلصة والاحتياطات الامنية وضرورة الحفاظ على ما اسماه الانضباط. ورفض بار ـ ليف طلباً تقدم به المحامون لزيارة المعتقلات للاطلاع على الظروف المعيشية هناك (**الشعب**، ٣/٤/١٩٨٧، نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

في وقت لاحق، ذكر متحدث باسم السجون الاسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية، ان عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين لاسباب امنية، والذين اعلنوا الاضراب عن الطعام منذ ٢٥ آذار (مارس) الماضي، قد قلّ بصورة ملحوظة، مضيفاً انه بعد الاسبوع الاول من شهر نيسان (ابريل) لم يبق مضرباً عن الطعام سوى ١٧٠٠ سجين، بينما كان عدد المضربين جاوز ٣٠٠٠ معتقل في نهاية آذار (مارس) الماضي. وذكر المتحدث نفسه انه ليس مطروحاً التفاوض مع ممثلين لمنظمات «ارهابية»؛ وانه اذا كانت هناك ثمة مشكلات ، ففي امكان السجناء الاتصال بادارة السجون، بصفاتهم الشخصية، وسوف تبحث الادارة في شكواهم وتبت في الامر (**الفجر**، ٧/٤/١٩٨٧).

ولقي اضراب المعتقلين الامنيين ردود فعل متفاوتة في الاوساط الصحافية الاسرائيلية، التي تباينت بصورة نسبية في تحميل ميمون مسؤولية الاضرابات التي شهدتها السجون، لكنها اجمعت على انتقاد سياسته المتشددة، وتأكيد الدور الذي بات يحتله المعتقلون هؤلاء في الحياة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد نقلت صحيفة «الشعب» المقدسية (١٢/٤/١٩٨٧) عن «معاريف» الاسرائيلية ان من الممكن ان يكون قرار مدير السجون الاسرائيلية ميمون قد فاجأ المعتقلين، وبدا شديداً اكثر من اللازم. لكن ان نتذكر انه ليست سياسة ميمون وحدها هي التي تسببت في الاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ان هناك اسباباً اخرى اعمق من ذلك بكثير. واضافت «معاريف»: «لقد نجح اضراب المعتقلين في تحريك كثيرين من سكان هذه المناطق».

واكدت مصادر أخرى ان السجناء الامنيين يشكلون نقطة هامة للتحريض والتوتر المستند الى خلفية وطنية، اذ ليس لدى الكثيرين منهم ما يخسرونه، وهم يمثلون، عملياً، مثالاً على التضامن. وعلقت هذه المصادر على سياسة ميمون، فقالت ان رئيس سلطة السجون الاسرائيلية السابق، رافي سويسا، نجح في فهم انه لا يكفي، من اجل ايجاد صيغة للتعامل مع السجناء الامنيين، الحرص على تطبيق الاجراءات والنظم. اما المدير الجديد ميمون، فهو يحاول العودة الى اساليب سلف سويسا، مردخاي فرتهايمر. ومع ان دوافع ميمون لتغيير السياسة المتبعة في السجون واعادة عجلتها الى وراء غير واضحة، فان نتائج ذلك واضحة، وهي تبدو في التوتر والمعاداة التي ارتفعت بين صفوف المعتقلين الذين اصبحوا على استعداد للقيام بخطوات متطرفة اكثر مما في الماضي، وعادوا ليكونوا بؤرة النشاط الوطني (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١١/٤/١٩٨٧).

واعترفت مصادر بأن اضراب المعتقلين لقي دعماً ومساندة من قبل اقارب المعتقلين الذين لا يقل عددهم عن ثلاثين الف شخص، ومن مؤيدين كثيرين يعتبرون المعتقلين الامنيين حملة اعلام النضال الوطني (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، بدون ذكر تاريخ النشر). وتأكيداً لذلك، اوردت مصادر اسرائيلية الصورة التالية لمشهد تضامني وطني فلسطيني مع المعتقلين المضربين:

«تحول المبنى الذي يضم مقر بعثة الصليب الاحمر الدولي في القدس، في الايام الاخيرة، الى مركز للزيارة، ومكاناً للاعلان عن التضامن مع المعتقلين، ولتأييد اضرابهم. وفي باحة البناء الكائن في منطقة الشيخ جرّاح، كانت عشرات النسوة من امهات المعتقلين يواصلن اعتصامهن وجلوسهن هناك في

دائرة واسعة تحت ظلال الاشجار المحيطة بالبناء، وهن يرددن الاهازيج والاغاني الوطنية: ' بالروح بالدم نفديك يا سجين ' ؛ ويغنين للبندقية وللسلاح وللعمل المسلح. وهتفت احداهن بصوت عالٍ: ' الارض ارضي ' . وراحت عجوز أخرى كانت تلبس الزي الشعبي الفلسطيني تدور على الحاضرين، تسقيهم الماء لا غير» (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، دون ذكر لتاريخ النشر).

انصار ـ ٢ لم يغلق

من جهة اخرى، نفت مصادر صحفية ما اعلنه الناطق الرسمي بلسان الجيش الاسرائيلي بتاريخ ١٥ آذار (مارس) ١٩٨٧، من انه تم اغلاق معتقل انصار ـ ٢ في قطاع غزة. وذكرت المصادر ان المعتقلين في انصار ـ ٢ ، وعددهم ١٤٠ ، اعلنوا بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧ الاضراب عن الطعام احتجاجاً على الظروف غير الانسانية التي يعيشونها. وشرح هؤلاء في رسالة وجهتها المحامية فيليتسيا لانغر الى الرأي العام العالمي، الظروف اللاانسانية التي يعيشونها داخل المعتقل. وذكروا انهم يعانون من البرد القارص والنقص في عدد البطانيات والاغطية وزيادة نسبة الرطوبة بشكل كبير والازدحام الخانق، حيث ينام كل ثلاثة منهم على فرشتين، ومن نقص حاد في ما يقدم اليهم من اغذية، كماً ونوعاً، خصوصاً الخبز. واشار المعتقلون الى انعدام دورات المياه في المعتقل؛ وكذلك امكان الاستحمام او تبديل الملابس او الخروج الى «الفورة». وقالوا ان افراداً من حرس الحدود، المعروفين بفظاظتهم في معاملتهم للسجناء، يقومون بدور السجانين في المعتقل (**الطليعة**، القدس، ١٩/٣/١٩٨٧). وفي وقت لاحق ، اعترف قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، بأن المعسكر لم يغلق.

أحداث قلقيلية

في اعقاب القاء زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية كانت تقل عدداً من المستوطنين اليهود وتمر بالقرب من بلدة حبلة بتاريخ ١١/٤/١٩٨٧ ، نتج عنها مقتل امرأة اسرائيلية كانت بين ركابها واصابة عدد آخر بجروح، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي نظام حظر التجول على مدينة قلقيلية وبلدة حلحول القريبتين. وقامت جرافات اسرائيلية باقتلاع عدد من اشجار الحمضيات في منطقة الحادث تفادياً لوقوع احداث مماثلة مستقبلاً، كما اعلنت مصادر اسرائيلية (**الشعب**، ١٣/٤/١٩٨٧). واستغل مئات المستوطنين فرض حظر التجول، الذي اعلن مساء السبت (١١/٤/١٩٨٧) وحتى صباح الثلاثاء (١٤/٤/١٩٨٧)، فتجمعوا هم واولادهم ونساؤهم على ابواب المدينة يحملون البنادق والعصي والهراوات والحجارة. ولم يلبثوا ان دخلوها من جهتها الجنوبية وتسيبوا في شوارعها يعتدون على المنازل، فيحطمون النوافذ والابواب وهم يصرخون ويشتمون. وقد ظلوا كذلك حتى ساعات الصباح، عندما «نجحت» قوات الجيش الاسرائيلي في اخراجهم من المدينة. وفي الصباح، بدأت الجرافات في اقتلاع اشجار الحمضيات في وقت منع سكان المدينة من مغادرة بيوتهم، او حتى السماح لهم بالتزود بالمؤن. وشمل المنع الاطباء المناوبين في المستشفيات الواقعة خارج المدينة. ولم تنج مدينة رام الله وبلدة حلحول من احداث مماثلة. فقد وصل عدد من المستوطنين مدينة رام الله، وهم في حالة هيجان، وكانوا مدججين بالسلاح، وقاموا بعرقلة السير داخل المدينة، واعتدوا، بوحشية، على بعض سكانها. ونفذ فريق آخر من غلاة المستوطنين اعمالاً ارهابية مماثلة في بلدة حلحول القريبة من مدينة الخليل، فحطموا زجاج المنازل والسيارات التي كانت متوقفة على جوانب الطرقات (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧).

في اعقاب ذلك، عقد عدد من المستوطنين اجتماعاً في مستوطنة الفيه منشيه، طالبوا خلاله بتشكيل لجنة تحقيق تتولى دراسة السياسة الامنية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . واعلنوا انهم ينوون العمل على اقامة مركز للنشاط ضد مؤسسات فلسطينية . وذكرت مصادر اسرائيلية ان زعماء المستوطنين تقدموا بقائمة مطالب تضمنت العمل، بشكل فوري، من اجل اقامة المستوطنات اليهودية الست التي كانت الحكومة الاسرائيلية قررت اقامتها في وقت سابق؛ وتضمنت، كذلك، غلق الصحف العربية التي تصدر من القدس وابعاد محرريها الى خارج البلاد، وغلق مؤسسات

فلسطينية أخرى تقع مراكز معظمها في القدس، وازالة ثلاثة صفوف من البيوت في جميع الاماكن الحساسة، مثل مخيمات اللاجئين التي تنطلق منها اعمال ضد السيارات، وفرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، كحد أدنى، على كل من يقوم بقذف السيارات بالحجارة (**الشعب**، ١٤/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **حداشوت**، دون ذكر لتاريخ النشر). وطالب سكرتير مجلس المستوطنات اوتنيل شنيللر باتباع سياسة امنية حازمة، بما في ذلك ابعاد جميع الذين يهاجمون المستوطنين مع عائلاتهم. ورد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على جميع هذه المطالب بتأكيده ان «قوات الامن [الاسرائيلية] ستواصل اتخاذ جميع التدابير، بما فيها انتشار الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة لوقف النشاطات المخلة بالامن» (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧).

ورداً على ذلك، اندلعت التظاهرات في مدن الضفة والقطاع. وكانت اعنفها تلك التي وقعت في جامعة بيرزيت، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧. فقد تجمهر حوالى الف طالب قرب الحرم الجامعي القديم، وقاموا باضرام النار في اطارات السيارات، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة، واقاموا حاجزاً على الطريق المحاذية للحرم. وهرعت قوات من الجيش الاسرائيلي الى المكان. ووقعت مواجهة ساخنة بينها وبين الطلاب المتواجدين، استخدمت في اثنائها قوات الجيش القنابل المسيلة للدموع، والعيارات النارية لتفريق المتظاهرين، مما أدى الى استشهاد الطالب موسى الحنفي.

وعقدت ادارة الجامعة، مساء اليوم عينه، مؤتمراً صحافياً في قاعة فندق الاميركان كولوني، تحدث فيه نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، فاوضح ان الطلبة قاموا بمسيرة تعبيرية احتجاجية تضامناً مع السجناء المضربين عن الطعام. وحوالى الساعة العاشرة والنصف بدأت اعداد غفيرة من افراد الجيش الاسرائيلي تصل الى الجامعة، حيث اقتحمت المكان واخذت تطلق النار على الطلبة. واضاف برامكي، ان الجيش أعاق وصول سيارات الاسعاف الى المكان، وان قوات الاحتلال قتلت، خلال السنوات الاربع الماضية، اربعة طلاب، سقط ثلاثة منهم خلال الشهور الاربعة الاخيرة (**البيادر السياسي**، العدد ٤٩، ١٨/٤/١٩٨٧). وفي وقت لاحق، صرح برامكي لوكالة الصحافة الفرنسية، تعقيباً على قرار سلطات الاحتلال غلق جامعة بيرزيت لمدة اربعة شهور، بأن غلق جامعة بيرزيت، عقب تظاهرة راح ضحيتها احد طلابنا برصاص الاسرائيليين، هو اجراء لا يمكن تصوره. ودعا نائب رئيس الجامعة الرأي العام العالمي الى الضغط الى السلطات الاسرائيلية لكي تعدل عن قرارها. واشار الى انه «لم يحدث منذ العام ١٩٨٢ أن اتخذ الجيش الاسرائيلي اجراءات مشددة الى هذه الدرجة ضد جامعتنا» (**الشعب**، ١٥/٤/١٩٨٧).

على اثر هذه الاحداث، شنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالات واسعة بناء على قرار اتخذته الدوائر الامنية الاسرائيلية بعد مناقشات اجرتها، شارك فيها وزير الدفاع اسحق رابين، ورئيس الاركان الجنرال موشي ليفي، وتقرر خلالها اتخاذ اجراءات امنية، واخرى ادارية، «ضد مخططي ومنفذي الاعمال المسلحة». وشملت الاعتقالات عدداً من الشخصيات الوطنية البارزة، من بينها رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، ورئيس تحرير جريدة « الفجر » السابق، مأمون السيد، وكلا من عبدالحافظ سلامة، من مخيم بلاطة، ومسعود عثمان زعتر، من نابلس، ومحمود جفال خنافسة، من ابو ديس، وآخرين (**البيادر**، ١٨/٤/١٩٨٧).

في يوم تشييع جثمان الشهيد موسى الحنفي في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، حيث تقيم عائلة الشهيد، تجددت الاشتباكات والصدامات مع قوات الاحتلال. فقد انطلقت من منزل عائلة الشهيد مسيرة ضخمة شارك فيها حوالى خمسة آلاف مواطن اخذوا يرددون الهتافات الوطنية وهم يرفعون الاعلام الفلسطينية وصور الشهيد. وقذف المتظاهرون السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة. واشتعلت النيران في احدى الحافلات العسكرية، اثر القاء قنبلة حارقة عليها (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧).

لقيت هذه الاحداث والسياسة المتشددة التي اتبعها وزير الدفاع رابين ورئيس الاركان ليفي، انتقادات شديدة، حتى لدى الاوساط الاسرائيلية. فذكر مصدر اسرائيلي ان اقتلاع ثلاثة صفوف من اشجار البيارات قرب مدينة قلقيلية، لم يتم لأن اسحق رابين وموشي ليفي يعتقدان بأن ذلك يشكل علاجاً تكتيكياً محلياً اكثر نجاعة ضد الاعمال التي

يقوم بها رجال المنظمات الفدائية في هذا الجزء من الضفة الغربية، بل لقد حدث ذلك لأن المستوطنين طالبوا بشيء ما، وكان اقتلاع الاشجار هو هذا الشيء الذي يمكن ارضاؤهم به، ولو الى حين. وهكذا الامر بالنسبة الى حظر التجول وغلق الجامعات واعطاء اريئيل شارون وعداً للمستوطنين باقامة مركز صناعي في المستوطنة التي كانت تقطنها المرأة التي قتلت في حادث القاء الزجاجة الحارقة على سيارة اسرائيلية (**القدس**، ١٦/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن دان مرغليت، «المتطرفون يستثمرون حادث مقتل موزيس»، **هآرتس**).

واكد مصدر اسرائيلي آخر ان تصعيد الاجراءات الاسرائيلية مؤخراً، جاء تحت ضغط المستوطنين وحركة غوش ايمونيم، وان قلع اشجار الحمضيات في قلقيلية، وحملة الاعتقالات، وغلق الجامعات ومعاهد التعليم، واوامر منع التجول، وتقديم الوعود للمستوطنين بانشاء مركز صناعي في مستوطنة الفيه منشيه، ومختلف الاجراءات الاخرى، كانت جميعها لارضاء المستوطنين ومؤيدي اريئيل شارون، والحاخام موشي ليفنغر (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس** ، دون ذكر لتاريخ النشر).

وقالت مصادر اخرى، ان جميع الاجراءات التي اعلن عنها وزير الدفاع رابين، من اعتقالات وابعاد وغيرها، هي من الاجراءات التي تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق جنيف، لأنها عقوبات لا تستند الى القانون، وتتم دون محاكمات. ان سكان المناطق المحتلة لا يمكنهم، بعد رؤية هذه الممارسات، الا ان يستخلصوا الدروس، وان يفهموا عبرة جديدة تقول: «سواء شاركت في اعمال مخلة بالامن ام لم تشارك، فانك عرضة للسقوط في براثن سياسة الحفاظ على الامن، وسوف تعتقل من اجل التحقيق، كما قال رابين عبر الاذاعة الاسرائيلية» (**الشعب**، ٢١/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، من مقالة بعنوان «الضفة الغربية على طريقة رابين»).

ربعي المدهون

نص «وثيقة تونس»

ورقة عمل سياسية وتنظيمية مقدمة للحوار الوطني لمناقشتها
كأساس لقرارات المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة.

في الجانب السياسي

أولاً ـ على الصعيد الفلسطيني:

١ ـ الالتزام بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ التأكيد على الاسس السياسية التالية، كقاعدة للعمل الوطني الفلسطيني، في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني:

(أ) اعتبار ان الحل الوحيد للقضية الفلسطينية يتمثل في تأمين حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على التراب الوطني.

(ب) التمسك بصيغة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة والفعالة في اطار الامم المتحدة، وعلى اساس قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين، والذي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وتشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على اساس مستقل ومتكافىء مع الاطراف المعنية الاخرى، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووفق قرارات القمة العربية والجمعية العامة للامم المتحدة.

(ج) رفض اية إنابة، او تفويض، او مشاركة في التمثيل الفلسطيني، ورفض ومقاومة اية بدائل [من] منظمة التحرير الفلسطينية.

(د) التمسك باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض كل اشكال الوصاية والاحتواء والالحاق والتدخل في شؤونها الداخلية.

(هـ) تأكيد رفض الحلول المنفردة، والجزئية، والمشاريع التصفوية مثل خطة كامب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي والتقسيم الوظيفي بمختلف صيغه، ورفض اعتبار القرار ٢٤٢ أساساً صالحاً لحل قضية فلسطين، لانه يتعامل معها كقضية لاجئين ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني.

(و) التمسك بمشروع السلام العربي المنبثق عن قمة فاس باعتباره الصيغة الملزمة لكل الاطراف الموافقة عليه في ما يتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وأساساً للتحرك على الصعيدين، العربي والدولي، لحل قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية.

(ز) التأكيد على النهج الوطني الكفاحي، كخط يحكم سياسة وممارسات منظمة التحرير، باعتبارها حركة تحرر وطني معادية للامبريالة والصهيونية تمارس كافة اشكال الكفاح المسلح، والجماهيري، والسياسي، لتحقيق اهدافها الوطنية.

(ح) اعلان الغاء اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٦ في المجلس الوطني الفلسطيني (وفق ما تعهدت به حركة «فتح» في اتفاق براغ).

٣ ـ الارض المحتلة:

(أ) تعزيز وحدة جميع القوى الوطنية في النضال، من اجل تحرير الارض المحتلة، وتأمين حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، والتصدي لسياسة الاستيطان، والقبضة الحديدية الاسرائيلية، ومخططات الحكم الذاتي، والتقاسم الوظيفي، والتطبيع الواقعي، وخطة التنمية المزعومة، وضد التدخلات الهادفة الى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير، بما فيها تعيين المجالس البلدية والقروية، ومن اجل دعم صمود شعبنا في الارض المحتلة، ممثلاً بقواه ومؤسساته الوطنية.

(ب) تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية في «اسرائيل» المناهضة للاحتلال والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة، بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة، واحلال السلام العادل على اساس قرارات الامم المتحدة، وذلك استناداً لقرارات المجالس الوطنية.

٤ ـ الوجود الفلسطيني في لبنان:

(أ) التمسك بحقوق شعبنا في لبنان في الاقامة والتنقل والعمل وحرية العمل السياسي والاجتماعي.

(ب) رفض كل المحاولات الهادفة لتجريد شعبنا من السلاح، والتأكيد على حقه في حماية نفسه والدفاع عن مخيماته، وفق اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي تنظم العلاقة بين منظمة التحرير والدولة اللبنانية.

(ج) المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية في مقاومة الاحتلال الصهيوني للجنوب اللبناني وإنهائه.

٥ ـ حول الوحدة الوطنية: توطيد الوحدة الوطنية... والتمسك بها باعتبارها السلاح الرئيسي لحماية حقوق شعبنا ووجوده الوطني، وتعزيز كل اشكال العمل الوطني المشترك وخاصة في المناطق المحتلة.

ثانياً ـ الاردن:

(أ) التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين الفلسطيني والاردني، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية... وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) التمسك بقرارات المجالس الوطنية الخاصة بالعلاقة مع الاردن على اساس ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، وأن أي علاقة مستقبلية مع الاردن تقوم على اساس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

(ج) التأكيد على التمسك بالاسس التي أقرتها دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة وقرارات بغداد بشأن دعم الصمود، بما في ذلك ما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية.

ثالثاً ـ على الصعيد العربي:

(أ) تعزيز علاقات المنظمة مع جميع قوى حركة التحرر على قاعدة اهداف النضال القومي المشترك... والعمل على اعادة تشكيل الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية للقيام بدورها القومي في دعم وحماية الثورة الفلسطينية.

(ب) العمل على تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمم العربية والالتزام بمواثيق العمل العربي المشترك، وعلى اساس حشد الطاقات لمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الاميركية...

(ج) دعم نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية ضد الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، ومن اجل وحدة لبنان وعروبته واستقلاله.

(د) العمل على استعادة العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا على قاعدة اهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية، ووفق قرارات القمم العربية في الرباط وفاس وعلى اساس التكافؤ والاحترام المتبادل.

(هـ):

١ ـ العمل على وقف الحرب الايرانية ـ العراقية، باعتبارها حرباً مدمرة للشعبين الجارين، ولا تستفيد منها الا القوى الامبريالية والصهيونية، وترمي الى استنزاف الجهود والطاقات العربية بعيداً عن ميدانها الرئيسي في مواجهة العدوان الصهيوني المدعوم من الامبريالية الاميركية...

٢ ـ تأييد ودعم المبادرات السلمية الهادفة لوقف هذه الحرب واقامة علاقات حسن جوار بين البلدين تقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وحدوده الدولية، وحل جميع الخلافات بالطرق السلمية، وتثمين الاستجابة العراقية لهذه المبادرات.

٣ ـ التأكيد على مبدأ الدفاع عن الارض العراقية وعن كل ارض عربية تتعرض للعدوان والغزو الخارجيين، وادانة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلة ـ الايرانية.

(و) يناقش موضوع العلاقات المصرية ـ الفلسطينية في الحوار الوطني الذي يسبق المجلس الوطني باعتباره نقطة خلافية.

رابعاً ـ على الصعيد الدولي:

(أ) توطيد علاقات التحالف مع قوى التحرر العالمية وخاصة الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية، والصين الشعبية.

(ب) تنشيط عمل المنظمة في ساحة دول عدم الانحياز، والدول الاسلامية، والافريقية، من اجل تعزيز العلاقة مع هذه البلدان وكسب المزيد من التأييد للنضال الفلسطيني فيها.

(ج) المشاركة في النضال من اجل الانفراج الدولي، ونزع السلاح، ودرء خطر الحرب النووية، ودعم المبادرات السوفياتية، في هذا الخصوص.

في الجانب التنظيمي

أولاً ـ المجلس الوطني:

(أ) اعتبار الحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً في منظمة التحرير الفلسطينية، ويمثل في هيئاتها التشريعية والتنفيذية.

(ب) اذا كانت هناك ضرورة لاضافات محدودة،

يتم الاتفاق على ذلك مسبقاً، وعلى الا يتجاوز، في حده الاقصى، عشرة اعضاء.

(ج) توسيع مكتب المجلس الوطني بعضوين على الاكثر.

(د) كل الاصلاحات التي يتفق عليها تصبح جزءاً من النظام الاساسي.

ثانياً ـ المجلس المركزي:

(أ) يتم انتخاب المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني مباشرة، وذلك وفق قائمة تعرض على المجلس الوطني؛ وللجنة التنفيذية الحق في اضافة عدد من الاعضاء لا يتجاوز العشرة لهم نفس حقوق وواجبات الاعضاء المنتخبين.

(ب) تكون للمجلس صلاحيات متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني والرقابة على اعمال اللجنة التنفيذية ومحاسبتها.

(ج) يشكل المجلس المركزي لجان عمل دائمة من بين اعضائه واعضاء المجلس الوطني.

(د) توضع لائحة داخلية للمجلس المركزي، وتعتبر جزءاً من النظام الاساسي.

ثالثاً ـ اللجنة التنفيذية:

(أ) تشارك كافة الفصائل والقوى المعترف بها في المجلس الوطني في عضوية اللجنة التنفيذية.

(ب) تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضائها هيئة عمل برئاسة رئيس اللجنة، تتحمل مسؤولية القرارات اليومية في القضايا السياسية والتنظيمية والمالية والعسكرية... بين اجتماعي اللجنة التنفيذية.

(ج) تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضائها لجان اختصاص للاشراف على الشؤون السياسية، وشؤون الوطن المحتل، ولبنان، وغيرها.

(د) وضع لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية، وتصبح جزءاً من النظام الاساسي.

رابعاً ـ الاتحادات الشعبية:

تفصيل عمل الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بأسس العمل الجبهوي داخل صفوفها.

خامساً ـ دوائر ومؤسسات منظمة التحرير:

اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير على أسس جبهوية تراعي الكفاءة؛ وتشكل اللجنة التنفيذية لجنة خاصة لهذا الغرض.

الحوار الوطني الشامل:

١ ـ يتم الحوار الوطني بحضور ممثلي الفصائل المشاركة في دورة المجلس الوطني واعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وعدد من الشخصيات الوطنية وممثلين عن الاتحادات الشعبية. وتوجه الدعوة الى جميع الفصائل المعترف بها في المجلس الوطني لحضور الحوار.

٢ ـ تعرض الورقة السياسية والتنظيمية على الحوار الوطني لمناقشتها واعتمادها كوثيقة تشكل اساساً لقرارات المجلس الوطني.

٣ ـ يتم، خلال الحوار الوطني، الاتفاق على تشكيل اللجنة التنفيذية.

٤ ـ يبدأ الحوار الوطني في ١٠/٤/١٩٨٧...

٥ ـ تعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني يوم الاثنين الموافق ٢٠/٤/١٩٨٧ في العاصمة الجزائرية.

التواقيع: «فتح»؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ الحزب الشيوعي الفلسطيني؛ جبهة التحرير العربية؛ جبهة التحرير الفلسطينية.

تونس، ١٦/٣/١٩٨٧

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ٢٠/٤/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

نص «وثيقة طرابلس»

بدعم من الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح، اجتمع في طرابلس الغرب، في الفترة ما بين ١٩

و ٢٣ آذار [مارس] ١٩٨٧، كل من الاخ خالد الفاهوم والامناء العامين لفصائل الثورة الفلسطينية التالية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير الفلسطينية، المجلس الثوري ـ «فتح». وقد ثمن المجتمعون الجهود الوحدوية الكبيرة التي بذلها الاخ العقيد معمر القذافي على طريق استعادة وحدة م.ت.ف. واتفق المجتمعون على ما يلي:

الجانب السياسي

١ ـ م.ت.ف. والوضع الراهن، فلسطينياً ـ عربياً ـ دولياً.

٢ ـ جهود استعادة الوحدة ـ المبادرة الجزائرية ـ نداء العقيد معمر القذافي ـ الجهود السوفياتية.

٣ ـ ضرورة التقاء كافة الفصائل والقوى والشخصيات للعمل من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. على اسس معادية للامبريالية والصهيونية والحلول الاستسلامية.

٤ ـ نقترح هذه الاسس كارضية للحوار.

على الصعيد الفلسطيني

١ ـ التمسك بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية الشرعية حتى الدورة ١٦.

٢ ـ الالتزام بالبرنامج السياسي، برنامج العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

٣ ـ التمسك بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، دون تفويض او انابة او مشاركة في التمثيل، ومواصلة النضال بكافة اشكاله وفي مقدمها الكفاح المسلح باعتباره الشكل الرئيسي لنضال شعبنا، وادانة اعلان القاهرة وفتح الحدود العربية امام المقاومة الفلسطينية.

٤ ـ رفض كل المشاريع التصفوية، مثل كامب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الاداري الذاتي والتقاسم الوظيفي.

٥ ـ الغاء اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥ [اتفاق عمان]، علنياً ورسمياً.

٦ ـ التمسك بقرارات القمم العربية التي حظيت بالاجماع، وخاصة قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤ وبغداد عام ١٩٧٨.

٧ ـ رفض قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ لأنهما يتنكران لحقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ويتعاملان مع قضية شعب فلسطين كقضية لاجئين.

٨ ـ وقف العلاقات السياسية مع النظام المصري، طالما هو ملتزم باتفاقيات كمب ديفيد، وتعزيز العلاقة مع الشعب المصري وقواه الوطنية المناضلة ضد التطبيع وضد معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني.

٩ ـ الارتقاء باشكال التنسيق والعمل المشترك في الارض المحتلة ورص صفوف جماهير شعبنا وتعزيز مؤسساته الوطنية في مجابهة الاحتلال الصهيوني وممارساته القمعية والتصدي لمحاولات خلق بدائل عميلة ومصطنعة لـ م.ت.ف.

١٠ ـ العمل المشترك بين جميع القوى الوطنية الفلسطينية من اجل تنظيم اوضاع مخيماتنا في لبنان وحماية وحدتها الداخلية والدفاع عن وجودها.

على الصعيد العربي

١ ـ تعزيز التحالف الكفاحي السوري ـ الفلسطيني والحرص على الارتقاء بعلاقات الاخوة والتحالف بين م.ت.ف. وسوريا على اساس النضال المشترك ضد المخططات الامبريالية والصهيونية والحلول الاستسلامية.

٢ ـ تعزيز علاقات التحالف مع فصائل وقوى حركة التحرر الوطنية العربية.

٣ ـ تعزيز تحالف م.ت.ف. مع الانظمة الوطنية والتقدمية العربية (ليبيا، الجزائر، اليمن الديمقراطي، سوريا).

٤ ـ تعزيز التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني وتطويره مع القوى الوطنية التقدمية اللبنانية والارتقاء بعلاقات هذا التحالف مع سوريا، ودعم نضال الوطنيين اللبنانيين لتحرير المحتل من وطنهم ومن اجل دحر مشروع الهيمنة الكتائبية وضمان حرية لبنان وعروبته واستقلاله وانتصار المشروع الوطني.

٥ ـ تنظيم علاقات الثورة الفلسطينية مع القوى الوطنية اللبنانية من اجل حماية امن جماهيرنا ومخيماتنا وصيانة حقوقها المدنية والاجتماعية والتمسك بحقوقها الوطنية في التنظيم والعمل السياسي وحمل السلاح والانخراط في صفوف الثورة.

٦ ـ دعم التضامن العربي على اسس الالتزام بالكفاح القومي ضد الصهيونية واسرائيل والتصدي للمشاريع الامبريالية والحلول الاستسلامية ودعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل احقاق حقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

٧ ـ اقامة علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية على اسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية.

على الصعيد الدولي

١ ـ م.ت.ف. جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، تحرص اشد الحرص على تطوير وتوطيد اواصر التعاون والتحالف مع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ تؤيد م.ت.ف. عقد مؤتمر دولي لمعالجة أزمة الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، وبحضور م.ت.ف. بشكل مستقل ومتكافىء وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، ولقطع الطريق على الحلول الجزئية والمنفردة، وعلى اساس مبادرة الحكومة السوفياتية في ٢٩ تموز [يوليو] ١٩٨٤.

٣ ـ التعاون مع دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وتعزيز الاتجاه المعادي للامبريالية والصهيونية والعنصرية في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية.

٤ ـ جنباً الى جنب مع الكفاح المسلح ينبغي تصعيد النضال السياسي والجماهيري لكسب اوسع القوى في صفوف الرأي العام العالمي وكسب المزيد من تأييد دول العالم لحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وحق م.ت.ف. في التمثيل الوحيد والمستقل وتوسيع الاعتراف الدولي بها كممثل شرعي ووحيد.

الجانب التنظيمي

انهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسي في م.ت.ف. باعتبارها جبهة وطنية تشترط قيادة جماعية موثوقة ومؤتمنة على الخط الوطني وتستند الى الاسس الديمقراطية في ممارساتها من خلال:

١ ـ المجلس الوطني الفلسطيني

(أ) توسيع مكتب المجلس الوطني.

(ب) حق جميع فصائل حركة المقاومة، بما في ذلك «فتح ـ المجلس الثوري» و «فتح ـ الانتفاضة» والحزب الشيوعي الفلسطيني، المشاركة بعضوية المجلس الوطني، على ان يجرى تمييز الفصائل التي تطلق على نفسها اسماء واحدة والعمل على توحيدها، ان امكن، وتشجيع اي وحدة بين فصيلين، او اكثر، ويتم تحديد عدد ممثلي هذه الفصائل على مائدة الحوار الوطني.

(ج) تعديل النظام الاساسي لـ م.ت.ف. بحيث يشمل كافة الاصلاحات المتفق عليها.

٢ ـ المجلس المركزي

(أ) ان ينتخب من المجلس الوطني مباشرة ومن بين اعضائه، وفق لائحة تحدد اسس تشكيله.

(ب) ان تكون للمجلس صلاحيات تقريرية.

(ج) تكون للمجلس صلاحية محاسبة اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وله الحق في تجميد اعضاء من اللجنة التنفيذية، بما لا يتجاوز ثلث عدد اعضائها.

(د) يشكل المجلس لجان عمل فاعلة، ودائمة، من بين اعضاء المجلس الوطني، وعلى اسس جبهوية.

(هـ) توضع لائحة داخلية لتنظيم عمل المجلس المركزي وتعتبر جزءاً من النظام الاساسي.

٣ ـ اللجنة التنفيذية

(أ) تشارك كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها بالمجلس الوطني الفلسطيني في عضوية اللجنة التنفيذية.

(ب) تنتخب اللجنة التنفيذية نواباً لرئيس اللجنة التنفيذية وتحدد صلاحياتهم ومهماتهم في اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية.

(ج) تشكيل امانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا التنظيمية والسياسية والمالية والعسكرية، في الفترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية، وبحيث لا يتجاوز عدد اعضائها ثلث عدد اعضاء اللجنة التنفيذية.

(د) تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضائها لجان اختصاص للاشراف على الشؤون السياسية وشؤون الوطن المحتل، بما في ذلك سياسة دعم الصمود، ولبنان.

(هـ) يضع المجلس الوطني لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية وتصبح جزءاً من النظام الاساسي.

٤ ـ الاتحادات الشعبية

(أ) المحافظة على وحدة الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بأسس العمل الجبهوي داخل صفوفها.

(ب) اعادة توحيد الاتحادات الشعبية، وفقاً للوائح وانظمتها الداخلية.

٥ ـ دوائر ومؤسسات م.ت.ف.

(أ) اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب وممثليات ومؤسسات م.ت.ف. على اسس جبهوية تراعي الكفاءة والالتزام الوطني.

(ب) تشكل اللجنة التنفيذية لجنة خاصة لدراسة اوضاع الدوائر والمكاتب والممثليات والمؤسسات، بما يضمن تطوير فعاليتها وحسن ادائها وفقاً للفقرة اعلاه وتقديم توصياتها بهذا الشأن الى اللجنة التنفيذية.

٦ ـ الدورة القادمة للمجلس الوطني

(أ) تعتبر الدورة القادمة للمجلس الوطني دورة توحيدية وتعقد على اساس عضوية الدورة الـ ١٦ ويتم الغاء عضوية البعض واضافة عضوية الذين يتم الاتفاق على عضويتهم من الفصائل والشخصيات الوطنية وممثلي المنظمات الشعبية على مائدة الحوار الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغة الجبهوية لمندوبي المنظمات الشعبية في عضوية المجلس الوطني.

(ب) يعتبر هذا تشكيلاً للمجلس الوطني السابع وتسمى دورته الاولى الدورة التوحيدية.

المواقف

١ ـ الجبهة الديمقراطية رفضت الفقرة ب من البند السادس، والسبب الاساسي انه يؤدي الى تمديد المجلس السابع ٣ سنوات اخرى.

٢ ـ تحفظ الاخ خالد الفاهوم على البند السادس بفقرتيه أ و ب، وذلك تمسكاً بالنظام الاساسي لـ م.ت.ف.

٣ ـ «المجلس الثوري» مع الموافقة على البند بفقرتيه على ان لا تشكل الفقرة ب عقبة امام الوحدة الوطنية.

الثوابت السياسية والتنظيمية للوحدة الوطنية

اولاً ـ السياسة:

(أ) الغاء اتفاق عمان، رسمياً وعلنياً.

(ب) رفض قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

(ج) وقف العلاقات السياسية مع نظام كامب ديفيد.

ثانياً ـ التنظيمية:

(أ) جميع البنود التنظيمية من البند الاول حتى البند الخامس.

(ج) الفقرة أ من البند السادس.

المواقف

• تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة كافة البنود التنظيمية، بما فيها الفقرة ب من البند السادس، من الثوابت.

الحوار

• تم تحديد المواقف من الحوار الشامل على الشكل التالي:

١ ـ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة:

(أ) ان تلغي اتفاق عمان الجهة التي وقعته، اي اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المجلس [الوطني]، وذلك بشكل مسبق وقبل بدء الحوار.

(ب) يجب ان يصدر عن اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة «فتح» بيان بقطع العلاقات مع نظام كامب ديفيد وقبل بدء الحوار...

٢ ـ جبهة التحرير الفلسطينية:

(أ) الغاء اتفاق عمان مع الموافقة على ان يتم ذلك في الجلسة الاولى للحوار، على ان يصدر الالغاء من الاخ ياسر عرفات بضمان عربي.

(ب) ان يتم قطع العلاقات مع نظام كامب ديفيد اثناء الحوار وقبل الوصول الى المجلس الوطني.

٣ ـ «فتح ـ المجلس الثوري»:

(أ) نفس رأي جبهة التحرير الفلسطينية على ان يضمن هذا الامر من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد والاخ العقيد معمر القذافي قبل الحوار.

(ب) قطع العلاقات مع نظام كامب ديفيد اثناء الحوار والتأكيد على ذلك في قرارات المجلس الوطني.

٤ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

(أ) نحن نناضل من اجل الالغاء العلني والرسمي لاتفاق عمان قبل الحوار، مع الاستعداد للقبول بالغائه، رسمياً وعلنياً، في الجلسة الاولى للحوار، على ان يقترن ذلك بضمانات عربية.

(ب) نفس رأي جبهة التحرير الفلسطينية و «فتح ـ المجلس الثوري».

٥ ـ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

نصادق على ما قاله الرفيق جورج حبش.

٦ ـ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

(أ) ان يعلن الغاء اتفاق عمان، علنياً ورسمياً، قبل بدء الحوار، من قبل اللجنة المركزية لحركة «فتح».

(ب) ان تعلن اللجنة المركزية لحركة «فتح» وقف العلاقات مع النظام المصري، طالما بقي متمسكاً باتفاقيات كامب ديفيد، وقبل الحوار.

٧ ـ الاخ الفاهوم:

(أ) نفس رأي جبهة النضال الشعبي.

(ب) نفس رأي جبهة النضال الشعبي.

ملاحظات

تحفظت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة على البند الثاني من الجانب التنظيمي وطالبت بان يضاف الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ «القيادة المؤقتة» (عربي عواد) الى الفصائل التي يحق لها المشاركة في عضوية المجلس الوطني.

كما تحفظ الاخوة في الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، و «فتح ـ المجلس الثوري» على البند المتعلق بالمؤتمر الدولي.

التواقيع: خالد الفاهوم؛ الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين؛ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة؛ جبهة التحرير الفلسطينية؛ «فتح ـ المجلس الثوري».

طرابلس الغرب، ١٩٨٧/٣/٢٣
[نقلاً عن **الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٧/٤/٥]

◇
◇ ◇

قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالغاء «اتفاق عمان»

كانت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية قد توصلتا بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ الى توقيع اتفاق مشروع عمل مشترك [اتفاق عمّان] بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للشعبين، الفلسطيني والاردني، طبقاً لقرارات القمة العربية في فاس، وبعد توقف عمل اللجنة العربية السباعية، كآلية جديدة لمشروع السلام العربي، وذلك لضمان احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، عبر الجهود الدولية والعربية الجارية.

وجاء الاتفاق استناداً الى قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، وبخاصة قرارات الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة التي اكدت على العلاقات الاخوية المميزة بين الشعبين الشقيقين، والتي دعت الى قيام علاقات مستقبلية على اسس كونفدرالية بين دولتي فلسطين والاردن، والى تنسيق الجهود لتحرك سياسي مشترك، وللتصدي للحلول والتسويات المنفردة واسقاط مشروع الوطن البديل.

و [في] اثناء مسيرة العمل المشترك، ظهرت خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص الاتفاق وكيفية تلبيتها، وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الاميركية واوساط اخرى، تم على اثرها اعلان الاردن، بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩، وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع اتخاذه اجراءات معينة وضعت الاتفاق في موقع الشلل واوجد حالة من الجمود وخللاً ملحوظاً في العلاقات.

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الاخوية المميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وفي ضوء ما اثبتته التجربة العملية من ان الاتفاق المذكور اصبح عقبة امام تنمية هذه العلاقات، وحيث انه لم يعد قائماً بالفعل على ارض الواقع، فانها تعتبره لاغياً.

وهي، في الوقت [عينه]، ستتابع جهودها في اطار سياستها الثابتة من اجل ايجاد اسس جديدة للعمل مع الاردن والدول العربية الاخرى، تحقيقاً للنضال المشترك في اطار العمل العربي الموحد والتضامن العربي الفعال لتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وبناء الوحدة العربية الشاملة، آخذين بعين الاعتبار قرار القمة العربية بالموافقة على المؤتمر الدولي الذي يشارك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وبمشاركة اطراف النزاع في الشرق الاوسط، بما في ذلك م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في اطار الامم المتحدة وتحت اشرافها.

الجزائر، ١٩٨٧/٤/١٩
[نقلاً عن **وفا**، تونس، ١٩٨٧/٢/٢٠]

الرد الاردني على قرار الغاء «اتفاق عمان»

صرح الناطق الرسمي [الاردني] بما يلي:

ان الحكومة الاردنية، بعد ان اطلعت على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبار اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥ الموقع بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لاغياً، لتود ان تؤكد ان ما تضمنه الاتفاق من مبادىء تعكس العلاقة المتميزة بين الشعبين العربيين، الاردني والفلسطيني، ستظل النبراس الذي يهتدي به الاردن في مساعيه الجادة المتواصلة على الصعيدين، القومي والدولي، نحو تحرير الارض الفلسطينية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

ان اتفاق ١١ شباط [فبراير]، في اساسه، كان ثمرة قناعة اردنية ـ فلسطينية مشتركة، استندت الى مقررات قمة فاس واستهدفت تمهيد الطريق امام منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في اعمال المؤتمر الدولي المقترح، مثلما كان انطلاقة قومية انبثقت عن الحس الاردني بالمسؤولية الخاصة تجاه اهلنا من ابناء الشعب الفلسطيني.

وكما يعلم الجميع، فقد واصل الاردن بذل الجهود الحثيثة لعقد المؤتمر الدولي مع الاصرار على فتح الطريق امام منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال المؤتمر، ممثلة للشعب الفلسطيني، بالرغم من اعلان وقف التنسيق مع قيادة المنظمة في ١٩ شباط [فبراير] ١٩٨٦.

وتؤكد الحكومة الاردنية، بهذا الصدد، أنها لن تسمح لقرار اللجنة التنفيذية ان يشكل عائقاً امام الجهود العربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الى جانب جميع اطراف النزاع.

وفي كل الظروف، فسيبقى الشعب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بمستقبله، باعتباره المعني الاول في التخلص من الاحتلال الاسرائيلي لارضه الفلسطينية واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة على ارضه.

[نقلاً عن **الدستور**، عمان، ٢٢/٤/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني، والتزاماً بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، نؤكد على الاسس التالية، كقاعدة للعمل الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

اولاً ـ فلسطينياً:

١ ـ التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس، والالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الهادف لانجاز هذه الحقوق.

٢ ـ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً

شرعياً وحيداً لشعبنا، ورفض التفويض والانابة والمشاركة في التمثيل الفلسطيني، ورفض ومقاومة اية بدائل من منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ التمسك باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ورفض الوصاية، والاحتواء، والالحاق، والتدخل في شؤونها الداخلية واقامة بديل منها.

٤ ـ مواصلة النضال بأشكاله كافة، كفاحاً مسلحاً وجماهيرياً وسياسياً، لتحقيق اهدافنا الوطنية وتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية من الاحتلال الصهيوني، ومواجهة مخططات التحالف الامبريالي ـ الصهيوني العدوانية في منطقتنا، وبخاصة التحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، [وذلك] تعبيراً اصيلاً عن حركة التحرر الوطني لشعبنا المعادية للامبريالية والاستعمار والصهيونية.

٥ ـ الاستمرار في رفض قرار مجلس الامن ٢٤٢، وعدم اعتباره اساساً صالحاً لحل القضية الفلسطينية، لانه يتعامل معها كقضية لاجئين، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٦ ـ رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية الى تصفية قضيتنا الفلسطينية، ومن بينها اتفاقيتا كامب ديفيد، ومشروع ريغان، والحكم الذاتي، ومشروع التقاسم الوظيفي بمختلف صيغه.

٧ ـ التمسك بقرارات القمم العربية المتعلقة بقضية فلسطين، وبخاصة قمة الرباط في العام ١٩٧٤، وباعتبار مشروع السلام العربي الذي قررته قمة فاس في العام ١٩٨٢، واكده مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء في العام ١٩٨٥، اساساً للتحرك العربي على الصعيد الدولي، سعياً لايجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الاراضي العربية المحتلة.

٨ ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني، آخذاً في الاعتبار قراري الامم المتحدة، الرقم ٣٨/٥٨ ج والرقم ٤١/٤٣ بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، يؤيد عقد المؤتمر الدولي في اطار الامم المتحدة، وتحت اشرافها، وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك مشاركة الاطراف المعنية بالنزاع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

ويؤكد المجلس على ضرورة ان يكون للمؤتمر الدولي صلاحيات كاملة، كما يعبر عن تأييده للمقترح الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة المبادرة)، ويطالب بسرعة تشكيلها وانعقادها.

وينوه المجلس، مقدراً بهذا الخصوص قرارات مؤتمر القمة الاسلامية الخامس المنعقد في الكويت، ومؤتمر قمة دول عدم الانحياز الثامن المنعقد في هراري ولجنة التنسيق المنبثقة عنها، ومؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا التي ايدت عقد المؤتمر الدولي واللجنة التحضيرية والمساعي المبذولة لعقد هذا المؤتمر.

٩ ـ تعزيز وحدة جميع القوى والمؤسسات الوطنية داخل الوطن المحتل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والارتقاء بأشكال العمل المشترك بينها في النضال ضد العدو الصهيوني، وسياسة القبضة الحديدية الاسرائيلية، ومخططات الحكم الذاتي، والتقاسم الوظيفي، والتطبيع بالامر الواقع، وما يسمى بخطة التنمية، وضد التدخلات الهادفة الى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها تعيين المجالس البلدية والقروية، ودعم صمود شعبنا، ممثلاً بقواه ومؤسساته الوطنية.

١٠ ـ تعزيز وحدة العمل من اجل تنظيم اوضاع مخيماتنا في لبنان، والدفاع عن وجودها، وتوطيد وحدة شعبنا فيها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتمسك بحقوق شعبنا في لبنان، في الاقامة والعمل والتنقل وحرية العمل السياسي والاجتماعي، ورفض المحاولات الهادفة تهجير شعبنا وتجريده من السلاح، والتأكيد على حقه في القتال ضد العدو الصهيوني، وحماية نفسه، والدفاع عن مخيماته، وفق اتفاقية القاهرة وملحقاتها، التي تنظم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية اللبنانية، والمساهمة مع اشقائنا اللبنانيين وقواهم الوطنية في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان.

١١ ـ العمل من اجل حماية شعبنا، ورعايته، والعناية بشؤونه، في مختلف اماكن تواجده، والتمسك بحقوقه في الاقامة، والتنقل، والعمل، والتعلم، والصحة، والامن، وفقاً لقرارات جامعة الدول العربية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وضمان حرية العمل السياسي، تجسيداً لروابط الاخوة العربية والانتماء القومي العربي، وتعزيز تلاحمه مع اشقائه العرب.

ثانياً ـ عربياً:

١ ـ العمل على تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمم العربية والالتزام بمواثيق العمل العربي المشترك ومعاهدة الدفاع المشترك، وعلى اساس حشد الطاقات لتحرير الاراضي العربية المحتلة، ولمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الاميركية للسيطرة على امتنا العربية.

٢ ـ تعزيز علاقات التحالف مع قوى حركة التحرر العربية على قاعدة العمل لتحقيق اهداف النضال القومي المشترك ضد الامبريالية والصهيونية، والسعي لاعادة تشكيل الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، للقيام بدورها القومي في دعم الثورة وحمايتها.

٣ ـ دعم نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني، ومن اجل وحدة لبنان وعروبته، واستقلاله، وتعزيز التحالف الكفاحي اللبناني ـ الفلسطيني.

قرار خاص:

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن اعتزازه وتقديره للشعب اللبناني الشقيق ويؤكد على اهمية استقرار التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية البطلة برئاسة الاخ وليد جنبلاط وسائر القيادات والقوى الوطنية والاسلامية الاخرى التي تصدينا معها للغزو الصهيوني ولحصار بيروت، والتي قاتلنا معها، وما زلنا، لتحرير الارض اللبنانية من الاحتلال الصهيوني.

ويؤكد لهم ان الثورة الفلسطينية ستبقى سنداً لبرنامجهم، ومن اجل استمرار المواجهة المشتركة في خندق نضالي واحد ضد الاحتلال والعدوان الاسرائيلي، ومن اجل وحدة لبنان وعروبته واستقلاله.

٤ ـ العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، على قاعدة اهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية، ووفق قرارات القمم العربية، وبخاصة الرباط وفاس، على اسس التكافؤ والاحترام المتبادل، وصولاً الى علاقات كفاحية فلسطينية ـ سورية وعربية وثيقة.

٥ ـ الحرب العراقية ـ الايرانية: العمل على وقف الحرب الايرانية ـ العراقية باعتبارها حرباً مدمرة للشعبين الجارين المسلمين، ولا تستفيد منها الا القوى الامبريالية والصهيونية، وترمي الى استنزاف الجهود والطاقات العربية بعيداً عن ميدانها الرئيسي في مواجهة العدوان الصهيوني المدعوم من الامبريالية الامريكية ضد الامة العربية والبلدان الاسلامية.

ان المجلس الوطني الفلسطيني، اذ يثمن المبادرات العراقية السلمية الهادفة لوقف هذه الحرب واقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين تقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وعدم تدخل اي منهما في الشؤون الداخلية للآخر، واحترام خياراتها السياسية والاجتماعية، يقف مع العراق الشقيق في الدفاع عن ارضه، وعن كل ارض عربية تتعرض للعدوان والغزو الخارجي، كما يدين احتلال ايران للاراضي العراقية، والتواطؤ الاميركي ـ الاسرائيلي في ادامة هذه الحرب من طريق الصفقات التسليحية الاميركية، والاسرائيلية، لايران.

٦ ـ الاردن: التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني، والعمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين ولامتنا العربية، وتدعيم نضالها المشترك من اجل تعزيز استقلال الاردن وضد اطماع التوسع الاسرائيلي على حساب اراضيه، وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن، على اساس ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، داخل الارض المحتلة وخارجها، كما اكد قرار الرباط العام ١٩٧٤، وان اية علاقة مستقبلية مع الاردن تقوم على اسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين، والتأكيد على التمسك بالاسس التي اقرتها دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة وقرارات قمة بغداد بشأن دعم الصمود، بما في ذلك ما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية.

٧ ـ مصر: ان المجلس الوطني الفلسطيني، اذ يؤكد الدور التاريخي لمصر وشعبها العظيم في اطار النضال العربي ضد العدو الصهيوني، وتضحيات شعب مصر الشقيق وجيشها البطل، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وفي النضال من اجل الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والصهيونية، وفي الكفاح من اجل تحرير الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة في المواقع والميادين كافة؛ واذ يقدر المكانة القومية، والدولية، لمصر، واهمية عودة مصر وتوليها لدورها الطبيعي على الساحة العربية، يقرر:

تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد اسس العلاقات الفلسطينية ـ المصرية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني (وبخاصة الدورة السادسة عشرة) بما تضمنته من مواقف وبما احتوته من ثوابت النضال الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد، وفي ضوء قرارات مؤتمرات القمم العربية ذات العلاقة، بما يحقق اهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف

والتي اكدتها هذه القرارات العربية، وبما يخدم النضال الفلسطيني والعربي ضد العدو الصهيوني ومن يدعمه.

ثالثاً ـ دولياً:

١ ـ توطيد علاقات التحالف مع حركة التحرر العالمية.

٢ ـ التعاون الوثيق مع الدول الاسلامية والدول الافريقية ودول عدم الانحياز، وتنشيط عمل منظمة التحرير الفلسطينية [على] ساحات هذه الدول لتعزيز العلاقات معها وكسب مزيد من التأييد للنضال الفلسطيني فيها.

٣ ـ توطيد علاقات التحالف النضالي مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي، ومع جمهورية الصين الشعبية.

٤ ـ دعم نضال الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعنصرية من اجل تحررها الوطني، وبخاصة في جنوب وجنوب غرب القارة الافريقية، واميركا الوسطى، والجنوبية، وادانة الحلف العدواني القائم بين النظامين العنصريين في تل ـ ابيب وجنوب افريقيا ضد الامة العربية والشعوب الافريقية، والوقوف، بحزم، مع دول المواجهة الافريقية في نضالها ضد نظام بريتوريا العنصري، وكذلك الوقوف، بحزم، مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا.

٥ ـ العمل بمختلف الوسائل على الساحة الدولية لفضح العنصرية الصهيونية وممارستها في وطننا المحتل، وهو موقف اكده قرار الامم المتحدة التاريخي الرقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بأن الصهيونية شكل من اشكال العنصرية، والعمل على افشال التحرك الصهيوني الامبريالي لالغاء هذا القرار.

٦ ـ العمل على تطوير المواقف الايجابية من قضيتنا في الاوساط الغربية، والاوروبية، وفي اليابان، واستراليا، وكندا، وتوثيق العلاقة مع الاحزاب والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية التي تؤيد حقوقنا الوطنية الثابتة.

٧ ـ مشاركة شعوب العالم في النضال من اجل السلم العالمي، والانفراج الدولي، ووقف سباق التسلح، ودرء خطر الحرب النووية، ودعم المبادرات السوفياتية في هذا المجال، واظهار خطورة التسلح النووي الاسرائيلي، بالتعاون مع جنوب افريقيا، على المنطقة والسلام العالمي، والعمل، في المحافل الدولية، على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية.

٨ ـ تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وادانة كل المحاولات الصهيونية المدعومة من قبل الامبريالية الاميركية لدفع المواطنين اليهود في عدد من بلدان العالم للهجرة الى فلسطين المحتلة، ودعوة كل القوى الشريفة للتصدي لهذه الحملات الدعاوية المسعورة وآثارها الضارة.

٩ ـ يثمن المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، الجهود التي تقوم بها لجنة الامم المتحدة الخاصة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة بالتعاون مع اجهزة الامم المتحدة المختلفة، وخاصة في مجال تنظيم ندوات دولية ومؤتمرات صحافية بهدف توعية الرأي العام العالمي وتزويده بحقيقة اهداف نضال الشعب الفلسطيني.

كما يشيد المجلس بجهود المنظمات غير الحكومية في العالم لدعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق حقوقه الثابتة في فلسطين.

قرار:

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن عميق شكره وتقديره للجزائر الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على الموقف القومي النبيل الذي وقفته الجزائر، وما زالت، تجاه الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المعركة القومية الواحدة من اجل انتصار شعبنا في معركة التحرير والعودة.

ان المجلس الوطني، انطلاقاً من وحدة المصير القومي، ومن وحدة النضال ضد العدو الصهيوني المغتصب، وعلى ارضية التضامن العربي والاخوة الكفاحية بين الجزائر وفلسطين، ليسجل، بكل اعتزاز، للجزائر الشقيقة دورها الطليعي والقومي الرائد بدعوتها الصادقة، والمخلصة، لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على ارض الجزائر البطلة.

ولقد توج الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، مبادرته القومية الاصيلة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بترحيبه باستضافة الحوار الوطني الشامل وعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائر.

ان المجلس الوطني، وهو يثمن عالياً هذه المواقف الرائدة تجاه ثورتنا وشعبنا، والتي تشكل منعطفاً

حاسماً في معركة المصير القومي الواحد، ليعلن، باسم الشعب الفلسطيني وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، ان هذه المواقف الجزائرية الرائدة انما تعبر عن عميق الالتزام القومي الصادق من الجزائر، رئيساً وحكومة وحزباً وشعباً، تجاه الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة.

ومن هنا، يتوجه المجلس الوطني بهذه التحية الحارة، والنابعة من قلوب الفلسطينيين جميعاً، الى الجزائر الشقيقة، معاهداً بلد المليون ونصف المليون شهيد على مواصلة الكفاح والنضال حتى يكتب النصر لشعبنا وامتنا ويرتفع علم فلسطين فوق القدس.

تحية للجزائر البطلة،

تحية لقائدها المناضل الشاذلي بن جديد،

تحية لابناء الجزائر الذين احتضنوا ثوار فلسطين وهم يعززون وحدتهم ويرصون صفوفهم تحت راية النضال، من اجل فلسطين الحرة المستقلة.

الجزائر، ٢٥/٤/١٩٨٧

◇
◇ ◇

مؤتمر صحافي للدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان بموقف جمهورية مصر العربية ازاء قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر.

في الوقت الذي اضطلعت فيه مصر بالدور الاكبر في العمل على كافة الاصعدة العربية والدولية من اجل مؤازرة الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وحمايته من العدوان الذي تعرض له من قوى التآمر والتسلط، وكذا من اجل اقناع القوى الدولية المؤثرة بضرورة اتاحة الفرص لمنظمة التحرير الفلسطينية للقيام بدورها في عملية السلام والمشاركة في المؤتمر الدولي، بهدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة، وضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الثابت في تقرير مصيره على ارضه، وفي الوقت الذي لاحت فيه بوادر امل في الحصول على موافقة الاطراف المعنية على عقد المؤتمر الدولي بمشاركة فلسطينية نشطة ومؤثرة؛ في هذا الوقت بالذات، اصدر المجلس الوطني الفلسطيني قراراً تعرض فيه للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر، على نحو عدائي، يتنكر للتضحيات التي قدمتها مصر لمناصرة الشعب الفلسطيني، ومساندته، في كل مراحل كفاحه. وكان المبرر الوحيد الذي قدم لهذا القرار الطائش، الذي صدر بغير مناسبة، وبافتئات تام على الحقيقة، هو انه كان الثمن المطلوب لارضاء بعض الدول. ومن الغريب ان يبيح المجلس الوطني لنفسه ان يتنكر، الى هذا الحد، لنضال مصر، التي اخذت على عاتقها ان تقوم بالدور الذي عجزت قيادات منظمة التحرير [الفلسطينية]، او تخلت عن القيام به، كما لو كان مسؤولية مصرية قبل ان تكون مسؤولية فلسطينية، في الوقت الذي اغمض فيه المجلس المذكور عينيه، واصم اذنيه، عن القوى التي حاولت اذلال الشعب الفلسطيني، واهدار كرامته، ومصادرة حريته، حتى وصل الأمر الى حد التصفية الجسدية وارتكاب المجازر الجماعية،

وحيث ان مصر لا تملك السكوت على هذا العبث، والافتراء، التي ترتكبه عناصر هي ابعد ما تكون عن الالتزام بأية قضية وطنية، او قومية؛ هذه العناصر التي اساءت اساءة بالغة الى كفاح الشعب الفلسطيني، وشوّهت صورته، ووضعت نفسها في خدمة القوى المشبوهة التي انساقت للتآمر على

الشعب الفلسطيني، وطعنه في ظهره، وهو يواجه اعتى التحديات،

وحيث ان مصر قد نبهت قادة م.ت.ف. قبل عقد اجتماع المجلس الوطني، اثناء انعقاده، الى مغبّة اي مساس بمصر وما قدمته من تضحيات، او تنكر لمواقفها، ونصحتها بتوجيه اهتمامها، وتكريس جهودها، لخدمة القضية الفلسطينية، والتعبير عن آمال الشعب الفلسطيني ومطالبه وهمومه، لذلك، كان من المتوجب ان تضع مصر حداً لهذا الاسفاف، وتجابه ذلك الموقف غير المسؤول بالحزم الذي تمليه المصلحة القومية العليا، وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر والوفاء لذكرى شهدائها ومسيرتها النضالية، ولذلك، فقد قررت جمهورية مصر العربية ما يلي: اغلاق جميع مكاتب م.ت.ف. والمؤسسات التابعة لها في جمهورية مصر العربية، وما يترتب على ذلك من اجراءات. وقد تم بلاغ هذا القرار الى مكتب م.ت.ف. قبل اغلاقه.

وغني عن البيان، ان هذا لا يعني اي تغيّر في موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطيني، لأن هذا الموقف هو التزام مبدئي لا يتزعزع، نابع من ايمان مصر بعدالة قضية هذا الشعب الذي يعاني من محنة لم يتعرض لها شعب آخر في التاريخ المعاصر، وفُرضت عليه قيادات لا تدرك معنى الالتزام بالقضية، وكل ما يهمها هو السعي لتحقيق المكاسب بالمؤامرات والمناورات؛ بل ان هذا الموقف الحازم الذي تتخذه مصر هو الموقف الذي يصون، بالفعل، حق الشعب الفلسطيني الباسل في الخلاص من الاحتلال وتحرير ارضه وارادته. وشكراً.

[اذاعة **صوت العرب** ، القاهرة، ٢٧/٤/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

شخصيات فلسطينية واسرائيلية تطرح تصوراً للتسوية

[بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧، عصراً، اجتمع، في فندق الملك داوود في القدس الغربية، مسؤولان من حزب العمل الاسرائيلي هما رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ابا ايبن، ورئيسة لجنة العمل والرفاه الاجتماعي التابعة للكنيست، اورا نمير، مع اربع شخصيات فلسطينية هي الياس فريج، وحنا سنيوره وسعيد كنعان وباسل كنعان، واصدروا بياناً موقعاً من قبلهم يتضمن تصوراً حول احلال تسوية في المنطقة، وفي ما يلي نصه الحرفي]

لقد شاء القدر للفلسطينيين العرب والاسرائيليين ان يعيشوا معاً في هذه البلاد بسلام وأمن وكجيران احرار متساوين. ان الهدوء الظاهري المقيم في المنطقة لا يمكن اعتباره ثابتاً، وهو، في الواقع، لا يعدو الهدوء الذي يسبق انفجارات خطيرة محتملة. ولذلك، فاننا نناشد جميع الاطراف المسؤولة وضع حدّ نهائي للجمود الحالي والمبادرة، دون تأخير، الى بذل الجهود الرامية الى تحقيق دفعة جديدة في عملية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. ان سلاماً كهذا ينبغي ان ينطوي على عناصر تتلاءم [مع] أمن اسرائيل وتتفق والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ان المفاوضات المؤدية الى تسوية كهذه يجب ان تتم ضمن اطار مؤتمر دولي متفق عليه مع مفاوضات مباشرة بين الممثلين الشرعيين المعترف بهم لكل من اسرائيل والاردن والشعب الفلسطيني، بحيث يجعل ذلك من [الـ] عام ١٩٨٧ عام المفاوضات التي تصورها مؤتمر قمة الاسكندرية الذي عقد في شهر أيلول [سبتمبر] سنة ١٩٨٦.

[نقلاً عن **الفجر**، القدس، ٢٦/٣/١٩٨٧]

هكذا يفكرون في «جبهة الانقاذ»

[تحت هذا العنوان، نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية مقابلة مع عدد من مسؤولي جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، عقّب خلالها المتحدثون على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة التي عقدت في الجزائر؛ كما تحدثوا عن الوضع الفلسطيني عامة، وعن الاسباب التي دفعتهم الى عدم الاشتراك، او عدم الاستمرار، في الحوار الوطني الفلسطيني الذي ادى الى اعادة توحيد م.ت.ف. فيما يلي ننشر نصوص عدد من الاسئلة والاجوبة في المقابلة المذكورة]

خالد الفاهوم

...

● **دعنا اذن نستعرض نتائج مؤتمر الجزائر قياساً على وثيقة طرابلس.**

○ وثيقة طرابلس شارك في التوقيع عليها ٦ فصائل بالاضافة الى شخصياً، وهذه الوثيقة تمثل الحد الادنى لأنها تنطلق من الميثاق الوطني، ومن القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في دوراته الشرعية. وفي هذه الوثيقة ٤ نقاط أساسية اسموها بـ «الثوابت»، وهي:

● الغاء اتفاق عمان.

● اغلاق بوابة القاهرة رسمياً وعملياً، وفي هذا النطاق نرجو ان لا يزايد علينا احد، فنحن نقدر تضحيات الشعب المصري، ولكن طالما ان كامب ديفيد يمس جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، ويمس العمق العربي والقومي فانه لا بد من اغلاق بوابة القاهرة. ثم اننا نلاحظ ان المغرب العربي، [الذي] لم يتورع مليكه عن اقامة اوثق العلاقات والروابط مع العدو الصهيوني، لم يجرؤ حتى الآن على اعادة العلاقات مع مصر، فلماذا تجرؤ قيادة منظمة التحرير التي يفترض فيها ان تكون اكثر الاطراف حرصاً في بناء علاقاتها على التنسيق مع مصر في تورطها ؟

● اهمية القطر العربي السوري بالنسبة للثورة الفلسطينية، وهي اهمية تنبع من موقع وموقف سوريا. وهي اهمية جيوبولوتيكية. فالثورة الفلسطينية من دون سوريا تبقى من دون رئتين، وهذا امر واضح.

● ضرورة قيام قيادة جماعية (وهو الجانب التنظيمي). ودعنا ننتقل الى نتائج مؤتمر الجزائر وسنجد ان هذا المؤتمر نفذ البند الاول من وثيقة طرابلس وأهمل بقية البنود، علماً بأن اتفاق عمان كان مجمداً وبحكم الميت الذي ينتظر تشييعه.

... من المعروف ان علاقة سوريا باللجنة المركزية كانت وما زالت مقطوعة، ولكن بعد توقيع وثيقة طرابلس ابلغني الرئيس حافظ الاسد بأن سوريا مستعدة لاستقبال كل من يقبل بوثيقة طرابلس ومن دون اي استثناء. لكن المبادرة لقيت آذانا صماء. ولقد عرضت على الاخ ياسر عرفات واللجنة المركزية ان يأتي وفد من اللجنة الى دمشق لمباشرة الحوار على هذا الاساس، لكنني قوبلت بالاعتذار على اساس ان الوقت لم يعد يسمح بذلك، وكأنه لا يمكن تأجيل عقد اجتماع الجزائر يوماً واحداً او يومين اثنين، بل وكأن المؤتمر الدولي سيعقد غداً او بعد غد.

...

● **كيف تتصور شروط المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ؟**

○ باختصار هي التمسك بقرارات المجلس الوطني حتى الدورة ١٦، والتزام القيادة الجماعية، بمعنى الالتزام بوثيقة طرابلس في جانبيها، السياسي والتنظيمي.

احمد جبريل

...

○ هذه القيادة... هي التي احدثت الانشقاق في صفوف منظمة التحرير، وهي التي تنازلت عن حق المنظمة في التمثيل الشرعي والوحداني، وهي التي كرست الانابة والتمثيل، وصمتت صمتاً ابدياً ومشبوهاً عما يدعى بالتقاسم الوظيفي. وفي الوقت الذي كانت تعلن فيه بلسان عرفات عن الاستعداد للتفاوض مع

العدو. وليس غريباً في ان هذا السعي ما زال قائماً ومتزايداً حتى هذه اللحظة. والذين استمعوا الى عرفات منذ ايام وهو يعلن عن رغبته في لقاء اي صهيوني ولو كان شامير نفسه يجب عليهم ان يتأكدوا ان الازمة في منظمة التحرير ما زالت قائمة ومستمرة لان الصراع داخل المنظمة هو الصراع بين نهجين ثابتين: الاول هو نهج المناورة والمساومة والحل التصفوي، والثاني هو نهج المواجهة ومتابعة مسيرة الكفاح وتصعيد الصراع مع العدو وادواته حتى تحقيق الغلبة للمشروع القائم على تحرير كامل الارض الوطنية في فلسطين.

...

• اذن، كيف تفهم الوحدة الوطنية، وهل يمكن تحديد الاساس السياسي والتنظيمي لها ؟

○ اننا مع اي عمل وحدوي فلسطيني على قاعدة تصليب الموقفين السياسي والعسكري وتثوير الجماهير، واية وحدة وطنية لا يمكن ان تتخذ هذه الصفة ان لم تكن وحدة ديمقراطية بمضامين المشاركة الواسعة لجماهير شعبنا، وبمضامين التصدي للمشروع الصهيوني ـ الامريكي وللمبادرات التي يقودها الحسين والحسن وغيرهما. وهنا اطرح هذا السؤال: هل يمكن ان تكون هنالك وحدة وطنية وبيريز يذهب الى ايفران، ومنظمة عرفات وغيرها كأنها في صمت اهل الكهف.

ان الاساس التنظيمي للوحدة الوطنية يتجسد في رفض الهيمنة والاستئثار والتفرد واتخاذ القرارات العشوائية، وفي الابتعاد عن العصبية ورفض فرض الوصاية على الآخرين وفرض قرار العقلية الواحدة وقرار الفرد الواحد... فواقع منظمة التحرير حتى قبل ١٩٨٢ لم يكن واقعاً وحدوياً، وانما كان اصطفافاً هشاً قابلاً للانكسار في كل لحظة... ثم ان عرفات من خلال حركته السياسية للوصول على طريقة السادات الى المفاوضات المباشرة انما يدمر ميثاق منظمة التحرير وينسف مقررات مجالسها الوطنية وذلك في ابسط الحال لا يمكن ان يشكل الا قاعدة لمزيد من الانشقاق ويبعدنا عن الوحدة الوطنية القومية الحقيقية. وفي هذا المجال نستغرب موقف الفصائل المشاركة الآن في اللجنة التنفيذية وصمتها المريب المماثل لصمت القبور، ونقول هل ان موقف هذه الفصائل سيقف عند حد اصدار البيانات وحسب، دون ان يكون لها موقف جازم وحاسم منبثق من مبادىء منظمة التحرير وقائم على بنائها الوطني.

حديثنا عن الوحدة الوطنية يستدعي منّا القول بأن للجغرافيا السياسية دوراً مهماً في تفعيل العمل الفلسطيني الوحدوي؛ فلا وحدة فعلية والمقاتلون في المنافي البعيدة، ولا وحدة مع الذين يبتعدون عن خطوط المواجهة الاساسية ويقبعون في تونس وغيرها، متناسين دور الجغرافيا السياسية الذي تمثله سوريا بكامل ثقلها الجغرافي والبشري وبكامل طاقاتها القومية والوطنية، فسوريا التي كانت دائماً في المواجهة مع العدو ومشاريعه والامبريالية والرجعية لا يمكن لها ان تقبل بأن يكون هنالك علم صهيوني يرفرف في شوارعها كما يفعل نظام كامب ديفيد في مصر، وان عرفات الذي كان دائماً اصل الخلاف مع دمشق، منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن، لا يمكن ان يضع في حساباته اي اعتبار لمقومات ثورية وحقيقة للوحدة الفلسطينية الوطنية.

• ولكن يقال ان اجتماع الجزائر حقق بعض الايجابيات ؟

○ يقولون انهم اوقفوا العلاقة مع مصر. ان هذا الايقاف كان بموجب صيغة مطاطية احيلت الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لاتخاذ قرار بهذا الشأن بعد الاسترشاد بقرارات المجالس الوطنية وخاصة الدورة ١٦. لقد تجاوزوا في هذا القرار وثيقة طرابلس التي اقرت قطع العلاقة تماماً مع النظام المصري. لقد تركوا الباب مفتوحاً وموارباً امام عرفات ليتحرك كيفما يريد وحسبما يشاء، خاصة وان اللجنة الاخيرة من حيث التشكيل كانت لمصلحته، اذ ان ١٢ عضواً منها هم من انصاره ومؤيديه، وتصريحاته الاخيرة تؤكد اية صيغة مطاطية اتخذها اجتماع الجزائر سياسياً وتنظيمياً. فوثيقة طرابلس نصت حرفياً على رفض الهيمنة والتفرد والاستئثار اضافة الى انتخاب نائبين للرئيس، فهل تحقق اي شيء من هذا ؟ هل استطاع حواتمة وحبش ان يمنعا هيمنة نهج عرفات على مجمل الخط السياسي والهيكلية التنظيمية لمنظمة التحرير.

بعد ذلك نجد ان اجتماع الجزائر كان تحالفاً فئوياً بين الاتجاه اليميني... في الساحة الفلسطينية والاتجاه الموالي للسوفيات. وهنا نتساءل: اين دور الاتجاه القومي الذي تم تغييبه بشكل كامل، علماً انه كان دائماً صمام الامان في المحافظة على القضية الفلسطينية. ان للميثاق الوطني الفلسطيني، في نظرنا، قدسية خاصة لابعاده الوطنية والقومية. ولن نسمح لأحد بمسه والتطاول عليه.

• اذن كيف ستتعاملون مع نتائج اجتماع الجزائر ؟

○ لقد رفضنا المشاركة في اجتماع الجزائر، ولذلك فنحن لسنا ملزمين بالتعامل مع اي قرار اتخذ في

تلك الاجتماعات. نحن ننظر الى اجتماع الجزائر على انه اجتماع فئوي. وكان اجتماعاً لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين السياسي والتنظيمي. كان محطة ملونة برتوش مفضوحة لتجسد نتائج مجلس عمان... كان اعادة المبايعة لعرفات ونهجه، سواء في المدى القريب او البعيد. يقولون انهم الغوا اتفاق عمان. قد يكون هذا صحيحاً من حيث الشكل لا من حيث الاساس، حيث انهم يريدون تعريبه، يريدون ان تكون المنظمة ممثلة بوفد عربي لما يسمى بالمؤتمر الدولي بدل ان تكون ضمن وفد اردني، لقد اعلمهم عرفات ذلك منذ ايام، وكذلك فعل مثيله صلاح خلف، اضافة الى انهم كانوا يقولون ان الاتفاق ولد ميتاً، وهذا التعبير على ما اعتقد هو للدكتور حبش، فهل احتلوا المعمورة عندما ألغوا، شكلاً، اتفاقاً ميتاً، ناهيك عن ان الاردن كان قد اتخذ المبادرة في ايقاف العمل بهذا الاتفاق. يقولون ايضاً، انهم اوقفوا العلاقة مع مصر، ولكن اين ذهب هذا القرار ؟ عرفات في الكويت اعلن انه ما زال على موقفه ازاء كامب ديفيد. قال: لا انصاع لقرار يتخذ من هنا او من هناك. واضاف: «حسني مبارك نبيل»، وكشف انه يريد ارسال هاني الحسن الى القاهرة، واذن، ماذا تغير ؟ هل تريدون منا ذر الرماد في العيون وخداع الناس والمساهمة في تضليل الآخرين.

ابو موسى

من جانبه العقيد ابو موسى يرى في ازمة م.ت.ف. جزءاً من ازمة الواقع العربي ولا سيما بعد غياب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. بل يرى ان ظهور التيارات التي كان عنوانها السادات ثم في مرحلة الحسن الثاني، سلبيات انعكست على واقع المنظمة.

ويضيف: «لأن المنظمة تركيب من قوى مختلفة، فانها لم تصل في يوم من الايام، ورغم البرامج، الى تحديد خط واضح. كذلك فان الواقع الفلسطيني عكس نفسه، اي ان كلاً من الواقعين العربي والفلسطيني عكس نفسه سلباً على الآخر».

● ولكن هل تستطيع تحديد المأزق ؟

○ نحن نفهم صراعنا على اساس صراع وجود لا حرب حدود. ولكن الواقع العربي، كما ذكرنا قبل قليل، دخل مرحلة الترهل، واذ ذاك بدأ العد العكسي بالتنازلات المتتالة. نحن نعرف انه في الثورة لا بد من مرحلة الطريق ـ بمعنى تقسيم الطريق الى مراحل ـ لكن قيادة منظمة التحرير عملت على مرحلة الاهداف بدلاً من مرحلة الطريق، فعندما قالت باقامة كيان على اي ارض تنسحب منها «اسرائيل» فانها تكون بذلك قد تخلت عن التحرير، وهنا بداية المأزق.

● لماذا صبرتم في «فتح» طيلة تلك المدة اذن ؟

○ لاننا نشكل تياراً رافضاً في حركة «فتح»، وكنا نطالب بعدم خروج جبهة الرفض ولكنهم كانوا يرون ان الامور نضجت. وما يلفتنا الآن انه عندما بدت في الافق بوادر حقيقية للحل بدأوا يلهثون وراء قيادة عرفات من دون ان يتخلى عرفات عن نهجه. بل بعدما تنازل عن الهدف الاستراتيجي، وطبع العقل الفلسطيني على قبول فكرة التعايش وذلك من خلال ممارسات فكرية او لقاءات مع جهابذة الفكر الصهيوني...

● لماذا ذهبت بعض التنظيمات اليسارية الى عرفات في اعتقادك ؟

○ حسناً، انك تسأل الديمقراطية والشعبية وغيرهما ان كان لديها الامل في تراجع عرفات عن نهجه، فيقول المسؤولون لك ان الامل ضعيف جداً، وانا ارى في ظل اختلال القوى ان التسوية تصفية. فهم اذن غير مختلفين مع عرفات في فهمهم للتسوية. اذن ما الخلاف بينهم [؟] انهم يرونه في التكتيك، فعرفات يستعجل الامور وهم لا يستعجلون ويرون ان الحل لا بد آت عن طريق السوفيات، لكنهم متفقون على الحل السياسي. ولأن المؤتمر الدولي حل سياسي، وارضيتهم حل سياسي، فانه لا بد من التفتيش عمن يمثلهم، والوحيد المقبول لتمثيلهم هو ياسر عرفات. بالله عليك أليس غريباً ان تطالب الجبهتان الشعبية والديمقراطية بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؟ ان الاقليات وحدها هي التي تطالب بحق تقرير المصير، وكأن الشعبية والديمقراطية وغيرهما تعترف للعدو الصهيوني وامام العالم بأن الشعب الفلسطيني اقلية. نحن اصحاب الارض نستجدي سماحاً من عدوّنا بحق تقرير مصيرنا ؟

...

● انتم تنكرون على الآخرين تحالفاتهم ولا سيما مع الحليف السوفياتي، فما بال تحالفاتكم انتم، واين موقعكم من السوفيات بالذات ؟

○ نحن كحركة لنا تحالفات ايضاً، ونرى ضرورة توثيقها، ان كانت عربية ودولية. نحن نرى الكيان الاسرائيلي جزءاً عضوياً من الولايات المتحدة لأن تحالفه مع الولايات المتحدة تبعي وعضوي، ونرى ان

التحالف يجب ان يكون غير تبعي او عضوي والا نصبح جمساً واحداً، نحن نقول ان الاتحاد السوفياتي، بما يمثله من تقدم، يجب ان نكون على وفاق معه، ونعترف باهمية دوره. ولكن لا يجب بالضرورة ان نكون متطابقين معه في فهمه للصراع. نحن قضيتنا الكونية هي فلسطين، وقضية الاتحاد السوفياتي الكونية هي شيء مختلف بالمرة. انها اشمل واكبر واعم. نحن نثمن المواقف السوفياتية سياسياً وعسكرياً، وندعم الاتحاد السوفياتي نقدره حق قدره، ولكننا لا نجامل في مسألة انهاء الصراع، لأن انهاء الصراع يعني تكريس تشريد شعبنا.

• **اذن، انت ترفض المؤتمر الدولي ؟**

○ في المؤتمر الدولي لا بد من اخذ وعطاء، ونحن لا نملك الارض ولا نملك القوة فكيف نعطي السلام ؟ ثم اننا لا نرى ان المؤتمر في قراراته السياسية سيكون منسجماً مع ميثاق منظمة التحرير ومع برامجنا التحررية وهذا لا يعني ان السوفيات لو رأوا اننا حررنا عكا او غيرها سيتأثرون ويغضبون، ولكنهم يدركون الواقع العربي؛ ثم انني لا استطيع ان اطالب السوفياتي بأن يكون خادم الحرمين الشريفين.

• **ولكن سوريا من الدول التي دعت الى عقد المؤتمر الدولي ؟**

○ انا، للحقيقة والتاريخ، لم اسمع من رسمي سوري واحد ان المؤتمر الدولي غير مرحلة اعتراضية. وكل ما سمعته من الرسميين في دمشق ان المؤتمر مجرد مرحلة تسمح باستكمال البناء واستعادة التوازن الاستراتيجي، وانا مضطر لتصديق سوريا لانها لم توقع مواثيق بخلاف ذلك. اما من جهتنا، فقد قلنا للرئيس الاسد اننا لن نتبنى المؤتمر الدولي.

• **كلامك يوحي بالتشدد ازاء اي مصالحة مع عرفات. ومع ذلك هناك في الافق بوادر قد تتيح لعرفات ان يعود الى دمشق ؟**

○ اعتقد ان المبادرة السورية ما زالت قائمة، فكل من يلتزم بوثيقة طرابلس لا مانع من عودته الى دمشق ومن دون اي استثناء. ومع ان عرفات ادلى مؤخراً بتصريحات في الاتجاه المعاكس فانه عرض على القيادة السورية ان يعود... وهذا العرض حمله الدكتور جورج حبش الى الرئيس الاسد، كما حمل ايضاً رسالة خطية وقعها كل من ابو اللطف، وابو جهاد، وابو مازن، وابو ماهر غنيم، وطلبوا فيها السماح لهم بزيارة دمشق بقصد محاورتنا في جبهة الانقاذ. والرد كان سلبياً طبعاً، وكان مقتضباً جداً: «نحن لا نستقبل من دون تحديد موقف مسبق». وبالنسبة لعرفات ذكر لنا مسؤول سوري كبير ان عرفات مستعد لان يعطي صلاحية تشكيل اللجنة التنفيذية، ولكنه يريد في المقابل سوريا ولبنان. على هذا الاساس ولاسباب كثيرة انا استبعد عودة عرفات الى دمشق.

• **لكن الدكتور لم يلتزم بوثيقة طرابلس واعلن حل جبهة الانقاذ ومع ذلك عاد الى دمشق، برغم نفي البعض منكم لهذه الامكانية، فلماذا تستبعد اليوم عودة عرفات ؟**

○ قد تحتفظ دمشق بهامش للمناورة، انما في القضايا الجوهرية لا نرى انها تساوم او تناور.

• **لمست تفاوتاً في طريقة التفكير وتبايناً في المواقف داخل جبهة الانقاذ. فهل ذلك يعني فرط الجبهة ؟**

○ ستبقى جبهة الانقاذ ولو بقي فيها فصيلان. جبهة الانقاذ هي موقف سياسي. وقد شكلت لاسقاط نهج عرفات، وانهاء الهيمنة والتفرد باتخاذ القرار، واستعادة منظمة التحرير وليس وحدة منظمة التحرير.

• **ولكن رغم هذا الوضوح يبدو ان جبهة الانقاذ فشلت في اداء ما قامت من اجله ؟**

○ فشلنا يعود الى دور الجبهة الشعبية خلال العامين الماضيين. فعندما جلسنا مع الجبهة الشعبية لنحدد كيفية استعادة منظمة التحرير كان المطروح هو تشكيل منظمات واتحادات ومؤسسات موازية لمحاصرة عرفات ونهجه واسقاطه، لكن الجبهة الشعبية كانت تنفرد بموقف معارض، واستمرت هذه الجبهة في شق اتحاداتنا. ولا اعلم كيف كان جورج حبش يريد ان نسقط عرفات بدون خلق اتحادات تحاصر عرفات. وعندما كنا نناقش الموقف من جماعة عرفات في لبنان، كان حبش يقول: الجسم نظيف ولكن يجب ان نخلصه من عرفات. والدكتور حبش نفسه في اجتماع الجزائر رحب بعرفات صائحاً ومبايعاً: «اهلاً بالقائد... اهلاً بالزعيم».

...

• **ولكن لماذا عارضتم [«وثيقة طرابلس»] ؟**

○ لاننا نرى في مضمونها حواراً مع عرفات، وبالتالي اقراراً بعرفات في الموقع الوطني. ان امكانية التعايش مع ابي عمار تعني البقاء في ظله.

• **على هذا الاساس كيف تفهم الوحدة الوطني باختصار ؟**

○ الوحدة الوطنية ليست اصطفافاً بل يجب ان تكون مضموناً وطنياً ويجب ان تكون محصنة لأن افرازات عرفات سوف تكون مستمرة.

سمير غوشة

...

○ لقد ركزت المنظمة منذ العام ١٩٦٤ على ابراز القضية الفلسطينية، وان اللاجئين هم شعب ويجب التعاطي معهم على هذا الاساس. ومن جهة ثانية، فان منظمة التحرير هي الوطن المؤقت، وذلك ما عناه الميثاق الوطني عندما نص على ان كل فلسطيني هو عضو في المنظمة.

من هنا... كان حرصنا انه مهما زادت حدة الخلافات يجب ان تبقى في اطار المنظمة، وجبهة الانقاذ الوطني لم تقم كبديل، وانما اقيمت بهدف استعادة منظمة التحرير لدورها.

● **كيف تستعيد دورها ؟**

○ الخلاف الاساسي هو الهيمنة المفروضة من حركة «فتح»، ومع ذلك فقد فرقنا دائماً بين منظمة التحرير وبين قيادتها.

● **ولكنك كنت في قيادتها ؟**

○ انا اعني الفترة بين اجتماع مجلس عمان... واجتماع الجزائر الاخير. وطيلة هذه الفترة جرت محاولات مستمرة لاستعادة المنظمة، ومن ضمن هذه المحاولات وثيقة طرابلس، بل اننا تابعنا الحوار بعد الوثيقة ودخلنا الحوار في الجزائر. من الناحية التنظيمية طالبنا بانهاء التفرد والهيمنة وباستعادة المجلس الوطني لشرعيته وحاولنا في سبيل ذلك ان نصل الى مشروع سياسي وتنظيمي موحد، لكننا رأينا ان الدخول الى مجلس الجزائر ينافي قناعتنا. فالقضية ليست مسألة مشاركة في اللجنة التنفيذية وانما قضية استخلاص تجارب. ومن هنا دعوتنا الى حوار وطني شامل يهدف الى التوصل لاتفاق سياسي وتنظيمي شامل على اسس واضحة وبخاصة وثيقة طرابلس، ونحن نطمح ان يؤدي ذلك الى عقد مجلس وطني جديد (المجلس السابع) بحيث تشارك فيه كل القوى والفصائل الوطنية والشخصيات الفلسطينية بما يؤدي الى وحدة وطنية شاملة في اطار منظمة التحرير.

● **كيف ستتعامل مع نتائج اجتماع الجزائر ؟**

○ ارى ان مجلس الجزائر سجل برغم كل الثغرات خطوات ايجابية منها الغاء اتفاق عمان، انما الموقف من مصر لم يكن واضحاً، لكن المسألة ليست مسألة قرارات، وانما مسألة قرار وتطبيق معاً، واذ ان السياق العام لهذه القرارات له مؤشرات ايجابية، فان الاثار المستقبلية لهذه القرارات تعتمد على الممارسة العملية لها ومدى الالتزام بها.

وفي الوقت الذي ندعو الى مراجعة، فاننا ندعو ايضاً، الى تصحيح العلاقة السورية ـ الفلسطينية. فتعزيز التعاون الكفاحي نعتبره قضية اساسية ولا سيما بين سوريا ومنظمة التحرير لأن من شأن ذلك ان يمهد لتعزيز التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري.

...

[نقلاً عن **السفير**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٧]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٣/١٩٨٧ الى ٣٠/٤/١٩٨٧

١٩٨٧/٣/١

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى تونس، بعد ان انهى زيارته للجمهورية العربية اليمنية، حيث كان اجتمع مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وبحث معه في ما يجرى ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، تونس ، ١/٣/١٩٨٧) والتقى عرفات، في تونس، مع اعضاء اللجنة الوزارية العربية المكلفة متابعة الحرب القائمة ضد المخيمات في لبنان، بحضور الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ووضعهم في صورة الوضع، واوضح مدى خطورته، بعد ان تحول الى حصار مزدوج، في اعقاب دخول القوات السورية الى بيروت الغربية. واصدرت اللجنة بياناً، في ختام اجتماعها، أكدت فيه متابعة العمل لانهاء حصار المخيمات في لبنان (**المصدر نفسه** ، ٢/٣/١٩٨٧). وقد بدأت اللجنة الوزارية اجتماعاتها، في تونس، حيث ستبحث في سبل فك الحصار عن المخيمات، وادخال المواد الطبية اليها. واجتمع لهذا الغرض الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ومندوب فلسطين الدائم لدى الجامعة، حكم بلعاوي. وقال خلف انه تم بحث في اوضاع المخيمات مع الامين العام للجامعة، وقدم اليه ورقة العمل الفلسطينية بهذا الشأن (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٢/٣/١٩٨٧).

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعارض برنامج التنمية الاردني في الضفة والقطاع، طالما انه يخدم السكان في المناطق المحتلة (**الرأي** ، عمان ، ٢/٣/١٩٨٧).

• اصدرت محكمة اللد العسكرية الاسرائيلية حكمين بالسجن مدى الحياة على عربيين من قرية باقة الغربية بتهمة قتل الجندي موشي غام، وهما رشدي حمدان (٢٥ سنة) ووليد نمر أسد (٢٦ سنة) (**هآرتس** ، ٢/٣/١٩٨٧).

• حدثت مشادة عنيفة بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم باعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اثناء انعقاد جلسة الحكومة. فقد ذكر شامير ان من المسموح لوزير الخارجية ان يدرس امكانات مختلفة «ولكن من المحظور على ممثلينا ان يديروا في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا دعاية من اجل مؤتمر دولي» (المقصود هو المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية يوسي بايلين). واكد شامير ان المصريين ينكرون انهم وافقوا على التخلي عن مشاركة م.ت.ف. والمح الى بيرس، قائلاً: «انه يعمل من اجل مؤتمر دولي، على الرغم من انه، نفسه، لا يؤمن به». وهنا قال بيرس: «لا بد من السلام». ورد شامير: «من قال ان ذلك هو السبيل الوحيد ؟» (**عل همشمار** ، ٢/٣/١٩٨٧).

• اعلن الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في اجتماع «هيئة الحمائم» التابعة لحزب العمل، انه اذا وافقت م.ت.ف. على قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، فسيكون مستعداً للتفاوض مع اي عضو من اعضاء م.ت.ف. وفي مقدمهم ياسر عرفات. وسخر وايزمان من رؤساء الليكود، وقال ان هؤلاء الذين يعارضون، الآن، عقد مؤتمر دولي، ويدافعون عن اتفاقيتي كامب ديفيد، هم انفسهم الذين عارضوا الاتفاقيتين، عند تصديق الحكومة والكنيست عليهما (**هآرتس** ، ٢/٣/١٩٨٧). من ناحية اخرى، قال عضو الكنيست الاسرائيلي، حاييم كوفمان، في اجتماع نشطاء حركة حيروت، انه علم، خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية، من دوائر رفيعة المستوى في الادارة الاميركية، ان بيرس يحاول تمهيد الارضية لاجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. وقال ان الاميركيين حذروه من هذا الوضع. واضاف كوفمان انه يرى ان الوزير عيزر وايزمان هو الذي يقود بيرس الى التفاوض مع عرفات (**المصدر نفسه**).

• وصل الى اسرائيل وفد من رجال الاعمال المغاربة، يتكون من اربعة اشخاص. وسينزل الوفد

ضيفاً على نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عوز، وعضو الكنيست اسحق بيرتس، وكلاهما من تجمع المعراخ. وقد وصفت الزيارة بأنها زيارة خاصة. وسيقوم الضيوف بزيارة الموشافيم والكيبوتسيم، حيث انهم من اصحاب المزارع في المغرب (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/٢).

• اعلنت اللجنة الاسرائيلية الوطنية لشؤون يهود الاتحاد السوفياتي، ان ما يزيد على ١٣٠ يهودياً سوفياتياً حصلوا على تأشيرات مغادرة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٧، بالمقارنة مع ٩٨ في شهر كانون الثاني (يناير) من العام الحالي (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/٢).

١٩٨٧/٣/٢

• قتل الشاب امجد فارس (١٩ سنة) واصيب زميله عبدالمعطي عنتر برصاص جنود الجيش الاسرائيلي في وسط مدينة نابلس، عندما اطلق جنود الجيش الاسرائيلي النار من أسلحتهم عليهما (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/٣).

• قال السفير السوفياتي لدى الاردن، الكسندر زنتشوك، في مؤتمر صحافي، في عمان، عقده بحضور وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، ان المؤتمر الدولي يشكل الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/٣).

• استقبل وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، الاخضر الابراهيمي، في دمشق. ودار الحديث، خلال اللقاء، حول الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وسبل ادخال المواد التموينية اليها (**البعث**، دمشق، ١٩٨٧/٣/٣).

١٩٨٧/٣/٣

• صرح رئيس حركة «أمل» الشيعية، نبيه بري، بأن القوات السورية لن تدخل الضاحية الجنوبية قبل انسحاب الفلسطينيين من مواقع يسيطرون عليها في شرق صيدا (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/٤).

• وصف رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، قرار المجموعة الاوروبية الذي ايدت فيه عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بأنه انتصار للدبلوماسية العربية، حيث توافق المجموعة الاوروبية، لأول مرة، على مبدأ انعقاد المؤتمر بحضور الاطراف المعنية كافة (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/٤).

• ذكر وزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغر، في المذكرة التي قدمها الى المحكمة الفيدرالية الاميركية بشأن محاكمة بولارد: «ان التفوق العسكري لدولة اسرائيل يقوض توازن القوى في الشرق الاوسط، ويزيد من احتمال نشوب مواجهة عسكرية». وحاول واينبرغر، في مذكرته، اقناع المحكمة بأن المعلومات التي سلمها بولارد لاسرائيل ادت الى الغارة على تونس. و «هذا هو مثال على عدوان اسرائيلي دفع اليه تفوق عسكري واضح على هؤلاء الاعداء». وقال واينبرغر ان الغارة أضرت بعلاقات الولايات المتحدة مع تونس (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/٤).

١٩٨٧/٣/٤

• اعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن استعداد المنظمة لتقديم ورقة خاصة بشأن التمثيل الفلسطيني من اجل انجاح فكرة عقد المؤتمر الدولي. وقال ان من الممكن ان يشارك الفلسطينيون في وفد عربي موحد يضم مندوبين عن سوريا ومصر والاردن، للمشاركة في المؤتمر (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٣/٥).

• اجتمع، في تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وحضر الاجتماع عضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) ومحمود عباس (ابو مازن)، وبحث المجتمعون في الاوضاع العربية الراهنة، والاوضاع الخطيرة التي تعاني منها المخيمات الفلسطينية في لبنان، جراء الحصار المفروض حولها (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٥).

• عقد في طرابلس الغرب، في ليبيا، اجتماع ضم وفداً من «فتح» برئاسة عضو اللجنة المركزية خليل الوزير (ابو جهاد)، ووفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة امينها العام د. جورج حبش. وكان وفد «فتح» عقد اجتماعاً، في وقت سابق من اليوم عينه، مع الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة. وتم خلال الاجتماعين بحث في الاوضاع على الساحة الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٥).

• قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، ان الفترة المقبلة يجب ان تشهد موقفاً اردنياً ـ فلسطينياً موحداً، مدعوماً من الدول العربية، وذلك في اطار التمهيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. واضاف انه يعني

المشاركة الفلسطينية من طريق م.ت.ف. ممثل الشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٧/٣/٥).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في الكنيست، ان الاقتراح العملي، الذي سوف يقترحه على العرب في مؤتمر السلام، الذي سوف يعقد بمواكبة دولية، سوف يكون، في المقام الاول، الحكم الذاتي، وان من يقترح وقف التفاوض، ينبغي عليه عرض مثل ذلك الاقتراح في جلسة الحكومة لاتخاذ القرار. واضاف بيرس، انه لا توجد علاقة بين مؤتمر دولي يمثل بداية لمفاوضات مباشرة، وبين الانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧ (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٥).

• في الولايات المتحدة الاميركية، حكم بالسجن مدى الحياة على جوناثان بولارد، بتهمة التجسس على الولايات المتحدة لصالح اسرائيل. كما حكم على زوجته، ايضاً، بالسجن لمدة خمس سنوات (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٥).

١٩٨٧/٣/٥

• وصل الى صنعاء، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وصرح، فور وصوله، بأن الاخوة في الجمهورية العربية اليمنية يشاركون، بفعالية، لانهاء الحصار المفروض حول المخيمات الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٥). واجتمع عرفات مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وبحث معه في عدد من القضايا التي تهم الطرفين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٣/٦).

• اجتمع في العاصمة اليونانية، اثينا، ممثل م.ت.ف. فؤاد البيطار، مع رئيس الوزراء اليوناني، اندرياس باباندريو، الذي اكد ان اليونان لن تعترف باسرائيل ما لم تنسحب الاخيرة من المناطق العربية المحتلة كافة، وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبحث ممثل م.ت.ف. مع باباندريو اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي اوضاع المناطق المحتلة. واستنكر باباندريو استمرار فرض الحصار حول المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٦).

• قام مستوطنون يهود، من كريات اربع، باعمال شغب في مدينة حلحول، حيث تسببوا في تحطم زجاج عشرين سيارة يملكها عرب. وقد جاءت هذه التصرفات من قبل المستوطنين رداً على رشق باص شركة «ايغد» (الخط ٦٠) بالحجارة (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٦).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ناشده فها اسقاط فكرة المؤتمر الدولي من على بساط البحث، في اقرب وقت ممكن. واشار شامير الى ان الجدل تجدد، لدى عودته الى اسرائيل، حول المؤتمر، ولذا ينبغي العمل على انهاء هذا الموضوع، لأن المؤتمر ليس من شأنه تحقيق الهدف المشترك باجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجاراتها (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٦).

• اجرى الملك الاردني حسين، الذي يزور المانيا الاتحادية، جولة مباحثات مع المسؤولين الالمان تركزت على الفرص المتاحة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، كما اطلع المسؤولين الالمان على اهداف البرنامج الانمائي الذي وضعه الاردن لتنمية الضفة الغربية، ودوافعه، وامكان مساهمة المانيا فيه (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٦).

• انكر وزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغر، انه ذكر، في المذكرة التي قدمها الى محكمة واشنطن، ان اسرائيل القوية من شأنها تقريب خطر الحرب. وقال، في مكالمة هاتفية مع سفير اسرائيل في واشنطن، ان ذلك كان تفسيراً من محامي بولارد لمذكرته، لكنه، اي واينبرغر، لم يكتب مثل هذه الامور (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٦).

١٩٨٧/٣/٦

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقر اقامته في صنعاء، السفير السوفياتي لدى الجمهورية العربية اليمنية، وبحث معه في ما تعانيه المخيمات الفلسطينية بسبب الحصار المفروض حولها منذ اكثر من خمسة شهور (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٦).

• عاد الملك الاردني حسين الى عمان من زيارة لاوروبا، شملت النمسا والمانيا الاتحادية، بحث خلالها مع مسؤولي الدولتين مرتكزات السياسة الاوروبية من اجل ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط، تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة (**الرأي** ، ١٩٨٧/٣/٧).

١٩٨٧/٣/٧

• وجهت م.ت.ف. نداء الى الامم المتحدة ودول العالم الموقعة على اتفاقية جنيف الخاصة بحماية السكان المدنيين، طالبت فيه بالضغط على الحكومة

السورية من اجل ايصال المواد الطبية والتموينية الى المخيمات المحاصرة. كما حملت م.ت.ف. النظام السوري مسؤولية ما يجرى في المخيمات الفلسطينية التي تقع في نطاق عمل الجيش السوري (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٨). وكشفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)، في بيان لها، ان الاطراف التي تحاصر المخيمات ابلغت اليها عدم القيام بأي محاولة لايصال المواد التموينية والطبية الى المخيمات (**المصدر نفسه**).

• اجتمع، في تونس، مندوب م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، مع سفيري فرنسا وايطاليا لدى الدولة التونسية، وبحث معهما في الاوضاع التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان، كما نقل اليهما شكر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى حكومتي بلديهما على مواقفهما الداعمة للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٨).

• طلب نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الاسكان، دافيد ليفي، من رئيس الحكومة، اسحق شامير، اتخاذ قرار في الحكومة حول سياسة اسرائيل بشأن المؤتمر الدولي. وقد طرح ليفي هذا الموضوع، أيضاً، في جلسة وزراء الليكود، وزعم ان من غير الممكن الاستمرار في التحدث بصوتين. وقال ليفي ان حكومة اسرائيل اصبحت «حكومة ظل» والتحدث بصوتين عن المؤتمر الدولي يسبب ضرراً كبيراً لاسرائيل (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٨).

• استقبل الملك الاردني حسين السفير السوفياتي المتجول، ميخائيل ستينكو، وبحث معه في آخر تطورات الوضع في المنطقة، وتبادل معه وجهات النظر حول تنسيق الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، لايجاد حل عادل ودائم في المنطقة (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/٨).

١٩٨٧/٣/٨

• وصل الى بغداد، قادماً من صنعاء، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد ان انهى زيارة للجمهورية العربية اليمنية استغرقت اياماً عدة، بحث خلالها في الاوضاع العربية عامة واوضاع الفلسطينيين، خاصة وضع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٩).

• اصيب عشرة من عناصر الشرطة الاسرائيلية، ومواطنة درزية، خلال الاعمال المناهضة للاحتلال، التي قام بها مواطنون دروز من قرى شمال الجولان، بمناسبة مرور ٢٤ سنة على قيام حكم حزب «البعث» في سوريا. وتجدر الاشارة الى ان هذه الاعمال لم يحدث مثيل لها منذ فترة طويلة (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٩). وقد توفيت، امس، المواطنة الدرزية في مستشفى رمبام في حيفا متأثرة بجراح في رأسها، اصيبت بها جراء اطلاق الشرطة الاسرائيلية النيران عليها (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٩).

• وصل الى القاهرة مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للشؤون الافريقية، سلمان الهرفي، للمشاركة في اجتماعات القمة الافريقية المصغرة التي ستعقد اجتماعاتها في القاهرة. وقال الهرفي انه يحمل رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات الى رؤساء الدول الافريقية يشكرهم فيها على مواقفهم الداعمة للقضية الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/٩).

• ابلغ مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن آهرون، الى سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يعارض، بشدة، فكرة المؤتمر الدولي. وأوضح بن آهرون لبسيوني أسباب رفض شامير، كما اكد الانباء التي نشرت في الصحف حول الرسالة التي بعث بها شامير الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، والتي اكد فيها، مجدداً، معارضته للمؤتمر الدولي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٩).

• اظهر استطلاع للرأي العام، اجراه معهد «شيكاغو كاونسيل اوف فورين ريليشن» في الولايات المتحدة الاميركية،ان غالبية مواطني الولايات المتحدة الاميركية تعارض استخدام قوات عسكرية اميركية، اذا هاجمت جيوش الدول العربية اسرائيل. وفي المقابل، اعرب معظم الاميركيين عن تأييد ارسال جنود الى اوروبا واليابان، في حال وقوع عدوان سوفياتي ضد تلك الدول (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٩).

• وصل الى مطار بن ـ غوريون في اللد ١٥ مهاجراً يهودياً من الاتحاد السوفياتي، من بينهم، ايضاً، اشخاص كانوا ممنوعين من الهجرة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٩).

١٩٨٧/٣/٩

• عقد، في تونس، اجتماع توحيدي ضم ممثلي خمسة فصائل فلسطينية، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني. وبحث المجتمعون في سبل تعزيز الوحدة

الوطنية الفلسطينية، تمهيداً لعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٩).

• فرض حظر التجول لمدة ساعتين على مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم، في اعقاب تعرض باص اسرائيلي للرشق بالحجارة بالقرب من المخيم، مما اسفر عن اصابة طفل اسرائيلي. وقد تعرضت سيارة اسرائيلية أخرى للرشق بالحجارة، بالقرب من مخيم الجلزون شمال رام الله (**دافار**، ١٩٨٧/٣/١٠).

• انكر اعضاء وفد قوى السلام الاسرائيلي الى رومانيا، الاربعة: لطيف دوري واليعيزر فيلر ورؤوبين كامينر وياعيل لوتان، المتهمون بمخالفة القانون وتأييد منظمة فدائية، التهم المنسوبة اليهم في بداية محاكمتهم في محكمة الصلح في رام الله (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/١٠).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في معرض تعليقه، لاول مرة، على قضية بولارد: «ان اسرائيل ليست دولة اخذت، فقط، من الولايات المتحدة، وانما اعطتها اكثر مما اخذت منها. وعلى الرغم من العلاقات الوطيدة بين اسرائيل والولايات المتحدة، فان اسرائيل لا تحصل من الولايات المتحدة على كل المعلومات المطلوبة لها. واذا حاولنا عقد مقارنة بين ما اعطيناه طيلة السنوات الماضية، وبين ما اخذناه، فليس ثمة شك في اننا اعطينا اكثر» (**دافار**، ١٩٨٧/٣/١٠).

• اجتمع وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، في نيويورك، مع السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، وبحث معه في التطورات الاخيرة والمتعلقة باحتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، باشراف الامم المتحدة (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/١٠).

١٩٨٧/٣/١٠

• اجتمع، في مقر السفارة السوفياتية في الجزائر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع السفير السوفياتي المتجول، ميخائيل ستينكو، واستعرض الجانبان تطورات الاوضاع الدولية والعربية، وما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، والجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. واكد ستينكو، مجدداً، موقف الاتحاد السوفياتي الداعم للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. من اجل العودة وحق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة. وحمل عرفات المبعوث السوفاتي رسالة الى الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تتعلق بالحصار المستمر للمخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١١).

• استقبل الرئيس المصري، حسني مبارك، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، الذي سلمه رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، تتعلق بالعلاقات بين مصر و م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٣/١١).

١٩٨٧/٣/١١

• ارسل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برقية الى السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، طالب فيها الامم المتحدة بالتدخل لايقاف معاناة الفلسطينين في المخيمات المحاصرة في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١١).

• طالبت المنظمات الفلسطينية، التي تجعل من دمشق مقراً لها، بتوسيع الخطة الامنية في بيروت لتشمل الضاحية الجنوبية من بيروت الغربية. وقالت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيانات لهما، ان مثل هذا الاجراء يمكن ان يوفر حياة طبيعية لسكان برج البراجنة وشاتيلا (**الرأي**، ١٩٨٧/٣/١٢).

• قال وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار-ليف، في الكنيست، حول الاحداث الاخيرة في هضبة الجولان، والتي قتلت خلالها امرأة درزية: «ان هضبة الجولان هي اسرائيل ذات السيادة، وان شرطة اسرائيل تتولى الاشراف على حفظ النظام والحفاظ على القانون في تلك المنطقة. وسوف تواصل الشرطة عملها على هذا النحو» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/١٢).

• بدأ ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، زيارة رسمية للجزائر، في بداية جولة يزور خلالها المغرب وفرنسا وبريطانيا. ومن المقرر ان تتصدر القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط وحرب الخليج المحادثات التي سيجريها الملك فهد مع المسؤولين في البلدان التي سوف يزورها (**الاهرام**، ١٩٨٧/٣/١٢).

• اثار سفر رئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، وعضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، الى مصر، خلافات بين اعضاء اللجنة القطرية. فبينما يبدي اعضاء «حداش» في اللجنة تحفظاتهم ازاء سفر الاثنين الى مصر، ويحاولون اضفاء طابع شخصي على هذا السفر، يدعي باقي اعضاء اللجنة بأن ابراهيم نمر حسين سافر الى

مصر باعتباره رئيساً للجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية (**عل همشمار** ، ١٢/٣/١٩٨٧).

١٢/٣/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع اعضاء الامانة العامة للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، وتحدث، خلال الاجتماع، عن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وعن دور ميليشيا «أمل» والنظام السوري واسرائيل في تنفيذ مشروع تهجير سكان المخيمات؛ وقال ان الرد على هذه المؤامرة هو في تحقيق وحدة القوى الفلسطينية وعقد المجلس الوطني الفلسطيني في اسرع وقت ممكن (**وفا**، ١٣/٣/١٩٨٧). هذا وقد اختتمت الامانة العامة للاتحاد دورة اجتماعاتها الاولى، التي استمرت يومين. وقد اتخذت، فيما اتخذته من قرارات، تقديم مبادرة باسم الاتحاد بشأن الوحدة الفلسطينية؛ كما تقرر تشكيل وفد من سكرتارية الاتحاد للاجتماع الى عدد من قادة الفصائل الفلسطينية للبحث في هذا الشأن (**المصدر نفسه**).

• في اشتباك مع مجموعة فدائيين في جنوب لبنان، قتل ضابط اسرائيلي هو النقيب رامي بن تسفي. وقد اصيب جندي آخر، كان في القوة ذاتها، بجراح طفيفة. ونجحت المجموعة الفدائية في التواري عن الانظار (**عل همشمار** ، ١٣/٣/١٩٨٧).

• أُصدر بيان مشترك، في ختام زيارة ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، للجزائر، اكدت فيه الدولتان العمل على ضرورة تنقية الاجواء العربية؛ كما شددتا على وجوب دعمهما للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، وحرية القرار الفلسطيني، وحق شعب فلسطين في استعادة اراضيه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني (**الشرق الاوسط** ، ١٣/٣/١٩٨٧).

١٣/٣/١٩٨٧

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات في مقر اقامته في تونس، كلاً من سفير فرنسا والقائم بأعمال السفارة الايطالية لدى تونس، كلاً على حدة. وأوضح عرفات لرئيسي البعثتين الديبلوماسيتين، الفرنسية والايطالية، الوضع في المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان (**وفا**، ١٣/٣/١٩٨٧).

• أكد المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، جيورجيو جياكوميلي، ان ميليشيا «أمل» لا تزال تفرض الحصار حول المخيمات الفلسطينية، وتمنع دخول المؤن اليها. وقال، في حديث خاص لمراسل وكالة الانباء العراقية في فيينا، ان وكالة الاغاثة حصلت على وعود عدة للسماح لها بادخال المواد التموينية الى المخيمات المحاصرة، لكن ذلك لا يعني انها تستطيع ادخال المؤن؛ فالوعود شيء والامور على أرض الواقع شيء آخر (**الرأي** ، ١٤/٣/١٩٨٧).

١٤/٣/١٩٨٧

• اصيبت ثلاث سيارات تابعة لشرطة مدينة الناصرة باضرار، جراء رشقها بالحجارة، في اثناء محاولتها القيام باعمال التفتيش داخل المدرسة الثانوية. وفي اعقاب ذلك، تم اعتقال ستة تلاميذ، وتنوي الشرطة الاسرائيلية القيام بمزيد من الاعتقالات (**هآرتس** ، ١٥/٣/١٩٨٧).

• أكدت رابطة الصحافيين العرب في الاراضي المحتلة، في بيان لها، تمسكها بالثوابت الوطنية الفلسطينية وبـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وطالبت بتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية للرد على حملة الاعتداءات على الفلسطينيين؛ وحمّلت النظام السوري مسؤولية ما يجرى ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٥/٣/١٩٨٧).

• أُكرهت الفتاة العربية رجاء ربيع على النزوح من قطاع غزة المحتل، بعد ان رفضت الادارة المدنية الاسرائيلية في القطاع السماح لها بالبقاء في المنطقة. والفتاة مصابة بمرض القلب وام لطفل عمره شهر. وقد رفض طلبها للبقاء، بعد ان تزوجت من ابن عمها، وهو من سكان القطاع (**هآرتس** ، ١٥/٣/١٩٨٧).

• شارك ممثل حزب مبام في اوروبا، آرييه شابير، في «مناقشة اعلامية مفتوحة» حول الشرق الاوسط، سوية مع نائب مدير مكتب م.ت.ف. في فرنسا، امين حصيرة. وأجاب كل من شابير وحصيرة عن الاسئلة دون ان يتحدثا وجهاً لوجه. واوضح شابير انه يعارض، شخصياً، قانون منع الاسرائيليين من اللقاء مع رجال م.ت.ف. ولكنه، كمواطن اسرائيلي، لا ينوي تجاوز هذا القانون (**هآرتس** ، ١٥/٣/١٩٨٧).

١٥/٣/١٩٨٧

• تواصل القيادة الفلسطينية، في تونس،

اجتماعات كانت بدأتها في بغداد، للبحث في الاوضاع والمستجدات على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية. ويرأس الاجتماعات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١٦).

• رفضت شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، من انصار م.ت.ف. والاردن، الاجتماع مع رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، آبا ايبن. وقال احد هذه الشخصيات، تعليقاً على ذلك، انه لا ينبغي النظر الى هذا الموقف، بأي شكل من الاشكال، على انه ايقاف للحوار بين اسرائيل والمناطق المحتلة، بل ان هناك ظروفاً خاصة حالت دون اللقاء (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١٦).

• وجهت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني نداء الى المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والعربية المختصة بالصحة وحقوق الانسان للتدخل الفوري من اجل رفع الحصار المفروض حول المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ اكثر من خمسة شهور (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١٦).

• الى جانب التعاون الاسرائيلي ـ الاردني، تطورت منافسة اسرائيلية ـ اردنية. وقد عبرت اوساط اسرائيلية عن استيائها من الخطوات الاردنية الاخيرة التي اعتبرتها مساً بمصالح اسرائيل في المناطق المحتلة. ومثال على ذلك سعي الاردن نحو اقامة ميناء واسع في غزة، بينما يشتمل المخطط الاسرائيلي على انشاء ميناء لصيد الاسماك، فقط. وهناك خشية في اسرائيل من ان تؤدي اقامة مثل هذا الميناء الى منافسة بين صادرات اسرائيل الزراعية وصادرات المناطق المحتلة الى الاسواق الاوروبية (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١٦).

• قالت مصادر دبلوماسية في القاهرة، ان بلجيكا ابلغت الى منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها لتبني اي اقتراح تقدمه المنظمة لحل المشكلة الفلسطينية لطرحه على اعضاء المجموعة الاوروبية؛ وذلك بوصف بلجيكا الرئيس الحالي للمجموعة. وكانت المنظمة طلبت من بلجيكا اعادة التأكيد على «بيان البندقية»، والسعي الى عدم ربط موقف المجموعة الاوروبية مع الموقف الاميركي تجاه المنظمة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/١٦).

١٩٨٧/٣/١٦

• أنهت الجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها، في تونس، واعدت الترتيبات النهائية لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر خلال الشهر المقبل. وقالت مصادر فلسطينية ان نتائج الاجتماع الاخير بين عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، والامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت مشجعة. وقد اجرت اللجنة التنفيذية، خلال اجتماعاتها، تقييماً شاملاً للافكار التي تقدمت بها الفصائل الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/١٧).

• عقد في مقر الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. في تونس، اجتماع فلسطيني ـ بريطاني، حضره مدير عام الدائرة، ابو جعفر، ورئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية، آلان فولتي. وأُجري البحث، خلال الاجتماع، في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، اضافة الى البحث في «بيان بروكسل» حول المؤتمر الدولي الذي اصدرته مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة في ١٩٨٧/٢/٢٣ (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١٧).

• سافر اول وفد سياسي لعرب اسرائيل الى مصر، حيث عقد لقاءات مع ممثلي الحكومة المصرية، بالتنسيق مع السفارة المصرية في تل ـ ابيب. وقد عاد الوفد الى اسرائيل، بعد ان اجتمع مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ومستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز. ويتكون الوفد من عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة ورئيس بلدية شفاعمرو، ابراهيم نمر حسين. وقد خرج الوفد بانطباع مفاده ان مصر مصممة على رأيها بشأن مواصلة المسيرة السياسية، حتى تقضي على انطباع الصلح المنفرد، الذي ظهر عقب جمود المسيرة السياسية. وقال رئيس بلدية شفاعمرو ان المصريين تعهدوا بمنح عشر منح لطلبة مسلمين من اسرائيل للدراسة في جامعة الازهر، وفي المقام الاول الدراسات الدينية (**هآرتس**، ١٩٨٧/٣/١٧).

• تعرض باص شركة «ايغد»، الذي كان يقل ٣٠ حارساً من عسقلان الى سجن غزة، للرشق بالحجارة من جانب ٢٥ شاباً في وسط غزة. وقد اوقف الحراس الباص، وقاموا بمطاردة الشبان، حيث تمكنوا من القبض على اثنين، تم نقلهما الى مركز الشرطة في غزة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١٧).

• تقدمت المحامية فيليتسيا لانغر، مُوكِّلة رجاء ربيع، الفلسطينية البالغة من العمر ١٩ سنة، والتي تم طردها الى مصر، شهادة طبية موقعة من اخصائي امراض القلب في تل ابيب، د. ش. روزنتسينغ، تفيد

بأن رجاء مريضة، وليس من المناسب لها السفر الآن، وينبغي ان تكون تحت رعاية طبية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١٧).

• سُجل ارتفاع بلغ ٩٥ ألف شخص اسبوعياً في عدد العمال القادمين من الضفة وغزة، للعمل في اسرائيل، في العام ١٩٨٦، بالمقارنة مع ٨٩ الفاً في العام ١٩٨٥. وقد جاء من منطقة الضفة حوالى ٥١ ألف شخص للعمل في اسرائيل بينما جاء من قطاع غزة حوالى ٤٣ ألفاً. وطبقاً للبيانات التي اعلنها مكتب الاحصاء المركزي، فان هناك زيادة ملحوظة في مجال البناء، بصفة خاصة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١٧).

• اتخذت تدابير أمن مشددة حول الجناح الاسرائيلي في معرض القاهرة الدولي التجاري، الذي يمتد على مسافة ١١٠٠ متر مربع في مدينة نصر شمال القاهرة. وقد اعلنت الشرطة عن تلقي تهديدات لتفجير الجناح الاسرائيلي الذي يعتبر واحداً من بين ٣٠ جناحاً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١٧).

١٩٨٧/٣/١٧

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المنظمة مستعدة للاشتراك في مباحثات السلام في اطار وفد عربي مشترك. وذكر عرفات، في حديث لوكالة «رويتر»، ان خيارنا هو، اما ان نشترك بوفد مستقل، او في اطار وفد عربي مشترك (**الاهرام**، ١٩٨٧/٣/١٨).

• انفجر قتال عنيف في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في بيروت الغربية، استخدمت فيه صنوف الاسلحة كافة، بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين. وما زالت الدعوات والنداءات تتكرر لفك الحصار عن المخيمات. وفي هذا الصدد، قال رئيس المخابرات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، ان فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت مرتبط بانسحاب المقاتلين الفلسطينين من آخر موقع يتواجدون فيه في شرق صيدا (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/١٨).

• اصيب ثلاثة جنود اسرائيليين اصابات مختلفة بنيران فدائيين في القطاع الاوسط من جنوب لبنان، عندما اطلقت قذائف هاون عدة باتجاههم (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/١٨).

١٩٨٧/٣/١٨

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، لوكالة الصحافة الفرنسية، بأنه تم التوصل، مبدئياً، بين خمس فصائل فلسطينية على عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في ٢٠ نيسان (ابريل) المقبل. وكان خلف وصل العاصمة الفرنسية امس، قادماً من تونس. من جهة ثانية، توجه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الى ليبيا، ليحاول، بمساعدة السلطات الليبية، اقناع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بالاشتراك في اجتماعات المجلس الوطني (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/١٩).

• وجه الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين نداء الى الرأي العام العربي، والعالمي، دعا فيه الى الضغط على النظام السوري لايقاف اعتداءاته على المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولجم ميليشيا «أمل» التي لم تطلب منها سوريا، حتى الآن، فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية؛ كما طالبت الامانة العامة للاتحاد النظام السوري باطلاق سراح عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي اعتقلته السلطات السورية في دمشق منذ اكثر من شهر (**وفا**، ١٩٨٧/٣/١٩).

• اعلن رئيس الاركان العامة الاسرائيلية، الجنرال موشي ليفي، خلال جولته في الخليل، ان الجيش الاسرائيلي يدرس وضع عناصر من حرس الحدود الاسرائيلي في المناطق المحتلة للقيام بنشاط عملياتي، لأن عناصر حرس الحدود ذوو خبرة في هذا المجال (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١٩).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس، المشرف على شؤون العرب في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان ليس لدى الحكومة اية نية، او خطة، لمصادرة اراض يملكها مواطنون عرب، الا لاغراض عامة، ومثل ذلك يتم تنفيذه في القطاع اليهودي ايضاً. واعرب ارنس، الذي نزل ضيفاً على نادي روتاري الناصرة، عن رأيه بعدم وجوب التحدث كثيراً عن التعاون، وانما ينبغي العمل حتى يندمج عرب اسرائيل، بشكل كامل، في الدولة. وقال انه سيعمل، في اطار الحكومة، من اجل تحقيق ذلك (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١٩).

• اعلن الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، الذي يقوم بجولة على عدد من دول الشرق الاوسط، عند وصوله الى مطار القاهرة، انه لا يعتقد بأن هناك سبيلاً لحل النزاع في الشرق الاوسط بصورة شاملة من دون مشاركة فلسطينية كاملة. كما اعرب كارتر عن ترحيبه

باجراء مشاورات استطلاعية بين الولايات المتحدة وزعماء فلسطينيين يحظون بتأييد عرفات (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/١٩).

١٩٨٧/٣/١٩

• قال المتحدث باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد عبدالمجيد، ان حواراً يجرى الآن، في ليبيا، فيما بين المنظمات الفلسطينية لوضع وثيقة سياسية وتنظيمية لاعادة توحيد م.ت.ف. واضاف عبدالمجيد ان المنظمات المشاركة في الحوار هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وفتح ـ المجلس الثوري (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• اجتمع، في تونس، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف. ابو علاء، مع سفير اليابان لدى تونس. وأُجري، خلال الاجتماع، استعراض للاوضاع الراهنة في المناطق المحتلة، والوضع في المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان، ومدى مساهمة اليابان في دعم الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• اعلن قائد القيادة الشمالية الاسرائيلي، اللواء يوسي بيليد، انه «لا يوجد خطر نشوب مواجهة عسكرية مع سوريا في مستقبل مداه بضعة شهور، ولذلك لم نعزز منطقة الجولان بقوات نظامية واحتياط. اما على المدى الطويل، فلا يزال لدى السوريين باعث على الحرب». غير ان بيليد اشار، في هذا المجال، الى انه اذا ابدى الجيش الاسرائيلي مستويات عالية من الاصرار والامن، فسيكون من شأن ذلك التأثير في عملية اتخاذ القرارات لدى السوريين (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• طالب اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، في نداء له، فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وايقاف حرب الابادة. كما دعا البيان الى اتخاذ اجراءات عاجلة لتأمين وصول المواد التموينية والطبية للمخيمات المحاصرة؛ واكد ان اية محاولة لنزع السلاح الفلسطيني مرفوضة (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اجتماع تنظيمي لحزب العمل الاسرائيلي في قاعة الاجتماعات بحدائق المعرض في تل ـ ابيب، ان اي شيء لن يفيد الليكود، وان المؤتمر الدولي سوف يعقد. وقال ايضاً: «اننا سوف نواصل مسيرة السلام بكل اصرار، وان زعماء الليكود تبنوا موقف حركة هتحياه وليس موقف الليكود، بالنسبة الى المؤتمر الدولي للسلام». واضاف بيرس «ان بيغن كان مؤيداً لبدء مفاوضات مباشرة من طريق مؤتمر دولي، وان من يتصور اننا تنازلنا عن ذلك، انما يعيش في وهم» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• صادقت لجنة شؤون الشرق الاوسط التابعة لمجلس النواب الاميركي بالاجماع، وبدون نقاش، على تقديم معونة الى اسرائيل للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩، قدرها ثلاثة مليارات دولار اميركي. سوف تحصل اسرائيل، بموجب القرار، على ١,٨ مليار دولار معونة عسكرية، منها ٣٠٠ مليون دولار، على الاقل، للانفاق على مشروع طائرة «لافي» او اي مشروع عسكري آخر تتفق اسرائيل والولايات المتحدة عليه؛ ويكون باقي المساعدة البالغ ١,٢ مليار دولار، بمثابة معونة اقتصادية. وتأتي هذه المعونة، بكاملها، منحة من الولايات المتحدة الاميركية، على نحو ما تم في السنوات الماضية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لم يتضرر، اطلاقاً، جراء قضية جوناثان بولارد الذي اتهم بالتجسس على اميركا لصالح اسرائيل، وسوف يتم تنفيذ كل الخطط بين الجانبين طبقاً لما هو مرسوم سابقاً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٠).

١٩٨٧/٣/٢٠

• قال الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في حديث لوكالة الانباء الكويتية (كونا)، ان الجزائر حريصة على وحدة الثورة الفلسطينية واستقلال قرارها السياسي، وقد بذلت جهوداً لاقناع مسؤولي الفصائل الفلسطينية بضرورة توحيد الصف، على الاقل بالنسبة الى القرار السياسي (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢١).

• قال السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار: «اذا لم يتم احراز اي تقدم نحو اجراء تسوية في الشرق الاوسط هذا العام، فان امكان حدوث ذلك في العام المقبل، والذي يليه، معدوم، بسبب انشغال الولايات المتحدة الاميركية بالانتخابات الرئاسية». واعلن دي كويلار عن انه يدرس احتمال القيام بجولة على عدد من دول الشرق الاوسط لدفع الجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي قدماً (**الشرق الاوسط** ،

١٩٨٧/٣/٢١).

١٩٨٧/٣/٢١

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث الى شبكة التلفزيون الاميركية ايه. بي. سي. انه يعمل مع زعماء الدول العربية كافة للتوصل الى حل لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

• أدلى الناطق الرسمي باسم «فتح»، في تونس، بتصريح اكد فيه عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠ في الجزائر؛ واكد الالتزام بالاتفاق السياسي والتنظيمي الذي توصلت اليه الفصائل الفلسطينية الخمسة؛ ودعا الفصائل الفلسطينية الاخرى الى المشاركة في الحوار الوطني الفلسطيني الشامل. وثمن التصريح الدور الليبي من اجل تعزيز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٢).

• تلقى ١١ شخصاً اسرائيلياً علاجاً طبياً، بعد اصابة معظمهم بالصدمة، في اعقاب اطلاق قذائف الكاتيوشا باتجاه الجليل. وكانت قذائف الكاتيوشا أُطلقت مساء الجمعة من المناطق التي تقع خارج حزام الامن في جنوب لبنان (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

• اصيب جنديان اسرائيليان نتيجة انفجار شحنة ناسفة في منطقة حزام الامن في جنوب لبنان، كانت وضعت على جانب الطريق شرق بلدة بنت جبيل (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

• أغارت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على قاعدة للفدائيين جنوب مدينة صيدا في جنوب لبنان، اسفرت عن اصابة فدائي. وتتألف القاعدة من بناء من طابق واحد (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان المفاوضات المباشرة مع الاردن لا تزال مطروحة على جدول الاعمال لدى اسرائيل، معتبراً ان اجراء مثل هذه المفاوضات، الآن، مفضّل، لأن اسرائيل في اوج قوتها، ولأنها تتمتع بخيار سياسي الى جانب الخيار العسكري (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٢).

١٩٨٧/٣/٢٢

• وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة تستغرق اياماً عدة، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٣).

• اطلق جنود اسرائيليون النيران في الفضاء، في بلدة مجدل شمس في هضبة الجولان، لكي يفرقوا شباناً تجمهروا وبدأوا يرشقون الجنود بالحجارة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٣).

• قتل فدائيان شمال غرب بلدة حاصبيا في القطاع الشرقي من جنوب لبنان، عندما اشتبكت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي مع مجموعة فدائيين على حدود منطقة حزام الامن. وقد عثر في حوزة الفدائيين على بنادق كلاشينكوف ووسائل تخريب اخرى. وتجدر الاشارة الى ان قيادة الشمال تتوقع ارتفاعاً في عدد العمليات في منطقة حزام الامن والحدود الشمالية من قبل مختلف المنظمات الفدائية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٣).

• اجتمع، في القاهرة، الرئيس المصري حسني مبارك مع الملك الاردني حسين، الذي يزور مصر حالياً. وقال الرئيس مبارك، بعد الاجتماع، ان احداً لا يستطيع التحدث باسم م.ت.ف. حيث انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد اكد الملك حسين الامر ذاته. وقال مبارك، رداً على اسئلة الصحافيين، ان مصر على اتصال مستمر بالمنظمة لتنسيق المواقف بشأن تسهيل عملية عقد المؤتمر الدولي (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/٢٣).

• اقترح القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، التعاون مع الاردن في استغلال قناة تُحفر بمشاركة دولية لربط البحر الميت بالبحر الاحمر، وتتيح، بعد انجازها، اقامة محطتين لتوليد الكهرباء على جانبي الحدود، لاستخدام الدولتين. وقال بيرس ان هذه الفكرة سوف تتيح تعميق ميناء ايلات وتنمية المدينة، كما انها سوف تنشىء شبكة جديدة من العلاقات بين اسرائيل والاردن. ووصف بيرس الحدود المستقبلية بين الدولتين بأنها «حدود تعاون وليست حدود عداء» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٣).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لشبان حزب العمل الاسرائيلي في تل ـ ابيب، ان لاسرائيل مصلحة في التوصل الى مفاوضات سلام مباشرة مع الاردن تشتمل على وفد اردني ـ فلسطيني. واضاف انه اذا كان الاردنيون يشترطون بدء المفاوضات المباشرة في اطار مؤتمر دولي، فهو يؤيد ذلك، ولكن مع جملة تحفظات، ابرزها ان يشكل المؤتمر اطاراً

لعملية افتتاحها دون ان يكون في مقدوره الاملاء على المشاركين فيها، او الغاء اتفاقيات، وألا يكون واجهة للحسم بين الاطراف، في حال حصل جمود في المفاوضات (**هآرتس** ، ٢٣/٣/١٩٨٧).

• ذكرت مجلة «نيوزويك» الاميركية، ان الاستياء يسود الادارة الاميركية، جراء رفض اسرائيل الاشتراك في عملية سرية لمساعدة الاردن. فقد طلبت وزارة الخارجية الاميركية الى اسرائيل، ان تحوّل، سراً، الى الملك حسين مبلغ ٣٠ مليون دولار، من بين الـ ١٣٠ مليون دولار المخصصة كمعونة اقتصادية للمناطق المحتلة. وتعهدت الادارة الاميركية لاسرائيل ان تضيف، في المقابل، ٣٠ مليون دولار الى مبلغ المعونة الاقتصادية التي تحصل عليها اسرائيل. وعلم ان رفض اسرائيل للطلب الاميركي جاء على خلفية خشيتها من ان لا يصادق مجلس النواب الاميركي على المعونة الاضافية (**هآرتس** ، ٢٣/٣/١٩٨٧).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، لرؤساء جمعية الصداقة الاسرائيلية ـ البريطانية: «ان الحروب الاربع التي فرضت على اسرائيل، منذ انشائها، قد كلفت اقتصاد الدولة حوالى ٣٥ مليار دولار؛ وان هذا المبلغ يساوي كل المعونة الخارجية التي حصلنا عليها، وبالذات من حكومة الولايات المتحدة الاميركية ومن يهود العالم». واضاف ان حرب لبنان كلّفت اقتصاد اسرائيل حوالى ٥ مليارات دولار على الاقل (**هآرتس** ، ٢٣/٣/١٩٨٧).

٢٣/٣/١٩٨٧

• وصل الى القاهرة المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، حاملاً رسالة من ياسر عرفات الى الرئيس المصري حسني مبارك تتعلق بآخر تطورات القضية الفلسطينية (**الاهرام** ، ٢٤/٣/١٩٨٧).

• التقى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، في تونس، مع وفد الشبيبة الشيوعية الايطالية، الذي يحل ضيفاً على الاتحاد العام لطلبة فلسطين. وعرض عباس، خلال اللقاء، التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني في المخيمات في لبنان. وجدد وفد الشبيبة الشيوعية الايطالية تأكيد موقفه الداعم للشعب الفلسطيني، من اجل استعادة حقوقه المشروعة على ارضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**وفا**، ٢٤/٣/١٩٨٧).

• استقبل الرئيس الليبي معمر القذافي، في طرابلس الغرب، الامناء العامين لستة فصائل فلسطينية، الموجودين في ليبيا منذ اسبوع. وذكرت وكالة الانباء الليبية ان هذه الاتصالات هدفها اعادة توحيد صفوف المنظمات الفلسطينية. والفصائل الستة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي و «فتح» ـ المجلس الثوري وجبهة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق خالد الفاهوم. ولم يحضرها المنشقون عن «فتح» (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/٣/١٩٨٧).

• تعرض القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لانتقاد شديد في البيان الرسمي لرئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان. وجاء في البيان «ان محادثات بيرس مع الرئيس المصري حسني مبارك، في مصر، قد فشلت؛ وان البيان المصري ـ الاردني القائل انه لن تكون هناك محادثات سلام دون م.ت.ف. يثبت ان محصلة محادثات مبارك ـ بيرس لم تصمد لشهر واحد» (**هآرتس** ، ٢٤/٣/١٩٨٧).

٢٤/٣/١٩٨٧

• دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، في تصريح له في بغداد، جميع اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الى حضور جلسات الدورة الثامنة عشرة للمجلس، والتي تقرر عقدها بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧ في الجزائر (**وفا**، ٢٤/٣/١٩٨٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال اجتماعه مع شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، انه يؤيد النشاط السياسي في المناطق المحتلة، بل ويؤيد الانتخابات ايضاً، شريطة ان تبدي الزعامة الفلسطينية المحلية تحفظها من اسلوب الارهاب. واكد ان المرحلة المقبلة في مسيرة السلام ينبغي ان تكون مرحلة مفاوضات، دون ان تفرض الاطراف اية آراء على بعضها البعض (**عل همشمار**، ٢٥/٣/١٩٨٧). وذكر بيرس ان الوقت حان لادانة الارهاب والتحدث من اجل السلام، بعد ان قدمت اسرائيل تنازلات جوهرية من جانبها، تمثلت في ايقاف الاستيطان والجلاء عن سيناء والانسحاب من لبنان.

وطالب الشخصيات الفلسطينية بابداء مرونة وتقديم تنازلات، تساعد في ازالة الشكوك لدى الجمهور الاسرائيلي، في ما يخص رغبتهم في السلام (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

• اجتمع الملك الاردني حسين، في عمان، مع الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، الذي يزور منطقة الشرق الاوسط، وبحثا في التطورات في المنطقة والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الرأي** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

• تحدث ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، خلال مأدبة عشاء اقامتها على شرفه ملكة بريطانيا، في لندن، التي يزورها حالياً، عن ان عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط سببه الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني؛ ودعا بريطانيا الى لعب دور ايجابي لايجاد حل عادل وشامل يضمن للشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، استعادة حقوقه المشروعة وتقرير مصيره (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

• اجتمع مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، الذي يزور الولايات المتحدة الاميركية حالياً، مع سفير الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة. وذكر مصدر رفيع المستوى في الخارجية الاسرائيلية، ان تامير بحث، خلال اجتماعه مع السفير السوفياتي، في امكان انضمام السوفيات الى المسيرة السياسية في الشرق الاوسط، وكذلك في مسألة السماح لليهود السوفيات بالهجرة (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٢٥).

١٩٨٧/٣/٢٥

• استخدمت قوة ضخمة من حرس الحدود والشرطة الاسرائيلية الغاز المسيل للدموع واعتقلت ١٧ شاباً عربياً، في اثناء عملية مجابهة في الكلية الابراهيمية في القدس الشرقية، قام خلالها الشبان العرب بقذف الحجارة واشعال اطارات السيارات وغلق الطريق المؤدي الى جبل الزيتون لفترة من الزمن (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• اصدرت السلطات الاسرائيلية أمراً بطرد المواطن خليل عاشور، البالغ من العمر ٤٥ عاماً، من سكان مخيم عسكر القريب من نابلس. وكان عاشور قضى ١٢ سنة في السجون الاسرائيلية. كذلك، اصدرت السلطات اوامر اعتقال ادارية ضد عاطف حمدالله (٢٥ سنة)، من بلدة عنبتا، وتسعة شبان آخرين من المناطق المحتلة، للاشتباه في قيامهم باعمال تحريض وتأييدهم لـ «فتح» والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• التقى وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي يزور القاهرة حالياً. واكد عبدالمجيد ضرورة دفع الجهود وتهيئة الظروف في المنطقة لعقد مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط، تكفل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وكان الحسن التقى، في وقت سابق، بالرئيس المصري حسني مبارك (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• أكد بيان مشترك اصدرته الشبيبة الشيوعية الايطالية والاتحاد العام لطلبة فلسطين، دعم الشبيبة الشيوعية الايطالية لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. كما استنكر البيان الاجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة؛ ودان الجانبان الحصار الذي تفرضه ميليشيا حركة «أمل» والنظام السوري على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• بعد سلسلة من الاتصالات بين عضوي الكنيست ابا ايبن واوره تامير وبين شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، تم في القدس التوقيع على وثيقة مشتركة من قبل الجانبين ورد فيها: «ان المفاوضات من اجل التوصل الى تسوية سلمية ينبغي ان تجرى في اطار مؤتمر دولي متفق عليه، وبشكل مباشر بين الممثلين الشرعيين والمعترف بهم لاسرائيل والاردن والشعب الفلسطيني، لجعل العام ١٩٨٧ عام مفاوضات السلام، حسبما ذُكر في مؤتمر القمة (بين بيرس ومبارك) في الاسكندرية سنة ١٩٨٦». ومن الاشخاص الفلسطينيين الذين وقعوا على الوثيقة باسل كنعان وسعيد كنعان، من نابلس، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ورئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره. لكن الوثيقة لم تحظ بأهمية بالغة، بسبب رفض شخصيات فلسطينية اخرى التوقيع عليها، لكونها لا تتضمن بنداً يشير الى م.ت.ف. (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اثناء اجتماعه مع اعضاء مكتب حزب المفدال، بناء على طلب الاخير لاجراء مناقشة حول السياسة الاعلامية لوزارة الخارجية، ان مستوطنتي عمانوئيل واريئيل ليس لهما كيان مستقل بذاته وليس لوجودهما اي مبرر؛ فهما

«مستوطنتان ليليتان» للسكان القاطنين فيهما، غير انه يوافق على الاستيطان في غوش عتسيون والغور وهضبة الجولان والقدس (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

• قام عضو الكنيست مئير كهانا وانصاره من حركة «كاخ» باعمال تحريضية ضد المواطنين العرب في سوق الكرمل في تل ـ ابيب، حيث رددوا هتافات مثل «ايها العرب اخروجوا» و«ايها اليهود لا تشتروا من العرب»، ووزعوا منشورات تحريض بشكل مستمر (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٢٦).

١٩٨٧/٣/٢٦

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في مؤتمر صحافي في الكويت، بأن علاقات م.ت.ف. مع مصر قوية. وتحدث خلف عن حصار المخيمات، مشيراً الى مشكلة ايصال التموين الغذائي والطبي اليها. كما اوضح ان الحوار الوطني الفلسطيني مستمر، ونديد بالذين قاموا بدور خطير في تعميق الانقسام داخل الصف الفلسطيني (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/٢٧).

• حضر ممثل م.ت.ف. في باريس، ابراهيم الصوص، المحاضرة التي القاها المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، د. يوسي بايلين، في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس. وقد استمع الصوص الى المحاضرة كلها، ولكنه لم يشترك في الاسئلة والاجوبة التي دارت بعدها، كما لم يحدث اي اتصال بين الاثنين (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال اجتماعه في وزارة الخارجية مع ثلاث شخصيات فلسطينية مؤيدة لـ م.ت.ف. هي حنا سنيوره وفايز ابو رحمة ود. سري نسيبة، ان الوفد الاردني ـ الفلسطيني يمكن ان يضم اي فلسطيني ليس عضواً معلناً في م.ت.ف. واكد بيرس انه يؤيد اجراء مفاوضات مباشرة لدى افتتاح المؤتمر الدولي، الذي يضم وفداً اردنياً ـ فلسطينياً، وانه يفضل ارجاء النقاش حول الحلول المتعلقة بالنزاع الى حين يتم التوصل الى اتفاق بشأن بدء المفاوضات، حيث يستطيع كل طرف، حينئذٍ، طرح مواقفه دون شروط مسبقة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٢٧).

• قال عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، سيمحا دينيتس، في المحاضرة التي القاها في نادي كبار المديرين في بئر السبع، ان الملك حسين كان مستعداً لاجراء محادثات سلام مباشرة مع اسرائيل باشتراك م.ت.ف. وان حاجته الى المؤتمر الدولي كانت لتغطية هذا الاجراء المحتمل. واعرب دينيتس عن رأيه في ان قبول فكرة عقد مؤتمر دولي سوف يكون اكثر سهولة لدى اعضاء الحكومة، بعد انتهاء مؤتمر حيروت، لانهم لن يضطروا كثيراً الى اثبات من هو الاكثر تطرفاً. وحيروت كانت وافقت، في الماضي، على عقد مؤتمر دولي في ظروف اسوأ (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٢٧).

١٩٨٧/٣/٢٧

• بدأت احزاب ونقابات وجمعيات ايطالية حملة شعبية واسعة النطاق، دعت خلالها الحكومة الايطالية، التي ستتشكل قريباً، الى الاعتراف رسمياً بـ م.ت.ف. وترتكز الحملة على سلسلة من الندوات تقوم بها نقابات العمال الموحدة، والاحزاب الشيوعي والديمقراطي البروليتاري واليسار المستقل ورابطة حقوق الشعب وعدد كبير من كبار المثقفين الايطاليين (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٨).

١٩٨٧/٣/٢٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في العاصمة العراقية بغداد، السفير السوفياتي لدى العراق، حيث تسلم منه رسالة من القيادة السوفياتية. كما اجتمع عرفات مع عدد من سفراء الدول الاشتراكية المعتمدين في بغداد، وحملهم رسائل الى قادة دولهم تتعلق بوضع الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٩).

• ناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في نداء وجهه الى الملوك والرؤساء العرب، التدخل لانقاذ سكان مخيم شاتيلا من الجوع المفروض عليهم بفعل الحصار. كما ناشد عرفات الامين العام للامم المتحدة للعمل فوراً لانقاذ السكان في مخيم شاتيلا الذين اصبح الموت جوعاً يتهددهم (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٩).

• وصل الى دمشق رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، وسلم رسالة الى الرئيس السوري حافظ الاسد من الملك الاردني حسين تتعلق بالتحرك الدبلوماسي الاردني بشأن دفع الجهود الدولية نحو عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٢٩).

• استقبل وزير شؤون الارض المحتلة الاردني،

مروان دودين، وفداً من مجلس السوفيات الاعلى، يزور الاردن حالياً. واكد دودين للوفد ان الاردن يعمل لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط، ويرى ان السلام العادل والشامل لا يمكن تحقيقه الا من خلال مؤتمر دولي تحضره الاطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ (**الرأي** ، ١٩٨٧/٣/٢٩).

• حدد الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، ان تكون عقوبة سجناء التنظيم السري اليهودي المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة، هي السجن لمدة ٢٤ سنة. وعقب هذا التحديد، سوف يشمل سجناء التنظيم السري، اعتباراً من الآن، النظام المعتاد للاجازات في مصلحة السجون، وسوف يتمكنون من قضاء عيد الفصح بين اسرهم، وكذلك سوف يصير من الممكن تقصير مدة محكوميتهم بمقدار الثلث، لحسن السير والسلوك (**دافار** ، ١٩٨٧/٣/٢٩).

١٩٨٧/٣/٢٩

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، بمناسبة ذكرى «يوم الارض» الذي يصادف في الثلاثين من آذار (مارس) من كل عام، رسالة تحية وتقدير الى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وخارجها. وقال عرفات ان هذه الذكرى هي ذكرى للوفاء والتضحية والالتزام والتحدي (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٢٩).

• وصل الى ابو ظبي، قادماً من الكويت، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في زيارة لدولة الامارات العربية تستغرق اياماً عدة، ويلتقي خلالها مع عدد من المسؤولين لاستعراض آخر تطورات القضية الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط والجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٣/٣٠).

• اجتمع، في تونس، ممثل م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، بالسفير الفرنسي لدى الجمهورية التونسية، وبحث معه في خطورة اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان الناجمة عن استمرار حصار «أمل» المدعومة من سوريا. وتركز البحث حول ضرورة التحرك على المستويات كافة لتأمين امداد المخيمات بالمواد التموينية والطبية (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٣٠). من ناحية اخرى، اجتمع في ليبيا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، مع الرئيس الليبي معمر القذافي، وبحث معه في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وشكر الوزير القذافي على الجهود التي تبذلها ليبيا لدعم الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

١٩٨٧/٣/٣٠

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، سفيري بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، كلاً على حدة، حيث اكد السفيران استمرار موقفي بلديهما في دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ووجها دعوة الى القدومي لزيارة بلديهما، فوعد بتلبية الدعوة (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٣٠).

• احتفل الفلسطينيون داخل الارض المحتلة وخارجها، بالذكرى الحادية عشرة ليوم الارض التي تصادف بتاريخ ٣/٣٠ من كل عام (**وفا**، ١٩٨٧/٣/٣٠). وقد تم احياء الذكرى السنوية ليوم الارض، في المناطق المحتلة، بغلق المحال التجارية، وتعطيل الدراسة، واقامة حواجز من الحجارة، واشعال اطارات السيارات، ورفع علم فلسطين. كذلك سجلت عشرات حوادث رشق الحجارة باتجاه سيارات عسكرية ومدنية. وقد استخدمت قوات الامن الاسرائيلية، في حالات معينة، الطلقات المطاطية، والغاز المسيل للدموع، وتم اعتقال حوالى عشرين شخصاً. وفي اعقاب حادثي رشق حجارة، فرض حظر التجول على مخيم بلاطة للاجئين. وفي منطقة مخيم عسكر القريب من نابلس، اصيب سائق باص كان يقل عمالاً عرباً، جراء تعرض الباص للرشق بالحجارة. وفي البيرة، اصيب جندي اسرائيلي اصابة طفيفة، جراء تهشم زجاج السيارة التي كانت تقله، فاطلق الجنود طلقات مطاطية. وفي مخيمات جباليا وقلنديا والامعري والجلزون، اشعل المواطنون اطارات السيارات ولوّحوا بعلم فلسطين، ورشقوا الجنود والسيارات الاسرائيلية بالحجارة. وفي القدس الشرقية، لوّح العرب بعلم فلسطين، واقيمت حواجز من الحجارة بالقرب من الكلية الابراهيمية واحرقت اطارات السيارات. وفي قرية عرعرة، اضربت لجنة التلاميذ عن الدراسة. وفي رام الله واماكن اخرى في الضفة الغربية، لوحظت على الجدران شعارات مكتوبة وعثر على منشورات تدعو الى الاضراب (**معاريف** ، ١٩٨٧/٣/٣١). وفي الجليل، عقدت اجتماعات شعبية عدة، شارك فيها آلاف الاشخاص، كان اضخمها الاجتماع الذي عقد في قرية

عرابة الذي حضره ثلاثة آلاف شخص، والاجتماع الذي عقد في ام الفحم وحضره الفا شخص؛ والاجتماعان نظما بمبادرة من حزب «راكح». وفي ام الفحم، احرق العلم الاسرائيلي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١). هذا، وقد عزز الجيش الاسرائيلي قواته بصورة كبيرة في المناطق المحتلة بهذه المناسبة، وزودها بتعليمات بعدم التواجد داخل المدن والقرى، بل على مداخلها، وذلك للحيلولة دون اثارة المشاعر، وان لا تتدخل الا اذا اقتضت الضرورة، وطبقاً لتقييمات القائد العسكري الاسرائيلي المحلي (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• قتل خمسة فدائيين في اشتباكين مع قوات الجيش الاسرائيلي في القطاع الاوسط شمال حزام الامن. فقد وقع الاشتباك الاول مساء يوم الاحد، في منطقة معبر حولة، حيث قتل ثلاثة فدائيين؛ وبعد مرور حوالى الساعتين، وقع الاشتباك الثاني بالقرب من بلدة ارنون، حيث قتل اثنان آخران (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• اكدت مصادر فلسطينية ان جميع الفصائل والتنظيمات وافقت على المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، ان امانة المجلس تجري اتصالات مكثفة مع مسؤولي الجبهة الشعبية لتذليل العقبات التي تحول دون اشتراكها (**الرأي** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• استقبل مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، في القاهرة، ممثل «فتح» هناك، زهدي القدوة، الذي نقل اليه رسالة شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الرئيس المصري، حسني مبارك، تتعلق بالاوضاع الراهنة في المخيمات الفلسطينية في لبنان والظروف اللاانسانية، التي تعاني منها، وتقدير المنظمة لمصر على مواقفها تجاه القضية الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• اصدرت محكمة اللد العسكرية الاسرائيلية حكمين بالسجن مدى الحياة على شابين من الخليل، بعد ادانتهما بارتكاب اعمال تخريبية في القدس. وقد عمل الاثنان في الفترة من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ونفذا ست عمليات (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• قال المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي بايلين، لدى عودته من المانيا الاتحادية وفرنسا، انه اكد، خلال لقاءاته، ان اي عنصر في اسرائيل لن يوافق على اشراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، ولكن لا يوجد تحفظ من اشراك فلسطينيين من المناطق المحتلة. وعلى حد قوله، فان مواقف اسرائيل بشأن اشراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي مقبولة لدى المانيا وفرنسا (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، لدى عودته من الولايات المتحدة الاميركية: «ان الولايات المتحدة تجعل موضوع المؤتمر الدولي نقطة بداية لن تُجرى مفاوضات دونها، وان كل من يقول ان الاميركيين تخلو عن هذا الموضوع، هو مخطىء» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

• تم الاتفاق، في الاجتماعات التي عقدها في موسكو وفد من الزعماء اليهود، من بين اعضائه رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، على ان يتم، في الاسابيع القريبة، البدء في خروج يهود من الاتحاد السوفياتي باعداد ضخمة، وتتزايد شهرياً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٣/٣١).

١٩٨٧/٣/٣١

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزر (ابو جهاد)، ان اجتماعاً سيعقد بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في الجزائر، وذلك في اطار التمهيد لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠ (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/١).

• جرح شابان عربيان من مخيم بلاطة، بالقرب من نابلس، جراء اطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النيران عليهما، في اثناء اشتراكهما في تظاهرة ثم مهاجمتهما دورية تابعة للجيش الاسرائيلي (**دافار** ، ١٩٨٧/٤/١).

• توجه محامو السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الاسرائيلية منذ يوم الاربعاء الماضي، بنداء الى وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بارليف، لكي يبحث مع ممثلي المضربين ومحاميهم في مطالبهم. وقد اشترك ممثلو مجموعة المحامين التي تتولى الدفاع عن حوالى ٤٥٠٠ سجين امني مضربين عن الطعام في ١٤ سجناً اسرائيلياً، في مؤتمر صحافي عقد في القدس الشرقية، ووجهوا اتهامات شديدة الى مفوض السجون، دافيد ميمون، موضحين ان اوضاع

السجناء ساءت منذ تسلم ميمون مهام منصبه (**دافار** ، ١/٤/١٩٨٧).

• اجتمع ممثل م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، مع السفير السوفياتي هناك، وحمّله رسالة شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف والقيادة السوفياتية، تتعلق بخطورة الاوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وضرورة التحرك لتزويدها بالمواد التموينية (**وفا**، ١/٤/١٩٨٧).

• يعتقد مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، العائد من نيويورك وواشنطن، بأن في الامكان الشروع في محادثات تمهيدية شاملة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط خلال العام ١٩٨٧. وقال تامير الذي اجتمع بمندوبي الاتحاد السوفياتي والصين في الامم المتحدة انه وجد لديهما استعداداً للبحث في بعض الافكار الجديدة ازاء هيكلية «محادثات الاعداد» لعقد المؤتمر (**دافار** ، ١/٤/١٩٨٧).

١/٤/١٩٨٧

• عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مؤتمراً صحافياً في بغداد، تحدث فيه عن الوضع الذي تعيشه المخيمات الفلسطينية في لبنان، وخاصة الحالة التي يعاني منها مخيما شاتيلا وبرج البراجنة تحت وطأة الحصار المزدوج من قبل ميليشيا «أمل» وقوات النظام السوري منذ ستة شهور (**وفا**، ١/٤/١٩٨٧).

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي يزور دولة قطر، مع اميرها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. وقد اطلع خلف الشيخ خليفة على آخر تطورات القضية الفلسطينية وما يتعرض له الفلسطينيون في مخيمات لبنان (**وفا**، ٢/٤/١٩٨٧). من جهة اخرى، اجتمع ممثل م.ت.ف. لدى تونس حكم بلعاوي، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، وبحث معه في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وما آلت اليه نشاطات اللجنة السباعية الوزارية المكلفة من قبل الجامعة بمتابعة العمل لانهاء حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية (**المصدر نفسه**).

• وجهت وزارة الخارجية المصرية نداء عاجلاً الى المجتمع الدولي لانقاذ سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد استُدعي سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي الى وزارة الخارجية المصرية للبحث في سبل ايصال المواد التموينية والطبية الى المخيمات (**وفا**، ١/٤/١٩٨٧).

• اصدر الجيش الاسرائيلي، مؤخراً، منشوراً رسمياً يشتمل على معطيات تستند الى مركز الابحاث الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ ابيب. ومن بين هذه المعطيات، ان القوة البشرية للجيش الاسرائيلي (قوات نظامية واحتياط) تبلغ الآن ٥٤٠ ألف جندي، موزعة على النحو التالي: ٤٤٠ ألفاً في القوات البرية؛ ٨٠ ألفاً في سلاح الجو؛ ٢٠ ألفاً في سلاح البحرية. ويبلغ الجيش النظامي ٣٤٠ ألف جندي. وبالنسبة الى الاسلحة ووسائل القتال، يوجد لدى الجيش الاسرائيلي ٢٥٠ دبابة مركفاه، ٢٠٠ دبابة اي ـ ٦٠ و اي ـ ٣، و ١٥٠ دبابة تي ـ ٦٢، و ٣٠٥٠ دبابة اخرى، و ٨٠٠ حاملة جنود مدرعة، و ٩٠٠٠ قطعة مدفعية، و ١٠١ منصة صاروخية من طراز تشابرال، و ٩٠٠ قطعة سلاح مضادة للطائرات، و ٦٤٠ طائرة مقاتلة (**معاريف** ، ٢ ـ ٣/٤/١٩٨٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال لقائه مع مجموعة من طلبة الجامعة العبرية في القدس، ان فتح ابواب الهجرة لليهود السوفيات، هو شرط لاشراك الاتحاد السوفاتي في المؤتمر الدولي للسلام. واضاف ان المؤتمر الدولي سوف يكون مجرد اطار وبداية لمفاوضات مباشرة بين الاطراف (**عل همشمار** ، ٢/٤/١٩٨٧).

٢/٤/١٩٨٧

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وزير خارجية المانيا الديمقراطية، اوسكار فيشر، الذي يزور تونس حالياً. وحمل عرفات الوزير الالماني رسالة الى الرئيس الالماني الديمقراطي ايريش هونيكر تتعلق بالوضع الفلسطيني وبالاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، وما تعانيه المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ٢/٤/١٩٨٧). وكان الوزير الالماني اجتمع، في اليوم السابق، مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، وبحثا في الامور ذات الاهتمام المشترك (**المصدر نفسه**). وقد عقد الوزير الالماني مؤتمراً صحافياً، أكد، خلاله، تضامن بلاده مع النضال العادل للشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

• بدأت اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعاتها في تونس بحضور رئيس اللجنة التنفيذية

لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وسوف تناقش اللجنة مواضيع تتعلق بالوضع في المناطق المحتلة، واوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وموضوع عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٤/٣).

• ناشد اطراف الحوار الفلسطيني، الموجودون حالياً في الجزائر، الرئيس السوري حافظ الاسد، التدخل الفوري لفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت، وادخال التموين اليها. من جهة اخرى، قال ناطق باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان اتصالات تجرى مع المراقبين السوريين لادخال التموين الى المخيمات المحاصرة (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/٣).

• دعت مصر الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن الدولي للبحث في الوضع اللاانساني الذي يعاني منه سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، وللعمل على انهاء الحصار المفروض على هذه المخيمات (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٤/٣).

• ادلى رؤساء مجلس ادارة شركة كهرباء القدس الشرقية، واعضاء لجنة العاملين فيها، بردود حادة على تصريح وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، الذي قال فيه ان مفعول امتياز الشركة سوف ينتهي في نهاية هذا العام. وقال رئيس مجلس ادارة الشركة، حنا ناصر، ان وزارة الطاقة الاسرائيلية لا تملك صلاحية ابعاد المورد الوحيد، والاكبر، الذي يقدم خدمات الى اكثر من نصف مليون من سكان الضفة الغربية. كذلك اصدرت لجنة شؤون العاملين استنكاراً حاداً، ونظمت اضراباً احتجاجياً قام به عمال الشركة لمدة ساعتين (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٣).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، خلال زيارته لبلدية عسقلان، وفي معرض تحدثه حول الانباء التي ذكرت وجود تغييرات في الاتحاد السوفياتي، انه يؤيد وجود علاقات دبلوماسية، اذا تم تحقيقها دون اية شروط. وبعد اقامة هذه العلاقات، يصبح من الممكن حل المشاكل، وبالاخص مشكلة هجرة اليهود السوفيات. وركز وايزمان على ضرورة زيادة الهجرة وانقاذ يهود الشتات من الذوبان و«الفناء القومي» عبر الانصهار. وقال: «في رأيي ان وحدة الشعب اليهودي اهم من اكتمال الارض» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٣).

• اجتمع الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، مع نظيره السويسري، بيير أويار، على انفراد، لمدة تقارب العشرين دقيقة، ثم انضم اليهما، بعدئذٍ، الوفدان الاسرائيلي والسويسري، حيث أجريت محدثات حول مواضيع ثنائية. وقد عرض هرتسوغ الصورة في الشرق الاوسط ومسيرة السلام. من جهته، اقترح الرئيس السويسري، مجدداً، في هذه المناسبة، استضافة المؤتمر الدولي المقترح، في بلده، اذا اتفقت الاطراف على عقده (**معاريف** ، ١٩٨٧/٤/٣).

١٩٨٧/٤/٣

• وصل الى دمشق، في زيارة مفاجئة، الملك الاردني حسين، وعقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الاسد. وذكرت المصادر الرسمية السورية انه بحث، في الاجتماع، تطورات الموقف في الشرق الاوسط، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٤/٤). وقد عقد الملك حسين والاسد اجتماعين مغلقين؛ وعاد الملك الى عمان في اليوم ذاته (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/٤).

١٩٨٧/٤/٤

• شهدت مناطق عدة في الضفة الغربية، تظاهرات واضرابات نسائية، قامت بها امهات وزوجات وقريبات السجناء الامنيين المضربين عن الطعام. فقد قامت عشرات السيدات بالتظاهر في الخليل وبيت لحم وطولكرم وفي مخيم بلاطة، تضامناً مع ازواجهن وابنائهن، الذين دخل اضرابهم عن الطعام يومه الثاني عشر (**اهآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٥).

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، بأنه سوف يتوجه وعدد من اعضاء اللجنة المركزية الى الجزائر لبدء حوارات ثنائية مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير العربية، وجناحي جبهة التحرير الفلسطينية ومجموعة «ابو نضال»، وذلك للبحث في مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/٥).

• بدأ مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية، اعمال دورته السابعة والثمانين العادية؛ واستمع، في اولى جلساته، الى تقرير مفصل من رئيس الدورة وزير خارجية الجزائر، احمد طالب الابراهيمي؛ كما قدم الامين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، تقريراً حول عمل اللجنة الوزارية السباعية المكلفة انهاء محاصرة المخيمات الفلسطينية في لبنان

(**الشرق الاوسط** ، ٥/٤/١٩٨٧). وقد تسلمت المملكة العربية السعودية رئاسة مجلس الجامعة من الجزائر. وفي الاجتماع المسائي، تحدث، في المجلس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والقى كلمة ناشد فيها الامة العربية وضع حد للمعاناة التي تعيشها المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ ٢٦/٩/١٩٨٦، وقال: «عار على هذه الامة ان يكون هناك اطفال يموتون عطشاً وجوعاً» (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٧).

• قرر مجلس الامن الدولي استئناف مشاوراته بشأن تطورات الوضع داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، بشكل غير رسمي. وتجرى هذه المشاورات بناء على طلب قدمته مصر والعراق للبحث في موضوع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت الغربية. وقد تحفظت سوريا ولبنان من طرح الموضوع على المجلس، واعتبر لبنان ذلك مسألة داخلة لبنانية (**الاهرام**، ٥/٤/١٩٨٧).

• غادر عمان، متوجهاً الى واشنطن، رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي، يرافقه وزير الخارجية، طاهر المصري، حيث يبحث مع المسؤولين الاميركيين في مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الرأي** ، ٥/٤/١٩٨٧).

• قرر الحكم العسكري الاسرائيلي في غزة تمويل ترميم الكنيس القديم في غزة، من ميزانيته. وقد تم البدء في اعمال الترميم بالفعل. وعلم ان الكلفة سوف تبلغ حوالى ١٥٠ ألفاً الى ٢٠٠ ألف شيكل (**هآرتس** ، ٥/٤/١٩٨٧).

٥/٤/١٩٨٧

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مفوض دول السوق الاوروبية المشتركة، كلود شيسون، الذي يزور تونس حالياً، وبحث معه في تطورات الموقف السياسي على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي. وبحث الجانبان في موقف دول السوق الاوروبية المشتركة تجاه م.ت.ف. وقضية الشعب الفلسطيني (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٧).

• قررت اللجنة المركزية لـ «فتح»، التي تواصل دورة اجتماعاتها في تونس، ايفاد عضو اللجنة خليل الوزر (ابو جهاد) لمتابعة الحوارات مع قادة الفصائل الفلسطينية الموجودين في الجزائر تمهيداً للحوار الشامل المقرر ان يبدأ في ١٣/٤/١٩٨٧ في الجزائر (**وفا**، ٦/٤/١٩٨٧).

• بحث مجلس وزراء جامعة الدول العربية الموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي سبيل ايصال المواد التموينية والطبية اليها. وقالت مصادر مقربة من اوساط المجتمعين ان وزيري خارجيتي المملكة العربية السعودية والجزائر قد يتوجهان الى دمشق للبحث في سبل امداد المخيمات بالطعام والادوية (**الرأي** ، ٦/٤/١٩٨٧). من جهة اخرى، اصدرت حركة «أمل» بياناً ذكرت فيه انه تم التوصل الى ايقاف شامل لاطلاق النار، وانهاء حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان تحت اشراف سوريا (**المصدر نفسه**). وعلى الصعيد ذاته، أيضاً، استقبل نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام وفداً من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق خالد الفاهوم. وقال المتحدث باسم الجبهة ان المحادثات تناولت الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط** ، ٦/٤/١٩٨٧).

• توجه وفد فلسطيني الى موسكو للبحث في تطورات الحرب ضد المخيمات في لبنان، وفي الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الرأي**، ٦/٤/١٩٨٧). ويرأس الوفد المذكور عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، يرافقه في الوفد الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ياسر عبد ربه، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب (**وفا**، ٦/٤/١٩٨٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مطار اللد قبيل سفره في زيارة رسمية لاسبانيا: «ان هدف المؤتمر الدولي هو ان يكون بداية لمفاوضات مباشرة بين الاطراف؛ ومن الواجب ان نميز بين النقاش حول هذا الموضوع في اسرائيل، وبين النقاش في الخارج». ورفض بيرس التعليق على تمنيات شامير له بالفشل في مسعاه، وقال ان هدف زيارته هو تعبئة التأييد لمسيرة السلام (**هآرتس** ، ٦/٤/١٩٨٧).

٦/٤/١٩٨٧

• عقد اجتماع بين ممثلين عن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وحركة «أمل» في بيروت، بحضور المراقبين السوريين، تم خلاله البحث في السبل الكفيلة بانهاء الحرب ضد المخيمات، وادخال المواد التموينية

الى سكانها. وقال عضو قيادة جبهة الانقاذ، سامي قنديل، انه تم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لوضع اتفاق دمشق موضع التنفيذ، وخاصة ايقاف اطلاق النار وفك الحصار التموويني (**البعث** ، ٧/٤/١٩٨٧). وقد ادخلت قافلة تموين مؤلفة من ست شاحنات، تبرعت بها الكويت، الى برج البراجنة، ورافقها الامين العام للهلال الاحمر العربي، عبدالغني عشو، ومندوب الهلال الاحمر الكويتي، خليفة العون (**الشرق الاوسط** ، ٧/٤/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، سفير رومانيا لدى الدولة التونسية، واستعرض معه التطورات السياسية فيما يخص انعقاد المؤتمر الدولي للسلام؛ كما تركز البحث على الانجازات الفلسطينية في مجال عملية توحيد الفصائل الفلسطينية في اطار م.ت.ف. (**وفا**، ٧/٤/١٩٨٧).

• أكد وزراء الخارجية العرب، في قرار اصدروه في ختام الدورة السابعة والثمانين لمجلس الجامعة، تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة، وعلى اساس قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالشرق الاوسط. وأيد القرار مشاركة جميع الاطراف المعنية في المؤتمر، بما في ذلك م.ت.ف. (**الاهرام** ، ٧/٤/١٩٨٧).

• تركزت محادثات وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مدريد، على الاتصالات الخاصة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وفي ختام محادثاته مع المسؤولين الاسبان، اعلن بيرس ان اسبانيا تؤيد موقفه بشأن المؤتمر الدولي (**دافار** ، ٧/٤/١٩٨٧). وقد حذر بيرس، في مؤتمر صحافي عقده في مدريد، من ان اي محاولة للمساس باستمرار مسيرة السلام سوف تشكل خطراً على استمرار وجود حكومة الوحدة الائتلافية الاسرائيلية. واضاف: «انني آمل في ان تتحقق آمالنا في ارساء السلام، وإلا فسوف يأسف شامير على ذلك» (**المصدر نفسه**).

• اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مع مدير عام وزارة الخارجية البريطانية، باتريك وايت، الذي كان اعرب عن تأييد حكومته لفكرة المؤتمر الدولي، خلال اجتماعه مع المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي بايلين. وقد بذل شامير، خلال الاجتماع، جهداً كبيراً لاقناع باتريك بعدم وجود أي منطق في عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**دافار** ، ٧/٤/١٩٨٧).

٧/٤/١٩٨٧

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وزير خارجية اليمن الديمقراطي، عبدالعزيز الداي، وبحث معه في تطورات الوضع، فلسطينياً وعربياً ودولياً، كما بحث معه في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، ونتائج اجتماعات الدورة السابعة والثمانين لمجلس جامعة الدول العربية (**وفا**، ٧/٤/١٩٨٧).

• وصل الى الجزائر الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، لحضور اجتماعات جلسات الحوار الوطني الفلسطيني. وتعقد ثلاثة تنظيمات فلسطينية، هي الجبهتان الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها طلعت يعقوب وكذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني، حواراً مع «فتح» حول الوحدة الوطنية الفلسطينية. كما اعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني انها قررت الاشتراك في الحوار المذكور. وجاء ذلك في بيان لها يفيد بأن قرارها هذا قد اتخذ بعد الاجتماع الذي عقده نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام مع وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية (**الرأي** ، ٨/٤/١٩٨٧).

• اجتمع في الجزائر وفد يمثل «فتح»، برئاسة عضو اللجنة المركزية خليل الوزير (ابو جهاد)، مع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش. ويأتي هذا الاجتماع في اطار المساعي القائمة لتوحيد الفصائل الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ٨/٤/١٩٨٧).

• عقد اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، في الكويت، وممثلو فصائل المقاومة الفلسطينية والاتحادات الشعبية، اجتماعاً موسعاً برئاسة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون (أبو الاديب)، تدارسوا خلاله الاوضاع الفلسطينية والعربية الراهنة، واصدروا، في ختامه، بياناً اكدوا فيه التمسك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (**وفا**، ٨/٤/١٩٨٧).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي رئيس بلدية الناصرة، توفيق زيّاد، خلال مقابلة مع التلفزيون اليوناني، وفي معرض تحدثه حول اوضاع العرب في اسرائيل: «اننا نستنشق العنصرية مثلما نستنشق الاكسجين». واضاف زياد، الذي يقوم بزيارة لليونان حالياً، ان عرب اسرائيل يشعرون، منذ سنة ١٩٤٨،

بالقمع العنصري، مؤكداً ان اسرائيل اجبرت العرب، من طريق سلبهم اراضيهم، على التحول من فلاحة الارض الى اعمال غير حرفية، وان نسبة البطالة اعلى مما هو مألوف في القطاع اليهودي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٨).

• عقد في بروكسل، اجتماع بين مدير عام الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، عبداللطيف ابو حجلة، وسكرتير عام وزارة الخارجية البلجيكية، رولانش. وتم في الاجتماع استعراض وجهات النظر حول المؤتمر الدولي الذي اقرته المجموعة الاوروبية في بيانها الصادر في ١٩٨٧/٢/٢٣. واوضح المسؤول الفلسطيني موقف م.ت.ف. من هذا الموضوع، وطالب ببذل الجهود لتجسيد «بيان بروكسل» عملياً (**وفا**، ١٩٨٧/٤/٨).

• يقوم الملك الاردني حسين بجولة اوروبية تشمل بلجيكا وبريطانيا وفرنسا للبحث في مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. ومن ناحية اخرى، اجتمع رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، مع المسؤولين الاميركيين، حيث يزور وفد اردني برئاسة الرفاعي واشنطن، وبحثوا، ايضاً، في امكان عقد المؤتمر الدولي (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/٨).

• ذكر المواطن عزو العواودة (٣٥ سنة)، من قرية الكرمة، القريبة من الخليل، انه فقد بصره جراء الصدمات الكهربائية التي عُذِّب بها في اثناء التحقيق معه في سجن الخليل الاسرائيلي. وقد بعث محاميه علي جزلان شكوى في هذا الشأن الى وزير الشرطة الاسرائيلية، والى مصلحة السجون، والى المستشار القضائي. ويذكر ان العواودة متزوج واب لثلاثة اطفال (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء تحدثه الى الصحافيين خلال جولة له في تل ـ ابيب، انه لا توجد امكانية، في ظل الوضع الحالي في الحكومة، للتوصل الى حسم بشأن موضوع المؤتمر الدولي. واضاف: «انني لا اعتزم طرح هذا الموضوع على الحكومة. اما اذا كان بيرس يريد طرحه لمناقشته، فان في مقدوره القيام بذلك». ووصف شامير فكرة عقد المؤتمر الدولي بأنها «مشروع سوفياتي منذ عشر سنوات، يريده العرب، لانه يخدم مصالحهم» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٨).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في الكلمة التي القاها في مؤتمر الدولية الاشتراكية في روما، حول الاتصالات السياسية الجارية للتوصل الى تسوية في المنطقة، ان «الفلسطينيين هم جيران لنا، وليسوا اعداءنا». واضاف، ان اسرائيل اعترفت بالشعب الفلسطيني وبحقوقه، ولكنها لا تقبل بـ م.ت.ف. لانها منظمة «ارهابية» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٨).

١٩٨٧/٤/٨

• شهدت القدس الشرقية اضراباً تجارياً شاملاً تضامناً مع السجناء العرب الامنيين، المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الاسرائيلي. وفي مدينة جنين، كان الاضراب جزئياً. وفي مركز الصليب الاحمر الدولي، في الضفة الغربية، اعتصمت زوجات وامهات السجناء، منذ بداية الاضراب، تضامناً معهم. وفي عدد من جامعات الضفة، قام الطلبة، مؤخراً، باضرابات رمزية عن الطعام، لفترات قصيرة، تضامناً مع السجناء ايضاً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٩).

• اصيب جندي اسرائيلي، في مدينة جنين في الضفة الغربية، جراء قيام عشرات الشبان برشق المحال التجارية المحلية بالحجارة، بهدف اجبار التجار على الاضراب. وفي رام الله، استخدمت قوات الامن الاسرائيلية الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة قامت بها طالبات معهد معلمات الطيرة، تضامناً مع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الاسرائيلية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٩).

• قامت مجموعة من المستوطنين اليهود، من مؤيدي حركة «كاخ»، بمهاجمة مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم، واطلقوا النيران في الفضاء، وذلك بعد ان تعرض باص الخط ٦٠ للرشق بالحجارة بالقرب من المخيم (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٩).

• اتضح من معطيات نشرها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء، ان العجز التجاري في اسرائيل قد ارتفع، في الربع الاول من العام ١٩٨٧، بنسبة ١٤ بالمئة، بالمقارنة مع الربع الاخير من العام الماضي، والسبب الاساسي في ذلك هو زيادة الواردات (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/٩).

• قال الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في مؤتمر صحافي عقده في ختام اجتماعات مجلس الجامعة، ان الدول العربية توافق على عودة مصر الى الجامعة العربية وتمكينها من القيام بدورها القومي في اطار الاجماع العربي، وبناء على ميثاق الجامعة وما اتخذته من قرارات (**الاهرام**،

١٩٨٧/٤/٩).

• غادر واشنطن، متوجهاً الى لندن، رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، والوفد المرافق له، للانضمام الى الملك الاردني حسين، بعد ان انهى زيارته للولايات المتحدة. وقد اكد الرفاعي التزام الاردن بالتوصل الى حل سلمي وعادل لازمة الشرق الاوسط، من خلال المؤتمر الدولي للسلام الذي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية، بما فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/٩).

١٩٨٧/٤/٩

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في تونس، سفير المانيا الديمقراطية لدى تونس، في مقر الدائرة. واوضح السفير الالماني ان الرئيس الالماني اريش هونيكر ابدى اهتماماً خاصاً برسالة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حول اوضاع المخيمات المحاصرة في بيروت ووعد بالعمل لانهاء الحصار. من جهة اخرى، قررت الحكومة السويدية تقديم مساعدة مالية مقدارها خمسة ملايين كراون لصالح المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت ولصالح مستشفيات المناطق المحتلة (**وفا**، ١٩٨٧/٤/٩).

• ازدادت في الضفة الغربية موجة الاعمال المناهضة للاحتلال والتظاهرات، تضامناً مع السجناء العرب الامنيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال. وقد فرض، امس، حظر التجول طوال ساعات النهار على مخيمات اللاجئين في طولكرم ومخيم الدهيشة، بالقرب من بيت لحم، ومخيم بلاطة، بالقرب من نابلس، وذلك في اعقاب عدد من حوادث رشق سيارات اسرائيلية بالحجارة والقيام بالتظاهرات والانشطة الاخرى. وتركزت غالبية الحوادث العنيفة في رام الله وضواحيها، والقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية تابعة للجيش الاسرائيلي في ميدان الساعة في مدينة رام الله (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/١٠).

• قررت حكومة الغابون رفع مستوى تمثيل مكتب م.ت.ف. لديها الى مستوى سفارة، وذلك اعراباً عن تأييدها للكفاح العادل للشعب الفلسطيني. وقد أطلعت وزارة خارجية الغابون مكتب المنظمة، رسمياً، على قرارها بقبول ممثل المنظمة على انه سفير فوق العادة (**الاهرام** ، ١٩٨٧/٤/١٠).

• أغارت طائرات مروحية مقاتلة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي، على اهداف للفدائيين في جنوب صيدا. تركزت الغارة على ثلاثة ابنية جنوب مخيم عين الحلوة، على بعد حوالى كيلومتر من شاطىء البحر. وتعتبر تلك الغارة التاسعة لسلاح الجو الاسرائيلي على لبنان، منذ بداية هذا العام، والاولى منذ دخول السوريين الى بيروت الغربية. وقد اسفرت الغارة عن قتيلين وثلاثة مصابين فلسطينيين (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/١٠). في هذا الصدد، قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي: «توجد اهمية كبيرة لغارات سلاح الجو على لبنان؛ لأن آلاف الفدائيين ينبغي عليهم، في كل مرة، ترك مواقعهم قبل بزوغ الخيوط الاولى من الضوء، الامر الذي يعتبر عائقاً لنشاطهم. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي على الفدائيين اقامة نظام ضخم مضاد للطائرات؛ الامر الذي يتطلب استخدام افراد كثيرين، ولا يتيح لهم الاشتراك في القيام بعمليات ضد اسرائيل». واضاف ليفي: «ان ضربات سلاح الجو، هي ضربات تراكمية وذات تأثير على الفدائيين، وهذا الامر يخدم اهداف اسرائيل» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/١٠).

• اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، مع رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، وبحث معها في مجمل تطورات الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، اضافة الى القضايا الثنائية التي تهم البلدين (**الرأي** ، ١٩٨٧/٤/١٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لن يسمح كثيراً لعناصر في الحكومة بالعمل في العالم بما يتعارض والاجماع، في مواضيع لم تقرها الحكومة اطلاقاً. وعلى حد قول شامير، اذا ادت الازمة بين الليكود وحزب العمل، حول المؤتمر الدولي، الى اجراء انتخابات مبكرة، فانه سوف يكون واثقاً، آنذاك، من فوز الليكود بشكل حاسم، حيث يدرك الشعب، على حد قوله، الاخطار الكامنة في عقد مثل هذا المؤتمر. واضاف شامير، ان الوضع القائم، الآن، في حكومة الوحدة الائتلافية لا يمكن ان يستمر طويلاً، حيث يعمل بيرس بما يتعارض ورأيه (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٤/١٠).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لدى عودته من زيارة لاسبانيا وايطاليا، انه وجد انفتاحاً في اثناء محادثاته مع المسؤولين السوفياتيين؛ وانه طرح، خلال محادثاته معهما، موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي،

وعلاقات السوفيات في الشرق الاوسط، والعلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية. وعلى حد قوله، فان المحادثات كانت جادة ومنفتحة، للمرة الاولى (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨٧).

١٠/٤/١٩٨٧

• في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية حول حدة بعض المناقشات بين الفصائل الفلسطينية، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «انها ليست نزهة. انها ثورة. والديمقراطية هي درعنا الحقيقي والوحيد، ونحن نقدر قيمتها بالقدر الكافي، لكي يتسنى لكل انسان ان يشرح وجهة نظره بشأن المسألة. سوف نقدم للتاريخ اول تجربة للديمقراطية في غابة المدافع، كما تمارسها م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط**، ١١/٤/١٩٨٧). وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان عرفات والامين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، سوف يرأسان اجتماعاً موسعاً، في الجزائر، يضم عدداً من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» واعضاء من المكتب السياسي للجبهة. ويأتي هذا الاجتماع خطوة على طريق الاتفاق النهائي حول القضايا المشتركة، قبل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني (**الاهرام**، ١١/٤/١٩٨٧).

• اجتمع، في واشنطن، السفير المصري هناك، عبدالرؤوف الريدي، مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، لاستطلاع موقف الادارة الاميركية من مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وذلك على ضوء المباحثات التي اجراها رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، مع الادارة الاميركية (**الاهرام**، ١١/٤/١٩٨٧).

١١/٤/١٩٨٧

• قُتلت امرأة اسرائيلية من مستوطنة الفي منشيه، القريبة من قلقيلية، في الضفة الغربية المحتلة، اثر القاء زجاجة حارقة على سيارتها بالقرب من المستوطنة. وقد اصيب زوجها واطفالها الثلاثة. وفي اعقاب الحادث، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود بفرض حظر التجول على قرية حبله، التي تقع على مسافة كيلومترين شرق قلقيلية. كما قامت قوات الامن الاسرائيلية بعمليات تمشيط في القرية، بهدف القاء القبض على الاشخاص الذين القوا الزجاجة الحارقة. ولم يعلن شيء عن اعتقالات (**هآرتس**، ١٢/٤/١٩٨٧).

• تتواصل الاتصالات بين المنظمات الفلسطينية، في الجزائر، حول القضايا التي سوف تبحث في الاجتماعات التحضيرية لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان الحوارات تدور في اجواء ايجابية. وقد وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الجزائر، للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمجلس (**الاهرام**، ١٢/٤/١٩٨٧).

• قال الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في خطاب له في لوس انجلوس، ان الولايات المتحدة لا تعارض عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وهي تتفهم أسباب معارضة اسرائيل. واذا قبلت كافة الاطراف المعنية اسرائيل كدولة ذات سيادة، فان بلاده ستنضم، حينئذٍ، الى مؤتمر السلام. واشار ريغان الى ان الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل معارضة اسرائيل، حتى الآن، فكرة اشتراك الاتحاد السوفياتي والفلسطينيين في المؤتمر، حيث لا يزالون ينكرون حق اسرائيل في الوجود كاملاً (**الاهرام**، ١٢/٤/١٩٨٧).

١٢/٤/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد؛ وحضر اللقاء قادة الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحوار الوطني الفلسطيني، وهم نايف حواتمة ود. جورج حبش وخليل الوزير (ابو جهاد) وصلاح خلف (ابو اياد) وعبدالرحيم احمد وسليمان النجاب ومحمد عباس (ابو العباس) وطلعت يعقوب ود. سمير غوشة. واكد بن جديد للقادة الفلسطينيين حرص الجزائر على دعم مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ وفي المقابل، شكر عرفات الرئيس الجزائري على جهوده الخيرة (**وفا**، ١٣/٤/١٩٨٧). كما عقد اجتماع بين وفدين من «فتح» والجبهة الشعبية ترأسهما ياسر عرفات ود. جورج حبش، بحثا خلاله في تطورات الوضع على الساحة الفلسطينية، وجدول الاعمال الذي سوف يطرح على المجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

• افادت مصادر مطلعة، في اعقاب الجلسة التي عقدها رؤساء جهاز الأمن الاسرائيلي، ومن بينهم وزير الدفاع ورئيس الاركان ومنسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، بأنه في الايام القريبة المقبلة، سوف

تتخذ اجراءات امنية ضد المنظمات الفلسطينية في المناطق المحتلة وضد اوساط تعتبر «معادية ومحرضة». وقال وزير الدفاع اسحق رابين، بعد جلسة الحكومة، توجد امكانية لتقليص عمليات التعرض للمسافرين في المناطق المحتلة بشكل ملحوظ؛ ولكن من اجل ذلك، مطلوب زيادة القوات واستخدام اجراءات قضائية اضافية (**هآرتس** ، ١٣/٤/١٩٨٧).

• افادت مصادر مطلعة في حزب العمل الاسرائيلي بأن وزراء الحزب يتمسكون برأيهم ازاء عدم السماح لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بمنع القائم بأعماله بيرس من الاستمرار في عملية تقدم مسار السلام ونشاطه من اجل المؤتمر الدولي (**هآرتس** ، ١٣/٤/١٩٨٧).

• بلغت ديون الاقتصاد الاسرائيلي الخارجية، في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، حوالى ٢٤ ملياراً و ٧٧٦ مليون دولار. وخلال العام الماضي، ازداد دين اسرائيل بـ ٨٢٤ مليون دولار، بسبب انخفاض قيمة الدولار، وتعزيز العملات الاوروبية، وبشكل خاص المارك الالماني، مقارنة بالدولار الاميركي (**دافار** ، ١٣/٤/١٩٨٧).

١٣/٤/١٩٨٧

• افتتح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، جلسات الحوار الموسع بين الفصائل الفلسطينية تمهيداً لعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وشكر عرفات، في كلمة الافتتاح، الجزائر للجهود التي بذلتها على هذا الصعيد؛ كما اكد ترسيخ وحدة الصف الفلسطيني في الارض المحتلة وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٤/٤/١٩٨٧).

• زار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، مع وفد فلسطيني، بطريرك لبنان صفير، الذي يزور الجزائر حالياً، في مقر اقامته. وشكر عرفات صفير على موقفه الثابت في دعم القضية الفلسطينية. وشدد البطريرك صفير على العلاقات الخاصة التي تربط بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني (**وفا**، ١٤/٤/١٩٨٧).

• اعلن، في الجزائر، ان «فتح» وافقت، خلال الحوار مع الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، على الغاء اتفاق عمان. وقد جاء اعلان ذلك على لسان ممثلي الجبهة الشعبية والديمقراطية. وذكرت مصادر مطلعة، في الجزائر، ان الاعلان الرسمي عن الغاء الاتفاق سوف تعلنه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في خلال اليومين المقبلين (**الرأي** ، ١٤/٤/١٩٨٧).

١٤/٤/١٩٨٧

• تعقيباً على الانباء التي افادت بالغاء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر سترجىء اي تعليق على هذه التطورات حتى ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني. من جهة اخرى، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في حديث صحافي، ان م.ت.ف. سوف تقترح عقد اتفاق عربي بديل من اتفاق عمان يشمل دول المواجهة المؤهلة للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، بحيث يضم الاتفاق الجديد مصر والاردن ولبنان وسوريا و م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٥/٤/١٩٨٧).

• رفضت اسرائيل طلب مصر السماح لاعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الـ ٥٢، من سكان المناطق المحتلة، بالسفر الى الجزائر للمشاركة في اعمال المجلس (**عل همشمار** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• بدأ رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة وزير خارجية بلجيكا، ليو تنديمانز، جولة استطلاعية في الشرق الاوسط تشمل الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية، على التوالي، لتنشيط الجهود الاوروبية الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الاهرام** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• ذكر عضو اللجنة المركزية في الهستدروت، محمود يونس (مبام)، انه يوجد في الناصرة والقرى العربية المجاورة ٢٥ ألف عامل، منهم ٣٥٠٠ عاطلون عن العمل ومسجلون في مكتب العمل، وحوالى ١٥٠٠ عاطلون عن العمل وغير مسجلين؛ اي ان العاطلين عن العمل يشكلون حوالى ٢٠ بالمئة من قوة العمل في المنطقة (**عل همشمار** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• انهى السجناء الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية اضرابهم عن الطعام الذي استمر سبعين يوماً، والذي شارك فيه ٣٠٠٠ سجين فلسطيني من مجموع ٤١٠٠ سجين امني (**عل همشمار** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• دعا زعيم «الشبان المسلمين» في اسرائيل، الشيخ عبدالله درويش، المواطنين العرب الى تأييد معسكر السلام في انتخابات الكنيست المقبلة. وقال الشيخ درويش انه سوف يتقرر، في الانتخابات المقبلة، مصير الشعب في اسرائيل، لانه يعتقد بأن الانتخابات

سوف تجرى على قاعدة السؤال: سلام عادل ام سلام وفق معيار معسكر اليمين الاسرائيلي ؟ (**عل همشمار** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• قال الملك الاردني حسين، في احدى مباحثاته السياسية التي اجراها في اوروبا من اجل تجنيد التأييد لفكرة المؤتمر الدولي: «ان الغاء اتفاق عمان بين الاردن و م.ت.ف. يؤجل المؤتمر الدولي الى سنوات كثيرة». من جهة اخرى، أفادت مصادر مطلعة في القدس بأن اسرائيل تتابع باهتمام التطورات داخل م.ت.ف. بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني حول مسألة الاتفاق مع عمان. والتقويم السائد في القدس ان «عرفات لم يَقُل، بعد، كلمته الاخيرة» (**هآرتس** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• نددت الولايات المتحدة الاميركية، بشدة، بتجدد العنف في الضفة الغربية، والقت بالمسؤولية على اسرائيل والفلسطينيين معاً. وقالت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي: «نحن قلقون جداً من قتل الطالب الفلسطيني بنيران جنود الجيش الاسرائيلي وجرح الآخرين في جامعة بيرزيت» (**عل همشمار** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• ذكرت مصادر مطلعة في مقر الامم المتحدة، في نيويورك، ان ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي عقدوا اجتماعاً رسمياً طارئاً للتحضير لعقد المؤتمر الدولي الخاص بالسلام في الشرق الاوسط. وقد شارك في الاجتماع السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار. ولم يتسرب شيء عن مضمون الاجتماع (**الاهرام** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

• وصل الى دمشق وزير الخارجية الجزائرية، د. احمد طالب الابراهيمي، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق اياماً عدة، حيث سلّم رسالة من الرئيس الجزائري الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلق بالتطورات المستجدة على الساحة العربية وتطور الحوار الوطني الفلسطيني. وسيجري د. الابراهيمي مباحثات مع نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام حول الجهود المبذولة لاستعادة وحدة م.ت.ف. (**الرأي** ، ١٥/٤/١٩٨٧). من ناحية اخرى، اجتمع رئيس مجلس الشعب السوري، محمود الزعبي، في دمشق، مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، وبحثا في الوضع الراهن، على الصعيدين، العربي والفلسطيني. واكد الفاهوم تقديره العالي لدور سوريا، من خلال ما لمسه خلال لقائه الرئيس السوري حافظ الاسد، امس، عبر تأكيد الأخير دعم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية (**البعث** ، ١٥/٤/١٩٨٧).

١٥/٤/١٩٨٧

• جرح ثلاثة اشخاص عرب خلال تفريق تظاهرة أُجريت في رفح، جراء اطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النيران باتجاههم (**عل همشمار** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

• وُزّعت في المناطق المحتلة منشورات تدعو الى الاضراب، موقعة من قبل مؤسسات دينية وقومية، احتجاجاً على اعمال المستوطنين اليهود ضد سكان قلقيلية، وعلى اعمال الجيش الاسرائيلي في بير زيت وموجة الاعتقالات الاخيرة. من جهة اخرى، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان من يذهب الى المناطق المحتلة، مثله مثل من يذهب الى كريات شمونة ومستوطنة دوفف، يعلم ان هناك خطراً في تلك الاماكن، على الرغم من انه ينبغي على الدولة القيام بكل شيء من اجل تقليص حجم هذه المخاطر» (**هآرتس** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

• حذر زعماء المستوطنين اليهود في قطاع غزة، في اللقاء القصير مع وزير الدفاع الاسرائيلي،اسحق رابين، من خطورة الوضع الامني السائد في القطاع. وقال المستوطنون انهم مستعدون للتطوع والقيام باقتلاع اشجار البيارات التي تلقى منها المواد المتفجرة، أو الحجارة، باتجاه السيارات الاسرائيلية (**هآرتس** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

• اطلق حارس مستوطنة كريات اربع النار على شاب عربي من مدينة نابلس، دخل المستوطنة. وقد اصيب الشاب بجراح خطيرة نتيجة لذلك (**هآرتس** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

• اطلق صاروخ كاتيوشا، من عيار ١٢٢ ملم، من جنوب لبنان، وسقط على الجانب اللبناني من الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية. لم يصب احد باذى، ولم تقع اضرار مادية (**عل همشمار** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

• التقى، في الجزائر، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، مع مبعوث الرئيس السوداني الخاص في الجزائر. واعرب المبعوث السوداني عن اهتمام السودان بخطوات توحيد اداة العمل الفلسطيني ودعمها لها؛ كما اكد ان السودان سوف يشارك في جلسات المجلس الوطني الفلسطيني بوفد رفيع المستوى، يرأسه نائب رئيس مجلس الدولة السوداني. وقد تواصلت جلسات الحوار الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث قدم ممثلو الفصائل

الفلسطينية عروضاً تفصيلة للمرحلة السابقة وقوّموا نتائجها (**وفا**، ١٦/٤/١٩٨٧).

• استقبل ولي العهد الاردني، الامير حسن، رئيس المجلس الوزاري الاوروبي ووزير خارجية بلجيكا، ليو تنديمانز، الذي يزور الاردن حالياً، وبحث معه في الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام (**الرأي** ، ١٦/٤/١٩٨٧).

١٦/٤/١٩٨٧

• بدأت سلطات الامن الاسرائيلية باقامة سور عالٍ، وطويل، يفصل بين مخيم الدهيشة وبين طريق القدس ـ الخليل الذي يمر بالقرب منه. والغاية من هذا السور، الذي سوف يرتفع الى علو ستة امتار وطوله حوالى مائة متر، هي الحؤول دون الحاق الضرر بالسيارات الاسرائيلية، جراء الرشق بالحجارة (**هآرتس** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• جدد الفدائيون اطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه المستوطنات الاسرائيلية الشمالية. وجراء انفجار صاروخ كاتيوشا، أصيب ثلاثة اسرائيليين وتلقوا علاجاً طبياً. كذلك تضررت بعض المباني (**هآرتس** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• قامت دورية مدرعة تابعة للجيش الاسرائيلي، تدعمها الطائرات المروحية، باعمال التمشيط في ست قرى في منطقة جبل الصافي، في جنوب لبنان، بحثاً عن فدائيين. وافادت مصادر عسكرية لبنانية بأن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي نفذت غارات وهمية فوق مدينة صيدا، ومخيمات الفلسطينيين في المنطقة (**هآرتس** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• اصدرت «لجنة التسعة»، الخاصة بفلسطين، والمنبثقة عن مؤتمر قمة عدم الانحياز، بياناً، في ختام اجتماعاتها في هراري، عاصمة زيمبابوي، طالبت فيه المجتمع الدولي بالتحرك لايقاف العدوان على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفك الحصار عنها، والسماح بايصال المواد التموينية والطبية الى سكانها (**وفا**، ١٧/٤/١٩٨٧).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان التطرف داخل م.ت.ف. بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، يحتمل ان يشجع سكان المناطق المحتلة على القيام بتمثيل الفلسطينيين في مفاوضات مع اسرائيل (**الرأي** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• قال الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في كلمة القاها في اثناء مأدبة العشاء التي اقامها على شرف ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، الذي يزور فرنسا حالياً، ان من الممكن، الآن، احراز تقدم بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٧/٤/١٩٨٧). وقد اكد الملك فهد، في ختام زيارته لفرنسا، تمسك السعودية بالثوابت المهمة لسياستها في الشرق الاوسط، وهي وجوب انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعودة السلام الى لبنان (**الشرق الاوسط** ، ١٧/٤/١٩٨٧). وعاد الرئيس ميتران فاعلن تأييده لعقد مؤتمر سلام شرق اوسطي من خلال تأكيد ضرورة احترام «حقوق شعوب المنطقة كافة، بما فيها الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيرها» (**هآرتس** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• اجرى السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، اتصالاً مع نائب وزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، تناول قضية الشرق الاوسط وموقف اميركا من امكانية انعقاد مؤتمر دولي للسلام (**الاهرام** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

• استقبل الرئيس المصري حسني مبارك، وزير خارجية بلجيكا الرئيس الحالي للسوق المشتركة، ليو تنديمانز، الذي يزور منطقة الشرق الاوسط حالياً. وقال تنديمانز، عقب اللقاء، ان الرئيس المصري يؤيد جهود بلجيكا في سبيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وكانت المباحثات الرسمية بدأت بين وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، والوزير البلجيكي، وتناولت الموضوعات كافة المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي (**الاهرام**، ١٧/٤/١٩٨٧).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير: «من الناحية العملية، بدأت محادثات الاعداد الشكلية والعلنية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي والصين للسير قدماً بمسار السلام». واضاف تامير: «سوف تجرى، في المستقبل، محادثات اضافية مع السوفيات والصينيين، للتغلب على الخلافات بين مواقف الاطراف». كما قال ان في الامكان عقد المؤتمر الدولي هذا العام (**عل همشمار** ، ١٧/٤/١٩٨٧).

١٧/٤/١٩٨٧

• قالت مصادر فلسطينية في الجزائر، ان الرئيس

السوري حافظ الاسد عرض انهاء الخصام مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اذا قطع عرفات اتصالاته مع مصر. وقد نقل هذا العرض الى عرفات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، في اتصال هاتفي. وطلب عرفات من الفاهوم ان يبلغ تحياته للرئيس السوري، وانه يدعوه لحضور جلسات المجلس الوطني الفلسطيني (**الرأي** ، ١٨/٤/١٩٨٧). وقد ابدت سوريا استعدادها لاستقبال اي وفد فلسطيني، اذا ووفق على «وثيقة طرابلس» التي وقعتها، في ليبيا، ست منظمات فلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٨/٤/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، وزير الداخلية النمساوية، في مقر الدائرة في تونس، وبحث معه في التطورات السياسية الدولية، والعربية، والفلسطينية، وخاصة الحوار الوطني الفلسطيني الذي يجرى حالياً، تمهيداً لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. كما بحث القدومي مع الوزير النمساوي في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وسبل تقديم العون الغذائي والطبي اليها. وقد اكد الوزير النمساوي، من جهته، موقف بلاده الداعم للشعب الفلسطيني، ولفكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بحضور م.ت.ف. طرفاً رئيساً في المؤتمر (**وفا**، ١٨/٤/١٩٨٧).

• افتتح في هراري، عاصمة زيمبابوي، اجتماع لجنة التسعة الخاصة بفلسطين، المنبثقة عن مؤتمر قمة دول عدم الانحياز. وتضم اللجنة وزراء خارجية الهند ويوغوسلافيا وكوبا وزامبيا وبنغلاديش والسنغال وزيمبابوي والجزائر. وقد ترأس رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الوفد الفلسطيني الى اجتماعات اللجنة، حيث القى كلمة تحدث فيها عن معاناة المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان، وطالب اللجنة بأن تبقى في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في تلك المخيمات. كما تحدث رئيس وزراء زيمبابوي، روبرت موغابي، الى اللجنة، ايضاً، وطالب بايقاف معاناة الشعب الفلسطيني، وبضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ودعا الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة (**وفا**، ١٨/٤/١٩٨٧).

• قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في حديث الى صحيفة «الاهرام»، ان المؤتمر الدولي لا بد من ان يتحول، في النهاية، الى مفاوضات ثنائية، فيما بين الاطراف المعنية، وفي مقدمها م.ت.ف. واشار الى ان مصر تأخذ في اعتبارها ان قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ لم يتناولا القضية الفلسطينية؛ ولهذا السبب تتفهم مصر موقف المنظمة من عدم القبول بهما، الا اذا اضيف ما يضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين، وان مصر ترى وجوب استكمال هذا النقص وتقول للفلسطينيين: اعلنوا قبولكم لهذا القرار، واقرنوا ذلك بما ترونه من ضمانات وضوابط (**الاهرام**، ١٨/٤/١٩٨٧).

١٨/٤/١٩٨٧

• قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، ان رئيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد الفاهوم، طلب من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في اتصال هاتفي، تأجيل عقد جلسات المجلس الوطني الفلسطيني حتى ٢٣/٤/١٩٨٧، لكن عرفات وقادة الفصائل الفلسطينية الاخرى رفضوا ذلك (**الاهرام**، ١٩/٤/١٩٨٧). وتبين ان عرفات، الذي غادر الجزائر، قد توجه الى تونس، وسوف يعود الى الجزائر في اليوم ذاته لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي سوف تقتصر اعمالها على البحث في مسألة عقد المجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ١٩/٤/١٩٨٧).

• اعلن طالب وطالبة من بير زيت الاضراب عن الطعام احتجاجاً على تقييدهما في سريريهما خلال تلقيهما العلاج في مستشفى هداسا في القدس. وكان الطالب والطالبة جرحا خلال الاحداث الاخيرة التي وقعت في بير زيت (**وفا**، ١٩/٤/١٩٨٧).

• حالت قوات كبيرة من الشرطة الاسرائيلية والجيش الاسرائيلي، عبر انتشارها على ساحات القرى الدرزية في شمال الجولان، دون استكمال محاولات سكان هذه القرى الاحتفال بعيد الاستقلال السوري والقيام بمسيرات وتظاهرات. ومع هذا، استطاع العشرات من الشبان الدروز التظاهر، لمدة ساعة، على سقف احد المباني في قرية مجدل شمس (**دافار** ، ١٩/٤/١٩٨٧).

• شارك حوالى الف شخص، بينهم شيوخ ووجهاء بدو ونشيطو راتس ومبام، في الاجتماع الاحتجاجي ضد مصادرة اراضي البدو، الذي عقد في بلدة اللجية في النقب (**دافار** ، ١٩/٤/١٩٨٧).

• يقوم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

شامير، اليوم، بمنح اللواء دان شومرون رتبة جنرال، ويعينه رئيساً لهيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي، بدلاً من الجنرال موشي ليفي (**دافار**، ١٩/٤/١٩٨٧).

١٩٨٧/٤/١٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، واستعرض معه النتائج الايجابية التي توصلت اليها فصائل الثورة الفلسطينية خلال جلسات الحوار الوطني الفلسطيني، تمهيداً لعقد جلسات المجلس الوطني الفلسطيني (**وفا**، ٢٠/٤/١٩٨٧). كما استقبل عرفات الوفد العراقي الى اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يرأسه وزير الداخلية العراقية، سعدون شاكر، الذي نقل اليه تحيات الرئيس العراقي صدام حسين، وتمسكه بدعم نضال الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**). واجتمع عرفات، ايضاً، مع الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، في منزل السفير اليمني في العاصمة الجزائرية، حيث يرأس البيض وفد بلاده الى اجتماعات المجلس، وبحث في التطورات الدولية، والعربية، والفلسطينية (**المصدر نفسه**). واستقبل عرفات وفد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، برئاسة سفير الاتحاد السوفياتي في الجزائر، وبحث معه في نتائج الحوار الوطني الفلسطيني، تمهيداً لعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

١٩٨٧/٤/٢٠

• بدأت في الجزائر اعمال الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. ودعا عرفات، في كلمة الافتتاح، الى قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. كما ايد فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أعلنت، في وقت سابق، الغاء اتفاق عمان (**الاهرام**، ٢١/٤/١٩٨٧). واعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي يتزعمها د. سمير غوشة، عدم اشتراكها في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. وتقاطع الدورة المذكورة، اضافة الى الجبهة اياها، كل من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، ومنظمة «الصاعقة»، ومجموعة «ابو نضال»، والمنشقين عن «فتح»، وكلها منظمات موالية لسوريا (**الشرق الاوسط**، ٢١/٤/١٩٨٧).

• تسللت خلية فدائية من «فتح»، يوم الاحد، الى المنطقة الاسرائيلية بالقرب من كيبوتس مناره، بهدف تنفيذ عملية للمساومة. التسلل فشل، عندما اكتشفت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي افراد الخلية ودخلت معهم في معركة على مسافة قريبة. وجراء ذلك، قتل جنديان اسرائيليان، وتم القضاء على افراد المجموعة الثلاثة (**دافار**، ٢١/٤/١٩٨٧).

• جرح احد افراد حرس الحدود الاسرائيلي، اضافة الى جرح تسعة طلاب، خلال تفريق تظاهرة أُجريت في حرم الجامعة الاسلامية في غزة، احتجاجاً على مقتل الطالب، من رفح، بأيدي قوات الامن الاسرائيلية في جامعة بير زيت. كذلك، عبر الطلبة المتظاهرون عن تضامنهم مع فتح اعمال الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد اغلقت الجامعة لمدة اسبوع، وتم اعتقال عشرات الطلاب. وقد قام المتظاهرون بحرق علم اسرائيل، ولوحوا بعلم فلسطين، وهتفوا هتافات معادية لاسرائيل ومؤيدة لـ م.ت.ف. (**دافار**، ٢١/٤/١٩٨٧).

١٩٨٧/٤/٢١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس البلغاري تيودور جيفكوف، الذي يزور الجزائر في اثناء انعقاد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني فيها. وحضر الاجتماع قادة الفصائل الفلسطينية المشاركون في دورة المجلس الثامنة عشرة. واكد الرئيس جيفكوف موقف بلغاريا الثابت الى جانب القضية الفلسطينية والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة (**وفا**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• واصل المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر جلسات عمله بالاستماع الى كلمات اعضاء الوفود. وقد بلغ عدد الحاضرين ٣١٩ عضواً من مجموع ٤٢٨ عضواً. وقد وصف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، توفر النصاب القانوني، بأغلبية كبيرة، بأنه تأكيد لوحدة الثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• تعتقد اوساط عسكرية وسياسية اسرائيلية بأن العمليات المناهضة للاحتلال الاسرائيلي سوف تستمر في الايام المقبلة. ولكن، على الرغم من ذلك، لا تنوي هذه الاوساط تغيير سياسة اسرائيل في لبنان. وقد اطلع

على هذه التقويمات كل من رئيس الحكومة، اسحق شامير، والقائم باعماله، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين (**دافار** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• اقرت الحكومة الاسرائيلية مساواة القرى الدرزية والشركسية بوضع المستوطنات اليهودية المجاورة لها. قدَّم هذا الاقتراح الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس. والتفسير العملي لهذا القرار، هو ان القرى الدرزية والشركسية وسكانها سوف يحصلون، من الآن فصاعداً، على مساعدات مالية، في الاساس في مجال التطوير وقروض الاسكان ومساعدة الجنود المسرحين (**دافار** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية، رداً على الغاء م.ت.ف. لاتفاق عمان، بأن مبادىء الاتفاق تعكس العلاقات المتميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وهو ثمرة قناعة مشتركة استندت الى مقررات قمة فاس، وكان الهدف من الاتفاق تمهيد الطريق لـ م.ت.ف. للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي المقترح (**الرأي**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• كشف القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، تفاصيل اقتراحه الذي سوف يعرضه على الحكومة، في اللقاء الذي عقده مع وزراء حزب العمل. وقال بيرس انه توصل الى تفاهم مع الاردن، وموافقة اميركية، على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وانه من المحتمل ان يؤدي هذا الاقتراح الى نشوب خلاف حاد مع الليكود ويؤدي، بالتالي، الى حل الحكومة (**دافار** ، ٢٢/٤/١٩٨٧).

٢٢/٤/١٩٨٧

• استمع المجلس الوطني الفلسطيني، في يومه الثالث، الى التقرير السياسي، الذي قدمه رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)؛ كما استمع الى تقرير الصندوق القومي، الذي قدمه رئيس الصندوق جاويد الغصين. وقال القدومي في مقدمة تقريره السياسي ان كل اشكال الوصاية على القرار الفلسطيني قد انتهت، وانه لا سلام في المنطقة ما لم يسترد الشعب الفلسني حقوقه المشروعة (**وفا**، ٢٢/٤/١٩٨٧).

• بعثت اسرائيل برسائل الى منظمة «أمل» الشيعية، اوضحت فيها انها تنظر اليها كمسؤولة عما يجرى في حزام الامن في جنوب لبنان وفي المنطقة الشمالية منه. وقالت اوساط امنية، في شمال اسرائيل، ان مستوى الهدوء في القرى الشيعية مرتبط، بنسبة كبيرة، بقدرة حركة «أمل» على مراقبة تحركات الفدائيين في المنطقة وافشال نشاطاتهم. وقد نقلت رسالة مماثلة الى السوريين، عبر طرق مختلفة (**عل همشمار** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

• قرر الملك المغربي الحسن الثاني تجميد العلاقات بين المغرب و م.ت.ف. احتجاجاً على مشاركة وفد من البوليساريو في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، لكنه أكد ان المغرب سوف يظل يعترف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وطلب الملك الحسن من المواطنين المغاربة مقاطعة اي اجتماعات يشارك فيها ممثلون عن م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

• عاد الملك الاردني حسين الى الاردن، بعد جولة شملت كلاً من المغرب وهولندا وبلجيكا وبريطانيا، بحث خلالها في الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره اطراف النزاع والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الرأي** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

• رفض وزراء الليكود في الحكومة الاسرائيلية، مرة أخرى، مشروع المؤتمر الدولي، وفق مفهوم بيرس؛ وقد وجهوا، جميعهم، انتقادات لاذعة الى المؤتمر الدولي، وعادوا فادعوا بأن في هذا المشروع دعوة للضغط على اسرائيل من أجل الانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية (**عل همشمار** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

٢٣/٤/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس التنزاني جوليوس نيريري، الذي يحضر جلسات المجلس الوطني الفلسطيني، وبحث معه في تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط، وما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية. وأعرب نيريري عن دعم تنزانيا الدائم للشعب الفلسطيني، وتمنى ان يتكلل نضاله بانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة (**وفا**، ٢٣/٤/١٩٨٧). كما اجتمع عرفات مع وفد الاحزاب المصرية ورجال الصحافة والاعلام المرافقين للوفد، وعرض لهم تطورات القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

• صادق المجلس الوطني الفلسطيني، في جلسته المسائية، على قرار قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني

في المجلس الوطني، فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية (**وفا**، ٢٤/٤/١٩٨٧).

• نظم مفتي القدس، الشيخ سعد الدين العلمي، سوية مع رابطة المساعدة والدفاع عن الاوقاف الاسلامية، صلاة تظاهرية امام مسجد بئر السبع الذي اغلقته البلدية، وطالب بالسماح بالصلاة فيه (**هآرتس** ، ٢٤/٤/١٩٨٧).

• قصفت الطائرات المروحية التابعة لسلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين جنوب مدينة صيدا في جنوب لبنان. والاهداف التي قصفت عبارة عن مبنيين كانا يستخدمان مراكز قيادة وتخطيط للقيام بعمليات ضد اسرائيل (**هآرتس**، ٢٤/٤/١٩٨٧).

• قال المستشار النمساوي السابق، برونو كرايسكي، في مؤتمر صحافي عقده في الجزائر، حيث يحضر جلسات المجلس الوطني الفلسطيني، ان للشعب الفلسطيني حق التمثيل، وان م.ت.ف. هي الوحيدة صاحبة هذا الحق. وقال كرايسكي، الذي يشغل، حالياً، منصب نائب رئيس الدولية الاشتراكية، انه سوف يسعى، من موقعه، باتجاه حصول منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب في الدولية الاشراكية (**وفا**، ٢٣/٤/١٩٨٧).

• اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة مكتب حزب العمل، ان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، مثل اريئيل او الفي منشيه، لا تشكل مساهمة في امن اسرائيل. وقال رابين: «اذا كنا نرغب في ان نكون مستعدين لتسوية اقليمية ذات مغزى في الضفة الغربية، فيجب ان نخضع كل شيء للمفاوضات مع الاردن» (**هآرتس** ، ٢٤/٤/١٩٨٧).

٢٤/٤/١٩٨٧

• يتابع المجلس الوطني الفلسطيني جلسات عمله. وقد تقرر قبول عدد من الاعضاء الجدد في جلسة اليوم؛ كما تابع المجلس البحث في القضايا السياسية المطروحة على جدول اعماله. وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، معلقاً على ما تردد عن بحث في العلاقات مع مصر، ان علاقات المنظمة مع مصر لن يطرأ عليها اي تغيير (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٤/١٩٨٧).

٢٥/٤/١٩٨٧

• اقترح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في لقاء مع صحافيين ايطاليين في الجزائر، تشكيل دولة فلسطينية ـ اسرائيلية. وقال عرفات: «انني اعني ما أقوله بالضبط... نريد دولة موحدة ثنائية القومية ترتكز على نظام ديمقراطي... دولة موحدة... تضم الشعب الفلسطيني والجالية الاسرائيلية على غرار الوضع القائم في كندا » (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٤/١٩٨٧).

• جرح سبعة اشخاص يهود في حوادث وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثلاثة منهم جرحوا جراء القاء قنبلة حارقة باتجاه سيارتهم في غزة. اما الاربعة الباقون، فقد جرحوا في صدام وقع في مستوطنة غينوت في الضفة، بين عرب ويهود، على خلفية صراع حول الاراضي (**دافار** ، ٢٦/٤/١٩٨٧).

• لا تزال اقوال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، التي ميّز فيها بين الاستيطان الامني والاستيطان غير الامني وذكر فيها الاستعداد لتسوية اقليمية ذات مغزى في مفاوضات السلام مع الاردن، تثير الاستياء في الليكود. واليوم يتظاهر سكان مستوطنة اريئيل والفي منشيه عند وزارة الدفاع في تل ـ ابيب مطالبين باستقالة رابين، فوراً، من منصبه (**دافار** ، ٢٦/٤/١٩٨٧).

• انسحب الوفد المصري الحكومي الى المجلس الوطني الفلسطيني من اجتماعات المجلس، احتجاجاً على الانتقادات التي وجهتها بعض العناصر الفلسطينية لسياسة مصر. وقد حصل ذلك قبل اختتام الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الاهرام** ، ٢٦/٤/١٩٨٧).

• شرع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزراء الليكود في شن حملة اعلامية، في اسرائيل والخارج، ضد فكرة المؤتمر الدولي. والهدف الاساس من هذه الحملة هو اقناع الدول الغربية بأن الفكرة التي تبناها بيرس وحزبه تحمل اخطاراً على اسرائيل والغرب (**دافار** ، ٢٦/٤/١٩٨٧).

٢٦/٤/١٩٨٧

• انهى المجلس الوطني الفلسطيني اعمال دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة، ظل ياسر عرفات رئيساً لها؛ كما اصدر بياناً بالقرارات التي اتخذها المجلس والتي تحدد سياسة المنظمة في المرحلة المقبلة. اما اعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة، فهم: ياسر عرفات؛ فاروق القدومي؛ محمود عباس؛ جمال الصوراني؛ ياسر عبد ربه؛ عبدالرحيم احمد؛ مصطفى الزبري؛ عبدالرزاق

اليحيى؛ المطران ايليا خوري؛ محمد ملحم؛ سليمان نجاب؛ محمد عباس؛ محمود درويش؛ عبدالله حوراني؛ جاويد الغصين (**وفا**، ٢٦/٤/١٩٨٧).

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في اول تصريح له بعد صدور البيان الختامي لدورة المجلس الوطني، انه يعود ويؤكد انه لا مساس بالعلاقات مع مصر، وان مصر سند حقيقي للفلسطينيين (**الاهرام**، ٢٧/٤/١٩٨٧). وقد اوفد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مبعوثاً خاصاً الى القاهرة لوضع الرئيس مبارك في اجواء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، كما وصل الى القاهرة وزير خارجية العراق، طارق عزيز، للغرض نفسه (**المصدر نفسه**).

• استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد اللجنة التنفيذية الجديدة لـ م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات. واستعرض الرئيس الجزائري مع اللجنة اعمال المجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ٢٧/٤/١٩٨٧). وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الاول بعد انتخابها، وبحثت في عدد من المواضيع الهامة، على الصعيدين العربي والفلسطيني (**وفا**، ٢٧/٤/١٩٨٧).

• اعلن رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، ان قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، في موضوع العلاقة مع مصر والاردن، مخطئة، وان منظمة «فتح»، التي تشكل الغالبية، قد خضعت لاملاءات الجبهة الشعبية التي تشكل الاقلية (**عل همشمار** ، ٢٧/٤/١٩٨٧).

١٩٨٧/٤/٢٧

• اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء ايهود براك، امر طرد ضد رئيس مجلس طلبة جامعة بير زيت، مروان برغوثي. وقالت مصادر أمنية اسرائيلية ان البرغوثي عضو نشيط في «فتح» في جامعة بير زيت، وقد حرض على القيام بتظاهرات وخرق النظام بشكل واسع (**هآرتس** ، ٢٨/٤/١٩٨٧).

• قررت مصر، في بيان اذاعه وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، اغلاق جميع مكاتب م.ت.ف. والمؤسسات التابعة لها في مصر، واتخاذ ما يترتب على هذا القرار من اجراءات. وقد جاء هذا القرار بعيد اجتماع موسع، عقده الرئيس حسني مبارك مع المجموعة السياسية لتقويم نتائج المجلس الوطني الفلسطيني (**الاهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٧).

• وصلت الى القدس وواشنطن رسالة من الملك الاردني حسين يظهر فيها استعداده للمفاوضات المباشرة مع اسرائيل والاكتفاء بافتتاح دولي لهذه المفاوضات وفقاً لاقتراحات اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وفي اعقاب ذلك، ارسل الرئيس الاميركي رونالد ريغان رسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يدعوه فيها الى عدم تفويت هذه الفرصة المتاحة في المنطقة (**هآرتس** ، ٢٨/٤/١٩٨٧).

• قدر رئيس الحكومة الفرنسية، جاك شيراك، في مباحثات مطولة مع اسحق شامير، ان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط سوف يكون نصيبه الفشل. واقترح شيراك على شامير عدم معارضة عقد المؤتمر (**هآرتس** ، ٢٨/٤/١٩٨٧).

١٩٨٧/٤/٢٨

• حكم بالسجن مدى الحياة على لمياء معروف (٢٣ سنة) احد اعضاء الخلية الفدائية التي خطفت الجندي الاسرائيلي، دافيد منوس، ومن ثم قتلته؛ كذلك حكم على زهرة السعيد، وهي، ايضاً، عضو في الخلية ذاتها، وقد شاركت في تخطيط عملية القتل وتهريب وثائق الجندي الشخصية الى الاردن، بالسجن ١٢ عاماً (**دافار** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، مساعد وزير الخارجية الرومانية، كونستانتين اونيسا، واطلعه على نتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. وعبر اونيسا عن ارتياح رومانيا لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ٢٩/٤/١٩٨٧).

• لقي قرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات مع م.ت.ف. واغلاق مكاتبها في مصر، ردود فعل متباينة في الاوساط المصرية. ففي الوقت الذي ايده الحزب الحاكم، تحفظت منه احزاب المعارضة واعتبرته قراراً متسرعاً (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

• اخذت النشاطات السياسية للتقدم بمسار التسوية في الشرق الاوسط دفعاً مع خروج الملك حسين لاجراء محادثات في القاهرة ومع التغطية الاميركية لـ «المظلة الدولية» التي عبر عنها الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في رسالته الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. وفي المقابل، اشتدت حدة الاستقطاب بين الشريكين الاساسيين في الائتلاف الحكومي الاسرائيلي وتزايدت احتمالات تقدم موعد

الانتخابات في اسرائيل (**دافار** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

• اقر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأنه تسلم، حقاً، رسالة من الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، حول موضوع مسار التسوية في المنطقة. ولكن شامير قال ان تلك الرسالة لم تحتو على تأكيد بشأن المؤتمر الدولي (**دافار** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

٢٩/٤/١٩٨٧

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، السفير السوفياتي لدى تونس، وبحث معه في المستجدات الدولية والعربية والفلسطينية؛ كما اطلع القدومي السفير السوفياتي على نتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني. وعبّر السفير السوفياتي، بدوره، عن ارتياح الاتحاد السوفياتي لنتائج دورة المجلس الوطني (**وفا**، ٢٩/٤/١٩٨٧). واستقبل مدير عام الدائرة السياسية، عبداللطيف ابو حجلة، في مقر الدائرة في تونس، سفير الصين الشعبية لدى تونس، واستعرض معه قرارات الدورة، واعرب السفير الصيني عن مساندة بلاده، ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

• قال وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنادر ريمون، في البرلمان الفرنسي، معلقاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ان توحيد الفصائل الفلسطينية يشكل عنصراً هاماً يدفع بالمنظمة الى تفضيل الحل السياسي، واكد ان الغاء «اتفاق عمان» لا يلغي امكانية اقامة اتحاد فيدرالي اردني ـ فلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ٣٠/٤/١٩٨٧).

• اوضح الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، بحضور رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه يائس من احتمالات اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط، ولهذا ليس هناك مفر ـ حسب تقديره ـ من عقد مؤتمر دولي، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**هآرتس** ، ٣٠/٤/١٩٨٧).

• قدم السفير الاميركي في اسرائيل، توماس بيكرينغ، قبل بضعة ايام، وثيقة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. وجاء في الوثيقة ان سكرتير الامم المتحدة سوف يدعو الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، بهدف ان تقوم هذه الدول بدعوة الاطراف المعنية الى لجان فرعية ثنائية، تجرى فها المفاوضات المباشرة. وتحظى هذه الوثيقة بموافقة اسرائيل والاردن ومصر، وبمباركة اميركية (**هآرتس** ، ٣٠/٤/١٩٨٧).

٣٠/٤/١٩٨٧

• وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة للعراق تستغرق اياماً عدة، يبحث خلالها مع المسؤولين العراقيين في تطورات الاوضاع على الساحتين، العربية والفلسطينية. وقال مصدر فلسطيني مسؤول في بغداد ان القيادة الفلسطينية تتشاور، حالياً، مع القيادة العراقية في سبيل تطويق الازمة مع مصر (**الشرق الاوسط** ، ١/٥/١٩٨٧).

• قال الرئيس المصري حسني مبارك، في خطاب القاه عشية الاول من ايار (مايو)، عيد العمال، ان غلق مصر لمكاتب م.ت.ف. هو تنفيذ لقرار اتخذته المنظمة بوقف العلاقات مع مصر. وتحدث مبارك، في خطابه، عن الحيثيات التي أدت بمصر الى قطع العلاقات (**الاهرام** ، ١/٥/١٩٨٧).

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.